هذه الحواشي يسيرة من فوائد تاريخ مغربي ضمت علامة الحاج قاسم من
جهابذة الزمن وكان في تحقيق فنون المعقول والمنقول التي
تتشوف العقول بما غير أنه فاق إلى أن اشتهر في الوطنية بشيخ
الجماعة ومنهم من عرفه بالإمام ابن بكار وقد تشتغل له
العقول الحسان وعليه القرآن وهبة الله والحديث
والتفسير ونور الله في إحياء القلب الكسير
مثير العلوم للعلم وجمع الكتب بشعر أن
المتمسك بسنة النبي عليه الصلاة والسلام
كريم الأخلاق والفضل أبي عيسى سيدي محمد المهدي
بن الطالب الشريف الغرفي الهاشمي على شيخ
العلامة النابغة الحائز بحور الدراية وهادي
قصب السبق في فنون العلم والأستاذ أبي
عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام بناني السلمي
المرحوم للأخذ من سعي المولى سبحانه في الجميع
شمائل رحمه الله محاسن في جبهة الزمن ممن له اهتمام بعلوم الرواية والدراية
وبعض علومها بالتواجد وتولية بعض المرادات والتي مجموعها الفضي
بتلك من كتب المرادات فيها بن أحمد وقد قال فيها المنتجع على وان تكن
واقتصر وعلا ... فكأنت كأنها معدة لعلم المنطق ومرجعة
لعلم البلاغة والبيان ومن ... كيفما ينظر مستوشية بعلمي
الأصول والفروع ... كل من معهم التعلم والشم ... بالنعمة الأزمان
في علمي التاريخ والأشعار ... ونفعه من علم الحقيقة والتصوف
حلوة المذاق في قلبه رسوخ ونفع الله ... الجميع وأنه أفنى
وإياهم ... النبي عليه الصلاة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم ✤ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله الذي خص الانسان بالمنطق الفصيح وزين كلام من شاء من بين الانام ذوي الالسـ
ـن بالنعم والمديح ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
نجد ثمراتها وكنزها في جمعة الضريح ونشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
وصفيه من خلقه وخليله والمخاطب باللسان الفصيح والآتي بمجاز الكلام الصريح
والقول الفصيح صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه الابرار ما طلعت
الشموس والاقمار وتنسمت الاهوية واخضرت الازهار والانوار جعلنا الله من
المعتبرين آثارهم ونسلك السير في منازل الابرار وتلك الدار وبعد فيقول العبد
الفقير المذنب محمد المهدي بن الطالب الشوفي الغرناطي اسكنه المولى سبحانه
فسيح دار النعيم انه لما كان شرح شيخ بعض شيوخنا العلامة الفهامة الدراكة
المحقق المحرر الولي سيدي محمد بن الحسن بناني رحمه الله على سلم العلامة الاخضري
في المنطق وهو مما يحتاج اليه الطلبة ولا ريب ان تحصيله العلم على الغير وان
واتى فيه والطلبة بين ايديه لشدة اختصاره بصعب فهمه وان كانت معانيه مفيدة
واضحة وضعف همتهم في زمنه ومن غير علمه فطلب مني بعض الاخوان ان اضع تعليقا
عليه يحل الفاظه ويوضح معانيه ويبين للطالب مغلقاته ويظهر خفاياه ويكشف اللثام عن
مسائله فلبيت دعوته معترفا بالعجز والتقصير فان كان فيه من الخطأ والجهل فلا
فلا نسبة لغيري وحملة والله اعلم فخيرا لي حكم ... تعلمون شيئا وان كان
فيه الصواب فانما هو منة من المولى الكريم الوهاب ومعطاء من فيض فضله العميم اذا اراده

ان ينفعهم بفضله علينا [illegible] نسب التأليف [illegible] بن حسينة جمع الله [illegible]
من نسبته بمن يقتبس والله يتفضل وجميع اعمالنا خالصة لوجهه الكريم ويقابلها
بمحض فضله وكرمه الجسيم فنقول ان المؤلف الناظم رحمه الله هو الفقيه
العلامة ابو زيد سيدي عبد الرحمن الاخضري نسبته الى جبل [illegible] وتسمى
النسبة فنسبة سكنى [illegible] بقرب من الجبل واما نسبته [illegible] ونسبه
قبيلة سليمة من ذرية العباس بن مرداس الصحابي الجليل رضي الله عنه حسبما
[illegible] من الكتاب في شرحه على [illegible] المعلوم ومن اعماله اسئلة
واسئلة القاضي [illegible] وكان من اهل المائة العاشرة ونظم هذا [illegible]
ابن احدى وعشرين سنة كما اشار لذلك في اخره بقوله

ولبني احدى وعشرين سنة ... معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون ... ذي الجهل والفساد والفتون

واما الشارح رحمه الله فهو العلامة سيدي محمد بن الحسن بناني المذكور ولد
سنة ثلاث وثلاثين ومائة والف وهي السنة التي توفي فيها الفاضل العلامة سيدي
العربي بن [illegible] حسبما [illegible] رحمه الله [illegible]
خلافا لما وقع لبعض المؤرخين من قوله ان الشارح ولد في السنة التي توفي فيها
ابو عبد الله العلامة المسناوي وهي [illegible] المسناوي توفي سنة ستة وثلاثين
ومائة والف [illegible] سنة ثلاث وثلاثين [illegible] له المذكور ولد سنة
[illegible] في السنة التي توفي فيها الولي سيدي [illegible]
[illegible] رحم الله الجميع ثم
ان من اشياخ الشارح [illegible] الفقيه العلامة سيدي احمد بن مبارك
اللمطي [illegible] السجلماسي والعلامة سيدي احمد بن عبد العزيز الهلالي السـ
السجلماسي ايضا [illegible] الشارح بشيخوخته التامة عليه في فضل [illegible] على
المجيب من حاشيته على الشيخ عبد الباقي الزرقاني رحمه الله [illegible]
الاخضر [illegible] بقول بعضهم [illegible] المعقول [illegible]
ومن اشياخ الشارح [illegible] العلامة سيدي محمد بن عبد السلام شارح
الاكتفاء والعلامة سيدي محمد بن قاسم جسوس [illegible] رحم الله الجميع [illegible]

تلامذة الشارح العلامة سيدي محمد بنيس صاحب شرح الفرائض وشرح الهمزية
وغيرهما والعلامة سيدي محمد بن سودة الكبير شارح الاصول صاحب الحاشية
على ابن العربي والعلامة الشيخ سيدي سليمان الحوات العلمي وشيخنا العلامة
شيخ الجماعة سيدي عبد السلام الأزمي وغيرهم رحم الله الجميع وكان الشارح
رحمه الله قويا في الحق والدين لا تأخذه في الله لومة لائم كما هو عادة فضلاء
الامة رضوان الله عليهم فكان اذا رأى امرا منكرا بادر الى انكاره ومن
جملة ذلك ما وقع له مع الولي الصالح سيدي عبد الله بن زورو وكان ابن زورو من
الملامتية الذين يخفون احوالهم ويأتون افعالا توجب الشفوة منهم عند الناس ولله
در بعضهم ﴿ فليتك تحلو والحياة مريرة ﴾ ﴿ وليتك ترضى والانام غضاب ﴾
﴿ إذا صح منك الود فالكل هين ﴾ ﴿ وكل الذي فوق التراب تراب ﴾
وكان ابن زورو المذكور يجلس بمجلس العلامة الصالح سيدي التاودي ابن سودة المري
الجامعة ويشتغل عن امور كتابه بما يراه ويبدي في الباطن حتى يشتغل الطلبة
بالشيخ بحاله عن سماع الدرس فالشيخ سيدي التاودي المذكور
يحبه ويتسع له في مجالسه لاطلاعه على حقيقة الباطن ويلاطفه في الكلام
معه فيقول له يا سيدي عبد الله قال الله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
الآية فيجيبه فاسمع ابن زورو الى يومه فيضحك سيدي عبد الله بن زورو المذكور
ذات يوم بمجلس الشيخ الشارح المذكور بضريح ابي العلاء المولى ادريس نفع الله
به فسأله عن ... فقال الشارح لبعض الطلبة قوموا الى هذا العفن
فقاموا اليه وكان من جملة من معه سيدي عبد السلام بن حليمة فضربه وقام عنه
لسبيله خارج الضريح فلقيه وأخذ بتلابيب ابن حليمة وتلميذه حلقة
الحزب وتوفي ابن حليمة في حدود الاربعين والمائتين بعد الالف واما
الشارح رحمه الله فحصل له ضعف في بصره او ذهب بصره واقام به نحو الستة
اشهر ثم انه اتى سيدي عبد الله بن زورو ذات يوم لباب دار الشيخ ونقر الباب
وقال للخادم قل له يقول لك عبد الله بن زورو اخرج لنفع الطلبة والله
شافيك ولا تخف منه الله يسامحك فخرج وعافاه الله ثم ان الشارح رحمه الله
صار يعظم اهل الحق والنسبة ويحبهم ويجلهم وقد حصل له منهم بيتهم اوفى

نجيبا رحمه الله وللبيد في بعضهم

اتم في حرفة الفقا بجبر وشتهم ... فيدركهم تنتج الى الحماقة

واخذهم في السمو تنافس كانهم ... وفيضورهم زمنا الى ان تفانوا

وللباديء من الاخر

بكم شمس تاو عمارا بحلبنا ... فنيو ونحن وانعاده ثمر الليد

وفي النبي وقوله بذ نسب ... شوا علينا بحاله باذن وان جاءه

وفرضهم ثم معهم بسم جعلنا الله من حزبهم بمنه وكرمه وقلت في ذلك

اولياء الله لديه في حب ... لكم واتقيل بجمع الحليلا

فضلكم في الورى كنار يكون ... ليس يخفى كما النجم سبيله

صاح كم من حبيبهم فتنشبه ... بهم واشرب بينهم سلسبيلا

كم من الوقت بالجلوس اليهم ... وكثر للذكر عليهم في ليلة

وامر في جميعهم فتنجع فيهم ... في رياض الرضى وتكسى الجميلا

وبالجملة فالتسليم لهؤلاء القوم بفتح من الدين في الله اللهم اجعلنا منهم حتى
اوليائك واحبائك واصفيائك والمقربين لك وودائك واحشرنا في زمرتهم
واسلك بنا سبيلهم ومقامهم في المعارف والاسرار وانوار قلوبهم
واجعل جميع احوالنا وشؤوننا وتعلقاتنا وتحركاتنا وسكناتنا وتعلقاتنا على
وجه يرضيك يا كريم يا كريم ميسرا الى الرحمن في الجميع بحبيب الشاطبي فقال
الشارح رحمه الله بعد اسناد النبي وبعضهم وكان رحمه الله يقول بمجلس
درسه اللهم لا تجعل فقهنا شغبا وقد يكون ... الطلبة على الاخلاص
في العمل وكان زاهدا ورعا لا يقصر من اخر حشو من المطوي وكان يكره من شأن
الحديث فيحوله ويعلمه ثم يبيعه بما حصل له من الربح جعله على تربية في الاية
يام اسلا يتصدق بالات تعاوض في البلد فاذا انعزله وعن مثله في الكل وكان اهل
عصره يعظمونه التعظيم التام ويحترمونه كمال الاحترام ولا ترى في حسن
كمونه وجميل ارادته بلغ نفع الله به وبتلامذته وابقى البشر عليه وعلى
عقبه والكرم كل الكرم فيمن اعماله وتعمل في رحمة الله سبحانه اهل السنة
العلوم فلم الحوا نبه شتراء الله في ازهد مراتبه عليه حيث ارجت قوله

الحمد لله يا اعلم أن الشارح رحمه الله افتتح كتابه بالحمدلة بعد البسملة كما
صنع المصنف وبالجملة الكلام عليهما عند ذكر المتن قوله افضله مرتقبا على الصفة
المشبهة والفضل صفة كمال او نقول اللهم والاول عطفا وبكلام الشارح رحمه الله
اقتبسه من قوله سبحانه والله ذو الفضل العظيم والاقتباس من جهة البلاغة
وكذلك شرعا على ما لبعض الحنابلة قاله الشيخ الامير وغيره وان نسب
التشريك في عقود الجمان للمنع لكن قال ما قال بعد اختلف وانما حكمه في الشرع
كما لك مشترك في المنع ثم ان الفضل وان كان صفة للحمد سبحانه فلا يصلح صد
منه له سبحانه كما نبع الترتيب قاله الكمال في مبحث الاشتقاق من جمع الجوامع
ثم فرد منهم اعلى ان الصفة بعينها قد يقال لها فاضلة ان كانت صفة بفعل
يجمع على فواضل ويقال لها فضيلة ان كانت صفة ذات تجمع على فضائل كما
قال بعضهم ↓ فما بالصفة ذات يا فتى ↓ فواضل صفة بفعل قد اتى ↓
فالفضل اعم من الفضيلة والفاضلة او مرادف للفاضلة كما تقدم ۞
قوله العظيم كمدح بعلو ان المراد بالفضل صفة الفعل يكون … به ويراد
مراد به يكون … صفة الفعل سبحانه من جهة الكيف بالعظمة ومن
جهة الكم بكثرة الافراد وعمومها وعطف البر على الكرم من عطف الأخص
في بيان الغرض الذي عند الشارح قوله سبحانه ورحمتي وسعت كل شيء
وفي الحديث عن سبحانه … البر والنعمة ان اتقى … خلق السموات
والارض ما يغيضنا شيء وفي الحكم نعمتان ما خلا عنهما موجود نعمة الايجاد
ونعمة الامداد ولله در الشافعي رضي الله عنه ↓

↓ فاستر … الحمد الذي احسانه ↓ عم البرية منه وتعطفا ↓

ثم ان بين العظيم والعميم جناس … قوله الحمد لله … بالجملة الفعلية بعد
الاسمية ليشير بالكلام كما صنع المصنف في قوله الحمد لله الذي … ↓
وقوله نحمده على … ↓ وباقي الكلام … وايضا
الحمد الثاني مقيد بانه على النعمة والاول … كذلك … تعليق الحكم
على الوصف مشعر بالعلية كما في الاصول في مباحث العلة وفي العموم …
ونحو … وقوله سبحانه جملة اعتراضية بين العامل والمعمول …

وان التقديس

خبر المعنى على ما أنعم به لا غير

والتقدير سبحانه على حد قوله سبحانه ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
وقوله ما أنعم ما موصولة أو موصوفة والعائد محذوف والحمد على صفة الفعل نعمة أو
تجعل ما موصولة أو موصوفة اسمية أي نعم الأول إذ قيل في حذف العائد المجرور ونحوه
شرطه المشاركة له بقوله كذا أنعم به المخصوص حذف
الثاني أن الحمد على الصفة أو من الحمد على أثرها أي النعمة وكذا يقال في
قوله على ما ألهم إذ الأكمل على الحمد أن يكون للجميع ومنه التالية ولو
جعلت ما منه موصوفة أو مصدرية اسميا لكان المعنى على ما ألهم إليه قلت يوجد ثم
حذف العائد المذكور وجملة جل جلاله اعتراضية سلكها أنه اعترض بين
العامل والمعمول أي بين المعلول والعلة فقوله وأشهد أن لا إله إلا الله
في تشهد الخطبة لما ورد أن كل خطبة لم يتشهد فيها فهي كاليد الجذماء
وقوله وحده لا شريك له من الله مستأنف معنى لا إله
إلا الله أنه لا شريك له في ذاته وصفاته وأفعاله وقيل مستأنف
أنه معنى لا إله إلا الله أنه لا تعبد بحق في الخارج إلا الله ومن زعم
المؤلف بقوله للجلالة التي هي فقوله وأشهد أن سيدنا أتى
بجزء الشهادة الإسلام ولا يحتاج مفتاح الإسلام أي شهادة
أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقوله سيدنا يطلق على الحليم
والكريم والرئيس عند الجماعات والكل يليق هنا فقوله خير من
اسم تفضيل وغالبا أخير من وأشر خير منه وأشر
وعدد الأنبياء مائة ألف وعشرون ألفا وعدد الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر
ومعنى خير من أرسل أخص من الأنبياء قلت ومن الحكم
على الرسل على سائر الأنبياء عليهم السلام وقوله أرسله
على تقسيم على بعثه فقوله صلى الله جملة خبرية لفظا إنشائية معنى
أتى به امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه الآية وشكر
الوسائط واجب وفي الحديث من لم يشكر الوسائط لم يشكر الله وفي الكلام
المشتبه أنه لولا الواسطة لذهب كما قيل الموسوم ولا شك أنه صلى
الله عليه وسلم الواسطة العظمى إذ لا نعمة نبي وأخروي ولا

تبرك الشيخ بعقبه بصلاة الثناء على الله افضل قائم ونبينا محمد قوله وفي حصول
نفع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم له او للمصلي خلاف فعلى ما في
الامام السنوسي وغيره قد جاز فيما تقدم من ان صلاته عليه صلى
الله عليه وسلم من امتثال الامر بذلك يقتضي ان لو كان قاصدا على الشارح
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الشارح صلى باعتبار
صدور صيغة الانشاء منه وان كان مسندا له سبحانه وشاهد من تمام بشو ع الانشاء
حديث اللهم صل على آل ابي اوفى امتثال عليه الصلاة والسلام به قوله تعالى
خذ من اموالهم صدقة الى قوله وصل عليهم مع انه اسند الى الله سبحانه
فقال اللهم صل على آل ابي اوفى قوله وعلى آله صلى عليهم للخبر ومن الصلاة
البتراء المعلوم في الحديث بانها الصلاة عليه دون آله واعلم انه لا
يجوز الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالا بل بطريق التبع
كما هنا وانما جاء في حديث آل ابي اوفى ونحوه فمن خصائصه صلى الله عليه
وسلم قوله ابي انما ذكره تلميح لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
قوله وصحابته من عطف الاخص من وجه وهو اسم جمع لصاحب وهو
من اجتمع مؤمنا بعد صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون قصر الاول
فصرفه بوصف الصحبة وقوله المهاجرين الى المدينة وقد كانت الهجرة
قبل الفتح واجبة على من اسلم ثم زالت لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية
وان استنفرتم فانفروا قوله الانصار جمع ناصر وهم الاوس والخزرج اهل المدينة
طيبة وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب وانما قوله تعالى يا اهل يثرب لا
مقام لكم فانه حكاية لكلام المنافقين وكان يقال للانصار قبل ع قبائل الذي تعلق الانصار
الاسلام بنو قيلة قوله وبعد فيؤتى بهذه اللفظة للتخلص والاشارة
للانتقال من فن الى آخر وبعد للجملة حالية حذف فيها الفاء بعد الحذف
الى اولية داود عليه السلام المشار له بقوله تعالى واتيناه الحكمة
وفصل الخطاب ثم القول ويحتمل ان تكون نائبة عن اما التي ينوب موضع مهما
يكن من شيء اي مهما يكن من شيء بعدما تقدم من الحمدلة والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فمرادي قصدي شيء كذا وهو مبتدا قيل وانما العامل من صح اثبتها في امهات اهل العلماء

حجة

بجملة الشرح كلية والثاني في العنوان ثم ترجمة الابواب ترجمة الكلي ونحو ذلك ثم
تقدم الاعم للاخص كما اشار في الخلاصة لذلك بقوله   اما العلمي في مرتجل ومنقول
ويحتمل ان يكون للعطف من عطف قصة على اخرى وقد يحتمل ان يكون لذلك تنبيها
التنوع هنا تعلق لما بعد الواو وما قبله ويحتمل ان تنبيها في البناء او جوابا عن
سؤال مقدر وكان سائلا قال ان المقصود من وسيلة الخطبة يفارق ما تقدم ولم يكن
الا تنبيها في البناء فيرد وقال وبحوار الذين سمعتا ثم هنا الحسن الا ان يكون بالواو
نحو وما كان استعمال اسم لا بينه وعلى هذه الثلاثة قد اغني العطف وان
تنبيها يرد في البناء دخلت بعد الواو لتريم اما او يعود اركان المقول نحو من
الفاء وان عطف وامر بعد ما تقدم منه تغيير او للسببية اركان المقول محذوفا
او وامر بعد ما تقدم تنبيه بهذا تغيير او بعض من الغايات وبمعنى جملة
الكلم هنا لانه حذف المضاف اليه ونوى معناه ومواجهة الا وجه ان ربعة في
الغايات كما اشار له في الخلاصة بقوله   والضم بناء غير انه عدمنا
ان بعد كهو وقد انا باعتبار النقراء وامر الجزءا بعد زمان ما تقدم من التغيير
وهكذا نويا عتبار ما هو في الكتابة او وامر في محل بعد محل ما تقدم في ذاته الا عن
النطق وجد بعد واقعة على تغيير الاولى او المكان قبلها بما تقدم الوجهة تحت
فتختص بمعنى وامر في زمن بعد ان هذا الاظهار موصوفا بانه بعد الاظهار
الثاني من الدعجر دالة على الاظهار حينئذ وواقعة عليه بلا ايراد ولا
اشكال بانه لو جعلت بموضعها زمانا او مكانا ولم ترو لفظا قبلها ولا بعدها
نحو وامر زمانا تقدم في بكم المعنى ونحو فيهما الموالاة فقوله تغيير
المصدر بمعنى اسم المفعول اي مغير نحو هذا خلق الله والسكة فيه الا في ذلك
والمشار اليه معرفة في الخارج ان كانت الخطبة متاخرة عن الشرح او الجملة للوجهة
ذكرها وحضر له وارادها في الخارج ان كانت الخطبة سابقة على الشرح ومن
سمى الشرح ابح للبلاغة او المقفاة او النفوس او اثنان من ثلاثة او مجموع الثلاثة
احتمالات سبعة ابدلها الشرح في الجملة في مسميات الكتب وانما قال بعض
المتاخرين اي فيها وحشر من وان كان الشيء ونسا من قوله تغيير انه الواو وان
الا لغا في قوله المرسوم من السمة او العلامة والمراد مناسبة التسمية

الرحيمية لأن السلام على النبي لا صيغة له فقوله الم ونوابه الحسن وبإتمام
الكلام عليه عند قول الناظم   سميته بالشمس الخ وقوله الخ لا يحتاج
الطلب الحثيث لأن كثيرا من أجزاء الشرح مما يحتاج له وإن وقعت اسم من غير أن
يدفعا لذلك وذلك لاحتياج وجه الحكاية لا يسعه إلا على أن عنده فلا يقال إنها
في الخارج كما يدل أوان التصريح به بعض في التعبير من كثير وعلى قوله
والله قوي المحمول للحكم والتحية وقوله ويتم عطف تفسير أي يعقب ويقع
عليه بالشكور على لغة ربيعة قوله بعد البسملة في لعل الشارح تحقق بسملة
الخ إما من جهة رؤية خطه بها أو من جهة النقل عن الناظم أو من جهة أنه اللائق
بالناظم لأن الناظم لم يكتب البسملة كالحمدلة لأن الكلم يغني عنها أصله
وأجاب آل الناصر بأن البسملة بالتأليف وأما في الكلام عليها في كراس من
جملة البرائين وذكر آله وحنيز فيها أفرادا الشيخ عيسى الصفوي اشكالا لم
يغنيهم الجواب عنه على أن الافتتاح بها عن إزالة والادماج ومحصل
الاشكال أن في الآيات البينات المعاني ويسر على الخلاصة وتم بها سبع
أن متعلق المجرور من جنس ما شرعت البسملة له كما أو لها منا وكذا في أول كل
وركب في أن كون كما قاله الكشاف وغيره وقد علمت أن الفتحة في الكلام وتنابية
كأنه أنا فخر أول انشاء ومن شأن الخبر الصادق وإن تحقق من قوله بدونه ويكون
من حكاية عنه ومن شأن الانشاء أن مدلوله يوجد به نحو بعت وأنكحت وإنه
وأنه ب ومعنى البسملة نحو الف مستعينا باسم الله الخ مع أن الخبر وهو مفارقة
عن أخبر لتوقف الاستعانة على التأليف وعن الانشاء لأن التأليف مثلا
لا يوجد في التأليف بما بل بالعمل وأجاب به العلامة المحقق ابو محمد العلبيش
البهي رحمه الله تعالى بما خبرية فإن أصل نقلت عن قال إن انشاء إلا أن
انشاء مدلول الأولى التأليف بل انشاء متعلقه من الاستعانة متعلقه
ومعانه البلغاء من متعلقات والتطابق لا المغاني المطابقية ورد
عليه العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي بما حاصله
أن الاستعانة نسبة بين مستعان به أعني البسملة ومستعان عليه وهو
التالية فلو لا وجود للنسبة إلا بوجودهما بينهما معا وكل المستعان

عليه

عليه فمقصود غير التابع على الاستعانة واختار الملابسة تبعا للشهاب الخفاجي
على الشفا بأنها أليق بإنشاء التبرك بالله مع ما فيها من الأدب وأجاب أبو محمد بأن
الملابسة بالإضافة لا تنافي الكل فبين المستعار به والشيء من حيث الاستعانة له
المستعان عليه بعض الانشائية ثم على أن ما أجاب به الملابسة واختار من
عليه أن نسبة التبرك لا تعقل من وجوده إلا متبركا به فالملابسة ونحوه
كما أن الاستعانة لا تعقل من المستعان عليه فما يعم نحو التأليفات يلتفت مع
كون المستعان به جزءا من الآلة التي لا يتصل الفعل إلا به فإنه إذا وجد
التأليف كان قد انفصل عن التبسمل أي عن آلة الملابسة لا وهو ما يشتد
على الجلي نفع الله بها وأخلص عملنا لوجهه الكريم ثم على أن جملة البسملة
انشائية فليست بقضية وعلى أنها خبرية فهي قضية فيحتمل أن تكون
شخصية إن قدرنا العامل وليا أو كلية إن قدرناه ليولف العموم ويحتمل أن
تكون مهملة ... فإن جعلنا البعض ... وإن لم تعين كله وإن بعضه
جزئية مهملة وقد يصح أن تكون أل للجنس فتكون القضية طبيعية لأن الجنس
لا يتعدد وكذا التي يصح أن تكون قضية البسملة اعتبار الباء أن بعد كلية
جزئية مهملة شخصية لو قدرت العامل اسما نحو تأليفي فإنه إضافة للباء
تأليفي لله واللام وقال بعضهم يصح أن تكون أنواع القضية في البسملة باعتبار
اسم الله المجرور ... التي تجعل المجرور مسندا ... والمناسبة بعده
... بمعنى ... زيد مرور به أو اسم الله تعالى مستعان
به ونحو ذلك ... وإذا علمت ذلك فإنه
إضافة المذكور ... اللام ... القضية كلية
أو للعهد ... شخصية أو للبعض المبهم ... عند الاعتبار
جزئية مهملة ثم إنه ... نسبة القضية ... القضية ... رابطة
من دالة على الحكم بمطابقة وعلى النسبة التي هي مدلول التصديق النسبة الكلامية
فيه بحث الحكم اندراج اللازم تحت الملزوم كما قال الشارح عند قول الناظم

﴿ وأول الموضوع في الحملية ﴾ ﴿ والآخر المحمول بالسوية ﴾

ويسمى اللفظ الدال على النسبة المذكورة في القضية رابطة نحو هو في كلام

صح عليه

... الواسطة ... التبرك عليه ... الفعل بمعونة ... والاستعانة ... بتوقفه على التأليف ... نسبة التبرك وجود ... عليه ... الفعل ... المستعان ... المستعان عليه ... الفعل ... بالمصاحبة والاستعانة ... الجواب

العرب من نحو زيد سوقا هـ والعجم يلتمون كما في الحاشية ثم لا بد لكل نسبة
في القضية من كيفية في نفس الامر تسمى تلك الكيفية مادة وعنصرا ويسمى
اللفظ الدال على الكيفية في القضية جهة والقضية حينئذ موجهة والكل
والكيفيات اربع الضرورة والامكان والدوام والاطلاق كلا ويقال حينئذ
كيفية قضية البسملة اما الامكان واما الاطلاق او الفعل وفيها اوجه ثلاثة الامكان
العام والوجودي الدائم والوجودي اللاضروري وبه غير فيصح كل من الممكنتين
فيها وكل من المطلقات الثلاث فيما كان بقول بسم الله الرحمن الرحيم
بالامكان العام او بالاطلاق فكذا احكام او بالاطلاق كلا والعلم او بالاطلاق كلا او
في الحال او بالاطلاق كلا وبلا ضرورة وسلبية في ارشاد الله بسم في الكل وايضا
وبه تعلم ان من جوز في البسملة جعلها غير الموجهات الخمس سوغنا بصيب
قوله افتراء بكتاب الله او باعتبار ترتيب السور لا باعتبار النزول
فان اول ما نزل منه اقرا باسم ربك وكان صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله
تعالى بسم الله مجريها يكتب باسمك اللهم بالكتابة في صدر ما يكتب ثم بسم الله
ثم لما نزل قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن زاد الرحمن حتى نزل قوله
سبحانه في سورة النمل انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم فكتب
البسملة كاملة فثبت ان الترتيب الموجود الآن في المصحف هو باجماع الصحابة
الصحابة اي جعلهم قيل انه بامر منه صلى الله عليه وسلم لا كما استقل
الصحابة بامر منه من جمع المسلمين وقتل اهل الكفر والردة واقامة الشعائر
حتى كان بعد وقعة اليمامة في زمن ابي بكر جمع المصحف ثم بقي المصحف عند ابي بكر
ثم عند عمر بعد موت ابي بكر ثم عند حفصة بنت عمر الى ان ارسل عثمان وراءه لما
وقع النزاع بين الصحابة في القراءات فنسخ من ذلك المصحف نسخا ارسلها
الى البلاد وحمل الناس على تلك القراءة ورد مصحفا حفصة لها قوله
واشتغلت في ابتداء ان دعوى الشارح تضمنت ان بين الجمع بين البسملة
والحمدلة وان الحمدلة بعد البسملة بدون فاصل وان الحمدلة متصلة
بالبسملة فتامله بقوله افتراء بكتاب الله تعالى دليل للدعوى
بل الدعاوي الثلاث وقوله واشتغالا اما ثبوته دليل للدعوى الاولى فقط

قوله وهو كون النسبة غير ممتنعة وهو الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وائتلاف ضرورة وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم والامر في المراتب واما الاطلاق وهو اثبات المحمول للموضوع بالفعل ولو مرة

قوله افتراء بكتاب الله تعالى امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه باسم الله

فإن الحاجة بتلك البسملة أقوى وبلزاق تأخر عن البسملة تأمل قوله يخرج بالبال
القلب وفي الكلام استعارة بالكناية وتخييل وترشيح والاستعارة ونكون لهذا
بدلا نوعا بسنة اي كل شيء يشغل القلب اي شغلا معتبرا او ليخرج المحقرات
والمغالج بلا بسملة حيث رفعا للحرج في الاولى وعدونا للذكر ابتداء عن الجملة
في الثاني واندرج في الكلية الشيء ان كان العلم اذ كر او صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن يذرج نفس الحمدلة او تشريح ونكون سيدي بيده نفيسهما وعربيه
كتابة ام كذا قوله فقوله صوغ ادخل الفاء في خبر المبتدأ العموم ومنه كلام صاحب
او مرات بحكمة المتعالين لما ان المبتدأ ان كان موصولا او شبهه فكذا الن
نحو قوله تعالى والذين يسرقون المحيض من نسائكم ان ارتبتم وان كان سيبويه قرر
في نحو السارق والسارقة ان الخبر اي مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة قوله
اقدم اي اجزم مقطوع الانعا والكلام جار على التشبيه البليغ بحذف الاداة
اي كالاجزم ووجه الشبه سوالنقص الا انه حسي في المشبه به واما في المشبه
فمعنوي اي ناقص البركة وان كان حسا وليس في الحديث استعارة للجمع بين طرفي
التشبيه قوله وما ورد الخ سواي البي اه على حمل الابتداء على حقيقته
اي الذكر قبل كل شيء قوله اجيب عنه بحمله انه ذكر اجوبة اربعة قوله
العرفي الخ وحينئذ كرهما فرع البسملة على الحمدلة او عكس قبل الشروع في المقصود
ولو بعده كرشي وغيرهما في البدء الحقيقي بكون قد اشتمل بالحديثين قوله
الاعم الخ اعلم ان الاضافي هو النسبي اي الذكر قبل شيء تأخر عنه ابتداء ®
فيصدق بما لو ذكر بين قبل حمدلة الختم وبعد الشروع في المقصود بكلامه الشي
ابتداء بالاضافي اعم من العرفي ومن قول المصنف من الحقيقي والاضافي سي
للبيان لا علة لا بعد التفضيل فيما سوى التي بعد الجمع من ال والاضافة
وهنا اسم تفضيل مفرد وبال وافعل التفضيل حلية ابدا تعريدا ولعحابي
ارجح الخ وشرفوهم ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
والمعنى او بحمله على الاعم اي من العرفي وهذا الاعم هو الحقيقي والاضافي
على ان مراد العموم هو الاضافي بذكر الحقيقي معه تبرع جلو هذبه لكان اولى
وقد كمي مغايرة الجواب للذي قبله وان كان في عبارته شيء وللوفاق او الحمد له عملي

فهو افضى كما ورد
مثله في البسملة
وقد اورد وان ان
الابتداء بأحدهما
يفوت الابتداء
بالآخر

اجيب عنه بحمله الابتداء
فيهما على العرفي او على
بعض مشتركا بين
قبل الشروع في
الشيء المقصود
في المقصود او
لحملة فيهما على
الاعم من الحقيقي

الاضافية اعم من الحقيقي والعرفي لا جامع فقوله العرفي اي بان يكون الحمد له قبل
الشروع في المقصود حتى لو حصل بنحو التعريف بنفسه كما صنع خليل والقرافي
في خلاصته رحمهما الله تعالى يقين بقوله فتحصل لا ارادة بان لا تحصل عدم القطع
بالمقصود ولا ينافي قوله قبل الشروع فيه قوله كما يدل في جواب عن دفع ايراده
هذا عكس ما بالجواب ثم كم باستدل على صحة الجواب بالكتاب العزيز والفرقان وبتبيين
السنة كالعكس وقيل ان التعبير لكيفية العمل بالحديثين من قوله حديثا البسملة
على الحمدلة وقيل نوع من عمل السلف والاجماع بالنكت لا تتم اهـ فقوله على
الابتداء في سواك العلامة فقد نصب جوابا رابعا ومن اراد بالغرض ومفيد في تلك
يحصل الامتثال في ذكرهما معا وبهذا الجواب الرابع تعبير لكونه يحصل الا
متثال باحدهما بل بالذكر اي في كل تسبيحا او استغفارا او غيرهما الخ فقوله
على الكمال وقيل كذلك الاجوبة الثلاثة قبل بالابتداء بهما معا على الا
الكمال الا على الوجه بغال من هذا انه على العلاوة يكون الابتداء بهما معا
كما انه لا يحصل الا من عليه ولو قدم احدهما فيكون قد عمل بالحديثين
معا وبالجملة فالابتداء بهما على الاوجه الثلاثة من كان لا يحصل العمل
بالحديثين وعلى الرابع يكون الابتداء باحدهما قبله بل بذكرهما معا الا
ان كان من يحصل للعمل بالحديثين لا يحصل العمل الكامل والاحتياط عليه او على
الرابع الا بالجمع بينهما بلا مخالفة فقوله والا في اي والا نقل ان الجمع
بينهما من على وجه الكمال بل قلنا انه على طلب الجمع الا كبر العرفي بغير ورود
ما يعارضه ويدل على انه ليس المراد الجميع فقوله عمومها واما جهة الخصوص
فهو الذكر بغير كونه بسملة او حمدلة فقوله ابتر اي الابتر مقطوع ذنبه والا
مقطوع ما يقطع منه وهو على كل تشبيه بليغ بحذف الاداة ووجه الشبه هو
النقص فيهما او فعل التفاعل ان المطلق يحمل على المقيد كما في اعتق
رقبة مؤمنة فيقال محله ما لم يذكر سببا له لا تعارضا فاما ان
يحملا على المطلق وهو ما اليه دفعا للتعارض المذكور ثم ان الشارح ترك
جوابا خامسا وهو ان الابتداء في الحديثين بمعنى الذكر فيشمل الذكر ولو ببعض
الحمد وهذا هو الجواب الثاني في كلام الشارح تأمل قوله يقال ان الكرمية

قوله فالابتداء بالحمدلة
اي البسملة على الحقيقي
والحمدلة على الاضافي
فيه بان يراد الحمد
البسملة

على

تنبيه

فلا يحصل لكن قد يقال عليه
انه يحصل للعمل بالحديثين
على الكمال
...

اعني

أعني لا يذكر فيه بسم الله يقتضي أن لا مشاركة بين محل الأمر أن ذكر أمر قبل الختم كما في الجواب الثاني فمحصل أن هذا الجواب الخامس للثاني تمام قبل ومنها جواب ثالث دمرفوعا واو الحال بما في الحمد أشير للاستعانة لا للتعدية وتكون الحال الملابسة فقط بالمعروف وفيه بأن لا نسلم أن الحال وصف لصاحبه وقد يقع الحال له ولا يتهم حينئذ المعنى إلا إذا كانت الاستعانة بالذكر بالأمر الذي يرافعه في الابتداء لا في الابتداء نأمل واختم لتستعد ما يجلو قوله ثم الحمد فيه للتنبيه الذكر قوله لغة أي في اللغة واللغة هي الألفاظ العربية فليس أن الشارح عرف الحمد لغة وعرفا والشكر كذلك كما هو عادة الشراح مع أن المقصود هو الحمد اللغوي لما يشعر به تعريف نعمه ويرليل قريبا كما قرره بأن لا يشترط فيه بالحمد لشرع بالحكاية بد أنه إنما اللساني والكلام المحمود هو الحمد اللغوي دون العرفي هو ووجه تعريف الجميع بواو الأربع هنا هو أن المقصود جزئية بهذه وتكون جملة وبيانا وفيه أجيب ما شاركه أو هنا لقوله الوصف أي الثناء والذكر وليس بذكر برله الثناء لا مرخصو هي في الخبر بيكون قوله بالجميل أفاد بعد وإنما حذف من الثنم عليه غير موجب ومن أثنيتم عليه شرا وجبت له النار إنما كلمة يطلق الوصف الذي يعني به هو المراد بكلام قوله بالجميل ونوه قوله بالجميل الباء للملابسة و ومن الأحكام في معانيها عند سيبويه وغيره مرتبة المعاني راجع التبيه قوله على الجميل على للتعليل كما أن على الثانية للمصاحبة فطابق وتعلم هي هو تجري اللفظ والمعنى بعامل واحد وقوله جهة التعظيم من إضافة الأعم للأخص وهي للبيان ثم أن هذا القيد هو للاحتراز بالحمد أو فاته أو وصفه بالجميل على الجميل لا ضربهما وبخريه أو لا تعظيم ولا لتهكم فهو حمد ولا ذكر لأن يسمى الحامد حاء ولا ثوابا وليس هذا القيد مختص بمعنى الحمد ولأن الزم عليه ان أركان الحمد ستة مع أنه سيقول إنما خمسة قوله يترفعا أي توقفا الشيء على علته الفاعلية مثلا كتوقف السرير على النجار والبناء لا توقف الشيء على أجزائه الداخلية كتوقف السرير على الخشب والجبس والتراب فهو أن الحمد هو الوصف والثناء بالجميل في الحامد والمحمود مثلا والمحمود به كله خارج عنه بل هو من شقيق البناء يحتاج له وقد أطلقت زيد عالم وكان فالكل لا يختلف أشار أنه في الحمد هو الثناء والذكر الحامد لا بعض العلم المحمود به هو خارج عنه بل متعلقه فافهمه

في الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل

وتعريفه كما هو جملة اللغة والجلائل وبذلك التلقيب متضمنة للعرف العرفي

بالمحمود والمحمود به صفة للذاكر وليس الحامد في امر الحمد ايضا بما هو متعلقة بالحمد الا اذا كان ذكر
في بذكره من شاكر بل لا يقوم بنفسه وكذا الصيغة فانها دالة على الثناء والحمد
وقد تذكر الا من جهة الربط له محلية بمعنى توقف عليها توقف المرتبط على المربوط له
والحاصل على هذا ان الحمد لا يتوقف الكل على جزئه وبهذا تعلم ان جميع الاركان
الخمسة للحمد من خارجة عن ذاته الا ان الخارج هو بعضها فقط خلافا لبعضهم
قوله خاص باللسان هذا يقتضي قصر التعريف على الحمد الحادث دون الحمد
القديم وهو كقول بعضهم هو الثناء باللسان ولا يبعد استحسانه وتصويبه
من جهة قوله ان المحمود عليه هو كالباعث على الحمد تعالى الله عن ذلك وان
كان بعضهم جعل التعريف شاملا للقديم واجاب عن ذلك وحمله على
ما يليق كما اجاب عن قوله باللسان انه اراد به الكلام مجاز العلاقة الآلية
ويكفي في صحة العلاقة تحققها في بعض الافراد قوله صفة كمال هو معنى
الجميل وشمل الجميل الافعال الاختيارية نحو العطاء والحسن ورشاقة القد والاختيارية
الغامضة نحو حسن الخلق والعلم الاكتسابي والاختيارية المتعدية كالاحسان
والقاصرة والصفة السلبية لكونه لا شريك له ولا يتكلم وبه وبهذا الصفة
الاعتبارية لكونه مستحقا للثناء والكمال ثم انه قد علمت ان المراد
بالجميل هنا الكمال فيعم ما بالفعل كما باللسان الفصاحة وبالكف
كالعلم وغيره ذلك قوله ما في الواقع من الصفة المحمودة شرعا كالحياء
وغض البصر والصلح والكرم والشجاعة قوله عند الحامد او غيره كمال
خارجا ولا كذلك الحامد بجهله اعتقد كما كمالا شيء جهله على شخص بل وصاف
مذمومة شرعا نحو انه لتراه ولا يقدر احد ان يعود عليه ويطلق كلامه اذا قال
بالكذب الناس ولا يا كل الناس منه وان جميع الناس يخافون من سطوته
ويتبعونه وهو يعتقد انه المثني بجهله كما انه الملك قوله المحمود كما لو
اثني زيد على عمرو بتلك الاوصاف الذميمة وزيد يعلم في باطنه انها قبيحة
ولكن يزعم ان عمرا يعتقدها كما لا يبالي بحسب ذلك وبغيره حتى انه قابل
وصاف المحمود بما انها الثلاثة كامل خارجها كامل عند الحامد كامل عند المحمود
في زعم الحامد واما الذي كون زيد عمرا بوصف جميل شرعا وخارجا وزيد يعتقد

او من خلق ما للناس وغيرهم المحمود به ... [illegible]

في الواقع او عند الحامد او عند المحمود ... [illegible]

بجهله

بجمله فيحمده كحمد الوفد الذي عم اياكل الناس قاله ويتنا محمود محمد الذي يحمد كما هو
فضل زيد وبلا ضرر على قوليه الواقع لقوله على جهة التعظيم فتكون الاركان
الثلاثة المذكورة كلها لا يعتبر الحامد ولو بالنعم بليتها ملتفتا وفيها قوله
او عند الحامد يخالف قوله فلا يرد العقل السليم حسنها كالكرم استحسن
الصفة الناقصة بعقله غير سليم يخالف الاول بكونه سليما السلامة من
اختلال المزاج بمرض ونحوه كاستحسان النور الشرع وفيها كان فعلها يكون الجميلة
قوله ما يعم قيل لم يقل بجميل لان الجميل يشعر بالحدوث والقصر بالنعم يعم
ما يشمل الحمد القديم بليتها مع ما تقرر قوله او بذا زايد يعم الحمد ولكنه
يكون بالصيغة يشمل الجميل المحمود عليه على الصفة المتعدية للغير واله
والمعكوف على الفاعل بصار العكس من عطف المغاير قوله كالباعث
تفرع لان المحمود به يشمل الصفات الخمس الاضطرارية والاختيارية
الفاعلة والمتعدية والسلبية والاعتبارية فان نظر للمحمود عليه
لم يبال الحمد فيه كما تقرر وقد بين ما ان الجميع خمسا وعشرين صورة للمحمود ان
نظر في المحمود عليه بكونه اخص لا وقد في الثلاثة الا ان الحامد هو الغالب
في الاخص بريض بين الخمس في الثلاث صارت صور الحمد خمس عشرة تحلو منه
ربما كانت الصفة الجميلة لا تتوهم بالاختيار ولا الاضطرار كالصفات
الازلية من كل الاختيار والاضطرار يشعر بالحدوث بليتها فلذا ان المحمود
به وعليه قد يختلفان ذاتا كالواثبين على زيد بالعلم لاجل احسانه اليه
وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كالواثبين عليه بذلك لاجل علمه
بالعلم من حيث انه مدلول الصيغة محمود به ومن حيث انه كالسبب الباعث عليه
محمود عليه قوله مصرح بها اذا المحمود به مصرح قوله بالجميل وانما المحمود
عليه يعم قوله على الجميل ثانيه فمن البايع تنظير الاركان الخمسة لا ان الكم
حامد والله محمود واستحقاقا والله المحامد منه محمود به واللفظ صيغة
مستار باطن احد نتائج العكس من محمود عليه قوله وقيل الاطلاق اي
في النعم يعم بعد قوله على الجميل العلم الاختياري قوله مع فلا قد تفرع
ان الصيغة المحمود بها خمس اقسام اربعة واختيارية فاعلية او متعدية او

ثم قوله يعم الوصف
الجميل وغايته او
بذا زايد يعم الحمد
هنا على الجميل

وبهذا ... بها
كل النعم بعد
وقيل الاطلاق النعم
الذي هو المحمود عليه
بلا اختياري مع
بين الحمد والمدح

سلبية او اعتبارية باقية فهى بمنزلة الصور الثلاث للمحمود عليه من كونه اما
افعالا اختيارية او اختيارية فقط او اعتبارية فقط فتلك الصور خمس عشرة
كما تعرف وبعلوية للجمهور الكلام صريح وجمهور بينهما التزاحم فى واحد على ما للتراخى
بعض المحمود عليه الا اختيارية فقط وخمس المحمود عليه الا ضعفها بلا مرع
قديمة فالتنوع فيه عند التراخى ثم فيه للتنافى بين المدح والحمد فى الذى المعلوم وما الذى
الثناء على الذات تعالى لاجل صفات الذات او صفة الا بعقال من جهة اتباعا فذا بينهم
الجمهور فى التراخى ولا يمنع التراخى انكار الا انه ورد الحمد لله لا شريك من الواجبات
الا ربع من الواجب النعم كالثناء والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والثناء
الا انه لا يشمل تعريفا الحمد على زيادة التراخى القسم الا ولا يصدق الحمد على
الصفات الغربية الا الاختيارية ولا ... اريد الحروف تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا فيكون تعريف التراخى للحمد باسرا العكس فاجيب من جهة
التراخى بان الصفات الغربية سبب للافعال الا اختيارية فالمدح الحمد المذكور
فى التعريف مجموع منعكس ولا كما اشار هنا انه يحمل كلما يائى قوله وانه لا
يكون من التحامد اخرى على التراخى من جهة انه انه لم يدخل الثناء على الصفات
الغربية فى تعريف الحمد ما عند التراخى من هنا والمدح متباين للحمد عنده بصدق
الثناء على الصفات الغربية مدحا فقط ومن لا يبراوما للجمهور الذى هو
الصواب لان ذلك يقال انه حمد ومن حيث ... للتراخى لا الذى الخارج عنه
انه حمد لا مدح وتنوع بينه يعكس العكس ولذا الشارح وقال بل مدحه
فقط ولنشترك الذى اى لا عنده لولا عند الجمهور قوله صاحب الغايات معق
اى خشيها اى فى بدايته وكشايه وقد المدح مقلوب الحمد جمعا اخوار ولذا قال
بالنبى انه صاحب القاموس مجد الدين ... قوله يحل فى وجه ان
الثناء ... على الا بعقال الا اختيارية بل على الصفات الازلية وقيل
بل ربية سواء ... بحسب المجموع للصفات الازلية
ابعا لا غير اختيارية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقيل انه لا يعم
بل البقاء ونحوها ليس من ذلك فعال الا اختيارية قيل الحروف للتراخى
مرتبا بين المدح والحمد ... العرف ... على تحويل ... بالصفات

تنبيه عليه من مدح الثناء على الصفات الغربية وانه بل يكون مدحا فقط ولنشترك الثناء والفضائل على ... صاحب الغايات ... المدح ... ورد الحمد ... عن جميع الصفات الغربية والتغيير ... الا اختيارية ... الحمد على ذلك التغيير

لا بعقال الا اختيارية يحمل غير ... بعد عليه ولا على ما يخرج البدنيه

وتحولا وكذا اتصاف الحلي بالجودة والصياغة يقال مدح لا حمد وكذا يقال امدحت
زيدا لحسنه لا حمدته ثم قال في شرح قال العلماء لا يصح اطلاق المدح على الله
بمعنى انه ممدوح ومادح على الله تعالى لا يقال مدحه بل اثنى عليه واما
حديث لا احد احب اليه المدح من الله ولذا بعث الرسل مبشرين ومنذرين فمحمول
على معنى انه يحب سبحانه ان يمدح عبده ويثني على عبده تمثيلا سبحانه يحمده والذي
من ممدوح مثل عبد يمدحه بعض الناس والمراد بالمدح المحبوب له سبحانه
من سببه الذي هو اتصاف العبد بالصفات الجميلة يحب الحمد سبحانه ذلك
ومحبته سبحانه لذلك بمعنى تكثيره الثواب والجزاء للعبد المتصف بذلك واذا
كان لا يطلق المدح على الثناء على الله تعالى سواء كان على صفة الفعل او
صفة الذات خصوصيته على كل من مذهب الجمهور ومذهب الزمخشري اما الجمهور فانهم
فلانهم ادخلوا في المدح والحمد قيدا يخلو الحمد عنه وهو المدح واما الزمخشري فانه فليس
بان المدح يطلق حيث لم يكن المحمود عليه اختياريا والثناء على الله تعالى
لاجل صفاته الازلية ثناء لا يكون على الاختيار فكان الوصف ليس راجعا
بالاختيار ومع ذلك لا يطلق عليه مدح يقال الثناء ادل دليل للجمهور
ويضعف ما للزمخشري وجه ان اسماءه سبحانه توقيفية ولم يرد اطلاق اسم
الممدوح عليه بل لا يطلق عليه ثم محبته سبحانه من العبد المتصف بال
بالصفات الجميلة من هذا يجب ان يحمل على الصفات الكسبية او الاختيارية
اذ هي التي يثاب عليها المتصف بها لانه لا تكليف الا بفعل والجمهور
هم الذين يقولون ذلك مدح واما الزمخشري فانه قال الثناء على الصفات الا
الاختيارية حمد لا مدح فالحديث دليل للجمهور ثم انه لا يخفى انه لا يصح
ان يقال الزمخشري ان القيد في التعريف المذكور ليصح الحمد اخص من المدح
فان الاخص ما زاد فيه الاول على الذي خالفه اشتماله من العبارة وبناء به
السيال من خلال مذهبه فان رجا جليا لما في قوله او الفعلي الجميل ◦
وتعريف الحمد بما ذكر تعريف له باعتبار معناه اللغوي والمراد
بالشكر في هذه وضعه تمييزا له ومضاميه ونوع الحمد العرفي وعلى
الشكر اللغوي لغة ما قابله في قولنا لم يات مثل الحمد العرفي الا اذا

اسبغ على الشيء وفي زائد هل عين التغيير او اتمام عن الشيء او اكمال
ابلغه كلاهما بعيد الحقيقة سر كلام الله مخلوق ثم عاد الى تفسير الحمد والثناء
عن المتكلمين كانهم الباحثون عما يجب له سبحانه وما يستحيل عليه والاثناء
على الله بالكمالات او عن الصوفية لانهم الذين زكوا القلوب من دنس
النفوس وعلل العيوب فخلصوا لله العبادة ولو اعتقوا ما يجي الا نوار والاسرار
والصوفية نسبة للباس الصوف وقال بعضهم بحكاية فهم

قوم عجيب فوق يقال الجهلوا … اذا ان عرا عنهم ثياب التجمل

وقيل نسبة للصفة ماوى الصحابة المنقطعين لله بالمسجد النبوي وقيل
للصفاء ومنا سلم عن علل الصدور وجا شاب له الجا الورد من نفسه قال

ووفى بعهد الحب الذي يكرله … الحب من يسعى النعمات ولا الحلة
بحت وآية الا تكلم شمس شمسه … وقد بت منه الا شارة والكناية

قوله يعلم يعرف وبالهدى من التسار وانما بنعمة ربك فحدث وبالضلال
من الجنان وهو الاعتقاد وما بكم من نعمة في الكلمة وبالقضاء من الاركان

كان يكا كما رآه وما احسن قول بعضهم … وهو كالدليل لعموم المورد

افادتكم النعماء مني ثلاثة … يدي ولساني والضمير المحجبا ووجه الاستدلال
ان الشاعر استعمل جزاء النعمة الجوارح الثلاث ومع جمعه عليها وكل ماهو
جزاء يطلق عليه حمد لهما وشكر لغة فالذا التشيير الذي على الشعر انه كرالمونه
دليله ثم انه لا فرق بين واحد من الثلاثة او اثنين منها او الثلاثة مجموعة
فكل من الحمد السبع بالموحدة موجود في كل واحد منها ويبين الحمد
الشابعة ح ويبين الشكر اللغوي عموم الاخر بفعل الحمد العام من الاسم للمعرفة بالعموم
له سبحانه ولغيره وبالاستمرار وعدمه وفي فقه الشكر العرفي عموم العرفي
له سبحانه على وجه الاستمرار كما قال ثم انه يشترك فيما عدا العرفي
الاخير من صور الحمد الذي مر السبع المذكور الا بالاعتبار وفيه من وجه
واخرى قد يخالفهما حمد الشيء باللسان على زيد وصفه ولكن اذا انما مجلس
فيما انما الوجود الذي منه لا وفيه برية وفية امر محود امر قرار قيل
فرسم من الفعل في التعريفا لها يشمل فعل القلب وانه الاعتقاد مع ان

ولعل الاقرب ... عن البعض ... الحمد ... على ... النعمي

الاعتقاد

ان الاعتقاد كيف كان وعلى كيف يندرج في قال الجامي انه بالفعل في التعريف ما يشمل
الكيفي وغيره وان الفعل في الاعتقاد في هذا المقام من حقيقة عرفية او مجاز
مشهور ان ثبت في التعريف فلا اشكال قوله ينبئ اي يدل بحكم كان التعظيم
سواء بالقلب وغيره الخ فقال الجامي كونه دالة وشبيهة عن التعظيم لا تعظيما
معكمة فلينظر ما وجه ذلك فعلى ما قيل اعتقاد القلب مجرده تعظيما فاي شيء هنا ينبئ الشيء
نفسه بالنظر لذاته ينبئ وان كان بعد عارض خفاء او غيره فاندرج في الاعتقاد
الاعتقاد في التعريف ولا اشكال قوله بسبب كونه منعما اي قيد ما هو خارج من
قوله المنعم وبسبب انعامه مع انه اخص يغني عن ذلك لانه يصدق الحمد عليه
من وصفه بانه تعالى وتعالى على ان الحمد على انه تعالى نفسه فلينظر قوله
منعما اي على الحامد او غيره ثم ان ما زاد الشارح الحمد العرفي من ما اقتصر قول
الثاني انه بازاء الحمد اللغوي في معناه ومدحه [illegible] بالجملة بل قوله
على الاقسام الثلاثة الثاني ان الشكر اللغوي [illegible] وهو النعمة
للحامد نفسه وان ينتهي الوصول الى غيره [illegible] اخص بان كلا منهما
الحمد العرفي وشكر المنعم الى الثالث ان الشكر اللغوي هو فعل المورد لمتعلق
ثناء باللسان في مقابلة الانعام وهو اخص بان كلا منهما وقد علمت ان الاشمل
من ان قول ما اقتصر عليه الشارح رحمه الله ودليل عموم مورده موافقة
صلى الله عليه وسلم قلت له ناقته فقال ان وجدتها ان تشكر الله فلما وجدها
فقال الحمد لله فقال له الصحابة يا رسول الله نذرت ان تشكر الله اذا وجدتها
فقال الم اقل الحمد لله وقام صلى الله عليه وسلم فصلى حتى تفطرت قدماه
فقيل له كيف هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال افلا
اكون عبدا شكورا فسمى القيام والتضرع والبكاء والصلاة شكرا وقال
تعالى اعملوا آل داوود شكرا قوله المتعلق اي سواء كان في مقابلة نعمة
وهي الفاضلة او الصفة المتعدية او لا بل ان كان في مقابلة صفة فاضلة
وهي الفضيلة وقد تبين ان بين الامرين بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه
اجتماعهما ما عرفت وانفراد كل واحد منهما بشيء وقد لا يجتمعان فيما اذا كان
الثناء باللسان في مقابلة الانعام وينفرد اللغوي عنهما في الثناء باللسان

ينبئ عن تعظيم المنعم

بسبب كونه منعما وسواء كان ذلك الشكر لغة على الاقسام وبينهما وبين الحمد لغة عموم من وجه يعم موردا باعتبار المورد

وخصوصه باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه

بل في مقابلة الاء نعامه كما ينبئ عنه الحمد اللغوي الثناء بجميل للثناء في مقابلة
الاء نعامه وقوله عم بلا تعميم فيه الا فقول الاربعة الثناء بعد في عموم الحمد قوله
العبد اي الشخص قال قبيل الشكر العرفي مترادفات متعددة من الحمد اوله كلمة
واتا الحمد فان تركيه جاز فهم مما عليه سبحانه فالحمد صيغة للثناء والشكر
به نفس الشكر فلم يأت به الشكر وهو يعلم كما قال العلامة اللقاني ان الشيء
المتعدد قد يرد من بالوحدة الحقيقية كبرد زيد وقد احد زيد مع ان له اجزاء
وبالوحدة الاعتبارية كالعسكر والشكر العرفي من قبيل الثانية فلبينا قد
قوله من سمع يسمع المامورات يمتثلها والمنهيات يجتنبها والجوارح ليتحمل
بينها وكذا بدنه يصفه عن الحارج ويهم به الى معروف انه سبحانه للتدريج وقال ع
والاعتبار والتوجيه

ليس في الا وجيد اذا انا	فانه غير البهيم اعتبار
وفي كل شيء له آية	تدل على انه الواحد
تاملت في نبات الارض وانظر	الى اثار ما صنع المليك
عيون من لجين شاخصات	على اطرافها الذهب السبيك
على قضب الزبرجد شاهدات	بان الله ليس له شريك
وان محمدا عبد رسول	بريرا الجواز سلة المليك

ومن جملة جوارحي الصغر حفظنا الله فيه الكبر ويذكر ان بعضهم عاش مائة
وستين سنة وما سقطت له سن ولا فترة بقيل له بقال ما عصيت الله بجوارحي
في الصغر فحفظها علي في الكبر وذكر الشيخ ان بعض المشايخ صاحبه بعض
المشائخ على قدر عشر كاد ان يرتمي به فقال له بعض تلاميذه من لعبنا ان الحد
الحد انعمنا الله بها فوقعها ما خلوت في هذا العبادة قال سبحانه
وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وفي تقية التعريف المذكور تنبيه ان اللام
في الاية للتعليل وقد علمت ان التعليل في افعاله سبحانه والحكمة فيه من
غايات ومصالح تترتب على افعاله فانها جعلت ليست افعاله سبحانه منزهة عن
العبث ثم ان نفع تلك الاعمال يعود على المخلوق فانا لنا من ثم الفقراء الى الله
والله هو الغني الحميد ومن كفر فان الله غني عن العالمين وقال ما يريد تعبنا ويبتغ

من سمع ويقتدي الى ما يفعلون فعله

نزل

تلك الأفعال متوقعة منه في الغرفة من الجنة فيما إذا أحرمت فعلها او سمها معا كان
كالمقصا ولبست تلك المصالح بعلل حادثة ومن باب أمر تعالى الله سبحانه
علوا كبيرا عن أن يحمله شيء على فعل فإنه سبحانه الفعال لما يريد اختيارا وان
يكمله أمر فإن له سبحانه الكمال على الاطلاق كملا ويعلى من ذلك نحو ادخلوا
الجنة بما كنتم تعملون ويحرف من اجل اللذات خلد الجنة وغيرها التي ثم
ان بعضهم جعل اللام في ليعبدون في الآية للعلم وردة والعاقبة نحو في النعمة
دال من عمر ليكون لهم عدوا وحزنا ونحو

لدوا للموت وابنوا للخراب ؛ فكلكم يصير إلى ذهاب

قال وقيل على كل من العاقبة والتعليل إنما عبر ببعض المخلوقات كلهم يقال
تقدم أن التحريك عادة وقليل الكلام على معنى الإرادة إذا أريد إرادة لا تتعلق
بمنتهى الحق إذ المراد بالخلق والبعض وقد عبر البعض ارادة بالعبا
دة المعرفة وسر ما هلة لكل واحد حتى للكافر عند الموت فلا خروج لروحه
فيعلم عند احتضاره أن عمره ضاع عليه باطلا في الخسارة ووقت الاحتضار
من معروف في الدنيا وقيل المراد بالعبادة في الآية الحق وعلى من المشيئة
وقد شاء سبحانه في خلقه الكافر والمطيع وخلق دارين الجنة والنار وجعل
لكل واحدة منهما بأهلها يتنعمون في ملكه كما يشاء فالكافر في دار الدنيا
شر جار على وجه ما شاء له سبحانه وأراده وإن كان في حق لعبادة الكريم وان
تشكر يوما منه فالعبد مجبور في قالب الاختيار ولله يسجد من في السماوات
والأرض طوعا وكرها قوله وتنوا خص بخلقه الخ بدء في الشكر العرفي
من كونه في مقابلة النعمة كما يؤخذ من قوله فما أنعم الله به ولذا كان العرفي المحمود
المذكور في الشكر العرفي كونه في مقابلة النعمة لم يكن أخص من الشكر اللغوي
والحمد العرفي مع أن الأخص يستلزم الأعم فليتأمل ثم اعلم أن ما سوى الحمد
اللغوي لا يكون من سوى المخلوقات إذ في مقابلة نعمة من المحمود والمنعم هو
الحق سبحانه نعم الحمد اللغوي يكون منه سبحانه اتفاقا فالمحمود عليه هو
الفضل الذي جعله سبحانه للعبد فأثنى سبحانه عليه في جملة وكونه
محمودا عليه يحمد بالنسبة له سبحانه على معنى يليق بجلاله وكماله

وتنوا خص بخلقه [illegible]

وجعل كل تقدم وعلى الحمد اللغوي يحمل قوله حمد نفسه بنفسه وقوله شيخنا فيه
وكان الله ثناء كان عليها اي شيئا بخلقه وابعاد رجات بعضهم على بعض فقولنا
من كل واجب الثلاثة الخ فرتكتم محمد رحمه الله تعالى فقال ..

⁂ ونسبة شكر في اصطلاح لغيره ⁂ خصوص من وجه كقلة والشكر عكسها
بنسبته للحمد عرفا ترادفا ⁂ ومع غيره الواجبات فاحفظه جيدا ⁂

ثم ان خصوصية الشكر عن واضع الحمد لغة سوى باعتبار الوجود والتحقق والعرف
ومع غيره سوى باعتبار المحل والمتعلق ولذا قال بعضهم النظم الشاذ وقال

⁂ وذاك بشكر العرف مع حمد غيره ⁂ وجوده بفقد والمحل في غيره كذا ⁂

ووجه ان كلا من الحمد العرفي والشكر اللغوي يصدق حيثما تحقق الشكر العرفي
لاشتماله عليه ويصدق عليه ذكر باعتبار صدوره من الموارد الثلاث
وهو الشكر السبع المتفرقة وأما الحمد اللغوي فانه لا يحمل على الشكر
العرفي لانه لم يعتبر في مفهوم تسمية الحمد اللغوي جميع الموارد ولا كونه في مقابلة
النعمة بخلاف الشكر العرفي فقد اعتبر في مسماه جميع الموارد وكونه في مقابلة
الانعام فلا يحمل عليه نعم يصدق ويتحقق مع وجود الشكر العرفي في بعض صور
كما هو ثم ان النسب التي اخذ بين الحمد والمذكورة بينهما باعتبار نسبة
الحمد اللغوي لكل مما بعده وهي ثلاث ثم نسبة الحمد العرفي لما بعده وهي
نسبتان ثم نسبة الشكر اللغوي لما بعده وهي نسبة وتلك ان تنظر لذات
النسبة فهي ثلاث لانها نسبة الترادف والعموم الوجهي والخصوص
بالاطلاق ولك ان تقول بل اثنان فقط لان الترادف نسبة بين الالفاظ
لا بين المعاني التي الكلام فيها ثم افاد ان الحمد بقسميه اللغوي والعرفي
على ما تقدم انه والجمهور كما تقدم تكون النسب الخمس عشرة لانه يجري
وقد تقدم مما ان تثبت على ما تقدم فقوله الحامد الخ نحو ان اشكر لي ولوالديك
ولو الدين فقوله التقوى نحو اتقوا الله حق تقاته ونحو قوله فاستقم
كما امرت واعبد ربك حتى ياتيك اليقين واطيعوا الله ورسوله واعلم
ان التقوى خمس تقي الكفر وعن المعاصي وعن الشبهات بحمل النهي
مقام الورع وعن المباحات بحمل مقام الزهد وعن السوى بحمل تعالى

الخاصة واعلم ان مقام الشكر اشرف المقامات وهو لاهل الكمل ومواقع العطاء
ولذا قعد ابليس على طريق الشكر فقال لأقعدن لهم صراطك المستقيم ثم لآتينهم
الآية وقال تعالى وقليل من عبادي الشكور ومقام الشكر اعلى من مقام ذكره
في مقام الصبر فان الصبر يعتذر ان الدار دار بلاء وان اهلها يستحقون العذر من
المصائب فاذا حصلت بلية او مصيبة كان دأب الشاكر الحمد والتسليم والرضى
وان حصلت له نعمة وبفضل شكر المولى سبحانه على ذلك فحاله فوق مقام الصبر
وقد علمت انكم ان النعمة معصية كما في حديث يا معشر النساء تصدقن فاني
اريتكن اكثر اهل النار فقلن مم يا رسول الله فقال تكفرن قيل يكفرن بالله فقال
يكفرن العشير لو احسنت الى احداهن الدهر كله ثم رأت منك يوما شيئا قالت
ما رأيت منك خيرا قط فلا تزال الانسان اذا نكر الى نعمة الله ونعمته وامتن ولي
عليه في بعض الاوقات شيء بفضله سبحانه ربما تصدر منه شكرة فهي
مقبولة ثم عادة قلب العارف فتجليات الاسماء والاشياء ان يغفر ذكر المناوي
على الجامع ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ربنا الحمد لله الذي جعلني من
كل احد وفضله فقال الرجل شكر نعم الله وكذلك قال الجيلاني رضي الله عنه
رجلي على رقبة كل ولي في المشرق والمغرب فخضع له ذلك كل ولي هيبة ولذا
قال ابو الحسن الشاذلي رضي الله عنه لا يصل العبد الى مقام الشكر حتى يرى
ان كل نعمة على احد من الحق ونعمة الله عليه وقال في غير اسلافنا احتاج
لذوقها لانطالع كتب الا فرمين لانهم فهو من نعمة الله علينا وقال المرسي
رضي الله عنه ما ... من ... في الاقامات اشارة ولو علم
الناس ما نحن نحترف الشعراء زوفن على لحيته ... ولا انوار لا ترى حبرا
وقال بعضهم ... شيخ ... الكرامة بعض امور ...
... خلقت الكون لاجلك وخلقتك لاجلي فلا تشتغل بما هو لاجلك
عما انت لاجله وذكر في الحكم عن ابي الحسن الشاذلي رضي الله عنه
كان ... شكر ... الوجود نعما عليه
سراجا فقال ابن الملوك ابن العلماء ابن الانبياء عليهم السلام فلولا
الانبياء ما اهتدينا ولولا العلماء ما اقتدينا ولولا الملوك ما امنا بالكل

الذهن كلمة ثم ان في قوله من اصوله اعلم ان الاصول والقواعد
والضوابط والقوانين القالات مترادفة بمعنى القضايا الكليات
التي تعرف بها الاحكام من بيان موضوعها كما تقدم وقيس اصوله
المتقدم فان اريد به القواعد فالاضافة على معنى من التي للتبعيض
او التي للبيان وان اريد به الادلة فمن اضافة المتعلق بها للمتعلق
وان اريد به الملكة فمن اضافة السبب للمسبب ومن الممتنعات انها
للتبعيض وعليه اقتصر الشارح او للبيان بناء على جواز تقدم البيان
على مبينه فيها خلاف قال الرضي في غير عن الراهي ان المبين فيها مقدم مجرور
او ما اخذ شيئا من اصوله بقواعد عليه بدل من شيئا فان قلت خصها لا
لما كان من في الحال اما للبيان او للتبعيض وفي كل من الضمير للمتكلم
بمعنى الادلة او الملكة او القواعد وعلى هذا الاخير فالاضافة
على معنى التي للبيان او التي للتبعيض فهي الثمانية مما ذكر بعضها
اقوى من بعض قوله فليلة اخذ القلة من التنوين والجمع كما في
قوله تعالى ومن ضوامر الليل الخ وقيس يجمع بعض اربكم للجنا كعب
وحذف الغاء بر على المنعوت او يجمع اية الجنا كعب بسببها وبعض جعله
للقواعد فان سنات كما في تد للسبب قوله اخ وبانها مما لم يكن
العنوي على انه نواع ان القواعد لبيان محل الجامع والمجموع بجملتها
على الجموع بيان من ان من هنا التي والقواعد يجمع فان وتقدم تعرف بين
والبر وبينها وبين الغاية والغرض والعلة الغائية قوله شمس
ثم سمي بعدول لمعنى الشاة تارة بنفسه ومنه ثم تميت ابنه فخرا
وتارة ثم في الجر ومنه قصيده اخ قوله با السلم وبعد العلمية
خارج عن المجاز بل هو من الحقيقة لان ان اعلام الشخصية خارجة
عن التي نعم من لقب يشعر بالمعنى الاصلي قد اعلى من سيها اوان
قيل العلمية فما يخلو امر تشبيه بليغ او مجاز او استعارة نعم المجاز كعش

وعليه قول القائل في
المناة ان الحجة الاولى ملكة
وانه ان الحجة التي هي اداة

ان غير من قواعده
قواعد كليه وعلى
الادلة بمعنى ان
على ما تعلق الحكم
بها من المقاصد والحسي
وعلى الملكة المصطنع
ومن الحسن عادة
علم الاصول ولا بد منها
والمعنى المتضايفة
استغنى عن بيان
بما في الاصل

الشارح منا متنوع في قوله تسماه علم المنكر كما سيتضح ذلك الضمير في تسميته
للنكرة او المعنى على الخلاف ومسمياته اسماء الكتب والتراجم ونحو ذلك
النعوش او الالقاب او المعاني او اثنان من ثلاثة او مجموع الثلاثة ه
اخبرنا الاشياخ تسعة للشيخ ابي العباس الجزولي وابنا منا قد عرف المتاخرين
الى ثمانية وعشرين برقمها وان الاقسام انما هي للقاب الجنس وصحة باعتبار
الدلالة على المعلى وهي اعلام الاجناس فتعرف فيه ويلبسوه في بعضهم
امثال العربية نعم قالوا اسماء العلوم من اعلام الاجناس مطلقا ورده
بعضهم بان مسمى اسماء العلوم من الامكان المخصوصة وهي مشخصة
معينة خارجية فهي اعلام الاشخاص بوضع النكرة غير التعدد المحلي
فلا فرق بينها وبين اسماء الكتب والتراجم واعتمد بعضهم فاذا عين
اي الشيء يتعدد بتعدد محله ووقته وقال بعض علم شخص بلا العينة
قلنا انما سماها او الفقه مر مرارا فما لك حتى او اللغة سواء له
فيه نحو مثله وكذا الفقه او مسماه او الفقه في ابيه جني بل على النبي
عليهما السلام وقال بعضهم ما نحو نكتب للفقه ان ذلك منوع في ارا جميع
شراح الجزولية للقاف في قوله الم تر لو ترى بها بتسمية واخراجها
بتقديم الزاي وتاخير النون بينهما واو وابن ابي الفرج وعنه قول
بعضهم بحكمة قولنا انا هجوته برمعلة وبينهما نحو ابراهيم في السلك

جنا عليه ونوا الخطة وخرقة ... وقرا عليه ونوا البحر والملك

ولابن الاحمر في تسهيل في قوله وقد النعيم برهة انا شرح في الحدي بالحلال

كنت في نوق الشعر في ومنانه ... فاقرعت تمتا لدى العلجان
جنتي وقد نوى جفونه في خرله ... لكر عليه ونوا الحسنا

وقد فيهما بتقديم النون على الميم وبينهما الراء وزمعنا غنوان ولو
الدلان قاعدة الثانية بين الياء وجزء يجه النحو وبين اعني والرحمن
غير انتما وعمر ماية فتعا على انه لسنة والعمر بعضهم اول الزوايا

ع
للعنتري الفارسي
وانما فرق ابن الحاجب
اعلام الاجناس
لتعدد الشيء
تتعدد محله وبه
قال بعض فكذلك
النكرة قريب
بعض اعلام الاشخاص
جسو

والله ارجوا

الا وفي هو بتعزيم النوري بتعزيم الخ اه. قوله ما يرقى به اشتياقي بيان
لقوله عم شوق المغترب والضمير للمتكلم المولف وكذا ما بعده واي بكرفاها
ليس فيها الصانع ويصح جعله للسلم اذ كرباعتبار المعنوي للفظه الذي هو
المراد او في قوله تسميته بالسلم لما عملت ارتقي في به معنى المعنى
في اللفظ يجب الكلام حينئذ استخدام قوله روعي وهو مصدر بمعنى
خبر لما او قوله وارادته الخ اعلم انه يصح فيما ذكره الشارح من
الاستعارة التي تضمنها تخييلية وترشيحية وفيها استعارة على المنكوس يصح ان يكون في
النحو استعارة بالكناية التي تضمنها تخييلية وذلك انه شبه علم المنكوس
بالنجم في الاشتهار وبكل واشتم على لفظ المشبه واثبات السماء للعلم
المنكوس استعارة تخييلية ويصح في النحو وجه ثالث وهو انه لا استعارة
وانما فيه تشبيه بليغ بحذف الاداة واضافة سماء الى علم المنكوس من
اضافة المشبه به للمشبه او على المنكوس الذي هو كالسماء او في صعوبة
الادراك وتعذر الوصول على غير ما زينا به وقوله في ترشيح للتشبيه كما في قول
الشاعر ⁞ هي الشمس مسكنها في السماء ⁞ فعز الفؤاد عزاء جميلا ⁞
⁞ فلن تستطيع اليك الصعود ⁞ ولن تستطيع اليك النزولا ⁞
قوله والدهر معطوف على قوله تفصيل لنصب على التعظيم
وهو الذي وان كان هو مفعولا فقدم او منزلة الحكام لعكسه فقال لما امس
بعد تم واي حالة باسم هو كطلب الشيء فتم الا قدر فيها اشتيا به ومنه قول كعب
بن زهير ⁞ ارجو وامل ان تدنو مودتها ⁞ وما اخال لدينا منك تنويل ⁞
حمو فيما الشوق كما في حديث الكبير من ذاق نفسه وتمنى بعد الموت والاحمق
وابن حمو من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله الاماني وانما الحكيم في مراتب
ترك الرجاء فتكلم رجاء كمع وجه تمكنو وفي بعلو الى الرجاء على الخوف فان تعالى
قالوا لهم لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون عظمته وقوله وارجو اليوم
الاخير واما الرجاء بمعنى الناحية فجمع على ارجاء قال تعالى والملك

على انجابها وانما الالزعاء بالكسب بقول الناظم وعنده ارجه واغناه فقولها
فالصالح العمل الذي خلا من رياء شوقا كان بحيث نيو يجب كتعلم او يشتم
او بعد او والخالص سوى ذلك ولذا خلا من معنيا راحة بمنا انعم ومتوقا
سلم من ذلك عمالا من المحكوكة الزيتونية بشمل ثلاث مراتب الاولى ما
كان العمل فيه لاجل طلب الثواب والنجاة من العقاب الثانية ما كان العمل
فيه لاجل التشرف بالعبادة او النسبة اليه سبحانه وتعالى اعلا مراتب قبلها
والثالثة ما كان العمل فيه لاجل انه سبحانه اهل وان الشيخ محمد بن عبد
القادر الهد ومن ذلك وتعلماتهم تبدا الخلاص الم اتب وثاني معنيين الاخلاص
من اخص بغم على المرتبة الاخيرة ازعون ما قدرا الاولى وفي قال الشيخ اه
بان خلاص في السوابق خلا من عين المكدرات وعن محض الغير قسم المراتب
الثلاثة او اخرها بيان خلاص السابق خصوص عن موانع الكلام فيفهم
على المرتبة الاخيرة وفي الحكم ابن عمار الصوري فاتحة واز واحية وهو
من الخلاص بينهما قال تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين فقولنا الوجه في اعلم ان الوجه نحو قوله سبحانه ويبقى
وجه ربك واليد نحو قوله تعالى والسماء بنيناها بايد من متشابه
قال السلف والخلف انه يجب وجه له سبحانه لكن فهمنا ولكن يدرك كنهها
فاما السلف فيفوضون معناه الا يعلمه الا الله سبحانه واما الخلف
فقالوا معناه مغتفر فالوجه يؤول بمعنى الذات واليد بمعنى القدرة ومن معنى
قولهم السلف يفوضون والخلف تأولوا وان مذهب السلف اسلم ومذهب الخلف
اعلم ان الخوض لزيادة العلم قال في الجوهرة

وكل نص اوهم التشبيها * اوله او فوض ورم تنزيها

وراجع رسالة ازالة اللبس للعلامة سيدي احمد بن مبارك السجلماسي رحمه الله
فقولنا الكريم او الجميل اذ خلق من جملة اسمائه والحمد سبحانه صفة الجمال
الجمال او الجلال فقولنا فالصالح الفلوم في الجنة لانها من اخرة شيئي

يعتقد الكريم بالتشبيه ما اشار

معنى

البعض عرفا جنسا فإن اطلقه الناس على النقص مجاز ام بتلك العلاقة
الى كمالا والتغيير ريبة واحرى ان قلنا النقص المعنوي مندرج في النقص
المحسوس تنتيرا فلنا انه يندرج فى اطلقه اى اكثلو وكلو النقص عمى
التغيير بكونه في المحسوسات واطلقه على النقص المعنوي وبهم ان يكون
المجاز المذكور مرتبة اوم تنتيرا منوا استعارة ان جعل علاقة المجاز المشابهة
نحو عدم التمام ثم ان كان المراد ليس نافصا غير دونه الى خلا مر فهو تابع لما
قبله وان كان المراد ليس نافصا عن النفع كان تاسيسا وكان قوله وان
يكون تابعا تو فيما له وان كان المراد وان يكون نافصا بحيث يتم وقه
بعوفة عما بوكان تاسيسا وتغاير اما قبله وما بعده وفيه نوع قصور
بليتامل قوله المنتهيا اللام زائدة للتقوية على حد قوله سبحانه فعال
لما يريد وكون الزيادة لما لم تكن محضة بل هي للتقوية سمى ادعاء انها
متعلقة بقوله تابعا تسمحا الجمهور يكون المنتهى قال بعضهم ويستبع
هذا السلم وقيل رهصول عن النفع بعدما ويتم به للمطلوب
فيصير منتهيا فقوله به الى المطلوب جملة حال وهو ما عند الشيخ
فهو من ذكر اللازم بعد الملزوم وقد ينتقل المنتهى به عن مراتبه الى قطع
النهاية وان قلنا ان يقع المنتهى به هو من قبيل المشكك فقد ينتهي معه الى
المطلوب وقوله ينتهي كان قوله به الى المطلوب منو من جملة المهم
فهو تعميم بعد تعميم فقوله ابن فهو تابعا ومن قوله المنتهى الى
الغاية في جملة الحال ويوجد على كل وقد جعل الله رجاء كنه وكان
كما قال العلامة ابن يعلى اليوسي رحمه الله كم منتجب الزمورة نكتة قال
بعضهم انه كان صوفيا والعالب التصوف وكانت قصة التعريف به في
اول الكتاب عن قوله وليس امور تعم بين سنة فقوله فصل
اعلم ان العقل في اللغة هو الحاجز بين الشيئين واما في اصطلاح
فهو اسم لطائفة من الكتاب المخصوص الدال على المعاني المخصوصة

وان يكون تابعا له [illegible] للمطلوب [illegible] فقوله [illegible] او مستقلا [illegible]

والقطع في معاز
اي شيئان اربع
على ثلاثة اقوال

أو تراجم المعاني المخصوصة على الخلاف في متشابهات الكتب والتراجم والمختار
انما اريد الفاظه كما تقدم والترجمة حرام فيه انه يخرج به الفاظه عن
سمت الفصل عند العلماء الفاظه له خاصية والتي تعود الى عدم جواز الاشتغال
به وهو مضمون قال الترجمة نوع من الفاظه العربية وغيرها كالانجيل والتوراة
ارادت ترجمة واحدة للنص والحكم وقد اتى الوارد نا مثلا بالمعاني
لفاظه وبالحكم وقال المعاني فيما في الزوال المنزل وفسرها غيرهم بعضهم
ان الكتاب جماع الابواب والابواب جماع الفصول والفصل جماع الجمل
والمسائل وهي جماع الكلمات وهي جماع الحروف فمن كلام اجماع كلامه
وتعرضه ان حكم الشارع من احد المباحث العشرة التي تطلب قبل الشروع
قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا
تعلمون وفي الحديث لا يحل لمسلم ان يقدم على امر حتى يعلم حكم
الله فيه وقد الف انه اذا اعرف حكم الشرع فيه ان كان مطلوبا اقدم
عليه وان كان منهيا كف عنه وان كان مباحا خير ونبه هنا في الشارح
ثم انهم بحثوا في ترجمة المعنى بانه نوع للجواز وتكلم في ذاخلت على
الخلاف وان هو القول الثالث وجوب باقوية منها ان في الترجمة
حفظ الفاظه والمعطوف نحو شيبا يبل تقيمهم الحروف النهي والعربية
بمن قلد كم في ذاخلفا ومنها تعدي مصاف والترجمة اي في خلع جوازه
والعربية فيه كم قبل ومنها ان فضل من نوى الجواز وعدم بدليل ان الحقيقة
تقطع في المنصوص نكم فيه ومن كره الكلام على الجواز في الكلام
في العربية وغيرها بما ذكر سوى الجواز تبعا قد ارقيل التعدد بالترجمة
بناء من الجواب الثالث يتعاد لمتنطه ولعله فصدرنا فيم الجواز
المقصود بالراي ان يقع ابن نعمة عليه ويكون مقوة امر لا يمكن
وعليه العمل فقولنا الخلع من انه تقدر ان الخلاف واما الخلاف
فقولنا في جواز علوفا الحكم لكان الكتب بما بعده من ثلاثة اقوال

وان كان ربما يفهم من ان اختلاف في الجواز ان اختلاف في سواء كان العلم بذلك
ان ذلك اختلافا من الامور النسبية التي لا تعقل الا بين متعدد فـقـولـه
الا شتغال اي لا بد التعاطي حفظا وتدريسا وتصنيفا فـقـولـه
ثلاثة اقوال العدد منوبا بالتنوين واقوال بدل وان دخل على اقوال الثلاثة
فكان ثلاثة نعتا وبدل قلنا فرع التابع اعم بحسب العوامل وامتنع
المتبوع بدون كما شمل الفاعل كما في قوله تعالى الى يوم ام الغيم الحميد
الله ولا يصح اضافة ثلاثة الى اقوال لعقوقه الوزن لان ثلاثة وثلاثة
ان ذاهما الا في الالف عن بحر الرجز وفي بحر خلعت العلاقة وقع منها
الفا رجز فيه الضم وبا واما قول بعضهم تبعا لجماعة من المشارقة لان
الشكل اي اجتماع الخبن والكف لان بحر الرجز فيفعال لان بحر خلع كما
قال وقيل لها انه لان شكل مثلا ان نذهاه مجزو بحر التعقيب والعلات
مجموع الوتر ومستفعلن معه والوتر كما ان الكف لان بحر الخفيف او
اربعة الاجزاء بالذكر مستفعلن مرتين وفاعلاتن مرتين والوتد فان شكل
في الرجز لانه تركيب من مستفعلن في الوتر المجموع وليس من بحر المله
الشكل فيه الكف فـقـولـه قال ابن الصلاح في الفتاوى فحصيحة اي ابنيهن
عن شركة معروان عن شبيب كذلك او عن شيخ معروف كما تقدم عن
الزمخشري والسكاكي والشيرازي وابن الصلاح هو العلامة الحافظ تقي
الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبد الرحمن الكردي ثم الدمشقي
فقيه محدث والد الصلاح كان الصلاح شيخ بلده ولد عثمان المذكور
سنة سبع وسبعين وخمسمائة ورحل الى دمشق سنة تسع وتسعين
وتوفي سنة ثلاث واربعين وستمائة ونهاية التعريف بابن الصلاح النو
النووي وفي بيان ان بعضهم نسب الغزالي بالتحريم للغير ا هـ وقد
رجع عنه للقول بالجواز وهو مستبعد من ابعد بيان انه نسب امر
مراتبه الا للكلام والشام الجمعة للغير ا هـ فـقـولـه لكن اهل العلم

قال ابن الصلاح [illegible] والنووي [illegible] وقيل [illegible] [illegible]

قال الشيوخ كأنهم بضعة عشر علماً من المحبر يتبروا بأنواع الشيوخ في
إثباته وعقوده جماعة في التحزيب وبه تحتوف المحبر معاش ما أمثل السنة
لا تجيء كتبنا بالمنكر وقد أبرزه الله فلا يتعرضن منه من العلوم
علم التحريف والتقسيم الى آخر مقالته وقال في فتاويه
لا تجيء منكفها فما سوى الفلسفة شاور لدى علماء الشرع فقهيا
وفي كبر قد راجعه الإمام المغيلي فجاوبه في ذلك ووقف أن الشيوخ
رجع عن التحريم من كل أحمر بالشوذ أو إزالة أن الشيوخ العالمين بها
في إباحته وأنه مرهد فالله أعلم بذلك نعم أعترض أبو علي اليوسي
على الشيوخ كالمغيلي المذكور وراجع حواشيه على المختصر وقد كان
الشيخ لم يتعرض في شرح الأجهوري أنه للشيوخ لا كرامة من الجواز
قوله ذا بعض خ أراه بذالجملة وهو تابع للبرزلي رحمه الله
ثم اعلم أن من أمثل التربيب الجزء وبه قال علم المنطق مما فسر أخرجه
بأنه يخلص من شبه الضلالة ومن أسباب الفلاسفة الكبر وكالهيولي
وقدم حركة الأفلاك وحدوث العالم بالشخص فقط بالنوع والعقول
العشرة إلى غير ذلك من الضلالات وثانيهما ما خلص وتبرأ به أهل
السنة رضي الله عنهم من ذلك ومن أمثل المؤجود عند أهل العلم كما
للشغر والسنوسي وأيضا غوطه والأخضرية والخونجي والناظم وغيرهم
فهذا القسم لا خلاف في الجواز في تعلمه وإنما الخلاف في القسم الأول
قال زين الدين كان الناظم رحمه الله الخلاف الذي يتعلق بالبدعة فإنه
متعلق بالقسم الأول قد بعلا الأقوال فصريبان غير القسم الثاني الذي يدونه
المسلمون اتفاقا ولا يكره الكلام الى ذكر الخلاف إلا في القسم الأول
وإن كان فيه الاشتغال بعلم من أقوالهم أو نفيا لأن العلماء اتفقوا مع الاستشكال
على جوازه اتفاقا فقوله والقولة المشهورة الصحيحة في هذه
مع جواز المختصر على شبه الفلاسفة للعارف أما من يجوز غيره فمختلفا

قوله أن سنة الشيوخ كما من المتقدمين أهل العلم من المتأخرين بعض الفقهاء قال بعض ... وقد تكلم ... ارجع ...

جزما بحليتها قال فقولها انه نعم والنواوي ان ابن الصلاح اشتغل به نحو عشرين سنة فلم يحصل على طائل منه *

* وكم عجائب ليلي وقع لهم وجماعة * فقال الاخضري قد رحب بذا فتى

وانما قال ذلك هنا في حواشيه على مختصر السنوسي بانه لا ينبغي ان يقرأ مثل هذا لعلماء السلف فانهم لا يتكلمون على شيء قبل تصوره وانما يتصورونه لكن بين قلوبهم وتصحيحهم على التحريم فيقال فقد قال الزرقاني ثم انه ينبغي حملهما انه يحصل لهما تصحيح منذ ادراك من بين قولك العجز والغلو فصحيح علمهم الا بنا ، يوضح قسم لا يتسنى له من وانه لم يحتووا به ويتشبثوا بمن لا يحسن فربما وكثيرا ما ياخذ المرء وسـ ويشتغل بمبادئ العلوم ولا يدرك المقصد ويقول من لا ينبغي او من اضاع للزمان في البطالة مع انما اخذوا في المباحث ولم يدركوا المقاصد من حوائج بعد وتمواعنه مع ان العجز والغلو ان من كله بيد الحكيم العليم ولو اعتنوا من البداية كل من صعب عليه ادراك المجهول وتركه وتمرعنه بالمثال او الخيال فيجتنب ذلك البعض ومن لا يقول له عاقل وقال بعضهم بل تصوره وراء ما يعقوبه يحتمل صونا للنفس عن هذا الكلام ما يصعب مع حصول فائدته بدونه قسم اعلم انهم اختلفوا في علة التحريم على ازيد من ستة اقوال بعضها المعروفة وردت بان كل من يصعب على فهمه ان اراد الله تصعيبه عليه ويسهل على من يسره الله عليه كما تقدم ومنها ضياع العمر فيما لا يعني وردت بان ذلك ولذلك وكل من قسم من طالب لغيره من العلوم لا يحصل منه على طائل الا من غير العلم الكريم ومنها انه يخشى على المنتصب بيد الوقوف مع عقله بينه وبين الشرع ورد بان من له ملكة تحققه وان نبعه يحقق وبيقا من ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح حله عند تحقق المفسدة عند اقتضائها لما

قوله ان قال الوافي ... مع من ليس له ... تصور عليه فتيل ... ومن ... تصور فيما ... مع ... وكذا البدء ... السنة ... ترى ... عليه ... ومع ...

يقول

وتيقن المنفعة وانه يمنع الا انتشار من عمل السيوف والهروب عن احتمال
ان يتعرف بها على مقصود الشرع وان تنقطع بها الكلام ومن فوائده يمنع الخصم من
تمويه العبث بالاحتمال ان يعصم من الخطأ ويزيل واهج خوف زيغ الهوى ومنها
ومغالطيهم وتمكن الخائض به من الفكر بان يلتفت اليه احد ومنها انه
لم يكن في زمن الصحابة ولا في زمن التابعين رضي الله عنهم ورد بانه كان
مذكورا في كتبهم ولم يكن كذلك في زمانهم الا ما جعله الا مشترك
بوجوده حد المثال زمن على وبوجود الاثم ونبع احد المتعارف من على
تبويب الاسم فكذا النحو كان موجودا عندهم في كتبهم وفي المشتهم
قبل ان كانوا في الحرب وانما انتشرت مع اتساع لذلك فلا منه ر
فيه على ان البدعة تعتري هذا الى احكام الخمسة ومنها انه فيه
وضع الكلام ورد بان واضعه مسلم كما تفرع من بعد نبي
وفيه علوم كثيرة من العلوم وقعت الكلام وهم في الطب والس
والهيئة والهندسة والحساب على قول ومنها انه خاض فيه الك
الكفار وفيه اهل الاهواء اهل الفاسرة فلا بد من وضعهم فيه قائمهم
ان عتقدا ورد بانه لا ياخذ تعليم الهم بل بعد التكلم وبانهم
خرجوا في علم النحو واللغة ولم يجب علينا ترك ما بانفاقهم في
تحرم علينا ولد اعاراتهم وقال الشيخ فرقان ابي نواس *

لا خير العلوم ولا تعبا بنا قلما * واقصر بذلك وخذ الحال والباهي
ان العلوم لا تبار على شجر * فاقرأ الثمار وخل العود للنار *

وتقدم ان العلوم باعتبار الواضع يوجل اقسام ثلاثة ومنها انه
ان نشأ بعلم واضعه والجزء الاول واضعه مسلم كما تقدم على ان
اهل السنة رضي الله عنهم لا ينكرون واجبه وتبينوا الضحك بقية
وانه مدونة وان الراء الفاسرة فيه الحرفوعة بفعل علم الشرع يفقه

قال الاخضري انما بعض اهل السنة والشام بعدت الاول معبر فيما دام اذا دل
فوق بعضهم * ذم المرفوع والمجهول * وابن يعقاب والسلب *
* واشتغلوا بالهداة للتقوى * واجيبوا بالاحرى الغلبا *
والجواب كما قال اليوسي رحمه الله ان البيتين من رجز لغير وشرطه كلف
هو ان كل ذلك يختص بالمنطق بل كل علم يفرع عليه علم ضربا للمعرض
وان خلا وتيسير امره وقال ولذا قال بعضهم * * *
* ذم ابن ورد والمجوزا * وابن نزال والغلبا *
* واعدد زاده للتقوى * واعلم ذهبت الغلبا *
قاكر قوله رحمه الله اختلاف الخ يرجى مسلم ان البيتين من الخ يرجى الا
انه فهم من باء لا سببية خفيها اوله وان كان فيها فالجمع راجح *
* وان زدت صدر الشكل قاله رحمه الله * فذلك خم وسوابغ مانم رق *
وقال الشيخ السنوسي في مختصر المنطق مما التحريم عند العلماء به على اقدام به
عمل قبل تلخيصه وتجريده ان علم ان اجد على فن الحاجة صونا للنفوس
عن خوضهما فيما لا يعني واشتغالها بما لا ثمرة له بل فحة والا فلا نهي عن
الغير المخلص اليه بعد تلخيصه ولعذر اشتغل به جماعة من فضلاء الاعلام
واقتصر الشارح رحمه الله على احد قسمين عند الشيخ السنوسي حيث قال
وراء الغير المحتاج الخ كما تعرض ذلك فقوله في مقال الخلاف متواضح
ان بعده خلاف حقيقي كما بين الحنفي واما الكلي في شرح النسبير قال هذا قول
وهو قد ذكر الثاني وخلاف لفظي نحو قول الشافعي الوتر مندوب وقول مالك انه
سنة وخلاف في حال كان يقول كل واحد بقول الآخر فيه ثم وان المحكوم به
ان يخلو عن صفة تقتضي قوله تحرير الخلاف والتكلم بالحال ان في
جعل في التحريم قال انه مسلوب الكمثري بقولك يخلو اعراضا به في
الزاول ولا ينبغي علمه ومن قال بالمثوبة من انه يقارفه الزاول في الخارج
وخلاف في شهادة لا تجوز ان يكون للشيء معنا ومنكم احد الفاعلين

قوله بمعنى الخلاف في حال كونه حقيقيا ⊙ واللفظي الذي لا ثمرة له

وقيل مقتضى كلام ابن عرفة ان ... نقل ابن ... عن ... في نقل الشيخ وغيرهم وقد ... في ... الى ... وسيلة التي ... العلوم ... واتى ... حتى ... العلم الى ... القواعد ...

لصفة فقط وقال بعض شراحها ونكتة العدول للصفة الخاص وقع وقال
بعض شراحها كالخلاف في كونه ورد مكة وفعلا او ملكا الا زيادة تمر نكتة لذكر
خالد بن الوليد فارو في ومن نكت لجمعه الرحمة والرأفة فارحمية ولده
صلى الله عليه وسلم فالاولى ملك ورد فابن فرح في الخلاف عند جماعة
المنافقة انه خلاف في شمائله في حال قول الغزالي في علم الاحياء
واما في الاك خيار وجاء انه واجب كما يأتي قول ابي نقل الاب مولده
تلميذ اما في بعض المنكفي فاندلوا ابن عمر وقدم من بوجو وكان جمع
الشيخ ابن عرفة تلا مترقبه بالعكوف عليه وتعاصيه وفي الف تحمل
للوجوب والندب وكذلك الشيخ الشريف البهلول مقلد بناشرها وعلما
منيفا وقال بعضهم ان هذا العبرة يغطيه الله الخ كما احسبه مرارا
اوليائه فقول ابن عرفة هو التونسي تلميذ ابن عبد السلام وشيخ
البرزلي والشبلي والابي وغيرهم توفي رحمه الله سنة ثلاث وثمانمائة
رضي بعضهم لوقايته بقوله

* * *

* خرج علام خرج ابن عرفة * لغيرهم كرا اعكس من علم قدره * *

فقول السنوسي رحمه الله علامة تلمسان وحبر راسخ في
التفسير والدين والعلم من حيث اماتة امثال السنة وكان رحمه الله يتسبب
للشرف وذلك ان ابيه شريف فيما الجدة للام الثالثة او الثانية بعض
الشرف وثبوت الشرف من قبل الام هو القول المعروف عندنا الراجح وقال
بعضهم تأليفا فيه سماه اسماع الصم في اثبات الشرف من قبل الام وقالجم
للدواء جعلنا الله من خدمة هذا النبي الكريم ومحبته ومن نعمه بفضل
ربنا العلي العظيم توفي الامام السنوسي رحمه الله سنة خمس وتسعين
وثمانمائة وقد فرغنا رسم اليوم في حدود الستين وما يليه والف
في بلدته نصير الكلام للعبد اخذنا وانت فلم الجزاء تمامه من سنة
ثلاث واربعين ثم بدأنا فيه اخذنا بعد الخمسين وما يليه والف

اعلم ان مقالة اللذة ان اصطلاح جنسه ثم انه لما اخذ الكلام الحق فليعلم الجزاي فهم
الكلي وظهاهم ان الاصطلاح شرفا وقع باعتبر من ترك المسكون السلطان
الاصطلاح سلطانا وطبول عبد المجيد وشم شهر وكتا منها تمكينه من
بيت الغر بين ومنها افهوريات ترك فقال عبد المجيد نعم له الله بما ارتبه
بما ريبه حروه الشعبير وما يتبين والعقوة دام الحر عن السنتين فنعم الله
ان اصطلاح وكتب العرو الكلام واخذ عبد المجيد له من ناوقيه فلنا فانكسر
بذلك بعض شوكة الكفر بالله يقول ان اصطلاح قومه به قوينهم الرئيس
واشله فقوله ليس فوقه جاء الى عمل وجه الصحة اما عمل وجه الكمال
يترقعه وفرق الفقيه ان من علم له بالمنكور يوثق بعلمه واما
تحصيل الظن المنار للعلوم بروته فلا ركيا عليه كانت شائعة من
كلام السرور وكروا ان الجاعدة فقوله خلافا لما نه كراج فريقا ب عن
اليوسي بانه اراد التوقف عمل وجه الكمال لا عمل وجه الصحة وقوله
شرح المطالع الاطالع كتاب للارماوي في المنكور شرحه القطب الشيرازي
وحشه السيد الشريف عليه ثم ان قوله ضعيفا ليس بتمام الحال
ان يريد الوجوب العيني لانه يستمر عمل مقرتين الاولى وجوب مع انه
مختلف بتفصيل والثانية توقيتها عمل عين المنكور وكل منهما لا
يخلو عن مناقشة في الغزالي الوزابل الوجوب العيني ضعيفا اما الوارد من
بد الوجوب الكفاي بتوقف حدا وشروط الغزالي انه جعل في الاحياء
شرطها في علم الكلام وعلم الكلام واجب كالرد على شبه الملحد والمخالفة
واما ان يكون ان بد وتقرر فولده ان فن منصوله لا يوثق بعلمه
باحاله وجوبه وقال ابن عرفة يختص المنكور بوجوبه وان نقل
الا عنده الندب كما تقرر من ان المباح من قول الناظم ينبغي من الندب
وقد يستعمل ينبغي في الوجوب مجازا بلو حمل قول الشيخ ينبغي عمل حقيقته
وجوبه هو ويقول ليس الوجوب والندب تلا بينا انه لم يرد الوجوب اما

كلام

وتصحيح البطلان

ان تحصيل العقيدة ... (marginal gloss, set diagonally; largely illegible)

كقبلي او عيشو فانوار الحضرات الاحمدية وبيانه فهذا ما دس عكس القول
الاخير عند المص وان كان التقدم في كلام شارحنا فهم ينبغي تقديم التنز
فتوى تاج الدين السبكي فانه قال ينبغي ان يقدم على الاشتغال
به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه فانه رسخ في الذهن تعظيم
الشريعة المطهرة ووثق بصحة ما ثبت منه ولو شيئا ما صار اليه فيما بعد من
انواع العلوم وانتفع بها والى هذا اشار المص بقوله والمقولة المشهورة
اولئك الا الفاظ بلبيب التصحيح او في مختار له لتما عملوا وبعد كلام السـ
الشيخ بالجواز الله من الاستبداد من التعليل بقوله انتفع بها اندرج
منشب فهم الغ محققة حقيقية عم بيه في الرسم قامع واللغة فقد استعمل
من اسماء نقلت الى ان منتسب من العلم ثم المنتسب منه فقطعا اما
باب الاستعارة لعلاقة الجنس بكل فاما باب المجاز المرسل لعلاقة الت
التغيير والامر كما وهم نقلت للعقل والرسم اذا بالمجاز المرسل
في ندة الندا او تشبيه او باب الاستعارة لحصول الجميع والاستتراء
بكل فاستعمال الغم يحق في العقل مجاز ثم تبيين او اكثر ومن الاعتبار
العلاقة بين المنقول اليه والمنقول عنه مناسبة واما لو اعتبر ناحية
بين المنقول اليه وعنه اولا فهو مجاز في نية واحدة قلبنا مثل قوله
فما رأى محاله ومن اولئك يكون فرع عن العقل بالجمعة من البـ
يملة سواء كان مختصرا او مطولا او ما يحصل بما من علم حتى يبلغ الرتبة
الرسوخ في العلوم ومعرفة اشياء التي منها الناسخ والمنسوخ وغير
ذلك حتى يفهم الكلام على الجمهور المستنبط للاحكام من الكتاب
والسنة واحترز بقوله بما يرضاه فيما رسمنا قبلا يجوز له الاشتغا
به او يعد المنقول المطول به بخلاف العلاسفة واشرا اسم ومثل
من اقا حرز انية العلم المتروس مطالعة مطولات كتب علم الكلام
كمواقف العضد ومقاصد السعد والكتاب الطوالع ونحوها ارمن ومشهد لهم

والنفع

للمعتزلة او غيرهم بتمسكهم ومنه فتبان بهم وهذا قبيح شبه المعتزلة على
دعواهم انه سبحانه لا تصح رؤيته لتوهمهم انه لا يرى الا الجسم والعلم
به والله ليس بجسم ولا قائم به وكلما كان كذلك لا يرى ويتصح في الشبهة
الله لا يرى وتقرير بطلان الثاني القياس بمادة الصغرى وبطالبة فلم يرى
شرطه القياس وعلى تسليم انها مقبولة الجمهور فالكبرى وباسرها غير مسلمة
وبطلت بغيابهم وتقرير الله موجود وكل موجود يصح ان يرى وفي الشبهة
الله يصح ان يرى وفي شرط ان الحد [illegible] فوقه شاه شا وهو عكس الغزل
الا غيره والموارق [illegible] من السنة والكتاب لا يجوز له ولا يحتاج له ولما
قبل ما رسمها يجوز لهم ويستر [illegible] ما وكان وجه ما للسبكي [illegible]
التوهل للعار [illegible] الغاية لا الى البداية ثم انه على الغزل
بالا [illegible] رجيع وجوبا او ندبا او جوازا [illegible] على عبارة التاج [illegible]
بعينها في اصغر [illegible] بينهما [illegible] والتشويش فقوله [illegible]
فيه [illegible] ومو فرار الخلاصة وحتم قلب ثالث بعيس فقوله [illegible] والشام
[illegible] في القاموس [illegible] مصر ولقلة التوسط
بين عملة مصر وعملة الشام فنسب تارة لمصر وتارة للشام وانما كان
في زمن [illegible] في عملة مصر فقوله [illegible] في الواو الى
[illegible] والشام [illegible] نسبة الى [illegible] او شام [illegible] قوله

* في التسهيل والتلميع الكتابية بقال * *

* والعنا البيان والتشبيه * فرع [illegible] عن البيان الثلاثة * *

قوله [illegible] بالسمع والبصر [illegible] والخلاصة وشر
بالسمع في [illegible] قوله [illegible] وجه ان [illegible] منها فهم
فيا [illegible] يجوز لكل شاعر [illegible] كفهم [illegible]
الممنوع [illegible] لا يجوز [illegible] الا للعرب
التعليق [illegible] والنحو [illegible]

[illegible]

ثم ورد الكلام على القسم الثالث وهو تجويز للناظم ان يتكلم به بقوله او للاشباع
وذلك نعوذ بالله من النفاق فائدة كالشنفا بن قيل وابن شباع من
الكم ورد فلا تقابل بين وقد علمت خلافه وانما قال استر به للاشباع *
ثابتة وما صغروا وقال المتكلمون انه لو ان استكانوا من الشكر وقال ابن
ليست من [illegible] من اجل [illegible] للاشباع فقال ابن [illegible] الكون قال لي
منقلبة عن عين الكلمة اي ما افتعلوا من كون الا استلام اي كون الكم ثم
ان الناظم رحمه الله من العلماء القاضي الحجة محيي الدين ابو عبد
الله المذكور ولد سنة احدى وثمانين وسبعمائة وتوفي سنة ست و
وسبعين وسبعمائة ومما وليه السبكي دار الحديث بعد ابن النشر *
* وفي دار الحديث لطيف معنى * على بسط لها اصبو واوي *
* لعلي ان امس بحر وجهي * مكانا مسه قدم النواوي *
ثم ان قوله اهدى الصواب من ضد الخطأ وقد علمت ان الصواب يشمل القول
الرضي والشيء [illegible] الصواب الحقيقي [illegible] للصواب الاخفى [illegible]
ومن نهاية القصر والشفاعة [illegible] قوله تعالى ياذا البيان في العلم [illegible]
من ادائه بالعلم [illegible] العلم الموصل به والموصل اليه [illegible] يتعلق على
الموصل اليه [illegible] النظم [illegible] اي تصور وما يرجع [illegible] والحد
الا [illegible] المذكور [illegible] لتحصيل العلوم [illegible] وقصد الناظم
رحمه الله الكلام على العلم الحادث بان كل علم قام بالشخص فهو
حقيقة [illegible] فارغ [illegible] كقوله النور [illegible] تعلق
النور [illegible] تصورية او تصديقية وان كان علم المخلوق [illegible] يتعلق
بالغير [illegible] سبحانه وتعالى [illegible] العلم [illegible] بالشخص
[illegible] حقيقة [illegible] علم المخلوق [illegible] الكيف [illegible]
[illegible] بالتنوع [illegible] الكم [illegible] يتنوع الى تصور
وتصديق باعتبار [illegible] الحاصل في [illegible] صورة [illegible] او صورة

ان اراد [illegible] اشباع [illegible]
وعند البعض اشباع وعند
[illegible] العلم [illegible] البيان

نسبته في ذلك راجع للمعلوم في ذات العلم في نفسه والمصنف اطلق
الانواع على التصور والتصديق بناء على ان افراد الجمع اثنان وقيل ذلك
باعتبار ان كلا منهما اما ان يحصل عن ضرورة او بعد نظر واشترك ان في الجمع
في الناظم باعتبار التصور والتصديق والضروري والنظري وفيه ان
الضروري والنظري وصفان لكل من التصور والتصديق لا انهما نوعان
كالتصور والتصديق على ما تقرر وزاد بعضهم في الجمع انهما من جملة
الانواع من العلم الشارح والحجة وكذا كونه رسما او حدا والحجة
اقترانية او استثنائية الى غير ذلك قلنا جمع الجمع فقال انواع وكل
ذلك علوم فيه من النتائج نعم العلم لا يوصف في نفسه بتعدد وانما
يوصف بالتعدد باعتبار المتعلقات فالعلم بعشرة مثلا يسمى اكثر من
العلم بثمانية ولذا يقال فلان اعلم من فلان باعتبار تعلقات العلم لا ذات
العلم ومن الملح ان الجماد في اداء الشيء يكلم ويرد ولذا وقفنا فيما لا يعقد
بالكلام فيوقف اذ اعترضت ثم سال الجماد في اشياء الكلام يقع فيها اخرى عن
الكلام فيه للبشر فقال له وكذلك لم يقل انا اعلم في الكلام فيوقف اللهم يا
ولم علمان فيمن هو علم واحد واما علمه سبحانه فهو صفة ازلية
واحدة قائمة بذاته تنكشف بها المعلومات فتعلقه تعلق انكشاف من
تعلق تنجيز نرجع فالتقسيم

* * * *

* ولا يصف علمنا في العليم * الله تنجيز له قديم * *

وقد يوصف علمه سبحانه بتصور وانه تصديق لان ذلك من فضول
صورة التشبيه التي تعالى الله عن النقص فالحق واما قوله سبحانه
ويحذركم الله نفسه فالمراد ذاته وايضا فان التصور يقتضي الحدوث
وسبق الجهل وانه جسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا او كراهة يقال
في علمه ضروري او نظري ومما علمت ان النظري من جملة بعد الاستدلال
وهو يقتضي تقدم جهل وانه يكتسب وان الضروري يحصل بالجبر ومشق

يتنفى الحدوث وتغير الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا انتهى او
اطلاق التصور على علمه سبحانه بالمفردات والتصديق على علمه سبحانه
بالكليات لكان له وجه لكن اسماؤه سبحانه توقيفية ولم يرد الاذن
بذلك وكذلك لا يقال في علمه سبحانه انه مكتسب قال في الجوهرة *
* وعلمه ولا يقال مكتسب * فاتبع سبيل الحق واطرح الريب *
وهل علمه سبحانه يتعدد بتعدد المعلومات الا انه مع ذلك لا يتعدد ولا يطلق
الانواع والتعدد على علمه ولو باعتبار تعلقاته وازلية له سبحانه منزه
صفة الوجود وتعلق علمه تنجيزي قديم والقديم لا يتعدد وقال القليل
بتعدده بتعدده وعلى هذا القول يشير قول المعتزلة الجاهلية مواخذهم ان له
انكشافات ورد بانه حتى عليه قبل زيادة البيان فاز فيها فقد اتصف
بالصفة مع ثبات الجهل قبل بعده وان علمه سبحانه لا يتنوع فيتكون
قوله الجاهلية بالنسبة لعدم العار في المذكور مع الله ختم ازيد ان قبل
مع ان زيادة البيان ايضا وبالجملة فعلم المخلوق يتنوع للتصور
والتصديق والضروري والنظري ويتعدد بتعدد متعلقه واما علمه
سبحانه فلا يتنوع الى ذلك وهل يتعدد بتعدد متعلقه الجمهور على
النفي والقليل على الاثبات والعلم في نفسه وما ادت له يقبل التغير لانه
في القديم صفة ازلية وفي المخلوق من مقولة الكيف احد الاعراض
التسعة وعلم الله سبحانه لا يقال فيه كيف لحدوث الكيف تعالى
الله عن ذلك وقوله تعالى بذكر الانواع فصل في علم سبحانه
تعبير فروق الغالب ومعنى الحادث للاحتراز واخراج العلم القديم
فان كان معنى الاشتباه ذكر في صفة النعت الحادث ختم زقوله
والعلم الحادث في اصطلاح الامام رحمه الله قسم العلم وما فيه قبل
ان تقسيمه الى قسم لفظي والحد من قال انه سكت عنه ما فيه بيتي
الخلاف فقال الى تمام الاجماع بشروطه ومن قال يعني انه اذكر واحد بعلم بوجود

بان التعدد بتعدد
المعلومات تعدد
لا باختصاص بالنوع
تقول انه اقسام انواع
اخرى بعد العلم القديم
على كل وبكون قوله
الحادث في زيادة
البيان فقه فنبك.

والعلم اقتضاء علمي عند المعقول من حيث الاطلاق مما ذكر والعلم مما لا يعرف باللغة مما يعرف والعرف والشرع والنسبة

نفسه ولو عرض للذهن المذكور وانتفى بالادلة عنه فى الخارج والجواب المذكور مبني على مذهب
من تصور لا يكون كذلك بحيث التعريف وقد قال الامام الفخر تصوره عسير بل متعذر
كما علم عليه بسم موله وقد اشتمل على شرح الجمع فقال ان اربعة لا تعرف
الحس والعلم والوجود والعدم كما قال والجواب انه تعريف عسير فيه والزيادة
فكرر الشارح رحمه الله تعالى بعد وهي اربعة بحث فيه اشير تبعا للغير فقوله
الفرق اراد بهم المناطقة والحكماء واخذ من ذلك ان اللغة والشرع وال
والعرف العام فرع فيه انه صرح قبله العلم تعريفات اهـ ولعل المناطقة وسعو
الدائرة في العلم حتى ادرج فيه الظن والشك والوهم والجهل المركب
والتقليد وغيرهما ما لك لا يجاوز زيادة التسمية ولتمكنهم الا حتراز والاعتبار
والاشتراك والمشترك والتنقيح فلا يضيعوا حتى الظنون في مقاصده
بيانا وما يرفعه جار في زمن التفرقات بحسب المقامات وفيه بحث
قوله حصول في العلم يطلق على القواعد وعلى الملكة الحاصلة
له وبقوة الادراك [illegible] اكلا فيه الحقيقي من علم الا ذراع
وعلى سؤال الجواب فقوله اللغوي يصدق بالمعدوم فان تعلق الله
على كل شيء وقدير يا نرى ما الموجود والمعدوم بموسبحانه وتعالى قادر على
ايجاد المعدوم واعدام الموجود كذلك فقوله شيئا له الا تعلق على
الا فتقار حين ما اللذين لم يكن شيئا مذكورا والنبي سئل عن الغير فقال
اركانا فعله شيئا وهم يذكر واما في الشرع فالشيء لا يطلق على
المعدوم بل على الموجود فقط قال في الجوهرة
✱ وعندنا الشيء هو الموجود ✱ وثابت في الخارج الموجود ✱
وقالت المعتزلة في الواجب الكلا والجنس شيء على المعدوم وقالوا عن الازل
معينات بتمحولة والا يجاد انما هو افاضة نور الوجود على الماهيات
بل هيا في الا شيئا ما بركات فوقيت فالعلم بالايجاد انما هو افاضة نور
الوجود عليها ونحو ذلك من السنة تقول المعدوم لا يقال له شيء

والعلم وان كان ايجادا للحاصلية وافاضة نور الوجود في الماهية
مجعولة فالاولى كتحليل المعنى لدى العقل بغرض العالم وقصد الشارح
رحمه الله بقوله الخ تشبيه المعنى اللغوي على سبيل التعبير حيث اجاد
كلامه ان المفروض ان يتعلق بمحلية الخ فقوله والنسبة اي الخارجية
بين موضوع النسبة الكلامية عن وجه الاخذ عدم وارادة بالمجموع فما قابل
ذلك فان وقوع النسبة الكلامية ويتعلق الحمل اما الموضوع
زائدا بالمحمول المعنى المتضمن الخ اي بغير النسبة الكلامية
في زيد قائم من تعلق القيام بزيد تعلق قائم بزيد واجمع المتأخرون على
اثباته تكون الاولى ثبوتية حتى في السلب فثبوت عدم القيام لزيد في
زيد ليس بقائم لا عدم ثبوت القيام فلذا قال في الكل كله على عند المناطقة
وهو تعلق النسبة على الايقاع والانتزاع اي جزء الحكم وبين النسبة
الخارجية وعلى ضم كلمة اي [illegible] فقوله مطابقة للواقع
اي على سبيل الجزم [illegible] وكذا يقال في قوله غير
مطابقة [illegible] قال المعنى
[illegible] الى
اثبات الوجود الذهني [illegible] بالصور
[illegible]
[illegible]
عند قول الشارح [illegible] اربع في الاعتبار [illegible]
[illegible] اعتقاد [illegible]
بانه [illegible] مطابقة له في الواقع وان كان بحسب اعتقاد المتكلم فقوله
انطباع الصور الخ تشبيه بليغ [illegible] واصل الكلام
المعقول [illegible] المعنى المنطبع في العقل انطباعا مثل
انطباع الصور [illegible] وشبه المعقول [illegible]

[illegible] مطابقة للواقع [illegible] انطباع الصور [illegible]

فان قلت الانطباع في الجملة عقلي وفي المرءاة حسي فكيف جعل الحسي فرعا في ه
للاطلاع قلت ان الانطباع في المرءاة تفصيلي وفي العقل اجمالي نعم بعد
الملاحظة ومن ولا ما يصير هنالك الانطباع تفصيليا بناء على ان العقل
التفصيلي يقع في الرسم وبالجملة فالاولى في الاطلاع على المحسوسات في
وجود بطلان شبه بها فقولنا وضعا للصورة يستلزم الحصول ايضا ويقال
حصلت الصورة كما يستلزم العلم لذلك فيقال علم زيد وتقام الموصوف
بل على ثابت الصفتين فكيف يجعل اخرا لعامة على الاقسام وتقسيمه بعد جنا
وتكون عينيهما فقولها الشعراية في شرح شمسية الكاتبي وقد يحصل
جوابه ان العلم فيه ولم يكن امر ثلاثة الحصول والصورة في العقل
في الحصول ولا شك الجموع المذكور نوعها بذا الشخص ويقال زيد حصلت
الصورة في عقله كما يوصفها الشخص بقسم امر العلم فيقال الذي عالم
والبحث انما وقع في ترجمة تفصيل المذهب وجعل الجزء فقط فاحيث لم
يحصل الامر الكل تفصيلي ان ثمة حلوقا مطلقا من او بالجموع حادوا ولو قلت
ان ما حلول الكل كان باو مزاده على من قال في ان ثمة حلوقا مطلقا لا ندري
تاب تعدد الجن قال فيما السيد ما مر الذكورة يترجع بجواب الشعر
قال عالم من قولك زيد عالم سوق ضعفا حقيقي لزيد وقولك زيد حصلت
الصورة في عقله موصوفها شيء والوضعا الحقيقي والتشبيه فتغاير ان
فترك على المغايرة المرئاة عند التامل الصورة يقال ان المعلوم ان قلنا
المذهب اعني حصلت الصورة في عقله شرطا جمعه بعنوان علما نار معر
الوضعا الحقيقي الذي وقع الضمير الموصوف ومن ثم لا شك انك اذا تكلم في مجموع
حصول الصورة في عقله يجد بمجموعه يستلزم الضمير الموصوف ان بالنظر
والملاحظة والبحث انما كان من جهة النظر في خصوص الحصول دون ما
بعد وقد علمت انه جزء من مفهوم العلم الا انه عينه ثم يقال ان تعلق
العلم بالحصول المذكور يقتضي انه اذا العلم من مقولة الكيف فاقدة ان

والاعدام تقبض العلم بل انها ان الحصول ومضى للصورة في العقل ومكنه للعلم بسبب الكيف والعلم للعقل بان الصفة الكيف تنعقد الصورة في العقل

[illegible]

نسبة الحصول تتوقف على نسبة الادراك من الجزء ككتم او الجزء بجعل
فعلى انه من مقولة الكيف والجواب ان ذلك المقابلة انما هو اذا اخذ بها
بالمعنى الاول ثم فيشمل الكيف وغيره وثانيهما بالمعنى الثاني فهو يحقق
النسبة المتكررة التي يتوقف تعقلها على تعقل نسبة اخرى كالابوة
فانها لا تعقل بدون تعقل البنوة والذي يقابل الكيف هو الثاني هذا فانه
بالمعنى الاول فهو اي بالاضافة المتكررة وقيل ان العلم من مقولة
الانفعال وهو المتبادر من لفظ الادراك وقيل من مقولة الفعل فان اريد
بالحصول انفعال النفس وقبولها لتلك الصورة وقد علمت ان كلا من
الاضافة المتكررة وكذا الانفعال والفعل من الامور الاعتبارية التي
لا وجود لها خارجا عند اهل الحق اهل السنة والجماعة وان العلم موجود في
وجود ذهني قائم مع بر ان الاقوال ان العلم من مقولة الكيف والكيف امر
وجودي اتفاقا ومقولة المقاصد وغيرها متزاوجة ثم ذهب بعضهم الى ان العلم
هو الصورة الحاصلة في الذهن وهو عنوان قولهم حصول الصورة سواء اخذنا
التبعية للموضوع او الصورة الحاصلة في الذهن فالعلم والمعلوم متحدان
ذاتا مختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلوم خارجا او ذهنا
ومن حيث حصولها في الذهن علم وقيل ان المعلوم الخارجي موجود وال
الصورة الحاصلة منه فالصورة مثال له لا نفسه فبل وانما ارتكبوا
في تعريفه الحصول بقولهم حصول الصورة للاشارة الى اعتبار ما ذكر في
الحيثية فان قيل حيث كانت الصورة هي العلم من حيث الحصول صار
العلم في الحقيقة هو ذلك الحصول لا الصورة بغير حيثية الحصول
اعتبار ذاتها في الصورة على انه ثم ذهب صاحب العلم الا انه يسمى
العلم بل في علم انه ومنه ذهب بعضهم الى ان العلم هو مجموع
الصورة والحصول فقال الصورة القابلة للحصول كالماهية القابلة

للوجود الخارجي فلا يحصل العلم الا بوجود الخارج فرد انهم وقد قلنا
هي قولهم تارة العلم الحصول وقولهم تارة الصورة الحاصلة هو وفاقا
كلامه ان مسمى العلم هو مجموع الصورة الحاصلة لا الصورة فقط
ولا الحصول فقط قلنا قد تقدم انه يمكن جعل العلم نفس الصورة بمعنى
المفهوم الذي في الشارح من ان الحصول وصف للصورة والعلم صفة
للشيء قلنا قد اعلم انهم اوردوا على تعريف العلم بالصورة
الحاصلة امورا منها ان العلم من مقولة الكيف والصورة
غير عرض ومنها ان العلم موجود خارجا والصورة لا وجود لها الا
في الذهن ومنها حصول العلم للنفس فتتصف به والصورة لا تتصف
النفس بها الا بحيث في الكل واجيب بان الصورة اذا اخذت من حيث
الحصول اندرج تحت الكيف لذات المذكورة قلنا الا ولا اوجه المطلوب
فان قيل العلم من مقولة الكيف وقد علم قول الكيف بانه عرض لا يقبل
القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل الغير فقال التوقف في العلوم
الحكمية هو على حصول الشيء وكونه [illegible] لحو يعتقد
حتى يصير الشيء صاحب علم اما تعقله وتصوره في نفسه فلم يتوقف
على تعقل سواه الا انه يوجد تم بعد ذلك يلاحظه او ياخذ به وفي [illegible] بحالة
انه ضابطة الحكم [illegible] فيتوقف تعقلها على تعقل الغير [illegible] ولا اشار
في [illegible] فقيل هذا الحد ذكره عند الشارح هو تصور وشملا التصديق مع انه
قسيمه في النظم ان التصور يقابل التصديق يقابل التصور ايضا فان
التصديق امر زائد على حصول صورة الشيء في الذهن وعلى حصول صورة النسبة
في الذهن [illegible] ول اعم من الثاني والثاني هو التصور المقابل في المقابل
للتصديق وقد قيل تقسيم هذا الحد ذكره بانه الحصول هو ارتكاب
المجاز في التعريف ولا قرينة وفي ذلك ان هذا الحد في اللغة هو الوصول

ح قوله اعني قوله والتصديق بانه [illegible] ونحوه مساو له ولا

ح ان العلوم الحكمية يتوقف تعقلها على تعقل الغير فقال ح

ح لعله

والحصول

والمحدود هو مستلزم للمحدود فتقسيم الادراك بالحصول هو تقسيم
باللازم وهو مجاز فيجتنب في التعاريف لانه مع الغرابة لغة الى
بحسب اللغة واما في العرف فصار الكلام ان الادراك هو الحصول حقيقة
فان قيل اعترض بعضهم على تقسيم العلم بالادراك والحصول بانه
تقسيم الشيء بتقسيمه بمعان من الالفاظ الا لغرض لانه ارادة التقسيم
بالمشترك اللفظي ممنوع وارادة التقسيم بالمثل المتماثلة المعنوية ه
قلت فيه بحث وبيانه ان مراده كل شيء يسمى انما يقسم بشرط اتحاد التعريف ه
اللغوي هو تقسيم بمرادفه اشتهر كما في تعريف الادراك في باب الترتيب واما
التعاريف الغير اللفظية فان العلم كما يعبر عنه فيتحول وانما الاختلاف
بينهما تفصيلا واجمالا قوله تنازع المتكلمون قوله بانه
مخصوصة ... الاصحي ينتفي في ابي بكر البقلاني وقوله البعض
الشراح عن تقسيم شعبيه فروقه وبحث الشارح بقوله تعم فيه
تنازل ادعى على تقسيم شعبية على الغافل لانه ذكره في مراده هو لم
يجتمع في الغافل من جهة تساوى هو دال لشموله للتقليد وليس علما
عندهم قوله اصطلح يقرا بصيغة اسم المفعول جمع بمعنى المقرر
اى اصطلاح قوله ولزم فساد العكس يفهم من كلام هذا الشارح
انه بحث آخر مع تقسيم شعبية وان المقصود اخص يحتمل عليه وليس
كذلك وبالجملة فان الادراك اما ان يتعلق بالجهل واما بالنسبة
الكلامية على وجه التساوي وهو الشك او على وجه رجحان الحكم ونفس
الطرف الراجح جيد وهو الظن او على وجه الجزم بلا موجب وهو
التقليد او بموجب وهو العلم الذي هو ... وقاعدة هذا الباب ان ما يقابل
او غيره مطابقا فالجميع من علم عند المناطقة فلا يقال عند المناطقة
العلم الا بالحمل البسيط واخالا هو ليس وليس العلم عندهم

قوله وفيه
فيه نظر لان
ان يقول على
البعض
بين الشراح وتقدم
الشراح الغير
في مصطلح الاصل
اي مصطلح الاصل
قوله هو شيء ادا العكس

ابن القسم الاخر اعني ابن عتقاد الجازم المطابق لدليل وانه اعلمت
تنزلا جار ان يحمل الشارح مقام المناقشة الى شوربيه وقطع النظر عن
سوال قال اللازم انما شوقتاه عكس التعريف سواء وقلنا ان المعرفة تحق
العلم اي ان عتقاد الجازم المطابق عن دليل وقلنا انه ان اديتا
الاول ذا ادولف خرج من اصطلاح الى آخر وان ان يحمل الشارح مقام
المناقشة الى شوربيه واعتبر اصطلاح ابن مليين فخرج من
اصطلاح حد الى اصطلاح ابن مليين وانه عمل لما للا مليين خص ما
القاضي ابا بكر البقلاني بساد الكل لدخول التقليد فيه مع انه
ليس بعلم عند ابن مليين بساد العكس فلابد للشارح قلم يمنع
عمل سيبي صعير المذكور ابن عتن اضار اللزان عند الشارح ابن عملي
وجه اعتبار مقام المناقشة وابن مليين يخفى بعد وجواب عن
الشارح بان الواو في قوله وتبعه شوبهنا او ويكون وجها للنظر وجه
عمر ابن اصطلاح المذكورة وقوله لانه خرج الفرع منه الا كل ام يرد ب
حمل المعرفة في التعريف على العلم اي الاعتقاد الجازم بل على
ابن ذا انه لما تقدم وقوله بعد وجميع التصورات يقتضي حمل
المعرفة على الادراك انه ندم بخرج التصورات ابن عملي التعريف
الثاني وشوبه يرهل في التعريف الاول ابن عملوا حمل المعرفة على الادراك
قلنا ان قلت تعارض كلامه تبعا للغير اول يحمل المعرفة على الاعتقاد
الجازم المطابق وانه لكان قوله على ما يدخل بعد ويبعد حمل المعرفة
في كلامه على مطلق التصور في الرسم بخرج التصورات المطابقة
والتي اتبعه بدل التعريف الثاني بعدل شوبه جميع التصورات اعني حتى
غير المطابقة فقوله العاسر يحمل اربكور حدوده من كلامها قبله
لتنوبه فيه فقوله واكثر منه اي الكثير من المرجحات وان بعض النع

نخرج الفرع وج
العلم اي اعتقاد
بل في انه الحقيق
في الادراك الحقيق
مطلقا في الجميع
المطابق وغير المطابق
عن دليل وعن غير دليل
عتقاد ويخرج
جميع التصورات
ولكل بعض التصورات
ويستوي في الحقيقي
الادراك والتصور
تبعيد بانه على
المعلوم الحقيقي
الجواب عن ان
الادراك بالمعلوم
وقصد الا بعد
انتهى

فيصح على قول الاصوليين عكس ما وكم في اطلاق ما قبله فلا يصح على قول المناطقة
فقط وبان على قول الاصوليين والتعريف المذكور من قول الشيخ فنقله
عن ابن الاصوليين وابحث معه في ذكره في معاني المناطقة فقوله لا الجازم
اخرج الظن وقوله المطابق اخرج الجهل المركب وقوله لموجب اخرج التقليد
بقوله ان اعتقاد الصحيح من التقليد وقوله جميع التصورات او مطابقة
او لا وعنهما الشك والوهم واخذ مع وضع قوله الجازم ان الظن حاكم لان
الحكم من التصديق كما لا ومن ادراك النسبة الخارجية التي هي وقوع
النسبة الكلامية على وجه الاذعان والقبول والتسليم اي بحيث
يطلق عليه اسم التسليم والقبول كما قاله الخبيصي في شرح التهذيب
ونقله الشيخ في ... واذا انتفاء اهل التحقيق المتاخرين ونقل
يس في حاشيته على الخبيصي عن العصام ان الظن لا يشمل الكواذب
واليقين مطابقا او غير مطابق فيشمل الجهل المركب والظن القاصر ومن
ثم ان الشك او الوهم ليس بحكم وان كان الشك ادراكا تحقيقيا
في ادراك وكذا الوهم فليس بحكم والظن حاكم بجهة الطرف الراجح
والشك المشترك كما قالوا ان كلا من الشك والوهم علم وان اشكل
في تسمية جملة الشك قضية وكذا الوهم يعقل الحكم في اذ القضية
وان قلنا تسمى قضية وعدم من اسوار ان جعل المناطقة ومن قدمه
المتكلمين ادراك النسبة الحكمية من اجزاء القضية والامر في وقوع
الحكم عليهما بالفعل جملة جهة الزائد وان كانت نسبة ان
شيئا حكمية قلنا فلا وقد تبت بعض المناطقة وكذا الغزالي وشيعته
ان ادراك ميزان الحكم من النسبة الخارجية التي هي وقوع النسبة
الكلامية سواء كان معه اذعان او لا فشمل ان يرتهما بالاذعان وقابلها
ارادة ان الاذعان وعليه فالشاك حاكم بحكمين كالمتوهم مع الظان

وأنه والتوالي في رواية بنسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى ثم ان
التعاريف التي ذكرها الشارح للعلم من اربعة اقوال عن الجمهور ه
والثاني عن ابن عرفة والشيرازي وقد بحث فيهما بما ذكر والجواب الشعرانيها
تقدم والثالث عن قسيم شعيب عن الفاخر ابي بكر والرابع عن بعض اللغويه
عن الاصوليين وبحث في الثالث والرابع بما ذكره وبحث في الثالث
زيادة على ما تقدم من انه فاسد العكس على ما للاصوليين والعكس
على ما للمناطقة بانه منتقض الجمع لانه لا يشمل العلم القديم
لعدم اطلاقه على علمه سبحانه ولو على انه يجب للعلم مانع ه
التوقيف وقد يقال في رواية الجمع رايناه كبلانا في حديث ابي البلده
في الهما يعرفه في الشرح والجواب بعضهم بالتزام خروج العلم القديم
من كلامهم في علم الحادث فقط ومنها انه يرد على ما عنه
عمليه مانع من المعرفة من العلم عند الاصوليين فهو المعنى الحادثه
بحث ومنها ان ذكر المعلوم في التعريف موجب للدور لانه يجب اجتنابه
في التعاريف ووجه الدور ما ان المعرف فيما يتوقف العلم به على
العلم فتعريفه يعد من تبيين العلم بالتعريف ان باب كلام على
جميع معانيه بمعرفة انه ومنها المعلوم مشتق ومعرفة المشتق تتوقف
على معرفة المشتق منه وهو العلم المعرف فيها وهو يتوقف على
التعريف بها والتعريف يتوقف على المعرف فحصل الدور وقد يعيد
قد دفعوا هذا الايراد باجوبة ثلاثة احدها ان المراد بالمعلوم
ما ايعني الشيء لا بعنوان الوضع العنواني اعني تعلق به العلم ه
توقفا وهو دور الثاني ان الجهة منفكة والثالث ان الدور معيه ورد
الشارح الاخير بان يكون لا لازم وقد يكون بعض ارباب حواشي
السمرقندية على الرسالة العضدية في الوضع ان العلم جامع لاشتغال

منه انما هو اصله فلا يحتاج الى ان العنوان والحقيقة والماهية
والجنس والكل والموضوع والوصف والمجموع والطبيعة والمدلول
والحاصل والمعنى والمسمى الفاظ متغايرة او متحدة مفهوما [illegible]
وان اختلافا بينهما موجود باعتبار فقوله لانفكاك الجهة بيانه
ان المعرف من جهة توقفه على التعريف من جهة المعنى والمعلوم المذكور فيه
في التعريف توقفا على العلم المحصل من جهة الاشتغال والتلفظ به
وجه عدم صحة هذا الجواب ان توقف المشتق على المشتق منه انما هو
من جهة المعنى ايضا لان ذلك يدل على وجود معنى المشتق منه في المشتق
في الجملة لان في ان شيئا وان معنى كما سنذكر في تقريره فلينتبه انما
وفيه بحث فقولها والجواب الثاني ان كلا اقتضى انه سابق على
الآخر من جهة توقف الآخر عليه ومتاخر عن الآخر من جهة توقفه
على الآخر وان يعقل كون الشيء سابقا على شيء متاخرا عنه وانما
الذي ورد هو المحقق فلا استحالة فيه كان يقال قد ثبت في تعقل بدون
نسبة بينها وكذا الآخر لكن لعدم ينتوقف تعقلها على تعقل الآخر
ثم لم يذكر الدور في معنى انه يكون التعقل فيه واحد قبله
تعقل الآخر لما قيل ان الآخر وكموجه خلا مرتبة بعده واحد بلا سبق
واحد على الآخر ثم ان هذا الدور المعي [illegible] ما ذكر باعتبار التعقل
واما الوجود الخارجي فيمتنع عن سائر الاضافات كما قال في جمع الجوامع
وان صح ان النسب والاضافات امور اعتبارية لا وجود لها خارجا
واما الدور المنفي باعتبار الوجود الخارجي لا باعتبار التعقل الذي
معه التوقف [illegible] فيتوقف على الآخر اعني انه يوجد احدهما
خارجا بدون الآخر فالدور [illegible] في الخارج لا كنه في معنى [illegible] ه
استحالته بخلاف السبقي فقوله سبق الخ قيل [illegible]

واقول [illegible] انفكاك [illegible] الجهات [illegible] المشتق [illegible] المعنى [illegible] التعقل [illegible] العلم [illegible] التصور [illegible] ه

عين المعرف كما يكيف يكون معرفا امر منهما فتنبه فى معرفة الاخفى بغاية مع
باعتبار ان الاطلاع التفصيلي فانه مترتب على الاطلاع على الجملة او
الافراد لانتفاء الشيء ببعض ان انتفاء التعريف بعده وان الاطلاع عليه
قوله قسم العلم تعرف ان التصور يطلق بمعنى اعم على حصول
صورة الشيء في الذهن فيعم التصديق وهو احد قسمي العلم ويطلق بمعنى اخص على
حصول صورة المفرد في الذهن فيقابل التصديق وهذا هو المراد هنا ثم
ان القسمة في النظم على ما ترى واما في العبارة بحسب ما قلنا فقد وقع التعبير
بتصريح لكان اصرح في الحكم وان ذكر في النظم من المحمول ثم ان
الخلخالي وغيره قالوا حصول الصورة في الذهن تصور سواء ولو لم تكن
صور النفس لادراك بالكنه من جميع الجهات وقال الجلي بل لابد فيه
من كونه بالكنه من جميع الجهات والا فهو شعور وكذلك قال الشيخ
في تفاصيله ان الادراك مراتب وحصول النفس للمعنى شعور فان وقفت على
جميعه فهو تصور فان بقي بحيث لو ارادت النفس استرجاعه بعد ذهابه
وطلبه تذكر ووجدانه ذكر فكلام شارحنا كالناظم رحمهما الله
يحتمل كلا من المذهبين والثاني اقوى وتارة عند قول الناظم وقد
يكون عند الوضع ان الحكم على الشيء فرع تصوره وانه لا يشترط
التصور بالكنه ولذا نحكم على الملائكة بانهم ليسوا بنات الله ثم
ان علم الله تعالى لا يتصف بشيء من نوعي القسمة العلم الحادث
وقد ذكره صاحب الجوهرة في الكلام ولعله انما ذكره عليه من جهة
قوله وقوع النسبة بين به ان قول الناظم ودرك نسبة فيه تقدير
مضاف اي ادراك وقوع نسبة فانه ذكر ان ادراك النسبة من قبيل
التصور خلافا لما يوهمه كلام عبارة الناظم والاوجه حمل التقدير حمل النسبة
في النظم على النسبة الكلامية والخوارزمية مجاز في النسبة ان

النسبة

النسبة في كلامه بين النسبة الخارجية وبين وقوع النسبة الكلامية
فان اريد ان النسبة الكلامية واقعة او ليست واقعة اي ادراك انها
مطابقة في نفس الامر او ليست مطابقة هو التصديق وبيان ذلك
ان القضية تشتمل على اجزاء ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
الكلامية وهي ثبوت المحمول وتعلقه بالموضوع في الحمليات وتعلق التالي
بالمقدم في الشرطيات المتصلات وثبوت التعاند والتنافي في المنفصلات
ومدرك النسبة باعتبار انها جزء القضية من كلامية وباعتبار ارتسامها
في الذهن ادراكية وحصولها في الذهن من نسبة ذهنية وباعتبار
الخارج وجودا او عدما من نسبة خارجية فالنسبة الخارجية هي
وقوع النسبة الكلامية ويقال لها ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه فاذا
وقد علمت ان النسبة التي هي جزء القضية هي الكلامية لا الخارجية او
الذهنية وقد تبع العطار في تحقيق الصدق والكذب بان النسبة الذهنية
هي الايقاع والانتزاع السيد فمراده بالايقاع والانتزاع الحكم
والتصديق وهذا يصح مناقشته بل لعل مراد العطار به هو التعلق
والثبوت المذكورة هنا واما ادراك المحمول موضوعه فلا مخالفة
ثم ان بعضهم كالمحلي عند قول السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة
لا ثبوتها يقتضي ان النسبة الكلامية هي الحمل التضمني منها فالموضوع
ان كان الحمل مشتقا او كونه مضافا للموضوع ممثلا بالمحمول ان كان جامدا
فهي في قام زيد قيام زيد وفي زيد اخوك كون زيد اخاك مع انه قال المحلي
ثبوت القيام او الاخوة لزيد نفس القيام او الاخوة وكذلك بعضهم
عبر عن النسبة الكلامية بضم كلمة الى اخرى مع ان هذا اسناد او نسبة
قبلية قال وقوله فما سوى وقوع النسبة اي على وجه الاذعان
والقبول جعل ان ادراك وقوع النسبة الكلامية اي على وجه الاذعان
والقبول تصور فعلا والتصديق ثم ان محل النسبة في المصنف

مع
عمل ان ثم

أو جزءه فمنهم
من قال
والمحكوم عليه
موضوع والمحكوم به
محمول وتنقسم
باعتبار النسبة
الحكمية الى الايجاب
والسلب

تملي النسبة الخارجية اولى واشتمل من عموم مجاز الحذف فيكم او مراده
مجاز مرسل فيه عمم الموضوع المذكور او مراده مجاز مرسل مركب لعلاقة اللزومية
او السببية نحو قوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت وما في
الثلاثة واحد وان كان فيه مجاز حذف وقد جمع فيه مركب في
الكلام وتحمل النسبة على النسبة الخارجية قوله اقيس حملية
ذكر سبعة وانتهى بعضهم الى خمسة وعشرين قوله المحكوم
عليه موضوع من بين الناس والموضوع تقع اراء نسبة في كل فن التعبير
عنه باصطلاح حيث تعبير النحويين ويعرفان بالمسند اليه والمسند
والمسند او المبتدا والخبر وفي مراده هو المحكوم عليه والمحكوم به
وفي بر المنطقي بالموضوع والمحمول سواء كان اسم المحكوم عليه وبه
في القضية الحملية والشرطية وان كان كلا منهما يسمى على الحكم ان
من التصريح قوله الكاتب يريد ان الخ اه بالمحمول المعنى
المطابق بخلاف قولهم النسبة الكلامية من ثبوت المحمول للموضوع
قائم اذ به المحمول التضمني كما لا يخفى وتذكر النسبة من تعلق الكتابة
بالانسان في الكاتب بانه حرف قوله الحكمية النسبة الكلامية
من الحكم ان مروا ان من نسبة المتعلق بتعلقه قوله موجبة
اسم مكان وان الايجاب والسلب من باب التوزيع اي ان الايجاب في الموجبة
والسلب في السالبة وان الايجاب والسلب معتبران للشيء ونهاية الخ اه
بان يقع وان لا يقع ونسبة الحكم والتصور بواقع اذا اراد النسبة
الخارجية ونحوها وتغيا كما هو به النسر وغير لو قلنا ان المراد من الايقاع
والانتزاع كما هو العبارة من انهما فعلان للشخص بل هما علم والعلم
من قبيل الكيف كما تعرف بانه قيل كاف قوله موجبة ان الايجاب والسلب
ان النسبة الكلامية في نحو زيد ليس بكاتب تعلق الكتابة بزيد
بوروده عليه السلب تقع ان الجمهور قالوا النسبة في السالبة يسمى

سلب المحمول عن الموضوع فهي نفس السلب والمراد بالسلب الانسلاب
ثم ورود السلب معقد كل الشيء والنسبة الكلامية متأخر عن أجزاء
القضية وقال الشارح وبل النسبة انما تكون ثبوتية حتى في السلب
فهو في زيد ليس بكاتب تعلق عدم الكتابة بزيد سلب الكتابة بل عنده
وقوع تعلق الكتابة بزيد التي سلبت فهي معنى النسبة الكلامية حتى
في القضية السالبة اقوال ثلاثة بعدد الطلبة اراده والاظهر النسبة ⊙
الكلامية مورد الايجاب والسلب فمورد الثبوتية او المراد ان
النسبة مورد الايجاب والسلب بمعنى انها تحمل مرة بعينها للواقع
بالصدق او بعدم مطابقتها للواقع بالكذب او على خلاف بعينه للواقع
بان اختلفا سلبا وايجابا بان قلنا فلو قلنا بان قول زيد ثبت امر يحتمل
تعلق ام لا وقال بعضهم ان للنسبة الحكمية اطلاقات اربعة على ال
الكلامية وعلى ادراكها وقسم ايضا نسبة ذهنية فالنسبة الذهنية
هي بين المتعلقين اي التصور او نفسه وعلى النسبة الخارجية اي ⊙
الوقوع واللاوقوع وعلى ان المراد النسبة الخارجية على وجه الاذعان
والقبول وهذا بعينه الحكم والتصديق فالنسبة في حكمية للمبالغة
كانه نسبة الى الحكم قوله من حيث اعتبار الحكم فيه اي الحكم
سواء كان وقوع النسبة على وجه الاذعان والقبول فانه اي
المحمول يعتبر في الكلام او تصورت النسبة الكلامية وان قسمت فيه
همنه من حيث التعلق للموضوع خارجا او عدم الموضوع فضلا عن
الاذعان والقبول ونحكم في الكلام الشاملة فانه بين ما يعمل فعله
حكم فقوله كما يقع من الشاك ثم تحكم في تمثيل فذلك ان الشاك
يكون فيه التعلق نظرا الى الموضوع وعدمه لكن تفاوت كم [illegible] وانما
المراد هنا ما ادركه ذات النسبة الكلامية من حيث التعلق للموضوع
او عدمه على التسوية فضلا عن اخبار او انشاء وانه اعلمت انه تحكم

من غير الحكم فيه
اي عند اعتبار الحكم ونحو
ان يقع من الشاك
مثلا

فلا يتكرر مع قوله ابن في والمشكوك فيه على السواء فان قيل ان
الكلامية تشعر بالنسبة الخارجية فما يكون حضور الكلامية
بالرسم دون الخارج قلنا نعم لان ذلك ليس على وجه التلازم العق
العقلي بل اشعار وعلامة وتنبيه قوله الناقصة اراد بها ما
تفصح بالاتحاد وبالذات فاذا خرجت النسبة الى اضافية نحو غلام
البد والتقييدية كالتي بين النعت والمنعوت نحو زيد العاقل لانها
عنه ومن التي بين الفعل ومفعوله نحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر
المسرفين فان ذلك كله تصورات تصديق قوله المفاد اي
النحوي واعلم ان كل نسبة ناقصة تشتمل على حكم اذا الحكم مثلا
منه واقع في الخارج فاذا لاحظ ذلك على وجه الاذعان كان حكما واما
من يفيدونها للحكم فلا يقولون انها حكمية بل يصرفون الحكم الى
التام نحو زيد قائم بل في الواقع تصور تصورات يخلو عن حكم اذ
ادراك الشيء من غير تعلق بوقوعه كذلك خارجا على وجه الاذعان
وهو اقل من الحكم بان فيه التصور مركبة قال قيل ان كل حكم يتوقف
على ادراكات ثلاثة اي المحكوم عليه وبه والنسبة فيؤدي ذلك
للتسلسل فلنا ان ذلك في الحكم التام نحو الثاني فيدركه العقل
بادنى التفات وهي يتوقف على التصورات فلا يرد وفي بحثه راجع
حواشي الشمسية قوله والنسبة الانشائية بالرفع عطف
على النسبة قبله بمعنى خاصة الامور الثبوتية المندرجة في المعنى
قوله الانشائية فقد علمت ان للانشاء نسبة كلامية وهي
في الامر طلب الفعل من الفاعل وهي نسبة لا خارجية على ما
عند الفخر وغيره ولذا اختص الصدق والكذب بالخبر دون الانشاء
وذهب المحققون كالسعد وغيره ان للانشاء نسبة خارجية
وهي في الامر طلب الفعل النفسي القائم به وعليه فانما اختص

النسبة الناقصة كنسبة المضاف الى المضاف اليه والنعت الى المنعوت والنسبة الى بين

(الخبر)

الخبر بالصدق والكذب لان الانشاء قد فسرت مطابقة نسبته الكلامية
للخارجية بخلاف الخبر وهو معنى قول بعضهم لان الانشاء لا يحتمل
فيه انه حكاية لما في الخارج بخلاف الخبر وقيل لان الخبر له نسبة في
النسبة الخارجية وضعا بخلاف الانشاء فليعلم الاول وقيل
لان الخبر توجد نسبته قبل وجود النطق والانشاء توجد نسبته
مع وجود النطق وقال الشيخ احمد بن قاسم العبادي بيان الفرق بين
النسبة الخارجية للخبر والنسبة الخارجية للانشاء وقال الشريف
الشيخ العلامة في شرح المفتاح ان الجملة الخبرية تدل على نسبة
تامة منسبة مشعرة بحصولها ... اي في الواقع موافقة للاولى في
الكيفية وتسمى النسبة الاخرى مدلولة للخبر فالنسبة الاولى
من المفهومة بالاولى وان كانت تلك النسبة الاخرى المشعر بها
هاهنا كان الخبر صادقا وان كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر
ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ومن استعمالهم في ذلك
ان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية
ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى وسنذكرها ثبوتا تشعر
من حيث الاشتراك عقلي مجازا فتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بل ه
واستعملت مطلقا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى قولهم ان مدلول الخبر
هو الصدق وفقط والكذب احتمال عقلي وقد علمت ان الكذب في الخبر
هو احتمال عقلي من الجانب على قول الغير اذ ان مدلول الخبر هو ثبوت ه
النسبة في الخارج فيكون صدق الخبر هو وجود مدلوله وكذبه هو
تخلف مدلوله عنه ولا مانع لان الدلالة وضعية لا عقلية واقه
ابن قاسم الحاج يفترقان مدلول الخبر هو الحكم بالنسبة وراجع مواته
المحلى عند الجلال المذكور ثم ان الغالب هو التصور والتصديق يكونان
في الجملة الخبرية فلما علمت ان الانشاء مبهم عن الخبر لان الانشاء

والمشتمل بما على الشوا
تقيم المقصود كنسبة
الجملة النافعة على
الوضع

اما بالنقل كما في مشترك بعمرو وبيسر او من باب نعويل ثم لنتم ولذا
قالوا الخبر اعظم شانا واكثر بحثا واشتمالا على الخصوصيات التي
ابن مغتعاد ان كلمات اخبار وكذا المحاورات الى واخر ما ذكر وله فـقوله
والمشتمل لما يثبت) مما هو من النسبة الخارجية وعدم وقوع النسبة الكلامية
ومحتملها على ان الذات تصويرها بانه ثم شيء بحرف في نفس التصديق كون
ادراك النسبة الخارجية هو على زعم ابانه عما والعبرة باندراج الخبر
والقرعلى الشك والتوهم والحال مثال ادراك النسبة الكلامية
ادراكا من عليها التبعات للوقوع الخارجي وهو ما قرره بقوله والنسبة
الحكمية وادراك ربع الها لتبعات الى الوقوع الخارجي ذكر في النكم
في ما في الوقوع وعدمه على حد سواء فلا تكرار في كلام الشارح فيما قوله
هنا والمشتمل لما يثبت على السوا فاذا ادراك ذلك كله تصور في تصريحين
انه اذا علم ما تعلقا فان ليس لها النسبة الخارجية الخ وقوع النسبة
الكلامية موجودة خارجا في تقال بحسب الحكماء اذ ان لها وجودا
خارجا والموصوفات مثل الستة رضي الله عنهم من انها امور اعتبارية
وجود لها في خارج الذهن ما دامت في نفسها فلا تحقق لها في نفسها في
ثبوت لها في ذاتها بقطع النظر عن اعتبار معتبر ولا في خارج الاعيان
حتى تصل الى مرتبة المشاهدة وخارج انه ما دام اعم من خارج الاعيان
وعلية فما معنى هذا الخبر وكذبه وما معنى مطابقة الكلامية
للخارجية فقال معناه ان الصدق والمطابقة مثلا باعتبار ان الله
يشترط والكذب يشترط ومشترك لا يلزم منه نفي عند الراي كقال الكريم
وكل التخيل راجع الشعر وهو اشبه قبل التشبيه فقوله على
المقصود اي في تقصد به قالوا المشار لها بقوله في شان ان
قصد المخبر يجيء في بل نسبة الخبر والعلة هي للتمييز والتمم ما
مثلا ان كذب بعدم ان تكون في نفسها معاده ولم تقصد ما ذكرناه بعد

يعني ان النسبة الناقصة كلما ذكرت تفصيل فاراد رحمه الله ان النسبة
الناقصة لا تنحصر في كل تركيب تركيب واما نسبة الصلة والخبر فلما
انحصرتا في الجملة لا كنه غير دال الا الى تركيب وانما اذا حذف الموصول
فان جملة الصلة مقصودة والحاصل ان نسبة الصلة والخبر
من قبيل النسبة حكمية مقصودة اذا كانت في الكلام التركيب
فان كانت فصحت التمييز وتمام الغرض فان نحو زيد قائم بفتح الاسناد
او له للضمير فمن قبيل الكل غير مقصودة واسنا لصحة الحمل ان يحمل مجموع
الفعل والفاعل على المبتدا اجزاء النسبة المجموعية من المقصودة
وكذا الك زيد قائم ابوه نسبة القيام الى الاب من قبيل النسبة حكمية
شاملا ان تعلقه بالذات كما في هذا التركيب فان وسيلة للحمل
بانه بعدان تلك نسبة المذكور تعين للجملة من الفعل والفاعل وحمله
عليه زيد في هذا الناقص النسبة المقصودة بالذات فيه من نسبة مجموع
الجملة الى المبتدا وحمل وصفها المتعلق عليه فان الصبان رحمه الله ان الخبر
كله للخبر فتامله ان النسبة التي في جملة الخبر ناقصة نحو زيد
ابوه قائم فان معنى الجملة قائم الاب او زيد قائم الاب وكذا الخبر
جاء الذي قام ابوه نسبة القيام للضمير من قبيل كل نسبة مقصودة
حكمية كما في هذا التركيب فان وسيلة للتمييز حتى يتعين الفاعل
وتميز وقع على الشارح رحمه الله ان المع... تقدم كونه محكوما
عليه اولا كان المراد معنى الخبر وتعلقه في الذهن فان المراد كل واحد
منه من تصور كما ينبغي تحليله ... المراد النسبة المنوعية فانه تصور
واما المراد البعض فان ... من الحكم فهو تصديق وعلم كما تقرر
وتميز بعضهم المع... المراد انه تصور فقال اما المحكوم عليه
او به والمحكوم به فهو تصور بغير الحكم فهي ثلاثة واما النسبة ومن اما اضافية
او ايقاعية او تقييدية وكل من الثلاث نسبة ناقصة واما النسبة

الكلامية الخبرية التي هي تبعا كنسبة العلة والخبر واما النسبة
الخبرية المتصورة فهي واقعة الا انها شكية واما نسبة الانشاء الخارجية
واما نسبة الخبر الخارجية فهي على ما سواء اي على وجه الاذعان والفهم
والقبول والنسبة المتوجهة بين عشي. ثم قال واما الادراك اثنين او ثلاث
او ادراك الموضوع مع امر والنسبة الحكمية في الكل وبالجملة فكل ادراك
سوى ادراك الموضوع النسبة على وجه الاذعان والقبول فهو تصور واه
بتصديق وتكثير الصور والمثل باعادة لذا اي بتوسع في الرسم وتكثير فيه
لوجه الفكر وجعلها قوله الا ادراك) يريد اي ادراك المحمول
مضروب بخير حديث اللهم اني اعوذ بك من درك الشقاء وسوء القضاء اي
ادراك الشقاء والادراك في الحديث بالمعنى اللغوي اي البلوغ واللحوق
واللحوق وادالية النكم فهو بمعنى حصول الصورة في الرسم والادراك
متوكل الجنس وما بعده فصل وانما لم يقل سو جنس حقيقي بل الادراك
ام ما ذهب اليه بعض كذا قيل وفيه بحث بان الادراك من العادة ليس جنسه
كالبياض والسواد بجنسه مقولة الكيف والقول انه لم يكن جنسا
كلا الجنس قاصر على كثيرين مختلفين في الحقيقة ولا اختلاف فيها
الا بحسب المتعلق فهي افراد نوع واحد اي علم بالتصديق قوله
وادراك بتقدير التسخ بتانيث ضمير لكن بصر عابر على النسبة مع
ان النسبة الكلامية او الخارجية ليست نفس الحكم ثم وبكان الحكم
من التصديق من ادراك بالقول تسمية به بتركيب الضمير عائدا على
ان الادراك المذكور واما الجواب عن التانيث بانه اعاده على الادراك
بكتسابه التانيث من المضاف اليه فغالب بعيد وقلنا اقل
ثم ان الادراك انما هو من الشارح رحمه الله فلا يخلو
الحكم من ادراك النسبة الكلامية من التصديق ولشيء كذلك بل
من تقدير مضاف اي ادراك وقوع الكلام تجوز الشارح اي

قوله وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة التصديق يعني ان ادراك النسبة وادراك الحكم بطرفيه او النسبة اي التصديق ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها

ذاذن

اذ الاول هو عدم وجوده في كلامهم ان ادراك النسبة الكلامية هو
تصديق هذا كله على ما فهم وتقدم ان مراده بالنسبة الثبوتية
الخارجية وهي وقوع الكلامية او ادراك ان النسبة الكلامية واقعة
اي واقعة اي ادراك انها مطابقة في نفس الامر او ادراك مطابقة هو
التصديق وهي بلا تجوز في كلامه ثم ان المراد بالوقوع واللاوقوع هو
الحصول خارجا وعدمه وهو معنى مطابقة ما في الخارج للكلام
بان كانا معا ثبوتيين او سلبيين او عدمها اي المطابقة بان كانت احدى
نسبتي الكلام او الخارج ثبوتية والاخرى سلبية فان ادراك الوقوع
هو ادراك المطابقة اذ في مراده ان المطابقة فان الشيخ اذا
تصور النسبة الكلامية التي تشعر بالخارجية التي تنقل للخارج
فتارة يدرك المطابقة بينهما وتارة يدرك عدمه ولذا قال بعض المحققين
الشيء يعلم مرارا ويصير الادراك التصور تصديقا لما انه قبل
حكم ولك تعريف الثاني التصور والتصديق بلا وقتيا كليا فرع عرض
فانك تتصور بذلك فاذا اشكلت فانك تحرك في ذهنك صورة ذلك
التاليف وتدرك انه بكل تعريف يكون فيه تصور وانه عكس ثم
التصديق سواء جعل في الرسم نسبة من الصور اي الا ثنا انه
ادراك مطابقة ثنائي والتكذيب يخالف ما الك وبالجملة فلابد ان يكون
بين هذا الشيء ومحموله في الخارج نسبة فاذا ادركته في الجمع صدق وانما
تكذب وبهذا تعلم ان الادراك لوقوع النسبة ومطابقتها هو بالذي
ثناه اي النسبة الكلامية والشعور بهما وفي ذلك جمهور الحكماء
وكذا المتكلمون والامام انه وهي له عنهم قولنا وهو ما به
للحكم اي عند المناطقة وكذا عند المتكلمين فان ثبوت امر لامر او
نفيه عنه بقال ان الحكم معنا للشيء والثبوت صفة للمحمول لما علمت
ان الحكم متعلق ادراك والعلم المذكور نعم الفرق عند المناطقة حكم

وتصور بعين غير
مراده ان شيئين
ان العلم يصل انتفاء
ام عمدي مفهوم ووقوع
النسبة او نطابقة
النسبة نفيا اليه
قوله نفصيل
مابه ان المقصود
بذلك كله تصديق

والمتكلمون وغيرهم يعنون بها اليقينيات وأما الحكم عند الأصوليين
فهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف قوله في
موضوع الخ قد علمت ان القضايا ثلاث حمليات وشرطيات متصلات
ومنفصلات والنسبة في الأولى ثبوت المحمول للموضوع وفي الثانية
ثبوت اللزوم بين التالي والمقدم وفي الثالثة ثبوت العناد والتنافي
بين المقدم والتالي او نفي ذلك فهو قوله ثبوت امر بالثلاث ولا يقصر
على الحمليات خلافا لظاهر الشارح حيث زاد او موضوع نعم من رجح
السكتاني عن بعضهم بيان المعروف قصر ذلك على الحمليات فقط
وتعميمه في المتصلات والمنفصلات بما يناسب فليتامل وانما حمل
ان الشارح لو افتتح كما في عبارة الحكم على قوله ثبوت امر الخ او انتفاؤه
ام عن انه ليشمل النسبة في القضايا الثلاث وحاصله في الحملية فاثبات
المحمول او في المتصلة ثبوت نسبة التلازم وفي المنفصلة ثبوت نسبة التنافي
وبما زاده قوله او موضوع وجب حمله على خصوص الحملية وقد تبع الشارح
شيوخه في السكتاني كما في قوله سواء كان ان كان ضميرا لازما
والثاني ان ذلك على وجه الحكم جازما والعبد اتسوا كان جازما او
راجحا ثم ان اسناد الجزم اليه مجاز عقلي فقوله سواء الخ ايراد
فيه صور حصر التصور والتصديق عن غيره لبيان وفي كل منهما يقال الخ وكذا
التعبير عنه بالبيان لا يكون الحكم مطابقا ثم ان الحكم في كل والعقد
ثم كما عند القطب والمنطقيين واما عند المتكلمين فهما نفس التصور
ان الحكم اعتقاد خلافا لما في الشعرية بحث العقل والرد حيث قال
التصديق المنطقي مرادف للتصديق عند المتكلمين وانه نفس الاذعان
والقبول فالتخالف بين التصديق المنطقي والتصديق عند المتكلمين
مرتفع وحينئذ فالتصديق عند المناطقة من مقولة الكيف لانه علم
واقتناء الحكم والقبول بمعنى فعل او انفعال وكذا الحكم في كل على

توقف الاجمال فقيل عند الحكماء في التصديق وقع عنه بد عند المت
المتكلمين فان قيل لم يشترط التصديق عند المتكلمين بالاذعان فقط د
دون الادراك لانه يقال لانه مكلف به دون تكليف الا بالفعل
وقال بعضهم بل التصديق عند المتكلمين من باب التيسير بالقبول
فهو انفعال والتكليف به تكليف باسبابه كالقاء الذهن والدرس
للادلة فقولها وعند الحكماء ويبعد حمل كلام المص على ما للامام
بانه جعله من الحاكم والمحكوم اه فان قيل كيف تقع المقابلة بين
التصور والتصديق على مذهبه يقال المقابلة تقع بين المراد اما
معه شيء اخر فهو تصور واما ان كان من التصور فالمقابلة على قول
للجمهور ومن وافقه وبالجملة فمورد القسمة على ما للجمهور مطلق الادراك
اما ان يتعلق بالنسبة على وجه الاذعان فهو تصديق والا فتصور
فالادراك المتعلق بجملة الاربعة بعضه تصور وبعضه تصديق
واما على قول الامام فكل ادراك تعلق بالمعنى دونها فهو تصور والمتعلق
بجملة الاربعة منه تصديق فقولها واقعة او ليست على وجه الاذعان
والعقول كما يأتي وكما تقدم فقولهم مجموع عند الجمهور بسيط هذا
جزء ثالث منه وبين تمام الادراك والتصورات الثلاثة شرط عند الـ
الجمهور وشطر عند الامام وقد ابدى ثالث وهو ان الحكم هو نفس
التصديق عند الجمهور واما عند الامام فهو جزء من التصديق الرابع
وهو انه اذا كانت الادراكات الثلاثة نظرية واما ضرورية وعلى
قال الجمهور التصديق ضروري وعلى قال الامام بعضه ضروري وبعضه
نظري والحاصل قلنا الا ما يتبع الاكثر فهو نظري وايضا فاسمى بعض
التصور فلولا تضمن التصديق عند الامام وفاقا للاولين من غير
الجمهور وهذا كله على ان التصديق هو الحكم وذاك مقابله وقد قلنا
من ان الادراك الذي جمع وحده مع الحكم ان تصور كما هو انه ليس

وعند الامام التصديق
ان حكم بجميع
تلك الادراكات
الاربعة المجموع
ادراك وادراك
المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة
الانشائية وادراك
ان النسبة واقعة
او ليست واقعة
والحكم عند
الجمهور بسيط

تصديق فلم يبق الا كونه تصورا لان القسمة ثنائية فــقوله وان رجح
الشبراملسي في حواشيه على شرح القطب العلامة الرازي للشمسية الكاتبي
في المنطق وجعله ارجح الينا كغيره في تقسيم العلم الى تصور وحده
وتصديق من حيث الكل من المحمولة شيئا فشيئا من المحمول والحكم كما في
وما به الى تصور وحكم وبالتصديق به [illegible] ولذا جعلوا الادراك
الرابع كما يقال من الحكم وهو الكل من التصورات المندرج فيه
اي الادراكات الثلاثة كما يقال واحدة من الحكم والقول الشارح
وقد يجعلوا كما يقال الشارح مجموع الادراكات الاربعة لم يكن فيه
[illegible] الادراكات الثلاثة عن الرابع حيث قيل في [illegible] فلم
يكن قابلا بحثه [illegible] النكس بالقابل والتمام في راي
الجمهور وعليه العمل وسواء [illegible] فقوله من تسليم الادراكات
المندرج فيه الادراكات الثلاثة وغيرها فقوله مقلدا [illegible]
فقد علمت ان الادراكات الثلاثة يتوقف وجه للتصديق الذي هو الادراك
الرابع خارجة عنه كالجدار والبناء فانه شرط في مسمى الشفعة ولا
دخول للجدار في نفس مسمى الشفعة وقد تقول بل هذا في حق الادراكات
ان يقال انها اجزاء للتصديق على انها شطر وذلك كما هو راي الجمهور
فقوله ان الواجب [illegible] على اخرى [illegible] مع انه لو قيل
بالنتيجة بعد [illegible] يلتبس عليه ان راي الجمهور
هو الصحيح [illegible] اغلبه ان الاول قال هو الحق اي وان
الاكمل قال عند المتكلمين فلا ينصرف الا الى البدن كما انه لا الكامل
عند [illegible] الشافعية لا ينصرف الا اليه قال الجمهور اما هم
[illegible] الشافعي والعجم كثير من الصحابة
[illegible] السنة رضي الله عنهم ومنهم اهل الاربعة الذين سالت
النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] الغزالي وابن سينا وابو

[illegible]

نم العاري بغا ان صلى الله عليه وسلم في الهي والغرا مغبوكان
في ابن سينا معاتب وفي الاخر انه اذا اراد الدخول الحمام الذي مرغني
واسقيني قلت فقلت لخمة ووقع به في النار وقبل انه صلى الله عليه
وسلم قال في الغزالي رجل مغبون وسكت عن الحاتمي وقال في ابن سينا
والبراءة ما تقدم وبالجملة فمسئلة القضية محكية على اوجه راجع
شرح ابي العباس العباسي للشيخ بشبية وغيرهم وبين انه الابي قال الحاتمي
كان يدرس بخوارزم فيستفتينا بمجلسه في امة في يوم في ثلج كان يشبعت
خارج وهو مغيبة عن الكبير ارتكب من الثلج والخارج بالشرشم
الدين وكان حاذقا

من يبه الورد دار معلكم ۞ حم وانت ملجا الخلايق
ومن يعلمك وقد تراني خيتهم ۞ تجبورنا ببغا ينا المشتاق

وهو محمد بن عبد الله بن الحسين الكيم بشاني الاهل بغا الاحمدية
الوداية ذكر له كتاب نهاية اقدام العقول للسهمستاني قال فشرع

نهاية اقدام العقول عقال ۞ واكثر سعي العالمين ضلال
وارواحنا من وحشة في جسومنا ۞ وحاصل دنيانا اذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ۞ سوى ان جمعنا فيه قيل وقالوا
وكم من رجال قد راينا ودولة ۞ فبادوا جميعا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ۞ رجال فزالوا والجبال جبال

كل شيء هالك الا وجهه توفي رحمه الله بخوارزم يوم عيد الفطر
سنة ست وستمائة وهو ابن ثلاث وستين سنة وان كان بعض شراح
الحكم ينشد الابيات المذكورة قوله في الحكم اعلم انهم
اتفقوا على شناعة الحكم وانما اختلفوا في شمائل سواه الذي
الرابع او مثله وقل وليس جزء القضية على كل من القولين مع هذه
للشيخ وراجع حواشي الحلي لدا قوله ومن لو انجم الحكم بالنسبة

انهم يجعلون بعض الاجمع بين خير بحجة بين الشعب فقط ويعيد الرسالة او مثلها العموم عليه ان المسلمين في الواجب ...

في ثبوتها وقال في الإمام وخلافا للفقهاء قوله ثم يعقل من أقوال
بعض المتأخرين أي ذلك كلام تعليمهم بأنه يقام وأما ثم إلخ
وأما يجاب والتقلب وأما ثبات والتعبير وقد علمت أن من أقوال الحكماء
من الكتب كثير ولذا قال الشيخ قراءة أي فيه بأنه يقام وأما ثم إلخ
ونحوه ذلك ثبوت ... قوله زائد على العلم أي [illegible]
في المتأخرين عن [illegible] وبالمتقدم عليه بخلاف ما بعده فقال فيه التابع
للعلم ثم اختلف من قال أنه يعقل للنفس زائد على الحكم في الإدراك بالفعل
فقيل هو كلمة أي أمر ثبوت [illegible] وقيل هو ما يقوم النفس للمحكوم
به على المحكوم عليه وقيل هو حديث النفس وتصوره عند إرادة التعبير
فتتوجه الفكرة للأشياء على وجه الكلية بقدر ما يمكن وقيل هو
أنه [illegible] والقبول قوله حديث النفس أي هذا [illegible]
للقائل الشارح تبع جماعة من العلماء رحمهم الله وقال بعضهم بل
على أنه حديث النفس يكون أن يقال [illegible] ويفرق بينهما بأنه
بالنظر لأنه يقوله النفس أي سببه وثار له ثم انفعال قوله
[illegible] أي مع أن كلام أنه قول الحبانية [illegible]
من أقوال [illegible] فيه قوله وقد [illegible]
[illegible] حديث النفس [illegible] كما صنع الشارح وأما [illegible]
في ذلك حكاية [illegible] على أنهما [illegible] الحكم
[illegible] قال [illegible] الحكم [illegible] أنه
[illegible] قوله [illegible] النفس [illegible]
حيث [illegible] قوله
[illegible] الجمع [illegible] أنه
أو حديث النفس [illegible] بالتشبيه [illegible] القولين
من أنه [illegible] حديث النفس ثم [illegible] بعضهم قال

زائد على
العلم [illegible]
حديث النفس [illegible]
للعلم [illegible]
[illegible]
على العلم [illegible]

ان الحكم هو فعل لا انه ادراك وهو ما نسبه بعض الحكماء للاقدمين كما تقدم
وبعضهم انه من قبيل التأثير لا الحصول في المكان اي ويقال الاين هو
هيئة تعرض للشيء بسبب الاستقرار او الحلول في المكان ... فعسر
المحمول فقول الشارح الاتي يصح تقسيمه اعلم ان الواقع خارجا هو ان
الجمهور فالواقع ان هذا الادراك الرابع تصديق وعلى ما ... هو مجموع الا
ادراكات الاربعة فلا شك ان التصديق على كل نوع من العلم ثم على
القول بان الحكم هو الادراك الرابع فالحكم مندرج في العلم وعلى
انه فعل او انفعال فهو خارج عن العلم وعلى التصديق يصح قول الجمهور
هو الادراك الرابع تصديق وليس بحكم بل هو مقارن للحكم الذي هو
الفعل او الانفعال فهو وكذا التصديق علم والفعل مقابل للعلم
ويصح قول الامام هو الادراكات الاربعة كل منها تصور ومجموعها
هو التصديق المقارن للحكم فالتصديق على ان الحكم هو الفعل او
انفعال هو التصديق على ان الحكم هو الادراك الرابع فيه الخلاف
بين الجمهور والامام فهل التصديق هو الادراك الرابع او هو مجموع
الادراكات ... والحكم شطر التصديق ثم ... ان الفعل ... مندرج
تحت العلم ولذا قال ... صاحب الكشف والمطالع ان الحكم ...
قال ان التصديق هو التصور الرابع المقارن للحكم وفيه اشارة الى ان
يقال جريا على مذهب الامام ان التصديق هو مجموع الادراكات الاربعة
المقارنة للحكم وليس التصديق هو مجموع الادراكات الثلاثة
فقط مع الحكم لما علمت ان التصديق علم والحكم فعل خلافا للكاتبي
فانه قد اختار مذهب الامام في التصديق وقال ان الحكم فعل وقال التصديق
هو مجموع الادراكات الثلاثة مع الحكم فاعترضوا عليه ولذا قال السعد
ثم قال ان الحكم تصديق او جزء التصديق ... ان يقول ان الحكم هو
الادراك الرابع ومن قال ان الحكم هو فعل او انفعال ...

قوله يصح تقسيم التصديق
تقسيم العلم المعتبر
بالحكم وعدمه يصح
بمجموع الادراكات الاربعة
وبعض الحكم فعلا
او انفعالا عند
الامام فيصح
التصديق
من العلم

يسمى التصور بديهيا مع اشكال كون العقل مندرجا في الكيف والعلم وتعليمه فقوله التصديق بالحكم أي تعلق الحكم هو فعل او انفعال ومن انه حمل فيه تصديق او انما قد قيل به لكونه تصورا ان الحكم قابله هو صاحب الشمسية وقد يعلل به سواه فقوله أما من مقولة المقولات من عشر الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال جمع بعضهم ذلك في بيتين فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك ... في بيته بالأمس كان متكي

بيده سيف لواه فالتوى ... فهذه عشر مقولات سوى

والمقولات التسع التي بعد الجوهر كلها أعراض إذ العرض ما الشيء الذي كليها نسب وإضافات يتوقف تعقلها على تعقل الغير وأما الإضافة فهي أحد السبعة فلم لم تقتصر أي إضافة النسبة كالأبوة والأخوة وقرب أنواع الحيوان أي أن أقسام السبعة الأخير أي غير الكم النسبية كلها أمور اعتبارية لا وجود لها خارجا قوله أن المحققين منهم الشيخ والسيد وشراح الشمسية قوله قال في شرح المطالع واعلم قال منه الغضب العلامة الشيخ أن صاحب المطالع هو كان قبله وقوله بعد تصور الكم فيراد والنسبة بينهما بدليل قوله وهو النسبة وقوله شواهد ذاته ضمير هو عائد على أي ما ذكر وما يتبع ما فيه من التسامح والمراد أنه بما قبله فإن الإدراك هو وجه أي إدراك أنه يعسر أن ذلك ذاته هو انتفاء شرعية النسبة في الذهن قلت من في الكم غير فهو شك فإن جزم فهو خبر الكم فيراد عنه كذا له سواه اعتقاد فهو وجد قيد العلم موجب ووجد بعد وجدانه اعتقاد الجازم أو الراجح وقد فقوله أي اعتقاد وقوع النسبة أو لا وقوعها أي التسليم والاجي كلام أن ابن ليلي قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه فقوله

قال

قوله والعلم ... بالمعقول ... تقسيم العلم الى ... والتصديق ... الشيخ المطالع ... للتصور ... وقول للنسبة ... او انفعال ... الاعتقاد ... النفس

والمراد بتعقيده
تعقيده باعتبار
الوضع
الذي

قال الشعر فهما خاصتان للعلم ولو كان الحكم فعلا لم يرتفع الا با
كتساب ولو كان انفعالا لم يرتفع باكتساب وفي براءة وارتكان النقض
نفي به عن الأول كونه فعلا وعن الثاني كونه انفعالا ايضا وفي كذا الثاني مأخوذ من
قوله كلاميه شيخ ابن العلامة الناظم للتلخيص اورده على قولهم ان الحكم هو
الايقاع والانتزاع انه يلزم على قولهم بانه قد يكون في قضية الجاحد المتعمد
للكذب ان لا يكون خبرا ولا قضية وفي حكمها لانه يستحيل ان يحكم
الانسان بغير ما يدركه فلا يكون في الكذب حكما وتقديره فلا قضية
وفي يكون قسما من الخبر وهو من اقسام الكلام واجيب بانها خبر
باعتبار قرينة الكلام والكاذب للقضية فان كلام القضية دال
على ان المتكلم ادرك مدلولها حكما وانه تكلم بما ادركه وهذا كاف في صدق
التعريف فلو نصب قرينة على انه كان من مجاز الكلام وشبهه
وبالجملة فهي قضية ذات ادراك وايقاع لها حيث باعتباره اقتضاء
كونه لم ينصب قرينة على التكلم بغير ايقاع الذي هو منشأ البحث كما
ان جملة الشك من قضية ذات حكم الا ان نصب قرينة على شكه نحو
هل زيد قائم فلا تكون قضية ولا خبرا وتفريع تفرقة الى وقرع الجمل
عند الوضع يغني عن التعبير بالشأن الفاعل للتعبير الوجوب لتمام ما هو
في شرحه والمراد بالوجوب العناية في الشرع مع قلة تعرضه في الوجوب
ويجوز فيه تقديره بالشأن للمجهول وتعبيره ايضا لان الا هو في ذلك لذ
الفعل ويجوز حذفه بل هذا الوجه يدل على ان التعبير بيرفع هذا الكل
فليتأمل فقوله والمراد بتفريعه في خبر المبتدا الذي المراد به هو
الجار والمجرور بعده وفي يجوز فيه من المشابهة فلو زاد بين الوضع
وبين باعتبار تفريعه فيقول والمراد بتفريعه عند الوضع تفريعه
باعتبار الكلام او نص على انه لو سقط البناء من تفريعه في كلامه
ويكون هو الخبر عن المراد لكن زال عوضه من المضاف اليه فالمعنى

وقوله المصنف تعريفه عند الوضع باعتبار في قوله أنا والكتابة كذا
في بعض النسخ بزيادة أو كتابة ويتوهم عكسه ابن خمير في الذكر ه
لسانا او بنانا وفي قوله او التعلم في منزلة العبارة أملها للسنوسي
في شرح منظومة ابن تومرت وفي قوله ان التعلم والتعليم به فان اراد الذكر
والكتابة بان يكونا عند التعليم فلو قال عند التعلم والتعليم
لكان انسب فان التعلم من طلب التفهيم وهو صفة للتلميذ والتعليم
والتعليم من التفهيم وهو صفة للشيخ والذكر والكتابة مقيدان
للتعليم لانه من الشيخ يذكر ويكتب ليفهم المتعلم فانما يسمع
ويصغي فلابد في ح للشارح تعريف عند التعلم والتعليم وتاخير الذكر
والكتابة فيقول تعريفه في التعلم والتعليم بالذكر والكتابة ويكون
قوله بالذكر راجعا للتعليم فقط قوله او كذا ينبغي ان يراد من انواع
ان لم يقبله ومن ان تشم رائحة التكلم هو غير من المبتغى ان المشبه
فيه المشبه به في ح فلا يتصور ارتباطه بالتكلم او نفس التصور ويفرع على نفس
التصديق لقوله الذكر وبها نفسه الخ قال لا يفرع من اللفظة الدال
ينبغي التكلم بعده الكلام الخ بدال اللفظة الدال على التصور
اجمالا يفرع على اللفظة الدال على التصديق اجمالا ومن المجهول فيقول
زيد قائم ليس فاهم زيد ويدفع ان الاول ان قول الشارح التعلم والتعليم
به بالالة تعلم وذلك تعليم في مقام الاختيار الثاني انه كثيرا ما
يتقدم الدال على التصديق من الجملة الفعلية انه لا يتقدمه الا في
التصديق على التصور ابدا الثالث ان التصديق سواء كان موضوع
النسبة والدال عليه الا قد لا يشترط حصول المجهول بل المجهول ظاهر
كم هي النسبة المدركة للتعريف عن الخ وبان الاهم كذا بالتعلم ه
يعلم الخ فاهم قلنا لا بالدور في الثاني لا ان لم يعرف في التصور
على التصديق في كل جملة وجاز من ان الاصل فتوق العامل في الجملة ه

ق الكتابة ق التعلم والتعليم وكذا ان ينبغي ان يعرف من يعرف الخ ما يتوقف الى التصور فيتوقف المبتغى على ما يتوقف الى التصور يعرف المبتغى على ما يتوقف الى التصديق فيتوقف الخ

والشاهد فيه تفريعه ثم راجع بالطبع لانه التصور على التصديق

العقلية وثمرة الثالث فان المجهول اي للتصديقي من بقية اجزاء الق
القضية بسببه ذلك اي تحليله فلنتامل اول الامر اذ يدل اول اللفظ الدال
على التصور بعضيلة وبين المعنى تفرع عن اللفظ الدال على
التصديقي وجوده او من الجملة واعد الحيز اذ اول بلفظ وكذا يتفرع
بعض تعريف المعنى على الحجة الدالة على اثبات التصديقي وجوده
وبحثه بل على وجوده وقال بعضهم بل معناه المعرفات تتعلق بالتصور
يتفرع على ما يتعلق بالتصديقي وما نزع فيه قول الشارح وكذا يتفرع
كما انزع ان الشك بل يشك عن التصور قبل سؤاله عن التصديقي وان
المجيب يجيب عن مبين التصور قبل المجيب عن مبين التصديقي وبدل
لكون المعنى اراد البحث في التصور يتفرع على البحث في التصديقي وبقية
العمل الشاسع فان المعنى فرع مباحث الكليات والتعاريف على
مباحث القضايا والعلة فيه من اولها انه تفريع قول الشارح ليس بكلية
الحقيقة فان الذي بعضه من الامر ان التصور ذاته قبليا لا قوله
والمعتبر تفريعه ثم شرع لقول المعنى لانه مفرع بالطبع اي بيان فوائد التـ
التفرع الذي التفرع الطبيعي واعلم ان التفريع الطبيعي هو
تفريع ما يتوقف عليه الشيء وليس علة له كتفريع الواحد على
الاثنين والجزء على الكل والشرط على المشروط لانه فرع وجود الكل
المتفرع من الواحد والجزء والشرط وان يوجد المشروط وقد كان التصديق
يتوقف على التصور توقف المشروط على شرطه عند الجمهور وتوقف
الكل على الجزء عند الامام وليس ذلك بعلة لانه قد يوجد التصور
ولا يوجد التصديق كما في قضية الشاك قال فلذلك خص بالتقديم والتعريف
كان تفرع التصور تفرعا طبيعيا لا تعليليا واعلم ان الجزء مثلا
ان يوجد مع بقية اجزائه مجموعه علة فهو المتفرع الطبيعي كالبنـ
او التراب للجدار وكالخشب للسقف وكذا ان وجد مع بقية الاجزاء

أكلمت فيتغالى الاجزا فكلمها علة مادية كالخشب والمسامير للكرسى
كما ان صورته علة صورية وصانعه علة فاعلية والجلوس عليه
للاستماع علة غائية وايضاح ذالك ان ما يكون به الشيء اما
داخل او خارج والاول اما ان يجب به الشيء بالقوة فهو العلة
المادية واما ان يجب به بالفعل فهو العلة الصورية والخارج اما
ان يكون ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية او ما من اجله الشيء
وهي العلة الغائية وهي علة ذهنا معلولة خارجا لتاخرها خارجا
ثم ان تقدم الشيء على الشيء يكون باحد امور خمسة الاول بالطبع
كما ذكرنا الثاني بالعلة فانها متقدمة على معلولها بالرتبة العقلية
كحركة اليد علة لحركة المفتاح واما بحسب الوجود الخارجي فقيل
يتقارنان دفعة واحدة وهو الاصح وقيل يتاخر المعلول عن علته شيئا
ما اما العلة الشرعية كالحكم علة لصحة الصلاة والعادية
كشبع الجسم لوجود الاكل وقد اشكل وقع خلاف في تعريفها
فانظرها الثالث التقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن الرابع
التقدم بالمكان كتقدم الامام على من خلفه الخامس التقدم
بالشرف كتقدم العالم على الجاهل ونظم الخمسة فقلت

ان التقدم بالطبع او الزمن او المكان وبالتعليل والشرف

وزاد الكوصي امرين التقدم بالرتبة العقلية كتقدم الله تعالى على
رعيته وبالذات كتقدمه سبحانه على خلقه فانه ليس ذلك بالزمان
ونقيض التقدم التوسط والتاخر بالعلة او الوضع او الزمان
او الرتبة الحسية او العقلية او بالشرف او بالذات والحكم
استفهامه فقوله الحكم اراد به التصديق وقدم التعبير به مع
انه انسب لذكر التصور معه بالحكم تفننا فقولها بكنه الحد
الحقيقة اي بالذاتيات وكذا بالعرضيات الخاصة كما يأتي واضح

(بالهامش)
قوله تقدم الحكم كذا هو في الاصل فلا تقدم للتصديق على التصور على التصورات بكنه الحقيقة اي بالذاتيات حصول يحتمل ان يكون على الصلا بكذا انه عناد مخصوص

اي العقلية

التقدم الخمسة

التعاريف فقولهما بل يكفي أن يدركه بالوجه الذي يناسب ذلك الحكم
فإنك إذا رأيت شبحا من بعيد ولم تعلم بأنه حيوان أو غيره لا تقدر
أن تحكم عليه إلا بأنه شاغل لحيز ما أخذ من الجهة أي بقدر ما أنه
ثم إن تحول وانتقل وتصورت ذلك حكمت عليه بأنه حيوان ولا
تقدر أن تحكم بأنه إنسان أو بهيمة ثم لا تحكم عليه بأنه فصيح
ضاحك حتى تتصور أنه إنسان ومن ذلك حكمنا بأنه سبحانه
قادر مريد من جهة ما حصل لنا مما يقتضي ذلك الحكم وإلا
فكل ما تخيل ببالك فالله بخلاف ذلك وكذا الحكم باستحالة
الجمع بين البياض والسواد فإنما ذلك للتصور من جهة الملاحظة
الإجمالية ومن ذلك الحكم على أن في جهنم كلاليب كشوك السعدان
وهكذا قولهما بأنهم عباد مكرمون وبهذا أجيب عن ابن الحاجب
الذي حكم على الماهية ثم عرفه فقال المطلق تصور وشرط البناء على
أصل حقيقته وكذا الخليل حيث قال رفع الحرف وحكم الأخفش بالمطلق
وهو ما قرره عليه فإن الشارع كان تصوره بوجه ما ثم ذكر أن
الحاجب له حقيقته وكذا قول الخلف هذا الحال وضع بقلة
تشعب فإنه حكم بعد تصوره ما وما حكم إلا بعد ما حصل التصور
إذ يقول ذلك الحكم فإن الكلام هو بحسب المخاطب والمبتدأ هو
فالمخاطب متصور لا متصور وأما قول بعضهم إن جهنم كلاليب
كشوك السعدان هو من باب الحكم على الشيء بعد التصور وقبل
التصديق فقال البسر الكلام فيه بالنظر للمتكلم وإنما الكلام فيه
بالنظر للسامع فيرفع في أنه قد حكم لهم قبل أن يتصوروا ثم هو
لهم فيجاب بأنهم كانوا متصورين لشوك السعدان إجمالا من حيث
ما يقتضي الحكم وإنه يدركهم بعد ذلك لو فرض لوالدي قريبا هو
كما لم يتيقن وهو حقيقته وماهيته ما قيل إن التقدم للتصور

بوجه ما انما هو في الموضوع في التصورات الثلاثة وليتامل ثم اعلم
ان الشعر فالحي شيخ الفاسم عمران قال الحمد لله الاول قرائب وحصول
النفس الى المعنى شعور فاذا حصل فيها ووقف النفس عليه كان المعنى
فهو تصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه فهو
حفظ ويقال للزائل المطلوب تذكر وللزائل الموجود ذكر انتهى الا كرف قال
الكوراني بل مطلق الوصول للمعنى يقال له تصور بل انواعه يعني
التصور بوجه ما فليتامل وعليه فالشارح هنا والنظم ما احتاج
للتامل فقوله ما تقدما اي بيديها الذي فستاع اربعة في ذاته اما تصور
او تصديق وفي كل نظري او ضروري ولذا جمع الجمع الذي جمعه بقال انواع
الا انه اطلقها على الكثير التصور والتصديق بناء على ان اقل الجمع
اثنان وفيه ما قيل في جمع الكل في كليها النظري والتعريف قسمان
النظري او ضروري فقال الا جل ان نحو النظري ووجودية بخلاف
نحوه الضروري فانه عدمي نمتاع هو من الملكات وفيه جلان يسمى النظري
الحملي اي نتع يعده وبنية فيمر فاز الحضر هنا بقوله وهو الذي ان
المقصود بالذات من النظري وانه يتوصل اليه التعاريف والاي
فيسمعه قال الضروري كما يعني وقيل بين من علميه نعم التعاريف والا
نقيسات في بيان تكونه ضرورية في النظري في يوصل للنظري وسيلة
للمقصد وتنقسم الى ضروري وجه كونه المعلوم ان التعاريف والاقيسة
لم تقصد لذاتها بل لما توصل اليه وهو النظري كما قررنا واذا علمت
ذلك علمت انه في تخالف قد تقدم من ان غرض المناطقة في امرين
التعاريف وقياسه بينا والجمع وقياسه بينا اي وسيلة وريتة فان ذلك
لم يكن ضا ان ترجمة معرفة التوصل الى العلم النظري المجهول تصورا
او تصديقا فقوله كم يقدا الموصل ان فيكان مرحوا لهوا بعدم
الكلام على الضروري والنظري قبل الكلام على التصور والتصديق

زاد الناظم ما احتاج للتامل في [illegible] سؤال الضروري [illegible] الاجلى [illegible] [illegible] [illegible] فلعله [illegible] [illegible]

أن الفكر يوصف به على المتعلق فقال إن المتعلق نفس العلم وداخل
فيه وأما الفكر فهو قائم بخارج عن العلم والداخل يفرع في الكلام
على الخارج ثم أورده من تعقيب المص سؤالا أقوال أو بعبارة الثاني
أن العلوم كلها نظرية وذلك أن نسبي حقيقي تمام بحث الثالث
أنما كلية فيه ورد به فنا به تأثير للعقل بما يحصل له من العلوم
في نظر بعلوم بعد أن ابدع التصور فيه ورد التصديق يوضع التصور
وفيه النظر وفيه الخلاف غير حقيقي بحيث لو نظر كل ما نظر اليه
الانام لعدل بقوله فقوله نظري شرحها النسب في كونه المص
بقوله يشكر الياء للفظ وبه أو التخفيف نسبة الى النظر بمعنى
التأمل وهو أعم من النظر المعرف كما تعرف بأنه ترتيب أمور معلومة
للتوصل الى مجهول ويعني فملاحظة النفس في المعقولات للت
للتوصل الى المجهولات لمن النظر ويعني التأمل في تحصيله على
ما حصل بالاستقراء والتمثيل فإن الاستقراء هو تتبع الجزئيات
والأقسام للحكم على الكل كتتبع أنواع الحيوان عند أكله فتجد كلها
يحرك الفك الأسفل عند المضغ فتحكم بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل
عند المضغ والتمثيل هو القياس الأصولي وهو إلحاق مجهول بمعلوم
في حكم بجامع علة كإلحاق النبيذ بالخمر في الحرمة بجامع الإسكار
وبالفكر وقد يبطل القطع بالدليل لما علمت أن التمساح من الح
الحيوانات يحرك فكه الأعلى عند المضغ وقد خالف الحنفي في النبيذ
فأباحه والعلم الحاصل بالاستقراء والتمثيل يسمى نظريا ويدل
بعد التأمل وإن كان ليس بعد الترتيب المخصوص عند المناطقة
فلو حملنا النظري في المص على النظري المنسوب للنظر الذي هو اصطلاحي
لكان التعريف للنظري غير جامع لخروج ما بالاستقراء والتمثيل
ويكون التعريف للنظر غير مانع بقوله عكسه نظري أي تأمل فقوله

يقتضي
أن التصورات
قال التصديقات
مختلفا معا بحيث
ونحوها يحصل
له حصول الى
ولم يحصل لكم

في تقرير معنى الروح والعقل والتصورات والتصديقات بان العقل [illegible]

كتصوّر تعيّن الروح بتصوّر الروح واما الكلام عليها
فتوقّف وبدعيّة من قائل ولذا كان الناس فيها على فرقين فمنهم من
امسك عن الكلام عليها وقالوا نتأدّب مع الله ونبيّه بان نمسك عنها
بقوله تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي ومنهم السبكي
رحمه الله ومنهم من خاض فيها وتأولوا الآية على ان اليهود كانوا
تناجوا على انه صلى الله عليه وسلم ان اجابهم عن سؤالهم فهو ليس
بنبي وان لم يجبهم فهو نبي فلما لم يجبهم ثبتت نبوته وقيل انهم اوردوا
في السؤال بلفظة مبهم عام بان الروح يطلق على جبريل عليه السلام
وايضا الروح الامين وعلى القرآن وعلى روح النبات وقصدوا ان اجابهم
المتكلمين انه اراد جواب يقولون لم نرد هذا بالسؤال ذلك فلما امر
الله تعالى قل الروح من امر ربي خاب رأيهم وقيل غير ذلك وقال
بعض الأئمة كسيدي احمد زروق قد اختلف من تكلم في الروح من علماء
وغيرهم هل هي جوهر او عرض فان قيل جوهر فهل وصلت الاقوال الى نحو سبعين
قولا واحسنها انه جسم نوراني لطيف سار في البدن كسريان النار في
الفحم والماء في العود الاخضر اجرى الله العادة باستمرار حياة
الاجسام باستمرار تعلقها بها وفاقا لجمهور [illegible] وزيادة قال
الغا[illegible] انها جوهر لطيف تدرك به النفس الغائبات بالوسائط
والمحسوسات بالمشاهدات خلقها الله في الدماغ ونورها في
القلب والدليل على انها جوهر وصفها بالحركة والطلوع
والعروج واتيانها في صورة الملك الى غير ذلك وقال الغزالي
وكثير من الصوفية انها من المجردات فليست بجسم ولا جسماني
تجردت عن مادة العناصر لانها لا تتصف بقرب ولا بعد ولا حلول ولا
بعضية وانما تتعلق بالبدن تعلق تدبير ثم تعشق
لصاحبها في معتدل المزاج فان فسد الجسم اهملته فتقرر

بقدر السقم

اللّٰه وقال الحيوان اعم فثبت عمده ولم يتوقف بثبت من الحكم النه فيقال
ثم جث روحه وتحرك ثم تزخل ولم تخرج فـولـه العقل أخبر تأخيره انه
نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية وراجع الاحياء
وغيرها تعلم ما جئت فيه الكلام عليه وقال بعضهم ان الروح والـ
والنفس والعقل اسماء لمسميات واحد واختلفت اساميه باعتبار
اوصافه هاء الكاف المستعملين التكرير بالعقلاء والحكماء. فـولـه والحكم
عطف على تصور بنوع التصديق عند الجمهور والدليل على نكرية الحكم
بحدوث العالم من البيها رواية مستدل عليه بنحو العالم متغير وكل
متغير حادث اذا الضرورين بيمين عليه فـولـه ليس بتقديم مقابل
مقابلته الحادث للقديم من مقابلة مساو النقيض قلنا واسطة بينهما
بان ليس بقديم شرطه ما هو الحادث وعم بذلك ليبان ان التعريف
يتعلق بالايجاب والسلب فـولـه وسماه من اشرح تنزيل المصنف
وعكسه مؤكدا فانه اراد بالعكس الحمل اللغوي المنعكس المنة فـولـه
العكس قلب جزءي فـولـه مكرر نكرة او تأمل فـولـه معنى الحلاق
لا علمها ضرورية بنت منه باعتبار المقابل من مر انه وكذا الوجه من و
باعتبار المقابل الغرض واما بالنظر لذات المحمول فانه نكرة ولذاه
ثم عود واختلفوا فيه نعم يجب علينا كم اولية وكذا اختلفوا في
الوجوه مثل من غير الذات او زائد على الذات فـولـه كالحكم لعا
وتشرتب فالدليل على نكرية الالف الاخرى من سوع بيعها وعي
الا وبانه الحيوان الناطق والثاني بانه الحيوان الضاحك وتعرف
اوتنا من جملة ما تكلم فيه ثم ان الخلاف بين الجمهور والرازي فيه مثل مع
ثم على ما الجمهور انه نكرة وعلى ما للامام الرازي انه من النظرى
وغيرهم سوى نكرة امثلتهم ورده الحلاوي تتعرف فـولـه النفس حما
من الحوس اي الظاهرة للعلوم من النفس في كل الكليات بواسطة العقل

رف
ليس بتقديم
التصور بما
[illegible]
ومتاتا نعرف التصورات
ومن التصور [illegible]
بر يحتاج الى معرفة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وللمحسوسات بواسطة الحواس وللمعاني الغير المحسوسة بواسطة
المتوهمة كذا في الإشارات معنوي في التزيين منوا الغراي فقوله اي نظم
اي اثنانا فقوله هو من سر الحرس التي هي الشمس ونسبته اما اي ويحتمل انه كالعلم
بان نور القمر يستمد من نور الشمس فلمدارك ذلك اختلاف تتشكل به بعض
نوره وزيادته بحسب القرب من الشمس والبعد عنه عند اهل الهيئة
فان القمر كوكب مظلم بالذات مقابل لها بالعرض وانه في الفلك
الاول والشمس في الفلك الرابع وله وجهان وهو كروي وتنوره انما هو
من نور الشمس حتى انه اذا قابلته استنار منه الوجه المقابل للشمس
فلم يكن لنا حظ من هذا الا المظلم الذي يقابل الشمس ثم اذا انفصل
عنها قابلنا جزء من الوجه الذي يستنير فيكون هلالا ويقرب بعد
الشمس عنه يقوى ضوءه حتى تقع المقابلة التامة ليلة البدر اربع
عشرة ليلة فيكمل نوره ومن تعلم الواصل بالحرس والانسان والعقل
فهو شمس ويحكى العلم بان السفر نيا سهلة للضعفاء والعارفون يتحمل
للبليغ والشيخ سهل للشهداء وسيأتي ان الحرس متضمن منوا انتقال
من الجو الزينة اي المطلب انتقاله دفعيا معيا تدريجيا فال
بعضهم من الكشف عند انتقالات الى المطالب بالحدود التوسلي
او برهة وجد المراد كم اذا كانا معيا دفعيا من غيره تهيب كماه
ذكر ناقلا تأمل في ذلك فان نيل الحرسيات ان حصلت قبل بسوغ
الانقاع والعلامة عند الشخص مهر فكريات وان حصلت بغير مهس
فم وريث وهكذا اشار انهم بان كحروف العالم فانه بعد ممارسة
الدليل وسرعة تعيين فم وريثه عند الشخص بما المعهود بغا بينهما من
في اول الامر فهو في الحكم فاما في اول الامر فان الحرسيات بمحل الشخص
المعلم يبدو في ابتداء الامر فهو بتنبيه خاص من الحراث كغيره التي
[illegible] الى اكبر [illegible] وحدة [illegible] كذلك في نحو [illegible]

الأخير من الصفحة (مصيدة): العالم

[illegible] مولاي [illegible] ارشدنا الله تعالى

العالم فإنه يدرك الشيخ بتعذر الترتيب الحاصل والتدريج وإذا بـ
تأخر الإدراك أي بعد رسوخ الأمارات والعلامة عند الشيخ فيكون
الفكر بالحد الوسط حين الانتقال للمطالب في الحدسيات مع
دفعي بعيدا عن ترتيب وتدريج وقد علمت أن التأمل يستلزم والمترتب
منه وقد يصحبهما الرابع والخامس للشوق موالاة خبرت نعم في الأول
يعمهما معا الفكر والتأمل فليتدبر وكذلك من الفهم زيادة الحدسيات
كاخبار التأثر والمحسوسات كما تشير له العبارة الآتية في الفهم وزيادة السن
التي فيما سمت منه ههنا في قوله من أوليات مشاهدات في أمثال الشارح
في موادة الأمة فيتة ثم أن الاكتساب أعم من الفكر أي صاحب التأمل وإن
العلم الحاصل للفهم بحدس فيتم عنده من الاكتساب ليس بفكر بل فهم وقد
فكل ما ليس باكتساب بعد من وراء وجد الاكتساب فقد يكون نظر بـ
في الفهم إذا كان تأمل وقد يكون فهم وربما وقع الكل إذا لم يكن تأمل كما في
الحدسيات والتجربيات والمحسوسات وقد يطلق الفهم ويراد علوم ما في
الاكتساب العربية فيكون أخص من الملاقاة الأول إذ يخرج عنه الحدسيات
وما في معناها بل وكذا الوضع عنده يحصل له علم بحدة العقل المذكور
فليس بفهم ويراد على هذا الإطلاق وقد يطلق الفهم ويراد الإطلاقات الثلاثة
بيطلق على ما الأول أو سطح في حصوله فتخرج الحدسيات وما في معناها كما
قبله وتدخل فيه الأوليات والعلم الحاصل بحدس فتح العقل فيكون للفهم في
الإطلاقات ثلاثة أما الدرس فله إطلاقان أحدهما على الفهم ويراد
بالمعنى الأول أي ما يحصل بلا تأمل وثانيهما على ما يكون واسطة في
حصوله فيراد به الفهم وذلك بالمعنى الثالث وقابلية إلى تقرر وهل ما
نكرة موصوفة أي شيء مرتب من حصوله ووصل بمعنى توصل فليتأمل والنائب
عن الفاعل ضمير المصدر فقد حذف قوله تعالى وحيل بينهم وقوله فيا لك
من ليلة حيل دونها في أحد المتعدد لأن النائب عن الفاعل كالفاعل

بدا لي نظم وما
يرعى لقول الرطا
ولتستميل الوما
لتصرفون به نفوسا
تجنها بحجة عقل العقلا

بل يتفرع ولذا لم يعبر عنه وقوله سبحانه وكان حقه مسبوقا نائبا
عن الفاعل فلذا بالبعض النحاة وكثيرا ما يرتكب مثل ذلك صاحب الخلاصة
نحو وقد بدا لي تعجب وعلى قياس التصرف والتصريف في البيت بمعنى
اسم المفعول باب المعرب كسر ايوصل الى المعرب فيحتاج الا الى ادراكه بعد
وكذا الحجة يتوصل للمصدر يحتاج به المدرك وبه يجيء ضعف التقليل
المذكور وقوله يرعى موجب بمعنى يسمع والقول الشارح علم على
جنس المعرب ويتوقى الا على بمعنى المقول فهو مجاز مع ان الذي يسمع هو
ويسمع ويوضح المراد واسناد الشرع للقول اي المقول مجاز من باب
اسناد الشيء لسببه نحو بنى الامير المدينة اذ الفاعل في الحقيقة
كلام اهل الشرع القابل ويتركه بالنظم اي انه ظل واما بعد
العلمية فلا مجاز لان علم المنقول ليس من قبيل الحقيقة بل انما
لذ الدلالة على تعيين مسماه وقوله ولتستميل من والاه تستميل
اي ان يميل اليه ويفهمه اي وبالاحتيج في البحث فيما يحتاج لذلك ويوصلك اليه
او من يطلبه خلافه ونحوه وفلتنته المناظرة مع ارائهم وقد تعين
عليهم قوله وقد التصريف به يتوصل ان بحوزته وما في الناب
الفاعل فاعل تفرع وقوله بحجة اي ويصير بها باينا ودليلا وقياسا وانما
سمى حجة لان من تمسك به حج صاحبه اي غلبه كما في قضية فحج آدم
موسى عليهما السلام اي غلبه بالحجة لا في قال آدم لموسى الذي قال انت
اخرجت يا آدم ذريتك من الجنة اتلومني يا موسى على امر قدره الله
علي قبل ان اخلق بالف عام قوله بتصريف اي التصريف والتلبيس
بالفيسة فلا تدخل القضايا قوله العقلاء رجعت الى الجنس
داخل الغاية مع انهم الكلام يعني الكلام بيد الحجة ورجعت للكمال
واخذ ابن الكمال على عمومهم اندرج فيهم من لا يعرف الكلام بالحجة
وان اخذ واجد عاه انحصار بمخارجها في المناظرة اقتصر ان غير

المناطقة ليسوا بكاملي العقل ويؤخذ منها ان الاولى جمعهم للعقل
والمقصود منه المناطقة الذين التآليف منوطة بهم فقوله ما تأتى
كالحروف لهم وكالقياس من اقتراني وحملي واجتماع نحو الفصل والجنس
والخاصة قبل التركيب والقضية كلية او جزئية وكذا الشرطية
متصلة او منفصلة فان كلا يوصل للمجهول الا انه بواسطة التركيب
التام فقوله ما نوه شارحا وكذا اسمه معربا وتقع فيها انواع الدلالة
الوضعية ما اراد بالثلاث انواع الكل المعنى واقسام الثلاث او جزءا
جمع كما ياتي للشارح في شرح ابيات الدلالة فقوله ما علم او جارها
قوله المنتشر اي من حيث انه منكشف من حيث انه نحو منه
فقصر منه معرفة اجزاء اواخر الكلم على الكم يوالغ بين قوله
من اجل الجمال الشي في متعلقاته فلا يحصل تكلم الا بالاربعة
فتركوا بعضها فقط وجعله دون البعض الا فهم يحصل له
التكلم الكامل فقوله ومبادئها مبادئ التعريفات من الكليات
الخمس ومبادئ التصديقات من القضايا فان فيها ساقة للشارح
عند قوله القضية اي الغرض من المنطق معرفة التصورات ومباديها
والحجج ومباديها فيخالف ما هنا يقال ان المقصود من التصورات
المجهولة والاقيسة والقضايا وليس غرض المنطق تكلم الا مع
التعريفات ومباديها والحجج ومباديها واما التصورات والبص
والتصديقات فهي المقصودة بالذات عند الطالب لذلك الا ان
المنطقي يبحث الا عما يوصل لهما الا عرضا انهما هو المطلوب
بطلب والمجهول الذي يوصل للنسبة فان المنطق انما نظر للكلام على
بيان الكم والموصلة للمجهول التصوري والتصديقي وكل منهما المطلق
امكنه التوصل للمجهول عنده ومن هنا تعقوله التصورات
ومبادئها منه ممكن مضافا اي تعريفات التصورات والكلام فيهما

[illegible]

ع
التعريفات والكليات
والتصديقات المجهولة

انواع الدلالة

بانه الغرض من علم المنطق لان الغرض من الدلالة معرفة نفس التصور والتصديق
المجهول بتبع العلم والموصلة للدلالة ليقال ان الغرض من المطالب
وانما المنطقي يبحث عن [illegible] الدلالة وشرطها لانها شرط في العلم وادى
الشيء يعطى وشرط الشيء يعطى المذكور وعليه فالغرض من شيء على حقيقته
قوله وبما كانت الخ تمييز وجواب عن ايراد من اراد الكلام والبحث عن
الدلالة كلام منهم على انها خارج عن فنهم بما وجدنا الخ فاجاب
بقوله وبما كانت الخ قوله اقسام الفهم للاربعة وكلامه كالنص في
ان الفهم [illegible] الاربعة المذكورة شرط المنطق [illegible] الدال [illegible]
كناية عن [illegible] ناطق والمعاني [illegible] الموصل
للتصور المجهول فانه نفس معنى [illegible] وهكذا
[illegible] المنطق [illegible] وجه [illegible] المقاصد
[illegible] وتيسير الكلام عليها [illegible] الدلالة عليها
وكان التعبير بالعبارة [illegible] يناسب نفسه بالعاقل [illegible]
قوله الدلالة لذا [illegible] نسبة [illegible] الدلالة يقال
[illegible] للفظ الدال [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] المشترك فيه قوله اقسام فقد علمت ان الدلالة اما
لفظية او غير [illegible] وفي كل وضعية او عقلية او عادية [illegible] فتلك ستة
واللفظية الوضعية اما مطابقة او تضمن او التزام [illegible] دلالة
[illegible] من الدلالة اللفظية الوضعية واقسامها
الثلاثة واندرج [illegible] وكذا دلالة اللفظ
على [illegible] قوله [illegible] مثل [illegible]
والمعنى [illegible] الدلالة اعم من [illegible] فتكون
[illegible] الدلالة
علة للفهم [illegible] اعم من اللفظ [illegible] الدلالة عليه والعلة [illegible] المعلول

[illegible] كانت [illegible] العلة [illegible] وفيها [illegible] المعنى [illegible]

تاثير

ما تفرع في المراتب قوله بهم امر: شيئا امور ثلاثة الدال والمدلول
والنسبة بينهما وهي الفهم وهو الدلالة قوله والثانية هو الدال
فهذا جار على الاغلب من ان الحكم اذا تكررت فالثانية غير الاولى
عكس المعرفة قوله مثلا لما قال اذا المثال في الدال قد يكون غير لفظ
قوله والفهم وهو يقال فهم زيد من يفهم علمه وفهمه في
يقال الدال اللفظ موصوف بالدلالة فهو للفظ بتعلق الموضوع قيد دليل على
تغاير المعتبر قلت اذا فهما عين الفهم وتفرع نفي بقوله
بانه في تعريف العلم والادراك بانه حصول الصورة في العقل
فان الحصول صفة للصورة والعلم والادراك صفة للشخص وقد
الشعر في مكتوله البحث المذكور بوجه آخر وهو ان الفهم قد كان
كان من الفعل المبني للفاعل اعني الفاهمية صفة للسامع وان
كان من المبني للمجهول اعني المفهومية فهي صفة للمعنى وعلى كل
حال فلا يصح حمله على الدلالة التي هي صفة للفظ ثم اجاب بنحو
ما اجاب به الشارح قوله مثل الفهم اي فيقال الفهم الدال على كذا
ولو فرض بوجه ما قوله تفرعت على نفسها اي وقع بفعله الكل
وكذا ان علة ما بعده فيقال الفهم لا لكن الدلالة علة للفهم وقد تقدم
ابطال ما لفهم لكن ان الشيء علة لنفسه وانه تفرع على نفسه
لان العلة سابقة على معلولها في التعقل بل وفي الخارج في بعض
الصور قوله واجيب عن الاول وقع لبعض ان الجواب عنها
ان الجواب للشيخ السنوسي في شرح مختصره وهو سهو وقع لهذا البعض
رحمه الله لانه قد ذكر الشارح ان الشيخ تعقب الجواب المذكور والشيخ
السنوسي هو الشيخ السنوسي فكيف يتعقب المتعقب على المتأخر بل
الجواب للشعراني في شرح منظومة الحكمة قوله فيجعل
المراتب ان جعل الفعل الباعث الخ والتفصيل فقا اشبه لا بصر

وفيه ان الدال ... ان المعنى ... وبعد الفهم ... فيكون الدلالة ... ملك الفهم ... ان تفرع ... ... تفصيل ... ان الكلي

ابلا المركب تصيدهم ذالك فوضعوا الهنا طوعا هو محموقا ه وبانيكم النمركب
في جلوها بفداه من قسو بعضى الزمان رمزا في بين الجموحة والحلال ولو بطل
هذا الحكم وقيل الزوار جلوا انها جا هو لكونه الفضة انه اذا كان
جلوا كالسكر وقد هنا كالسم ان سوبتنهما قال الغلط انما حصل من
اوابد الحروف في التفصيل مع ان ذلك ذن سوق التركيب ثم ان التغليط يقع
في العكس اي فيما له مركب حيث لا يعرف الا التفصيل وذلك
نحو العشرة زوج وهي شيء فرد لأنها سبعة وثلاثة وثلاثة من العشرة
سبعة وثلاثة فالنتيجة حاصلة بالنظر للتفصيل كما ينظر فيه للكل
فلو غلط المغلط وقال بل النتيجة حيث كان فيه مجموع السبعة
والثلاثة تصيب العشرة لانه تسلب من العشرة فيقال للمغلط قد
جعلت المركب هنا حيث لا يعرف الا التفصيل بل الكل وانما
تكون فيه التفصيل بل راعيت النتيجة كما هو لوني اي المجموع
لكان الحكم للكل وكذلك بالتفصيل ايضا يتكون كذب النتيجة
من حيث كذب الكل ووقع للشيخ ابي علي بن سينا هنا تسوق انفعال
التغليط فيه من تفصيل المركب فقوله او في الكل فتامله ان الغلط
الذي يوهمه بيد الشيخ وفيه بحث الباحث المغنم من يوهم مطلوبه
معتبر بالمحمول وانه ليست به الدلالة توهم معتبر بالعبارات من
اولها يعرف في تقسيم الدلالة الى العقلي المركب والباحث جعل العلم
المطلوب الذي العام من التغيير ها قابل قطع مع يعرف فيه ان المعتبر
الكل قال فيما قوله العلم اجتنم في هذا ان العلم المعتبر في يوهمه
بيد الشيخ فيقال لهم من المعنوي اللفظ يقال انه ذلك اي اذا مرهم
اليه النكم اي المعنوي المجموع طلبنا قال فقوله وتعيين ذلك قد
يقع منه توهم بعضهم انه يقول الدلالة من نسبة بين اللفظ
والمعنى والسامع بما اعتبار اللفظ هو لانه وما عتبار السامع فهم

ان العلم ذو الدلالة [illegible] ... والسامع ... [illegible] ... انه نفع ... [illegible] ... المعنى ... [illegible]

وباعتبار المعنى انعدام ما يحصل كما في القاموس انه بعضها وغير قوله اما
انتساب او تعلقه وارتباط له وازاله بذلك تعقيب الجواب المذكور وقوله
وتعقب الشيخ في منهج المفتاح وحواشي شرح المحلى الع وم وقع اسم
اعتراضه على المجيب من قوله ونوقع به الشاش فان الذي يوقع
بالفهم حقيقة انما هو الشخص الذي قام به وهو محله واما المعنى
واللفظ فانهما تعلق به وان يكونا محلين له وهو قائم بهما قال
الشيخ ان الاضافة النسب التي يتوقف تعقلها على كل منهما اما ان يقوم بكل منهما
كالاخوة التي بين زيد وعمرو فيوصف كل بها واما ان يقوم بالكل
المجموع كالتشابه بين زيد وعمرو فهي نسبة قائمة بمجموعهما لا
بكل على حدته وغيرها تقوم بواحد فقط ولا يوصف
واحد حقيقة والاخر مجازا وعليه فيوصف بها كل واما ان تقوم بواحد
فقط وتتعلق بالاخر كالبغض من زيد على عمرو فانه يوصف بها هو زيد دون
الاخر والفهم هو من هذا القسم لانه قائم بالسامع وهو محله وتعلقه
وتعلقت باللفظ والمعنى فالذي يوصف به حقيقة هو السامع محله
دون اللفظ والمعنى فقوله تعلقه باللفظ اي بواسطة ما في
في فهم مراده واما المعنى فلانه تعلق بالفهم بلا واسطة ما في
وارادة بالتعلق الارتباط فلا يقال هو معكوس فان اللفظ هو الذي
تعلق به قبل المراد لان الفهم هو المتعلق وقوله صفة له
الضمير عائد على اللفظ كما يعين قوله من كونه فهو دال على
الفهم خلافا لبعض ارباب الحواشي وانه احكمت في الدلالة فتلك هـ
الصفة التي حصلت من التعلق المذكور هي الدلالة كما قال الشيخ
ان وانه حيزه في الدلالة ان الفهم هو الدلالة ولا انه نفس
التعلق المذكور فقوله انما هو جواب عما يقال ان المجاز انما
عن القرينة يجتنب في التعاريف فاجاب بان القرينة موجودة وهي

بها علمه ان الفهم ما حقيقة من صفة الشخص متعلقة به ومن هو قائمة به صفة للفظ يكون صفة له وكان للمعنى بالنفس وتعلقه من يوصف صفة له ما منه المعنى فيعود بان الفهم والقائم بالعرض وان بعد هو التعلق لة بد قوله ان دلالته نسبة المعنى للعرض ما فيما بعد من صفة اعلى وان كانت صفة ان اللفظ وان الفهم لتعلق به فيوصف

تعلقه فقوله فإن قلنا والفهم على الكون أي حيث حملوا في تعريف
الدلالة الفهم على الدلالة التي هي الكون المذكور فالفرق بين ما
للشعور والشيخ هو أن الشعور جعل الدلالة نفس الفهم بالفعل
الذي هو مصدر المبني للمجهول وأما الشيخ فجعل الدلالة أمرا زائدا
على فهم السامع بالفعل وهو كون اللفظ أي مفهوما منه المعنى
متى أطلق عند الحكيم السلكوتي بعكس ما أجاب به الشيخ فقال
إن الفهم في التعريف هو على حقيقته وإنما تصرفهم في تعريف الدلالة
بالدلالة هو أن نتيجة الدلالة وثمرتها هو ما لا ينتقل إلى الفهم وكأنهم
قالوا الدلالة نفس ثمرتها ونتيجتها غير أنه لا ينتقل إلى الفهم واتكلوا
على تفسير المراد بالمجاز بقرينة لفظ المعرف تجاوزا ونصبة كلام عبد
الحكيم أن الفهم متأخر عن الدلالة لأنه الثمرة متأخرة عن الوسيلة
بخلافه على ما للشعور والشيخ قلنا هذا وعلى ما لكل من الشعور والـ
ـشيخ وعبد الحكيم فوصف اللفظ بالدلالة حقيقي وإسناد الفهم
إلى اللفظ مجاز عقلي قلنا قال فقوله صفة للسامع في هذا الجواب
الثاني أنه جار على ما للشيخ فيكون من أن الدلالة هي كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى بل على ما للشعور من أن الفهم المصدر من المبني
للمجهول وفاعله أنت إذا قلت فهمت من اللفظ كذا الدلالة التي
تعلقه فالدلالة علة للفهم المطلق الذي هو صفة للسامع في
الفهم المفسر بها أي هو الدلالة لأنه الشيء لا يكون علة لنفسه
قوله وليس معنى فاعله هو الفهم وبين الفهم المطلق هو صفة
للسامع وهو المطلق وبين الفهم المفسر بها مجازا وبكونه من اللفظ
فهو صفة اللفظ وعلة وينفرع على الفهم المطلق ومن تفرع
العلة على معلولها وقوله كلامه يدل على أن الفهم هو بالفعل
في المطلوب في المفسر أن الإضافية للفهم إنما هي على ما للشيخ

قال فإن قلنا الفهم على الكون ... [illegible]

كما يأتي وعليه فيقال في الجواب ان المعلوم ان المفيد متوقف من أول الامر ذلك
المعلول على القيود تخصيصات يكتسب بها المفيد انه واحد فيتكون
زمانه فقد رتناهما ان المعلول وتتاخر عنه مع اركون المفيد علة يعني
تعرف على معلوله بمقدار العلم المفيد من حيث انه علة للمعلول
ومن حيث انه جزء منه متاخر او بمقدارنا وهو متراجع وكذا على نسلم ان
المفيد لوحظ فيه وجود الغير فهو متباين للمعلول الذي لوحظ فيه التجرد
قلت هذا المفيد متاخر عن المعلول كما لا يخفى ان المراد به العلم بالفعل
فالذي له والتراجع موجود ايضا من الايهام والتراجع بان على
ما للشيخ ايضا من ان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فلا بد في
العلم فيه هو بالفعل كما يوخذ من قول الشيخ السابق نعم يفهم من تعلقه
ان ابطال الكلام هو على تعريفها انه قد مر من الذين اعتبروا العلم بانه
بالفعل بطلان التاخر كما بان واذا علمت كون الدلالة التي هي كون
اللفظ يفهم منه متاخرا عن معلول العلم يقال كيف تكون علة لمعلول
العلم والعلة تتقدم على المعلول فيتراجع ايضا الكلام الاول ان
يقال ان الشيخ كما قال نعم يفهم من تعلقه علمنا ان الذي يتاخر عن
العلم المعلول هو فهم كون اللفظ يفهم منه المعنى لا نفس كون اللفظ
التي هي الدلالة بان الدلالة التي هي كون اللفظ سابقة على العلم
المعلول هي علة له وانما الذي استفيد من تعلق العلم باللفظ وتأخر
عنه هو فهم تلك الدلالة ولا يخفى بعد ذكر الجواب بان كلام الشيخ
لا يعتريه المخالفة بمن تعرف قولها واجيب عن الثالث بان الجواب
من على ما للشيخ من ان الدلالة فيه العلم بالفعل المستند للمعقول
لا على ما للشيخ ومحصل الجواب انه تسليم السؤال والبحث وهو ان اللفظ
لا يوصف بالدلالة قبل العلم لكن ذلك حقيقة ويوصف به مجازا
فسولها من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه من العلاقة المالية قال تعالى إني أراني أعصر

والمعنى ان الشيخ ان الدال
على الدلالة بالدلالة
بل يعرفها فيقينية
تنزل العلم المعلول
من ... بانه
فهو الذي بين
ما بين الدلالة
قد ذهب الشيخ الى
ان ... الدلالة
العلم ... باب
العلم ... في

ثم أقول إنما جيئت الباء للملابسة وجيئت للجملة ادكورا اي متلبسة
بجملة تدل اربعين ذلك ام وحيدة او حيث ثم وما غير شيئم ووقع حيث
من الكم وفيه لفظ شيئا الى سواهم بمخاصمة جرت هنا بالباء وادرجت
ابدالا تكون الا للمكان وهنا استعملت في الجملة واجيب ثم من ان
الجملة مكان مجازي قوله سواء جهم اولى بعض من زيادة للشيخ
السنوسي رحمه الله بين بها ان مراد المتأخرين من الملاحية للعلم
في العلم بالعقل وقد اثبت ايضا قوله بعض ولذا قال الشارح وقد
وتقليده يكون وضعا وما جعله السنوسي ارتضاه ابن عرفة والتونسي
وغيرهم من ان الخلاف شبيه بين الفريقين قد ذهب جماعة الى انه لا خلاف
حقيقي بين المتقدمين والمتأخرين بل من لفظ وتقليده فتارة يرد كلام
المتأخرين الى ما للمتقدمين او بعكس قوله قد ذهب السعد في مطوله
ونقله الشيخ السنوسي في شرح ايساغوجي الى رد ما للمتقدمين الى
المتأخرين بجعل مراد المتقدمين بالعلم من الملاحية ان العلم في نفسه
المتقدمين يحصل من العقل وهو معنى الملاحية عند المتأخرين وقد
بعيد غير يخفى وذهب الجمهور ومنهم الشيخ الى العكس في رد ما للمتأخرين
الى المتقدمين بمعنى قول المتأخرين يكون ام حيث مذكورا للفظ محلا
للعلم بالعقل كما يفيده الشيخ سابقا في معنى الدلالة وان كان بعض اهل
المتقدمين جعلت نفس العلم بالعقل ماخوذة من الجنس للجمهور وعلى
كل من هذين اى كون نفس العلم بالعقل او كون اللفظ محلا للعلم فلا
يوصف الدال بالدلالة قبل العلم الا مجازا وانه بعد [illegible] رد كلام المتأخرين
الى ما للمتقدمين ان سبب الخلاف من اخذ المعاني من الالفاظ وقد قال
الغزالي ان من طلب المعاني من الالفاظ ضاع كذا نقل الشيخ المؤخر ومن
بطلبه هذا وذهب بعضهم الى انه لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين بل
وذلك رد لهم جميعا الى الآخر بل الدلالة تطلق باعتبارين على تغيير [illegible]

قال في القاموس
قوله لا عند من أمر
لعله الدلالة عليه
وقيل كون اللفظ للتعميم
معنيا أعم او أخص
[illegible]

أجزمها

أحدهما العلم بالفعل كما عبر به المتقدمون وثانيهما الصلاحية كما
عبر به المتأخرون ويدل له ما عند ابن عرفة في تعريفه فإن قيل فإن كان
مشتركا فهلا قال بالحقيقة والمجاز فالجواب أن احتمال الاشتراك واحتمال
الحقيقة والمجاز حمله على الحقيقة والمجاز أولى من الاشتراك كما في
ابن هلال يقال كل ذلك أنه إذا كان اللفظ حقيقة في أحد معنيين وثالثه
منهما واحتمل في الآخر أنه مجاز أو حقيقة وإن المشترك يحتمل في كل من
المعنيين الحقيقة والمجاز والاشتراك فإن الاشتراك أولى وهذا دفعا
للتحكم والترجيح بلا مرجح فتحصل أن المذاهب ستة لأن الخلاف فقيل
هو ثابت بين المتقدمين والمتأخرين فالمتأخرون يطلقون الصلاحية
وأما المتقدمون فبعضهم من قال بأن العلم بالفعل المعتبر بكونه من
اللفظ كما قال الشيخ ومنهم من قال الحالة التي يقدر بها على ذلك العلم
من كون اللفظ يفهم منه المعنى كما قال الشيخ فهذه مذهبان أو أن
خلاف بين المتقدمين والمتأخرين وتحته مذاهب أربعة وذلك أنه قيل
إنه قال المتقدمون أنه للمتأخرين وبه قال الحطاب والشيخ المسناوي
في شرحه أيضا فهو حقيقة مجاز أو بعكسه في المتأخرين أنه حقيقة
للمتقدمين ومجاز للجمهور فيهم بالتفاوت والمتقدمين والمتأخرين العلم
بالفعل وهو مقرب أو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهو مقرب
أو يقدم أحدهما إلى الآخر وجه خلاف بل يحمل الحد على أنه بالاشتراك
على كل من المعنيين أعني الصلاحية كما عبر المتأخرون وأن العلم بالفعل
بالفعل كما عبر المتقدمون وهو مقرب بمجموع المذاهب ستة
قولنا وبعبارة إيضاح لما قبله يعني به أن ما بين مؤدى
العبارتين الصحة واللزوم وإن كانت الأولى أعني الصحة والا
والثانية اللزوم وذكر من المعلوم أن الشيء إذا استلزم شيئا
وانتفت موانعه ووجدت شروطه حصل اللزوم ... أنه يوخذ

وبعبارة [illegible]
قيل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بين العلم [illegible]

تحصيل المذاهب الستة في تعريف الدلالة

ومن هذا النوع ان الدلالة لا تعتبر عند المناطقة من الكلية واما النحو
كان اللفظ يدل على معنى بغير الاخر الغير بينة ومن هذا قبيل المجاز
فلا يعتبرون عندهم لانه التدوا انما يعتبرها اهل العربية واما اهل الاصول
كما قال الشيخ وقال القطب لان دلالة المجاز ان كانت لزومية بحيث لا
ينفك اللازم عنه بحال وهذا الكلام انما تتوصل المعنى الحقيقي اللغوي
فيعتبرها المناطقة والا فلا يعتبرونها واما قول السعد في شرح
الشمسية ان المجاز يدل على معناه المجازي مطابقة فهو اختيار لمثل
ابن هلال والعربية فلا ينافي ما ذكرنا وبهذا تعلم ان دلالة المجاز
خارجة عن صناعة المنطق فقول الشارح قلت لو اتى بهذا السؤال
من جملة الايرادات قبله لكنه تبع المصنف رحمه الله في جعله سؤالا
وموردا على كل من جوابي السعد والسيد من ان الدلالة لا بد فيها الفهم
ان يكون اللفظ معروفا منه المعنى وايضا قال سيدنا ابن [illegible] اورده
بعض امثل الطلبة المدينة عنه بلفظ السؤال عنه فاجاب عنه
العلامة الشريف ابو عبد الله سيدي محمد القسنطيني الكماد
تلميذ اليوسي رحمه الله وكان شيخ جدي الكماد المذكور من تلميذ
قسنطينة وسكنا بها نحو سبع لويقات فاشتركتا [illegible]
بعلم اليوسي ومحصل جواب الشريف الكماد المذكور منها مع جعل
الشارح اولا من ان الدلالة نسبية معارضة للدال فلا يلزم في
من حدوث ما حدثت من حدوثها كما قال الشارح واجاب سيدي يحيى
الشاوي بان العلم الذي هو الدلالة هو علم المتكلم لا السامع
فالدلالة في الكلام القديم قديمة كالكلام والمراد بالعلم العلم
والانكشاف فالعلم صفة ازلية له سبحانه وبهذا لا دلالة
ابن زكري في شرح كلامه وليت المراد بالعلم حقيقته فانه قال
على الحروف كما مر في التعريف لا لامتناع [illegible] للتعليل في ابتداء

قلت قال
شيخنا ابن زكري على
حدوث الدلالة للكلام
القديم تعالى الكلام
[illegible]
[illegible]
[illegible]
عن الصفة الحقيقية

[illegible] الدلالة [illegible] للعلم [illegible] الكلام [illegible] العالم [illegible]

ملق

[illegible] فالعلم يقتضي معلوما والكلام يقتضي مدلولا [illegible] تكون العلم [illegible] الدلالة
[illegible] الحقيقي [illegible] تعلق الا [illegible] تعلقه بجميع المعلومات
[illegible] كلامه تعالى بجميع المدلولات [illegible]

منه بالنسبة للدلالة بحسب ما يليق بها وقال الشيخ من تحقيقات
المحدثين فـقوله ثانيا نسبة معارضة لان الوضع وهو تعيين اللفظ
بإزاء المعنى نسبة معارضة بين اللفظ والمعنى الا انها اولى
والدلالة ومن كونه يعم او العلم نسبة ثانية معارضة بينهما
ايضا فـقوله ثانيا التنجيز وهو الكلام بعد الخلو وفاقا للعلامة
قديم ومن التعلق المعنوي فان قيل قد قدم ان ارباب الحواشي جمع الجمع
الجوامع لما قوله وبتعلق الكلام بالمعروض تعلقا معنويا ان التعلق
التنجيزي كتسامح النسب وانه قد قال من ان اختيار له وجود له
خارجا ولما يوضعا بفرع وانه من الكلام الموجود بالفعل اذا انه تعلق
الا ان لم يمتز او شيئا ثانيا للشارح في دلالة كلام الله القديم على متعلقاته
متعلقاته ان الدلالة قرينة فالجواب من جواب تنجيز التنجيز الشارح وابحاثه
فانه يجيب تلامذته الا بالاطلاق بخلاف الجواب الذي اشتمل عليه الشارح
الاول وابن دلالة كلام الله تعالى على المعلومات التي يعلقها
لنا قلوبنا تعلقات العالم من المتكلم للذي واراده يدل كلامه
تعالى على بعض الاثار واللازم باطل والجواب الذي اشتمل عليه الشارح
بعكس ان الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين برهن من حقق شيخنا العلامة ان
الدلالة لا تبقى الا بعد التعلق وقد ذكر الشريف العلامة سيدي محمد
السلاوي الفاسي في نظمه لتعلقات صفات المعاني فقال

كل المعاني صفة تعلق … الا الحياة فانها لا تعلق
وتم التعلق تعالى الله … تعلق التاثير او سواه
اما الذي التاثير فالاتباع … فقدرة الفرد والارادة
وما سوى التاثير ما له … تعلق الانكشاف او الدلالة
فللكلام الدلالة تنتقي … وما عداه متعلق الانكشاف
والكل الا العلم بالتنجيز … يصلح للصلاح والتنجيز

والدليل له انه مع قطع النظر عن المعارضة للدلالة [illegible] التنجيز [illegible] تماما وبلا مهملة

وقد تجمع علما من العليم ¦ الا التصديق له قديم
وللادراك التعلقان ¦ وقيل كان العلم عين الايقان
وقد يرى كذاك قسمان ¦ في كنهها التفصيل وهو ثان
والسمع والبصر والكلام ¦ حيث اعتبارها ذات قدم
كما تعلقها بما كان ¦ او صالح وهو قديم
وما قد ذكر اعتبار الاول ¦ سوى قديم تام محصل

٭ وبسطنا هذا النظم كفاية من نظام العقائد وافادة بانه يطلق
التعلق التنجيزي وتارة يكون قبليا وتارة بعديا بحسب الصفة والتعلق
عملي قد تفرع في وجوده التعلق التنجيزي الا انه لم يبد الا بكشاف مقابل
ادراك له الكلام وتفرع ما فيه رحم الله الجميع ثم اعلم ان العلم ٭
الاجمالي في الذهن اما ان يستغرق او لا اجمالي واما تفصيلي فلا تستغرق
فان كان حاصلة بالقوة المحضة فتسمى الا شتات كالمعلومات التي
تحت العلم وغير لتنوع الى شتات والى مستغرقة اما ان وجه العكس له
الثبات اذ كثيرا والعلم الاجمالي هو ما كان حاصلا بالفعل اجمالا
كما لو علم مسئلة بعقل عنها فانه اذا سئل عنها استحضر في ذهنه
مثل شو العلم الاجمالي وقيل بل هو حالة استحضار بالعقل الا
ان النظر ويقع على الكل اجمالا الجامع للتفاصيل من غير اعتبار
التفاصيل وهو [illegible] التفاصيل كما وقع بعد [illegible] على لوح اجمالا فانه
به وكم وقع بعد [illegible] ورقة مكتوبة اجمالا واما العلم التفصيلي
فهو حضور صورة المدركة [illegible] الى كل جزء ويفصل ثم اذ [illegible]
الى التمام كما يجري النظر في الوعي مثلا في كلام او كلمة ابعاد [illegible]
الى ما بعد وهكذا الى التمام فالعلم الاجمالي لا يتنافي في التعدد فان
المجمل يستحضر في وقت [illegible] بالاجمالية فتكون جميعها حاضرة عنده واما
العلم التفصيلي فينافي التعدد لانه [illegible] الواحد [illegible] بغير ادراك [illegible] قطع

الالتفات

اي التعلقات التفصيلية عن ادراك ذي قلب فلذا انكر بعضهم العلم التفصيلي
للدماغ وانما هو من آثار العقل كالشم والبصر كالبصر وهو جار في
كل شيء وسيأتي تتمة الكلام على ذلك في دلالة التضمن وفهم الجزء في
ضمن الكل قوله ثم الدال ثم اللزوم تنبيه الانتفاء او المعنى قوله
لفظية هو من نسبة الموصوف للصفة لان اللفظ يوصف بالدلالة
حقيقة كما يوصف بكونه مفهوما منه المعنى او بالمفهوم منه المعنى
على ما تقدم في تقسيم الدلالة واما وصف اللفظ بالفهم من المعنى
للقلب عن بلا يصح واما اسناد الدلالة الى اللفظ فهو مجاز عقلي وليس
لفظية هو من نسبة الشيء الى آلته اذ ان اللفظ آلة للدلالة لان
اسناد الدلالة للفظ مجاز عقلي كسيف قاطع فان الشخص هو القا
القاطع بآلة السيف كما لا يخفى خلافا لبعضهم بان اسناد في
لفظ ذا هو حقيقي قوله وضعية نسبة للوضع اي هو تعيين
الشيء بازاء معنى للدلالة بنفسه كما ان الطبيعية نسبة للطبيعة
على غير قياس بل القياس طبعي قال في الخلاصة وطبعي في طبيلة التزم
والطبيعية والطبع والطباع في اللغة السجية التي جبل عليها
الانسان وفي اصطلاح تطلق باشتراك على امرين
احدهما مبدأ الآثار المختصة بالشيء وثانيهما الحقيقة والذات
والماهية قاله عبد الحكيم وتقال الطبيعية عرفية وعادية بمعنى
انه بمعونة العرف والعادة توصلنا الى الطبيعة المذكورة
ذلك كما ان العقلية نسبة للعقل وهو قوة مدركة للعلوم كما
تقدم ومحله القلب او الدماغ على الخلاف في ذلك والنسبة في
الثلاثة اعني الوضعية والطبيعية والعقلية من نسبة المسبب
الى سببه اي كل من العقل والوضع والطبيعية سبب للدلالة التي لا ينفك

الدال ان كان لفظا فدلالته لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اقسام الى وضعية وعقلية وطبيعية

وهنا ثلاثة امور أربعة الدال والمدلول والدلالة اعني النسبة بينهما و
وسبب الدلالة وهو اما الوضع او الطبيعة او العقل قال فلذا الحاكم
في كل من الطبيعية والوضعية هو العقل ايضا كما وقد اقتصر على
الثالثة دونهما بعض الكبراء انه في العقلية هو بالنظر الى انه حكم
بالدلالة استقلالا من غير احتياج الى قرار يجعلها وفي الطبيعية
والوضعية فهو ايضا حاكم لكن بواسطة الوضع او الطبيعة حكم
بالدلالة وكون الشيء مفهوما منه كذا وهو معنى قول بعض حواشي
التلخيص هو بعلم البيان الوضعية هي ما كان الحكم فيها بين الدال
والمدلول بالوضع كدلالة لفظ اسد على الحيوان المفترس والطبيعية
ما كان الحكم فيها بين الدال والمدلول بالطبع اي بمقتضى الطبع
كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند
عروض الوجع وان لم يعين وضعا والعقلية ما لا يمكن تغيرها واحد
واعلم ان الدال في العقلية انتقل فيه العقل الى ذات الدال كاللفظ
والتغيير وهل استقلالا الى وجود اللافظ والى الحركة وفهمه
وادركه واما الدال في الوضعية فانه لما انتقل العقل الى ذات الدال
كاسد والكتابة فلا يصل الى المدلول الذي هو الحيوان المفترس مثلا
الا بواسطة ملاحظة الوضع العنوان الذي هو الوضع وكون
هذا اللفظ عبر بازاء معنى كذا ومثل النقوش وضعت لالفاظ
كذا فلولا معرفة خصوص ذلك الوضع لما وصل العقل للمعنى
المدلول ولا ادركه ولا فهمه واما الدال في الطبيعية فان العقل اذا
انتقل الى ذات الدال كاح وذات الحمى فلا يصل الى وجع اللافظ او وجدان
الحمى وفهمه الا بواسطة ملاحظة السجية والطبيعة في البشر
التي هي السبب والداعي الى تغير الحمى والحال اعني ذات الدال بين العرف والقا

وكذا من قال المراد سجية اللافظ او

والعادة فباعتبار ان المراد بالسجية جنس سجية الذي هو موضوع ومحل
ومكان للذكاء والبلادة وهو هنا الشخص الذي اسمه وجهه وجنسه هو
البشر والانسان وكذا يقال ان مراد الغنم محل كيفية خاصة هو
ذات الحيوان ونعت الذيب دلالة طبيعية لان العقل انما حكم بذلك
بواسطة ملاحظة طبيعة محل الدلالة وهو الغنم واخذ ذلك من
العرف والعادة وكذا دلالة سوحار من عرقه وتناثر اللبن والتراب
منه على فرحه وفزعه وشغفه فان العقل حاكم بذلك لكن بواسطة
طبيعة محل الدلالة وهو الحمار واخذ ذلك من العرف والعادة وقس
على ذلك بقية مثال الدلالة الطبيعية فباعتبار ان في العقل
العالم الذي سمع اللفظ او راه ووجد زيد انما حصل له العلم في
الطبيعة من جهة العرف والعادة واما الحكم بين الدال والمدلول
فحكم به العقل بواسطة جنس طبيعة موضوع الدلالة وهو السمع
الشخص اللافظ او الحس وجهه ان سجية الشان مع الناظر وهذا
هو فهم المكتب الذي قد علم ان سجية اللافظ او السامع لكن
معنى سجية السامع هو العهم والحكم بواسطة السجية انما
حصل له في ذهنه من العرف والعادة التي مارسها لان المراد ه
سجيته هو ... شملة الدلالة مراد الغنم وتناثر الحمار بغير انه يقال
ان العقل في الوضعية انما دل بواسطة معرفة الوضع وملاحظته
المعنى المدلول فان فهم مدلول معنى اسد وهو الحيوان المفترس
في عقل سامعه وجهه السامع من لغة اسد وحصل في ذهنه وكذا
تلك الكتابية فان فهم وحصل في ذهنه مدلولها من ان اللفظ كذا
فجهة بواسطة معرفة الوضع وملاحظته لان العقل حكم
لما نطق للمخاطب بمعنى الحروف مجمل الحروف في ذهن صاحب العقل

الذي لا ترى ان كانت اختيارية بمعنى الوضعية وان كان اضافيا

وجميعه كلي وجد الشرع به وقام ام لا فلا عار في العقول وانما
الطبيعية فان العقل لما نظر الى الحمرة او لعابها حكم بان في محل الاعلى
خجلا وحياء ومحل اللفظ وجعلها ان الخجل الذي هو المدلول سابق
عقليه الذي هو الحمرة ومن المعلوم ان الترتيب بين الدال والمدلول ان كان
المدلول متاخرا عن داله من حيث الفهم كما في الوجود الخارجي وفيه
اشكال فقد تقرر ان كلا من الوضع والطبع والعقل سبب في حصول الفهم
المعنى وان نسبه الى الربط عند وجود الدال فكان ارتباطه بالدال ارتباط
المسبب بسببه قوله وان لا فان امكن ان يعلم انه اراد بالدلالة
الاختيارية ما كان اقتضاء الدال المدلول بنفسه زائدا على ذات الدال
وبغير الاختيارية ما كان اقتضاء الدال المدلول بنفس ذات الدال
فان ذات النغم تقتضي الحروف بلا واسطة فان اللزوم بين المدلول
والدليل العقلي من لازم وواجب فلا اختيار فيه بخلاف اللفظية فانها
فلا تقتضي المعنى الا بواسطة الوضع ورد عليه انه ان
اقرهما ان هذا قد رجع الى كون الدلالة اما عقلية او لا وان كان
هو تقسيم الى الاختيارية وغيرها ثانيهما ان الطبيعية غير
اختيارية كما مر ح به شارحنا والتقسيم المذكور يقتضي انها
اختيارية لانها لا يقتضيها الدال بذاته كالحمرة والمدلول
من خجل ووجع بل لا بد من واسطة الطبيعية والطبيعة كما تقرر فهي
كالوضعية فتكون اختيارية سواء اراد الاختيار او عدمه راجع ع
الى فهم السامع والمستدل فيقتضي ان فهم سامع اللفظ للدلالة والناظر الناظر
في النغم للحروف في العقلية هو غير اختياري فانه بلا واسطة بل
بذات الدليل وان فهم سامع اح او نائم الجسم للوجع وللخجل الناشئ
بواسطة الطبيعة فهو اختياري وكذا فهم السامع لفظ اسد وناظر ه

الكتابة

الكتابة للحيوان المعين سواء الالقاه هو بواسطة الوضع فهو
اختيار او لا اذ لا اختيار او عدمه راجع للالفاظ بمعنى ان كون
هذا الدال مفهما للمدلول فالتعبير عنهم بزائدة للحروف فهو غير ه
اختياري وكذا يعتبر انه فانه مفهم للوضع بواسطة الحيثية والطبيعة
ونحسن الجمع مفهمة للوضع بواسطة الشجية . وماء المطر مفهم
وفي العلى هو النبات بواسطة العادة التي اجراها سبحانه
في خلقه فالى بعض علماء فيمكن تعلق الغرض بالمطر من كون نبات عقبه
فالدلالة فيما اختيارية واما فاعل الى بعض وخالقه سبحانه ولا
شك في اختياره نعم الى بعض في اللفظ مع الغفلة لا تتعلق به الغرض
لا ينبغي ان تتعلق ان بالمطر لا بالمستحيل فلا يكون عدم تعلقهما
به عين ان يكما هو مغمور في محله فالدلالة لفظية اسم على الحيوان
المعين سواء فيهما ندا يالو وكذا اشكال الكتابة على ان لغلاكه واقتنا
ما ان ايا ما هو بواسطة الوضع فهي اختيارية واذا علمت هذا
علمت انه لا يصح ان اراد بالدلالة الاختيارية فاكان اقتضاء
الدال للمدلول بواسطة فالوضع وان اراد بها بالدلالة لا اختيارية
فاكان المنشئ لذات الدال مختارا في انشائه وغير الاختيارية
بالعكس فان المنشئ للفظ انسان هو الواضع وهو الله سبحانه
على القول الحق مختار في خلق هذا اللفظ او هو غيره على القول
بان الواضع سواه سبحانه هو مختار في التلفظ بلفظ انسان
فنسبة وعلى ان قولنا انه يضعه بمعنى فاخ ولذا ان يضعه في
بمعنى الحيوان المعين فكانت الوضعية اختيارية واما كلامه
الوضع الذي نتكلم به ما قبل انشاء له هذا اللفظ كان غير اختيار صح
بل هو عنه بلا جل نشر الوضع وكذا الكلام فيه في الوجه غير المحتج

فلنفرض ذلك باختيار تلك لاجل الحياة وانتشار الجسم على وجه دون
كسب ليدي الجسم فلذا كانت الطبيعة غير اختيارية فان قيل كيف
يفهم عدم الاختيار في طلوع الجسم الذي نجعل النبات بالعادة فانت
دلالة طبيعية وعادية وفرقتم ان الطبيعة غير اختيارية قلنا
ان تخصيص عموم عدم الاختيار في العادية بنحو ما قررناه لان الحق سبحانه
مختار في ان الحكم وانما ادعي فيه عدم الاختيار على وجه يوافق
الحقوق الواقع بغاية يفهم بان طلوع الجسم عن السحاب وظهور رونق ولد
للارض هو بامر سبحانه وقدرته بلا اختيار للسحاب وغيره من الكائنات
في تلك الاثار مزاولة يفهم وجه عدم الاختيار في العقلية في احداث اي
انشاء اللفظ الدال على المقصد هو باختيار المتكلم كما ان الوضع في
الوضعية هو باختيار الواضع وكذا انشاء التغير حال على الحدوث
انما هو باختيار الخالق سبحانه واما الجواب عنه بان المراد بالاختيار
اللاحق المتوجه اختيار من لوله بدل جهة الدلالة على وجود اللافظ
فلم يعقد بصار اللفظ فقط كانه نشا من غير اختيار فيكون بكم
على انه قد يكون سمع اللافظ مرورا حتى اذا لاجل الدلالة على
وجوده ليستفرغ من مملكة او غيرها وكذا الجواب عن التغير بانه لو كان
الكون بلا تغير لكانت له صفة القديم والقدم والحدوث متنافيان
فيبقى ان يسلم هذا الجواب فتبقى بقية جر ببيان الدليل العقلي فانه
قد يفهم فيما كانت عدم الاختيار وليتنا ملحق بالجملة بان فسرنا
غير الاختيارية بما تقتضيه ذات الدال الذاته المدلول اقتضى ان
الطبيعة اختيارية وليس كذلك وان فسرنا غير الاختيارية بما
لا يكون للفاعل اختيار في انشاء الدال واختيار عليه خلت الطبيعة
وخرجت العقلية وطولت في هذا المحل لما فيه من الاشكالات وقد ان

من تعرض لذلك غير انهم يقررون الكلام على كلامهم فقط قلبنا منه
قولهما امكن تخلفهما فانه يمكن ان تطلع الحمرة في وجه من لم يخجل عند ان
وكذا يصفر لون من لم يوجع فيه كما انه قد يكون الوجع ولا يتلون بلفظه باح
ويحصل الخجل ولا تطلع حمرة بالوجه والخجل بالمعجمتين انكسار ولى بعرفية
وابن فارس سطلبة الحياء اما الوجل باللام فهو الخوف بدلالة الطبيعي
موضعه الوجه قوله باقتضائه من لكنه ذكرها لم ترتب تغليب بعض
فالمراد تميزه الا قسام الخ ثم انحصر اللفظية في الثلاثة قال السيد
فهو استقراء اي لا عقلي وكذا يقال في حصر غير اللفظية في الثلاثة
فهو استقراء اي لا عقلي مثل الكلام والدلالة على كل من الستة من
من الكلام وقيل المشترك اللفظي على كل من معانيه اذ هو من قبيل التواطؤ
فالوضع لم يتعدد من هنا ثم ان واضع اللفظية الوضعية هو الحق
سبحانه على ان الصحيح ان اللغات توقيفية واما واضع الوضعية غير
اللفظية كنقوش الكتابة فهو ايضا خالقه سبحانه والحق سبحانه
خلقكم وما تعملون وكذا الطبيعية والعقلية فالحاصل لذلك هو
الحق سبحانه قوله قد لالة الخ مثل الكلام الا قسام الستة
للايضاح والبيان قوله بناء على ان المجاز في المسألة اقوال ثلاثة
قيل انه غير موضوع وقيل انه موضوع اي بالشخص وقيل انه موضوع
بالنوع قيل ان القول الثالث توفيق بينهما كما يفيدنا ولذلك اختلفوا
في تعريف الوضع فقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة بنفسه
سواء لوحظ خصوص كل من اللفظ والمعنى ويسمى الوضع الخاص لموضوع
لموضوع له خاص فيكون الوضع شخصيا كما في وضع العلم الشخصي
او لوحظ اللفظ بوجه خاص والمعنى بوجه كلي وهو الوضع العام
لموضوع له خاص كما في وضع الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف

قوله اعني الطبيعية
غير العقلية
ولا غير الدلالة
فيها اقسام
ستة اقسام
اللفظ العربي
كون الدلالة
على المسمى وعلى
صفته وعلى
الحاصل الشامل
بناء على
موضوع بالنوع
ذلك على معانيه
القرائن

او لوحظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بوجه كلي وهو الوضع العام لموضوع
له عام كما في اسم الجنس والمصدر والمشتقات بعلا او رهبا وامّا الوضع
العام لموضوع له خاص وعكسه فمذكوران في انواع الوضع الواقع خارجا من ثلاثة
بناء وضع في المجاز ودليل القول الثاني ان المجاز موضوع بالشخص لتوارد
الواضع كما في الحقيقة بوجه في المجاز فلا يستعمل الا مع احدى العلاقات
الخمس والعشرين وان قلنا ان المجاز ليس بموضوع باختلاف ودلالته في
مراعاة دلالة فهل طبيعية او وضعية لان للوضع فيه خلاف بينهم قال
قوله وكذا التركيبية الخ او بالمركب موضوع بالنوع وقيل قائل بانه
موضوع بالشخص كما يأتي للشارح رحمه الله قوله ولكن التحقيق
فيها ايضا ليس يجري وعليه عمرو زيد في تمم يجد بقائم عمرو سيمر زيد
وعمرو معنى قائم عمرو بالضم وزيد معنى زيد قائم وقال الواضع اذا وضع
المفردات ووجه ما هو التحقيق سواء الواضع كما في المفردات فلا يستعمل
لفظ التسمية في معنى قائم ولا قام في معنى مكانه في المركبات فلا يتفرع
الفاعل او النائب على الفعل ولا معمول الجار عليه ولا تتأخر ادوات
الصدور التي غير ذلك وراجع حواشي المحلي فقد بسطت الكلام على
المسألة قوله ابعض سوى الصيغة الخ على غير ما وضع له فلا شيء
الضمير في يقوم العرب بالالفاظ ولم يذكر الشارح رحمه الله مرورا جرى
مع ان البعض المستعمل ذكر لانه لو كان حاضرا ربما كان الدال على الوقف
هو المعتزلة متأول عقلية او عادية لان الحس فهو يحكيه عن بعضهم
او يكون المقام خارجا عن الا نستدل الله قابل العباد من بيان وقال
لا بد وهي بقدر على حياة اللافظ من عادة بل اغلبية لا عقلية ولذا
تأتي للمعتزلة ان يقولوا ان موسى عليه السلام سمع الكلام من
شجرة على وجه خرق العادة نعم الا ان لا يتوقفا على الحياة فلا وقد

وكذا التركيب ... الالفاظ ... عقلية ... اللفظ ... سوى ... الالفاظ ...

ح
لما علمت من تحيط
من الحجر والجماد
ودلالة اللفظ
على حياة اللافظ

يجمع

يجتمع الدلالتان اي اللفظية الوضعية والعقلية في جهتين مختلفتين
نحو قول شخص وراء الجدار انا موجود فالدلالة على وجوده من جهة
التلفظ عقلية ومن جهة مدلول المركب وضعية فقولنا تامة الخ
يعني ولو كان اللفظ مهملا في الوضع كديز فانه دال عقلا على وجود
اللافظ فقولنا عن غرض الخ ابه تعار على انه من غرض كمثل سوال الغير
المشتمل على بعض الحروف وصوت اللابد فانه اخص مطلقا من الصوت
وتحقيقه ما في الشعر في شرح الشمسية انه قال لما احتاجوا في اجابة ه
النقل في افادة تعلم المعروفات والمجهولات وبعض مواقفها وضعوا
الالفاظ الحاصلة من تقطيع الصوت واللفظ كيفية قائمة بالصوت
والصوت من كيفيات قائمة بالهواء واللفظ عرض يقوم بالعرض وهو ان
الحرف قائمة بالحرف وعلى قدر به ان يعرف انه تعرف ان الكل عرض والهوا
جوهر وتبع اما للاجسام او اللفظ كيفية قائمة بالنفس في كثير الفهم
فانه اقوال ثلاثة واعلم ان الشيخ القروي رحمه الله لما بلغه عن تلميذ
الشيخ ابن ميمي انه يقول ان الصوت عرض قائم بالهواء قال العربي ليست
ذلك من ترتيب امثل السنة بل هو من ترتيب العلما سبعة واما ترتيب اهل
السنة انه قائم بالشيء واي مخلد فلعل الشيخ العربي اراه بذلك هذا
القول وانه قائم بالنفس الذي هو القول الثالث وما قال ابن ميمي
لشيخه ان الصوت انما هو جسم من ترافع يكون بالغرض يقوم بمحلس
او يا حديث فهو يحكم اجابه العروبي نعمت فما ابن ميمي له شيء واحد
فانتشر ابن ميمي فاخذ لنفسك تاملا وتبيان تتمة الكلام على
ذلك فيما وقع في الشعر الصوت بانه كيفية حاملة في تموج الهوا
قائمة به من كيفيات السمع وتموج الهوى يحصل باسباب منها القرع ه
العنيف والقلع العنيف والتموج حركة بغير صدمة ولذا تم جماع ه

قوله ومن ثم الطبيعية
اللفظية انه عام على
كل من الوضع والعقل
الوضعية على الوضعية
القوم بالمطابقة
تمثيلا في عبارة
العرب في وضعية
الكتابة على الدلالة
وقال الدلالة من ثنائية
على معنى

الفم عن الروية قوله اح امّا بالخاء المعجمة فلمطلق الوجع وفيه
اربع لغات فتح الهمزة وضمها مع تشديد الخاء وتسكينها واما بالحاء
المهملة الساكنة فلوجع السعال وفيها لغتان فتح الهمزة وضمها قال
في القاموس اح اح كلمة سعال ولعل تنزيلا مختلف باختلاف الغرض فإن
عبر هنا بالمعجمة للخاء انما هو للتفخيم به للوجع والمهملة الحاء
من مطلق الوجع فليتأمل قوله الكتابة في النفوس قوله
نعم بل اشار بذلك الى اشتغل وقوله او قد بل اشار بذلك الى
اعملا كل التبعيض ولعله بهم فهم وانما عبر هنا بقد تنبيها بذلك الى
اغفلا كل التبعيض ولعله في فهم وانشغل في الدالة على نعم ومن
جانب الى جانب جميع دالة على قد قوله متعلقاته اي من الولاية
وما اي مما في النهي والوعد والوعيد فهذه امور ثلاثة الدال وهو
المعنى القائم بالذات العلية والمدلول وهو المتعلق من امر ونهي
كما ذكرها والدلالة وهي التعلق فلم يمر بالمتعلقات الا المامورات
والمنهيات والمخبرات فليتأمل قوله بحرف وقد تفوت به الحروف
تقطيعات واغراض تشتمل على التقدم والتأخر والترتيب والعدم
بعد الوجود وكل ذلك من سمة الحدوث وقائمه الحنابلة فقد عموا
ان كلامه سبحانه من حرف واصوات وقالوا بقدمهما بل ادعى بعضهم
قدم الجلد المكتوب فيهما والعنوان في ذلك منهم مكابرة قوله نفسي
اي قائم به قوله والنفسي اي الذي يستغنى اراد ان كل نفسي للقديم لا يتغير
الخ وكانه يشير الى قياس متصل النتائج من الشكل الاول نتيجة دلالة
الكلام الازلي على متعلقاته نفسي له وكل نفسي للكلام الازلي
لا يتبدل ولا يتغير وكل ما هو يتبدل وقد يتغير من الدلالات فهو
عقلية فدلالة الكلام الازلي على متعلقاته غير عقلية وبذا

[illegible]

هو المعلول قوله وانظر ما موقوف في ساذكره اذا علمت ما قبله
أي يشترط علمه في عقلية دلالة الكلام أي دلالته على متعلقاته
والحد الوسط فيه مذكور التعلق نسبيا للكلام المذكور فلا يتغير
ولا يتبدل واما علمت ما هنا فهو لا يشترط علمه في ذلك والحد
الوسط فيه مذكور التعلق فيما هو موضوعه فلا يتغير ولا يتبدل
فصار في هذا مما قبله نعم يتبادر فيه نحو قياس من الشكل وهو دلالة
الكلام أي لزوم تعلقه على متعلقاته فرعية لجزء من جملة لا تتبدل
ولا تتغير وكل طبيعية ووضعية تتبدل وتتغير لغرضها كموضوعه
فدلالة الكلام أي لزومه على متعلقاته ليست طبيعية ولا وضعية
فصارت عقلية اذ لا دلالة رابعة هذا وقد رجع الشارح رحمه
الله هنا الى كون الدلالة من مقصودها فرعيا وحدوثا ومفهومها
ما فرعه في تعريف الدلالة الذي هنا نحو نسبة عارضة كالتعلق
التنجيزي للغرض بحدوثه لا يستلزم حدوث موضوعه وقال كلامه
هنا هو للشريف الفسكيني كما تقدم وما هنا هو للسيد يحيى وانه
المراد بالعلم في الدلالة فهم المتكلم وهو الحق كما تقدم قوله
ودلالة الذي غير اللفظية الخ اي هذا القسم مما فيه من الخلاف ولكن
المحققون على وجوده راجع الغناء قوله جميع اي ان استدلال
اي كغناء هو من هذا النوع بل الدليل فيه من حيث من انها انيه او
لمية فلا يشترط ان كان بالعلة على المعلول وبالمؤثر على
الاثر نحو هذا متغير الخ فلا كلام وكل متغير الخ فلا كلام فهو مجموع
فالاول هنا لمي وان كان بالمعلول على العلة وبالاثر على المؤثر نحو
هذا مجموع وكل مجموع متغير الا خلافه فهذا متغير الا خلافه فهذا اني
فان المعلول الخارجي هو علته منية قوله الفرق اي المناقضة

قوله ولوقت الخ تعريف المغلول للجمع اي لم يتزوج لغيبته والجمع
اضافة نحو ابن داود قوله لانه منها الضمير يعود للترجمة المأخوذة
من قوله نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب للتقوى مثالا ضمير
له الشاب وهو للدلالة اللفظية الوضعية قوله لكونه لم الخ اي
فالمصنف ارتكب كم يعد الحذف من الاوائل الدالة الاية ولم توقفوه
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وقوله وبانه وقبال بيت
لغيرك قوله نوع ان احتمال اي الاضافة للبيان وهو من التربيع
وقصد به الرد على تسمية سعيد فروق الاسم لما البعض على ان احتمال وهو ان
يحذف من كل ما اثبت نظيره في الاخر نحو قوله سبحانه ندا بين ربيع ثم
ولا زعم ان البوي في ان احتمال زعم بان وغيرها لطفوا بمثلها ما الخ
اي بين واخي ما كان بينه ومنه جاء الحوق فما يبرئ الباكر وما يعبر
اي جاء الحوق يبرئ الحوق ويعبر وزمن الباكر وما يبرئ الباكر وما
يعبر ونحو جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار فيه اي جعل لكم الليل
مظلما لتسكنوا والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله قوله فاخوذ الخ
بحث بعضهم فيه بان الاضافة فيه على غير المحذوف المعهود
الرسمي فليس الوضع المذكور بل هو حاصل بلا محذوف والدال على
تعيينه هو الاضافة التي للعهد ثم ان احتمال فلا بحث مع فروق
ورد بانهم فرقوا بين الاضافة تأتي لما تأتي له اللام والموصول وقد
علمت ان ما دل عليه اللام هو منكور فلا احتمال وفي بحث الشارح
مع سعيد رحمهم الله وقال بعضهم بان الاضافة بمعنى مغني
العهد ولذا كان غلام زيد معرفة وغلام زيد نكرة وعليه انتهى الشعر
في مختصره قوله وانما اعتبر والخ يحتمل انه فصد بيان وجه العلة
في الاعتبار وان افتتاح الخمسة ويحتمل انه فصد بيان وجه اهل

دقوله ولولا البيت ... بعضهم ... لا لو ... من البيت ... الوضعية ... ان نوع ان احتمال ... البيت ... الجمع ... اللفظ ... النوع به

اعتبار هذا القسم والتحليل بعدهم شرائطه تحملها الاجزاء في الخصوص وقوله
فقوله لان نفعها كله وعموم النفع به الخ وجه ذلك ان نسبة مراتب
الوجود ثلاثة لان خلق الله الانسان بقوة باطنية تنطبع فيها صور الاشياء
الواصلة للنفس من طريق الحواس الظاهرة والباطنة اذ خلقه وكان
الانسان مدنيا بالطبع اي لا يمكنه التعيش بدون مشاركة ابناء نوعه
باحتياج في ايصال تلك المعاني الى غيره حتى يحصل للغير علم بها وقد
وحصول ولم يكن اخف من النطق ولم يكن ابلغ اخف من اللفظ ليسهل
وتمكن كل واحد في جميع الاوقات وانه قاصر الافادة على الحاضر لا يمشي
اذ ذلك بتقطيع الصوت ذا تخطيطات وكيفيات واوجه على حسب
كثرة المعاني ولما كان ذلك خاصا بالحاضرين وقد ارادوا عموم
الافادة والاطلاع للغائبين ايضا وضعوا اشكال الكتابة الدالة على
الالفاظ الدالة على المعاني الذهنية اي الصور النفسية الدالة
على الامور الخارجية الا ان دلالة الصور الذهنية على ما في الخارج
طبيعية لا تختلف باختلاف اللغات والاوضاع بخلاف دلالة
الكتابة والالفاظ فانها وضعية تختلف باختلاف الاوضاع قال
في المستصفى والوجود اربعة وهو حقيقيان يعني الذهني والخارجي
وقال السنوسي رحمه الله بل الوجود الخارجي هو الحقيقي فقط ثم
انه كثر التعبير بالعبارة عما في ضمير المتكلم كانه يناجي نفسه
بعبارة متخيلة وقد اشار الشيخ لذلك بقوله من الالفاظ
حروف الموضوعات اللغوية بخلاف الشارح فقوله لان نفعها
الخ ذكر وجوها ثلاثة الاول ان نفعها عم اي عموم النفع بها والتخلف
والثاني عموم النفع والثالث خفة مؤنة اللفظ فلما خرج بقوله
اي لا نفع الا الدلالة العقلية والطبيعية لعقلية اما الا

في العقليات
والنقليات وغيرها
في التعلم والتعليم
بخلاف غيرها
... كيفيات

المدلول العقلي لا يتغير ولا يختلف لأن العقول والادراك مختلفة ولذا
يقع الخلاف بين الناس بل الحكم العقلي الواحد يتغير في ازمنة فتجد العالم يناقض
قوله وكلامه وكذا المدلول الطبيعي فهو يختلف فان الحرف قد يصدر من رجل ويقع
به واحد من الوجه فقد يقع لرجل خجلا به وفرقا لآخر كذلك الدلالة الوضـ
الوضعية فان المتعارف بالوضع متكلما ومخاطبا لا تختلف عنده
الدلالة ولا تختلف ولا تتغير بينهما واخرج بالثاني اعني عموم
النفع بعض الدلالة الوضعية الغير اللفظية كالاشارة فانها
قاصرة على المحسوسات ولا تعم فلا توصل المعاني الى اذهان جماعة قال
في جمع الجوامع في المبحث المذكور ومن ابى الا لغات الوضعية ايسر من
الاشارة والمثال واخرج بالثالث اعني خفة المؤونة بقية الدلالة
الوضعية اللفظية الغير كالكتابة فانه وان عمت لكن لا تخف مؤونتها
بالنسبة للفظية ولذا قال بخلاف غيرها بحرج من افتقار الدلالات السابقة
وتعين المراد ممن يتكلم اه وشمول الدلالة اللفظية الوضعية لمجموع
العلل الثلاث علة تامة لان كل واحد منها علة مستقلة قوله
العقليات اي اراد به المدلولات العقلية اي ما يستقل العقل بادراكه
كما اراد بالنقليات ما نقل عن الشرع وبغيرها ما يدرك بالحسيات
والطبيعيات فالدلالة اللفظية الوضعية تدخل في الجميع قوله
وفي التعلم لو قال وعموم النفع به عند التعلم والتعليم في العقليات
الخ لكان التعلم والتعليم لا يقابلان العقليات وما عطف عليها بل
يجامعان كلا قوله كيفيات نسبة للكيف والكيف احد الاعراض
التسعة فان اللفظ عرض محسوس بحاسة السمع فان اللفظ نوع تكيف
للصوت والصوت عرض اي نوع كيفية حاصلة من تموج الهواء بالصوت
قائم بجرم الهواء ومن قال العرض بالعرض اي قيام اللفظ بالصوت او نقال

ان اللغة والحروف اخص من الصوت العام بالاصوات اذ الاصوات قد
كان بعدها وقد علمت ان النفس بفتحتين من الاصوات اختص به الفم لعوده له
للتنفس معه قوله تعالى في للنفس فيقدم اللغة وكذا الصوت يعم
الصوت وصوت الجسم مشتمل على قائم بالصورة بذات الجسم وكذا صوت
من عليه فانها نزل بالصوت ويقع التموج بشرط عنه القلع او
القرع وقد علمت ان التموج صوت بعد صوت ولذا يتاخر سماع الصوت
للبعيد او عن نظر الشخص البعيد بحسب كثرة الضربات والتموجات
وقلتها وقد اخبر بذلك الشيخ رضي الله عنه شيخه العربي وقال له الشيخ
بل اليسير منه يعني اهل السنة وانما منعنا ان الصوت قائم بالشخص
فقال له الشيخ رضي الله عنه بان الصوت يرجع من قام بكل والعرض
لا يقوم بمحلين او بان هذه تمثيل فقال له شيخه قائم بهما
وتم بهما من له شيء واحد قال الشيخ رضي الله عنه وقد كنت عرضت عليه
قبل ما ذكر جواب اي سائلة الجوهرية من العقول الاولى وما فوقها
قال رضي الله عنه فاخبرته لنفسك ما يحلو فان هذه المسئلة عقلية لا تخالف
مع ما عرض من قول اهل الشرع نعم يقوى لو قام اللفظ والصوت بالاء
بالصوت الذي او يتبعه الصواب اللفظ فيقال صوت الصوت وتلفظ قد
انهم ... به الشخص بعينه فقالوا تلفظ يقال اللغة مبنية على
الكلام بلا عمل ترك التحقيق على انهم قد قالوا صوت الصوت م ايضا
الشيخ من ... الصواب فقوله الفم ... توجيه نحو المعونة
في اللغة وانما كان ضرور ... يحصل ... وبلا استغراق ...
ان ملك الروم ارسل الى عبد الملك يسأله عن امور ثلاثة كيف ياكلون
اهل الجنة ويشربون ولا يتغوطون وكيف لا يتغير نعيم اهل
الجنة وكيف يسبح الملائكة الليل والنهار لا يفترون وقد رسل عبد

نعم ... للنفس

الجملت بن عباس رضي الله عنهما فاجابه بان آدم كل الشيء حتى لة
اكل الخبز في بعض ايامه فانه لا يتغوطه ولو تغوطه لما حرمت المشيمة وبان
على نعيمه نعيم الجنة كان فيها من صباح وبلا ينقص ولو اقتبس منه ه
فانه خصص له وبان عوض بنور الملائكة عن التسبيح كالتنفس في الانسان
فانه يتكلم وياكل وينام ويشرب يعني عن نفسه قلنا وهل الجواب المذكور
اي وهل هذا الجواب يطلع الا عن شمس النبوة فقول الناظم لطف
العوض عن المضاف اليه اي الطاف الله وهو جمع فاضافه بحذف
من اضافة الصفة للموصوف اي الموضوعات اللغوية الحادثة والمراد
باللغوية ما يشمل لغة العجم بدليل التعليل وان كان المتبادر من اللغة
خصوص لغة العرب وانما كانت الموضوعات المذكورة من الطاف الله لان
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه لابناء جنسه اذ لا يمكنه
ان يقوم بجميع امور نفسه من حرث وطبخ وخبز وخياطة وغير ذلك فلا بد
من معاونته لغيره من ابناء جنسه فيقوم كل واحد بامر وبالضرورة يحتاج
للتوصل الى ما في يد الغير على وجه الرضا والمسامحة بلا نزاع وقتال
وذلك بالشراء والعطاء فاحتاج لما يوصل المعنى الذي في يده الى غيره
فيعبر عن ضميره فحدثت الموضوعات اللغوية فجعل ذلك لطفا
من الله تعالى بعباده والحق كما في جمع الجوامع ان اللغات توقيفية
اي واضعها هو الله تعالى فقوله ليعبر عما اي ليبين كل ما في
ضميره ويوصله الى غيره فقوله الضمير هو في اللغة الباطن
والقلب ومنه قولهم اي سنا نحو قول القائل افادتكم النعماء مني ثلاثة
يدي ولساني والضمير المحجبا :: وقول الآخر ثاقري في قاع الضمير وتسمع
وقول ابن الفارض رضي الله عنه :: ما قلت للقلب ابن حبي الا وقال
الضمير بناه واما في اصطلاح النحاة فهو ما دال على ما لا تسماه الاسم

قوله لما ثنا الله لطائف
من الموضوعات حروف
اللغوية ليعبر
عما في الضمير
مع
لكل امرئ عند غيره
وجه البيان ه
والسهولة وان
ويجب ان يكون
ليعبر بمعنى التعبير
مجرور بمعنى اللام
وما بمعنى الذي سم
اي اللغوية
او ما يقع لفظه
العبارة بسببه

القاضي

الكلام فقوله قال الشعر أي في شرح تسمية الكاتب قوله
للقصد أي ينطلق بمضمر أو قصد علة فيربط على معلومات أما تخصيصا
أو استنماما والمراد ابقاء الالفاظ في البقاء هنا مجاز وإلا لم لها مكان
ذكر في محمول أي في عموم الطبقات وقوله الغابرين أي عن المجالس
كما يلاحى بالنسبة بل ويشمل المعدوم فيعرفون الكتابة ولذا يقال كتبته بل
بلسان القلم وأثبته بهذا السطر ولله در ابن عاشر رضي الله عنه

لله من خلقه من صنعه عجب ... كانت هذا يوما في الكون تنقلب
كلم يعبر عنه وبه الآن تسمع ... خطابات قائم وانثلمت فيه مثلوا

قوله بما الضمير للألفاظ وهو متعلق بأعلام في البيان أن كانت للدلالة
فالمراد بالالفاظ من لوازمها ومعانيها وإن كانت للتعدية فالمراد
بها المتعلق به لأن الكتابة في الحقيقة مباشرة على الالفاظ الدالة على
المعاني كما ذكر قوله التعم الغابرين أي للحاضر والغائب وقوله
الغابرين أي النعمة أي من حيث استحضار تلك الالفاظ فيما أريد بلا
يقتضي شيئا ولا انتزاعا وتبعه قوله اقتضار للشيء أي بعد
ما كان له وجودات ثلاثة وأصل هذا الكلام للمحشي على المختصر أي
على السعد تبعا للشيخ السعد للعقائد النسفية وذكره أيضا المحلي
أيضا على جمع الجوامع رحم الله الجميع قوله وجود في الأعيان
فوجود زيد في الخارج مثلا موجود العين وموجود في ذهن المتكلم مثلا
وجود الذهن ووجوده سمعي لسان المتكلم موجود اللسان وكتابته مثلا
بالقلم موجود البنان بصارت الكتابة في الذهن والوجود الخارجي
العيني من لوازم لفظه وكان اللفظ دالا على ما في الذهن ومن لوازم الكتابة
وكذا الموجود الذهني موجود العقل في العيان ومن لوازم اللفظ وبعبارة
بل الأول ثلاث والمراد ثلاث قوله وجود في العيان وبعض

قال للقصد
الشعر إيضا بما وإعلام
أي أبينا ما بين التعلم
الغائبين تنتم الغائبين
الغائبين أشكال الكتابة
وضعوا أشكال المعلوم
دالة على النطق ومقر
مقال للشيء وجودات
أربع وجود في الأعيان
ووجود في الأذهان
ووجود في اللسان
ووجود في الكتابة

أيضاً عنهما بالوجود في اللسان ووجود في البنان كما تعرف واعلم
أن دلالة الكتابة على العبارة لا تختلف بين الدال والمدلول بحسب
الأوضاع ودلالة الألفاظ على الصور الذهنية هي وضعية فتختلف
بين الدال والمدلول وأما دلالة الصور الذهنية بالطبع على ما في
الأعيان فلا تختلف بين الدال والمدلول فقوله الأذهان وهذا بين
قول الإمام الغزالي في المستصفى وغيره وعليه الصوفية رضي الله
عنهم ثم حقيقة الوجود الذهني هل مثل قول المحققين أن العلم هو
الصورة الذهنية من حيث حصولها في الذهن مخلوق ومن حيث القيام بالشيء
علم فقولها ومن الكلام أن الحاصل في الذهن إنما هو صورة تابعة
الخارج ومثالية لا عينية ولذا يكون قد تصور الجبل بعينه وقد تصور
النار لا بعينه وقد تصور بأن الكفاح في البحر ويجابه لا يشبع
ونحو ذلك وأما جواب أهل القول الأول عن ذلك بأن لا جبل ولا الغير
ونحوهما فهو من جهة الصورة التي هي من الشيء خارجاً بخلافهما بعد القول
الثاني لا ما فسروه به القول الأول قلت ما فقولها في كتبه كالمعيار
كالغزالي وابن سينا في شرح الصغرى وقوله وغيرها أراد به الجلي
والشبكي عند الكلام على النفوس فقوله بدلالة العين مغايرة قائمة
عن العبارة مدلول لبعض الخبر أن بعض متعلقات الصفات التي
الغيبية فالمعنى الغيبي القائم بذاته سبحانه هو ليس مدلولا للغة
بواحدة من الدلالات العقلية والوضعية والطبيعية فقوله
على أن العبارة الخ فرع الكلام على شيء من دلالة الغير أن القرآن
دلالة المعنى القائم بذاته سبحانه على متعلقاته من أمر ونهي
ووعد ووعيد وغير ذلك فهي عقلية لأن النفس لا يتغير ولا يتخلف
بعدما ذكر أن الدلالة من الفهم نسبة خاصة ثم ولم يلزم منه ...

وإلا ...
حقيقة ...
عبارة وأما المحققين
عند السنوسي في
شرح العقيدة الكبرى
بعضهم ...
كلام ...
في ...
الحق ...
...
على ...
عن المعنى القائم
بذاته سبحانه

حروف

حروف موضوعة الذي هو الكلام العربي كما تنزل الصفة اي الدلالة
نعم حقيقية وثانيهما الدلالة العقلية الفهم على معانيه الاصلية
وكذا التركيبية ضرورة لعقلية وضعية ثم ذكر مثالا من امثلة الدلالة
الفهم او بهوية الدلالة العقلية على المعنى القائم بذاته سبحانه وتعالى
ما ذكره الشارح حيث من المذاهب ثلاثة وضعية وهو للسكتاني او عقلية
وهو ما به نعم او للابقاء ارتباكه وتعلق بالمعنى الفرعي لبشر على
وجه الدلالات المتفرعة من الوضعية والعقلية والطبيعية وهو ماه
للعبادة وغيرها فقوله اجرا ذنوعي اي الانواع الستة الوضعية
والعقلية والطبيعية لعقلية لان قوله وضعية وبنا الا ماهله
ان هو اول الكلام هو النسبة والكلام النفسي وهو المعنى القائم
بالذات هو النسبة على ما قال ابن الحاجب فقوله اي ابن الحاجب
مختصر الاصول الذي عليه شرحه العضد والسبكي وغيرهما وثانيهما
مختصر الفقه الفرعي مع ما له وهو الذي شرحه ابن عبد السلام
وابن هارون التونسيان وخليل المصري بما سماه التوضيح وغيرهم
رضي الله عنهم وحاذ المختصر الفرعي الشيخ خليل بمختصره المشهور
البيوع من شرحه ابن غازي والحطاب وابن رشد والسنوسي والخرشي وغيرهم رحم
الله الجميع يقال انه كان العلم بفاس في زمن السلطان المولى ... شيد
في غاية الرواج والنفاق وكانت الطلبة لديه اذ ذاك يختصرون المدارس
البعيدة من الغرب ويمر فيها من بسمة الواحد يعرف ابن ... ثم
الى مرجع المختصر ابن الحاجب المختصر الاصلي والمختصر
الفرعي رحمهم الله فقوله الكلام النفسي يقابله اللساني والعقل
الواقع بين الخلق فقوله امنية تطلق النسبة على الدلالة التي هي
الدال الاول كما تعرف قصر حادثة وليست من اهمها وعلى مقصور

تيمن اي الدلالة نعم بمعنى اصطلاحي فلتيب الكلام النفسي بينها كلام الشيخ فنقلوا عن التنوخي ... السكتاني ... انه اقتصر ... وضعية ... ما ذكره ... الكلام النفسي ... من ان ... بالمتكلم ... يعني ... الكلام ... النسبة ... الفرعي ... اعتقاد ... والكلام ... صفات ... المعاني

ح مزيد الاصل

الكلام اللفظي وهذا مذهب أهل السنة وقد نصوا على أن النسبة في الكلام
من أمور اعتبارية لا وجود لها خارجا كما سيقوله شارحنا قوله ما مدلول
جمل قضية كلامه أي معانيه التي هي مدلول الجمل الواقعة في القرآن إن ليست
بكلامه سبحانه وبه صرح البعض هنا وتابعه تلميذ الإلك قوله ورد
هذا الخ في الرد هنا وأن الكلام النفسي لله على وجه النسبة القائمة به
المعنى عينها بالجملة وإنما هو راجع للكلام النفسي القديم قوله
إن النسب أمور اعتبارية أي يتكلم فيما يرد من الشكل الثالث فيستعمل
الشيء وكله فنجد هو أن الكلام القديم موجود خارجا ولا شيء من النسب
بموجود خارجا ينتج ليس الكلام القديم بنسبة وهو المراد وأما صحة كل
من مقدمتي القياس فواضحة قوله كثيرة أي لا تحصى مقادير النسبة
وأوضح به أي المحل للنسبة وأوجبنا الأولى من سوى أن لا صعيد وكذا
نحو قد يقال من الصالحات ومنه قوله ومن يعش عن ذكر الرحمن
وقس قوله ومتعلقه مقطعا لا يدل على ملزوم ولا وجه هنا فإنه
الوجه الثالث بعد يليه إذ التعلق مثل التعلق قوله لا صفة
وأما أنه عند الشافعي وراجع ما ذكره عند قوله الآن هو ليس
والكلام في الأزلي لا يتنوع ثم إنه يتكلم فيما يستعمل الشيء
الشيء وكله من الشكل الثاني وهو أن النسب المدلول عليها بجمل القرآن
متعددة متكثرة ولا شيء من الكلام القديم بمتعدد ومتكثر ينتج
لا شيء من النسب المدلول عليها بجمل القرآن بالكلام القديم وصحة
كل من مقدمتي القياس في غاية الوضوح قوله الخ وإلى الموفق
والجمهور وهذا الثالث ذهب من الخ الثاني قبله قوله المحققون
منهم العضد والسبكي وممن تابعه من التلمسانيين المتأخرين ومحصل
المقام مع قول ابن الحاجب الكلام النفسي نسبة يجب رده لأنه

ومنها أن النسب المدلول عليها بجمل القرآن ليست من الكلام الأزلي حقيقة ... وكذا الكلام اللفظي بينهما ... معنى ولا حادث القديم ... عند ابن الحاجب ... أن النسبة ... التعلق ... والكلام اللفظي ... بعضهم ... أن القديم ... الكلام الأزلي ... والكلام القديم

فـ انه ذو نسبة وتكلمه صاحب الحجى امر يقال
وقل مع ذا الكلام النفسي ومنه الخطاب للجناب القدسي
صفة معنوية قامت بالذات ذو نسبة كما في الصفات

قوله ذو نسبة اي صفة ذو نسبة فيه ان النسبة على تقريرهم هي
بمعنى الدلالة ويدور تقريرهم بين المدلولين وعليه فلا بحث مع ابن الحاجب
يقال ان الكلام النفسي هو الدال والمدلول متعلقه في نفسه فلا يرد
تقرير ما في كلام ابن الحاجب قوله الجميع من الاقسام التسعة قوله
اي ان التي هي الثلاثة فقوله اصطنع اي اخذ منه ان الخ فنشاء يتضمن
نسبة خبرية خارجية وهو الحق قوله ليست ملحوظة عقلا اي
واللازم العقلي في تعلقه واجاب العلامة الغسكيني بان اللازم وما يجب
به العقل من جهة الرجحان وبه صارت عقلية في اللزوم الكلي بمعنى
عن [illegible] نعقلها خارجا او الذهني اليسير بعد ما ابطل الغسكيني رحمه
الله كونها وضعية لان الواضع انما وضع الالفاظ للدلالة على
مسمياتها الخارجية من غير تعرض لكون المتكلم بالالفاظ قد قامت
به معانيها بما كان ينبغي لشارحنا رحمه الله ان يراجع ذلك ثم
يرد على جوابه انهم قد يتكلمون بالفاظ [illegible] يقتضي ان القائم
بذاته سبحانه مدلول الكلام اللفظي فهو متكلم بمدلوله وهذا قاله
الدواني شك ان النسبة من مدلول الكلام اللفظي ففرج جوابه
لجواب السكتاني قبله المحرر من الكلام النفسي هو النسبة وكونه هو
علمه ان القياس [illegible] المساواة فانه لو قام به سبحانه مدلول
ما خلقه من الالفاظ لكان معاني الالفاظ جميع خلقه من حيث كلامه قد
قامت بذاته سبحانه تعالى علوا كبيرا قال تعالى والله خلقكم وما
تعملون الا ان يقال معنى القيام علمه به سبحانه في تعم منه ثمال

عقلية كون في ان اشتغل [illegible] ان المتكلم [illegible] بمعنى في نفسه به مقتضى [illegible] انما [illegible] بمجرد [illegible] ليست ملحوظة [illegible] عقلا القيام [illegible] بنفس المتكلم به

صح

صح
الله عز وجل [illegible]

ثم ان الآية تفيد هذا الذي تعلق علمه وارادته بخلقه سبحانه الكلام
وان العادة لا يدل على انه سبحانه متكلم بصفة الكلام انما ثبتت له سبحانه
بالنقل لا بالعقل الا من جهة تنزيهه عن النقص وايضا فقد قيل ان دلالة
اشتغال الماء على طلب المتكلم للماء وقيام المعنى به من طبيعية لكن
اللعام وعادة عادية بمصاحبة الكلام اللفظي للنفسي بحيث لا ياتي
يقتضي عن الفصل من نوع ومن باب وجه نحوهما والطبيعية اعم من وجوه الدلالة
فكلها اذ كنا بالعقلية اخص من الطبيعية واما العادة الخ فهو تارة
فايدلها انه تدل على الكلام النفسي دلالة طبيعية لان الدلالة ان
الطبيعية من ان يفهم او من اهل بواسطة الطبع انتهى حمل عليه اللام
ولا يتوهم ان طبع الدلالة من جهة وهذا اوان سر واسطة في فهم المعنى
القائم بالذات من العادة الخ ان قوله والحق ما حققه [illegible] من رتب
ونكمل ذلك والعبادي رحمه الله اخذ عن الامام اللقاني اخذ عن
شيخ الاسلام زكرياء ابن اخذ عن جلال الدين المحلي رحم الله الجميع
وتكلم عن المسألة في مبحث الوضع والدلالة من حواشيه على المحلي وان
ثم اعده قوله من اول الخ اراد العادة الخ ان قوله تعلق
متعلقات الخ ان قيل جميع ما في سور القرآن من الكتب السماوية من
فيه قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء يقال من فيه اشارة لا تعقيد
قوله متعلقات الخ من لون ته من الامر والنهي والزجر وهكذا
فيكون التعلق من الدلالة فالبعض كل معنى صفة ابن الحياة
ان تعلق في التعلق ما الله ان تعلق التأثيري او بسواه
اما التأثيري فالقدرة والارادة تصفية الفرض والادلة
والكلام مع الدلالة تضاف وما عداه فتعلق انكشاف
قوله ثم ورد في المشاهير الخارجية شامل لمعنى ذاك قوله

والحق ما حققه العلامة ونقله عنه [illegible] متعلقات الصفة [illegible] من الكتب السماوية [illegible] والله تعالى اعلم [illegible]

صح تعلق

وعليه فحاصل ما يعنون كلام العقائد في دلالة التكلم المعجز على الكلام
النفسي أي المعنى القائم بذاته تعالى أنها ليست بطبعية ولا وضعية
بل عقلية بسبب خارجية عن الدلالات الست المتفرعة وأما دلالة الألفاظ
الغير ما رنوع ارتباطه بالكلام الغيبي بالعلقة وبعض الدلالة التزامية
ويفتقر المجلس من الذي قبل فيه لتمييز الدلالة سببي دلالة التزام وهي
أعم من أقسام الثلاثة للوضعية التي هي مطابقة أو تضمن أو التزام كما
يأتي تقرير جميع الكلام وهو المذهب للدلالة اللفظية الوضعية يقال
وفي دلالة التزام ما يكون اللزوم فيه بينه وبينهما ما يحصل للارتباط
قوله أما لكونه منزل من الله قال الشعري في شرح العناصر المشهور أنه
ليس الكلمات وكلام الله تعالى على التكلم المعجز الذي يعني أنه دال على
الكلام الغيبي مثلا لو كان مخترع من عند الخلق غير الله تعالى لكان صاحبها
على هاله ولا كان الجن [illegible] اختصاصها به تعالى أي أنه أوجده
أي شكله في اللوح المحفوظ من أيدي الملك قال تعالى بل هو قرآن مجيد
في لوح محفوظ أو في لسان الملك لقوله تعالى إنه لقول رسول كريم ذي قوة
أو في لسان النبي عليه السلام بلا كسب لقوله سبحانه نزل به الروح الأمين
على قلبك فهي ثلاثة أقسام [illegible] شارحنا على الأول كما يفهم من عبارة
قال الشعري واختلفوا [illegible] ورجحوا الثاني بعد مثله
في عينه نطق الوحدة الشخصية أي [illegible] اللفظ مع قطع النظر عن أول
[illegible] الثاني والثالث هو عينه والمغاير عينه [illegible] الوحدة النوعية
قوله أما المخلوق للخالق أي المخلوق [illegible] كسب الغير سبحانه فيه نحو
عند الله قوله [illegible] وإن كانت الدرر كلها له سبحانه أي
مخلوقة له قوله وأما مجازي تعلق بذلك [illegible] وكلام الله عليه هو
بالتكلم للصفة القديمة قوله [illegible] من دلالة العادة

[illegible]

ع
بما يملك [illegible]
[illegible] سبحانه
[illegible] على لسان
النبي عليه السلام

من المتكلم مشافهة انما الفائدة من تكلم بها نعم دلالته على معانيه من لوازم
الكلام الشفاهي كما قال الشارح هنا قوله للتمكين نحو قوله سبحانه
ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وقوله وقال موسى لفتاه لا ابرح
حتى ابلغ قوله وقد تعلم بان الصفة الغريبة ليست من لوازم
للتكلم المعجز قوله الالهية كالشعر في شرح المقاصد كما تقرر ه
قوله باسم ابو العلاقة من قيام الذات بالذي على من له لواحد ولا يقال
ان مدلول الصفة الغريبة اوسع من مدلول التكلم المعجز وعليه فيقال
من تسمية الدال باسم ما هو اعم من مدلوله وغيره لانا نقول كون الصفة
الغريبة دالة على ذلك المدلول بان يقال دلالتها على شيء من انه
تقوم ان جميع الغرة ان دالة وضعا على النسب فجملة النسب من متعلقات
الكلام النفسي قائمة بمقام او من غيرها وعليه فتراعى نوع دلالة
الجمل على المتعلقات وفيه تتمة كلام عليه قوله بعض المحققين
هو ابو العباس فانه تكلم على هذه في تاليف له تكلم فيه على قوله وما محمد الا رسول
ثم ان الوحي قد فرغ من تسمية الدال باسم ما كان بنفي الريب الذي هو
متعارف مع ما يمنع الشارح ثم ان رفضه كلامهم على القول الثاني
من كلام التكليم التكلم المعجز هو مجاز انه قول مشاكل للحقيقة وانه
زيادة الشعر في شرح العقائد ان اصلا ولغة كلام الله عليه هو
باب الاشتراك لا بالمجاز ثم ورد ان المجاز يعم المعنى المجازي لا
يصح ان يقال في التكلم المعجز ليس بكلام الله فان الشعر وما وقع
عندنا ان كلام من المجاز يتم لما ان كلام الله في التحقيق بالذات
اسم للمعنى القائم بذاته سبحانه وليس معناه انه غير موضوع
للتكلم المعجز ومع ذلك اسم يشمل في الوضع والتسمية بقول الشارح
رحمه الله تكلم على ذلك التكلم المعجز على الصفة الغريبة وهي

ولذا تقول للمحققين القول بان عن الله نبيا ... كلام ... من جهة ... وبه تعلم ان ... الدلالة ... من حيث ... بعض المحققين

صفة الكلام وذكر مذاهب ثلاثة في تكلم على اطلاق كلام الله على
اللفظ المعجز هل حقيقة او مجاز وسكت عن اطلاق لفظ القرآن على
اللفظ المعجز وهو حقيقة فهو مشترك بينه وبين المعنى القائم بالذات
العلية وان قال بان القرآن اي اللفظ المعجز هو مجاز ولذا امر السبكي
جمع انه يقول اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
بسورة منه المتعبد بتلاوته واعلم ان الاولى هو حمل ما يظهر من كلام
الشارح ان صفة الكلام القديم وقد ذكر انه من متعلقاته من امر
ونهي وخبر واللفظ المعجز من مدلوله وهو التشبيه في الكلام في
دلالة ذلك هو من جهات ست في الاول وهو الكلام النفسي
دال على متعلقاته دلالة عقلية كما تقدم وتقدم ان اطلاقه عليه
او على اللفظ المعجز وكذا اللفظ المعجز دال عليه او يدل على ما فيه
الا انها دينية والتركيبية وضعية كما تقدم ودلالته على الكلام
النفسي تقدم المذاهب الثلاث وعلى متعلقات الكلام النفسي
سكت عنه ولا يؤخذ من قوله في تسمية الدال باسم المدلول
انه دال عليه ولم يبين هنا ونوع منه ويفهم من كلامه انها وضعية كال
كالنسب بل يؤخذ من كلامهم كاليوسي على ما ياتي بيانه ان من اجل
اللفظ المعجز وهو النسب هو المتعلقات او المدلولات للكلام النفسي
عقلية فان دلالته من جهة ثلاثة في اربعة عقلية فافهم واعلم انه تقرر ان
بعضهم صرح بان مدلول اللفظ الذي هو من اجزاء القرآن ليس بكلام الله
وقد ذكر في الفوائد شرح الاربعين عن بعضهم ما حاصله ان العبارة القرآن
حادثة مخلوقة له سبحانه والمعاني القائمة بالذات قديمة نحو السميع وال
والبصير والله قدير وعلوم عموم في السماء والارض فهي قديمة واما
المعاني التركيبية فان تشاء فهي حكاية ومحكيا والخبر حكاية قديمة

ص
القرآن

وعكسه حادث قال ابو علي اليوسي في عبارة الكبرى في بشاعة قول القرآن
كله قديم نعم القرآن يطلق بالاشتراك على الالفاظ وعلى المعاني فهو
بمعنى الالفاظ حادث ولا سبيل الى كمال وسر اللغة حتى يقال
القرآن حادث لما فيه من الايهام واما المعنى الثاني فهو قديم بلا شك
تفصيل في الكلام في النسبة الحكمية وبيان انها اما خبر او انشاء ٭
فالانشاء كله قديم لانه من الله تعالى اما امر او نهي والخبر هو
كذلك قديم لانه سبحانه المخبر بالاشياء في الازل قبل ان يخلق نعم
لكن في النسبة اعني المحكوم به وعليه وما بينهما او غيرهما من التعلقات
له تقسيم الفاعل المذكور وهو انما هو راجع الى الله تعالى او صفة كالا
كالسمع والبصر فقديم وما لم يرجع لذلك فهو حادث كبعث عمرو وموسى
وقوم هم وكذا في زوال الحلول صفة لا يقال فهو حادث عند الاشعري
واما امر كتب وهو اما انشاء او اخبار فالاول نحو يا ايها الناس اتقوا ربكم
فهو قديم والثاني نحو انا ارسلنا نوحا فالاخبار حادث وكذا المخبر به
حادث وتنكر اعني الانشاء كلمات متعلقة الكلام لا بنفس الكلام
ولا تلازم بينهما اما الحمد لله فجمع بين معنى الكلام كما هو وكونه يلزم من
حدوثه حدوث الكلام واما الاخبار فما كان من الله سبحانه فهو كلام
قديم وما كان من غيره فليس كلاما له واما تلزمه فمتعلق الكلام فهو في نفسه
معه نحو وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا فالكلام فيه هو قوله تعالى
وقال فرعون والاخبار عن فرعون انه قال ذلك فهو قديم واما قول فرعون
لم يكن من الله بالبناء وغيره فانما هو متعلق المحكوم به فهو ليس
تمام الكلام في الكلام فليس بكلام الله حتى يقال فيه قديم او حادث
وبالجملة فكلام الله نسبة تامة خبرية او انشائية وهي كلها ازلية
قديمة وانما يختلف المخبر به وهو متعلقه والامور والمنهي فقد يكون فيه انه

حادث

خارج ثابت يطابق ومن خروجه خروج النسبة كما لا يطابق ومن تعدد العبارات
وتنوعها الى ماض واستقبال مع استعمال الدوام وفي القرآن كلام الله
تعالى القديم من ذلك انما هو بحسب النزول فانه سبحانه قد اخبر
عن أشياء في الأزل من غير زمان ثم اذا انزل ذلك بعد وقوع الشيء
عبر عنه بما يفيد الماضي وقبل وقوعه عبر عنه بالمستقبل هـ ويؤخذ
من كلام اليوسي ان اللفظ المعجم دلالة وضعية على الكلام النفسي
وان الكلام النفسي هو النسبة الثابتة وان تم تعقلها في الخارج لا النسبة
في الجملة التي هي من تتمة الكلام جمهوريون لها وكلام ابن الحاجب ان
يبني على كلامهم وليتأمل قال قوله اورد بعضهم سؤالا هو ان المحكي
في الخبر ان كان عين المحكي يلزم المعارضة وان كان غيره لزم الكذب في
الكل بالكل واجاب بعضهم باختيار الثاني والغير بينه عام في مع
الكذب هو عدم مطابقة الغير وارسوه في علماء كتب البلاغة تدل على
أن المحكي والمحكي به بلا كذب وانه يتجانبه في الحكاية على أمور لا يتعلق
بها كيف عن ان نرى لقوله سبحانه قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق
من عندك بانه يحكي بعض اللهم مع انه في الاصل يقطع الهمزة
للاشارة إلى غير ذلك فقوله انقسم الى الحمل اشتغالي يجمع في
أن الدلالة التي هي من مدلول اللفظ ومدلول المعنى الى علاقة وبه أكثر
الثاني مرضوع الدلالة والأول لا يرتد للموضوع وهذا اثناء اطلاقه خارج
عن الأولى دلالة المطابقة وقوع الثاني دلالة التضمن ومع الثالث
دلالة الالتزام جسد دلالته ثلاث في الدلالة الاسم لا ذلك يه وفي
تجوز الفعل الدلالة اربع ثلاث في الثانية وسوى دلالة اللفظ
على المعنى مع الزمن اوقع من الا دلالة اللفظ على اللازم مع
الجزء وواحد في الثلاثية وسوى دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة

فلدلالة الكلام
دلالة اللفظ
وضعية وهي
التضمنية
وعلى
العقلية
والتزامية
أن تتقدم
الى ثلاثة أقسام

المعنى نحو قولك زيد قلت إكرامه في الربط به الثلاث عنده
الناظم من استغنى بأداة عن غيرها فقوله دالة مطابقة الإضافة
فيه من إضافة المصاحب للمصاحب أو من إضافة الموصوف للصفة
أي الدلالة الموصوفة بالمطابقة ويلزم المراد بالصفة الصفة
اللغوية المصطلحية فقوله دالة تضمن من إضافة المسبب للسبب
أي الدلالة التي سببها التضمن وكذا يقال في دلالة الالتزام ه
وقوله على المعنى جعل ما موصولة ثم أخذ المعنى والعائد على
الموصول من الضمير المستتر في الصلة والضمير البارز المنصوب عائد
على اللفظ على توسع وتجوز فإن المراد كما أفصح عنه أن دلالة اللفظ
على المعنى الذي وافق اللفظ أي وافق ما وضع له اللفظ وبما تجانسا
في أركان من لوح ولم يحقق تأمل فيه من أن المعنى المدلول عليه باللفظ
هو نفس المعنى الموضوع له اللفظ في غير حشو فوافقه إلا بوافقه
بالإضافة والتعبير كما يفهم من المصنف أن الضمير البارز عائد على
اللفظ بلا تجوز أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافق اللفظ أي
ما وافقه كما تقدم انعكس فيه بالموافقة وفيه تنبيه على أن الدلالة
المعنى الدال والمدلول فالجنسان غير متوافقين كما يقال وافق النعل
الفرع أي انعكس ويمكن أن يصح جعل ما نكرة موصوفة في ه
موصولة وفي على ما تقرر أنها جعل الضمير البارز عائدا على المعنى
والمستتر عائدا على اللفظ أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه
اللفظ فلا يصح إلا أن يراد الضمير في ... الشيء ...
أن الفعل إذا جرى على غير ما هو له يكون في إبراز الضمير كالوصف إذ
المشار له بقول الخلاصة وإن تلت غير الذي تعلقت به فالمستتر ...
له عمدا فقوله على المعنى أي فيما عني وقصد فالمراد المدلول

اللطابقة ... النص ... التضمن ... الناظم ... النوع ... الالتزام

جعل الموافقة
بين المدلول عليه
وبين المعنى الذي
وضع له اللفظ

فيشمل

فيشمل اللفظ ككلمة باء وعينا مثلا وقد لا نقول منه اللفظ المهمل وفي نقل
الشارح تمام المعنى كما عبر به بعضهم ليشمل الجميع المعنى البسيط
والمركب وقال الشيخ ان المعنى خاص بالمركب كما يأتي فقوله او كلاما
يشمل اي تعميم يعم يشمل الدلالة الحقيقية والمجاز اذ هما اللفظان
واما المعنى فهو معنى حقيقي او مجازي فقوله المحتمل اي محتمل
السنوسي المذكور ثم نسبة شارحنا للمختصر انه مجرور بالعطف
اذ ان المختصر يعبر بالمسمى في مقام التعبير والدلالة لا في مقام
الكلام بغفلة ان الكلام في ذلك البيان العرفي اي فيه نظر شارحنا من
عموم المعنى المجازي وقصر المسمى على المعنى الحقيقي فربما يسلم لان
الفرق بين المسمى والمعنى كما يعرف المحصل يكون لكل دال ولو يسبقا
كالنكتة والجرم الخ والمعنى هو لما يكون بقصد بالمسمى اعم وقد
يعم بينهما الا من هذا الوجه ولبعض حواشي المختصر البياني بحث
الكلام العرفي بين المسمى والمعنى هو ان المسمى يتناول الجزء وهو المعنى
فلا يتناوله وان كلا من المعنى والمسمى يتناول الكلي بالكلي المأخوذ
من اللفظ هو معنى ويسمى وما حصل من الكلي في الذهن واخذ من اللفظ
هو معنى ولا يسمى ثم قد علمت انه جعل الكلي المأخوذ من اللفظ معه
معنى ما ويسمى ليشمل المعنى الحقيقي كما يحتاز الناظم للاشتمال
والمعنى المجازي كما في مثل الشجاع للمعنى اسد الاسد يبرعوا او كلامه
ظاهر يكون المجاز غير موضوع بليتنا ملاوقال بعضهم ان المدلول من حيث
عنايته وقصده معنى ومن حيث حصوله في الذهن مفهوم ومن حصوله فيه
قائلا ومن حيث تحققه الخارجي حقيقة بلا حقيقة للغول والعنقاء
مما ليس بموجود خارجا وباعتبار ما هو به من الغرار في المشخصة
له هوية والحقيقة والهوية متحدتان وجودا والا اعتبار فيهما مختلف

ذ لانه يدل على
اللفظ انما تدل على
حال انها لذاتها دلالة
المعنى على ان اللفظ
تامة وضع لانه
او من حيث يشمل
يدل كلامه لتجاذب
الحقيقة والمجاز
الحقيقة مع المعنى
فيشمل ما يسمى
المختصر بين تشمل المجاز
بانه دق ... نحو
شيء ما عليه
الشيء يعني عام

مهم

وقد علمت ان كلا في الخارج جزئي فالكلي المجرد لا وجود له الا ذهنا
خلافا لمن قال ان له وجودا خارجا في ضمن الجزئيات وانه جزء منها ونقل العلامة
ابو العباس القباب عن الكلاعي على الكلي عن ابن واصل انه اعترض على صاحب
الجمل الفاضل بان المشترك تتعدد مسمياته فلا يحد وان كلامه يشمل
الحقيقة والمجاز بجعله لو قال المعنيان على السواء فلا عتب فالعقد في
وابن مرزوق على ابن واصل بانه سهل منشأه عدم التأمل في العبارة وبان
المسمى يتعدد بالمشترك نعم لو عبر بالمعنى لتناول المجاز والحقيقة
قوله لا يسمون ذلك الدعاء يطلق بمعنى النداء نحو ادعو زيدا وبمعنى
طلب الخير في المتعدي باللام نحو دعوت له وطلب الشر في المتعدي بعلى
نحو دعوت عليه وبمعنى الذكر نحو قوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء
وبمعنى التسمية نحو دعوت ولدي محمدا اي سميته به ومنه ما هنا قوله
القرينة اي الصارفة عن المعنى الحقيقي كما يأتي في المجهولات واما
القرينة المعينة فهي شرط في القبول للمجاز فتعرف بها المجاز
ثم ان القرينة المعينة اخص من الصارفة نحو رأيت بحرا يغترف
الناس من علمه فتعلمه قرينة معينة على ان المراد مجازه العالم وقد
تنعدم الصارفة نحو رأيت بحرا يبيت في الشوق فيصلح ان يراد به
معناه الحقيقي ثم ان المراد به الجواد او العالم ينفي ما سواهما هنا
وقد يقال كلامه في تعريف الوضع بانه تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة
للدلالة عليه بنفسه او بالقرينة كالكلام يرد ان قرينة المجاز معينة
لا صارفة فقط الا ان يقال التعبير هنا في اجماله والتعيين فيه وتسمح
بعيد قوله المجاز موضوع اي بالنوع اي بقاعدة كلية نحو اللفظ
المذكور مجازا ووضع المشتقات من اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب
والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمجهول الى غير ذلك مما يتعلق

قوله لا يسمون ذلك اي [illegible]

ع اي كان بينه وبين غيره علاقة ومشابهة سببية او محلية ونحو ذلك
بينهما علاقة [illegible] اللفظ

بالمعاني

بالعيان فهو موضوع بالنوع اي بقاعدة كلية نحو اسم الفاعل من كذا
على صيغة كذا وغيره وما قاله مشارحه علم ان المجاز موضوع وان المطابقة
تشمله فالدلالات الثلاث تجري في اللفظ المستعمل في المعنى المجازي
بدلالته عليه في مطابقة وعلى جزئه تضمنا وعلى لازمه التزاما وهو
ما عليه كثير من المحققين وصرح به الشربيني في شرح البسملة عن السعد وابو
علي هنا وكذلك السعد في شرح الشمسية وحواشي المختصر فاذا استعمل
اللفظ المجازي في الجزء واللازم بالوضع اي الاول ليفهم الجزء او اللازم
وبالقرينة يعلم ان ذلك الجزء او اللازم هو المراد وهو مقصود به ويفيد
فهم الجزء وبين فهمه وارادته فالتكلم بهذا الفعل انما هو من القرينة
كان اللفظ دال على ذلك الجزء مطابقة وذهب السكاكي وجمهور
اهل البيان ومنهم الشيخ الى ان المجاز غير موضوع وعليه فيكون اسم
استعمال المجاز في الجزء مثلا فالتضمن فيه بالمطابقة في الفهم انما
حصل عن القرينة وايضا العلاقة بين المعنى المراد والمعنى الحقيقي
في الملاحظة ومنظور اليها فلا تصير نسيا منسيا حتى تصير
دلالة المجاز على الجزء مثلا مطابقة فالشيخ قال بما قاله السعد
من ان المجاز في الجزء او اللازم هو مطابقة مبني على مذهبه من
ان المجاز موضوع وهو غير مسلم لان الوضع هو تعيين اللفظ بازاء
المعنى للدلالة بنفسه وهو مفقود في المجاز لان الفهم فيه من القرينة
فاستعمال المجاز في المعنى المجازي هو بالمناسبة لا بالوضع وثانيها
ان دلالة المطابقة لغو تماما لا يجمع ان يجامع معها سواهما من الدلالتين
التضمنية او الالتزامية وهو ممنوع انه قد يراد الكل فيفهم معه الاخرى
من جهتين مختلفتين فقد قيل قد وجد بناء الشعر كلامه على مذهبين
كما قال الشيخ في العلم المنفي المسلم عند العلماء بين السعد والسيد

بل وقع عندي غيرها أمور ثلاثة الأول أن المتكلم بالحقيقة موضوعه يستند
للوضع والثاني أن أهل الوضع إن أطلقوا وتعبيرا والثالث أن استعمال
في دلالة المطابقة حال التكلم به بوضعه وهي إذا معنا سواء فيها بجاهل
كلام الشعراء المتكلم بالمجاز مستند للوضع وأنه إنما تواتر بسببه
القرينة بتوافقهم وإن دلالة المطابقة عند التكلم من جهة كون المجاز
على المعنى المجازي الجزء أو اللازم ويحمل كلام الشيرازي أنه لا وضع في
المجاز بدليل تغير الوضع بل لم يبق إلا الوضع الأول أي الحقيقة
وإن دلالة المطابقة ومن قبيل الدلالة على المعنى الحقيقي حال إرادة
المجاز بالقرينة به تنافي إرادة التصرف معها وإن كانت إنما هي بدليل
ملاحظة المناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي وهي العلاقة فلم يكن
المعنى الحقيقي منسيا مع قطع عنه جملة وقال القرافي ما حاصله أنه في
وضع في المجاز وذكر بالنظر إلى المحال والقرينة مع العلاقة كان
المجاز في المعنى المجازي مطابقة من مستند للوضع في الجملة فإن
دلالة المطابقة مستندة لوضع في المجاز وقد يجمع بينها وقال
البعض إن أئمة العربية قالوا من أصل عندهم المجاز موضوع بالنوع وأن
استعمال المجاز في المعنى المجازي من مطابقة بخلاف أئمة المتكلمين
فجعلوا إيراد بمعنى اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي بالرجحان في
فيكون استعماله مطابقة وإلا فلا دلالة ونسب ذلك لعبد الحكيم ه
وحواشي المطالع قلت ما قرأنه يصح أن يكون بيانا لما عند شارحنا
حيث المنافية لم يعتبر وإن اللزوم في دلالة الالتزام إن الذهني
البين كما سيقول لذلكم بخلاف البيانيين فاكتفوا في المجاز بمطلق التلازم
منه وقال الشيرازي في حواشي العضد أن الخلف في كون المجاز موضوعا
أي أن من لفظ به حقيقة فإن قلنا الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة

على معنى بنفسه فليس بموضوع وارد على التعريف المتقدم اوضع بينة
كان المجاز موضوعا ايضا وعليه شارحنا قوله كالمشترك كعين فانه
عين الباصرة وبئر عين الماء على كل معنى موضوع له لانه انما لم يتعدد سماته بدون
الحاجة بين معنى الحاجة قد احتاج المشترك للقرينة تدفع عنه الابهام من تلك
المعاني فتعين المراد فالقرينة فيه لدفع المزاحم الى وقوع واما في
الدلالة فالدلالة بنفسه والقرينة في بينة المشترك لما سوى المراد فلا تكون
تكون الدلالة على المعنى وحده بالقرينة وبكونه القرينة في بينة المجاز
وفي بينة المشترك ثم مثل المشترك تكون ايضا في باكثر بين المجاز ومثل الله
للتشبيه اوقد مر بالكل فلا يكون الجزء مشترك كاكثر بين ما فيه ايضا كالجارح
الا في واضع العلم من تعدد كالاب ومثل للغائب فرده فقوله وهو لا
تضمنا الوا عكسنا شيئين في ما جزء لو تضمنا على تعدد لا في ما وافقه
وهكذا بعد لفظ مثلين مختلفين وهما على وجه معرف وفيه خلاف فذهب الجمهور
الى المنع لضعف الواو المشتركة بالعكس فلا تعدو معا قد مثلين وذهب
العرب واو لمثله في قولهم الكرى الى الجواز نحو قابل سوداء ثم لانه
بيضاء شحمة وبعض العرب من العامل جائز اقا الجواز لتوسعهم فيه ولا
بالمنع قالة ما شرع على العولين الاخيرين فقال بعضهم بل العطف المذكور
ثم وانما تضمنا تمر ومعمول بفعل محذوف على الله فاسد الى يسمونها تضمنا
ومنه كلام الشارح قوله الذي وضع لحقيقة للمعنى قوله من
هنا زاد منزلة الجنسية مناويها قبله وما بعده لتنضم جمع التعاريف
ومنهم كما تاتي قوله اكثر ما له لفظ يشترط ان ذكره في وجه الحد الا
النص بين كونه جلا او قليلا او مشكلا او بين كونه جنسا او كونه فصلا
نعت او غيره ذلك قوله الناطق الى الحكم بالقوة العاقلة قوله
وعليه الجمهور كالبحر الهمام وابن التلمساني شارح معالم الاصول وابن الشكي

بينها وبين معنى
الشيء بنفسه
بنفسه وهو بنفسه وفي بينة
لا احتياج الى القرينة
في تحصيل الدلالة على
المعنى وهو معلوم في الحقيقة
بخلاف المجاز
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الى فهم الكل
فهم الجزء
على مذهب الجمهور

والقرافي والسعد في بعض كتبه وغيرهم واورد عليهم ان فهم المركب من فهم
اجزائه قبلية بالذات والا لا تنعكس واجيب بان ذلك في فهم الاجزاء السابق على
فهم الكل والمصاحب للعمدة فان المركب قد يفهم من حيث تركيبه اولا
فيفهم الاجزاء اولا ضمنا وليس الكلام فيه وانما الكلام في فهم الاجزاء بعد فهم
الكل فان المركب قد يفهم اجمالا ثم ينتقل الذهن الى جزء جزء وقد يكون
العكس بالنسبة فكما ان الشخص اذا وقع نظره على وجه يقع نظرها اجمالا ثم ينتقل
بعد ذلك الى الاجزاء الحروف والكلمات التي فيه فكذلك الشخص يحصل له
اولا المعنى الاجمالي ثم يفهم الشخص بعد ذلك على اجزائه من الاجزاء
حتى يأتي على جميعها فتكون في دلالة المطابقة انتقال من الكل
الى المعنى اجمالا وفي دلالة التضمن انتقال من المعنى الكلي الاجمالي
الى المعنى الجزئي التفصيلي وبحث مع هذا القول بان اول انهم
قالوا المطابقة في المركب تستلزم التضمن اي بعد المطابقة وعلى
ما نسب للجمهور فالتضمن تستلزم التضمن انه لا يلزم من المطابقة اي فهم
الكل في دلالة التضمن اي فهم الجزء ويجاب بان المقصود نفي العكس اي
التضمن تستلزم والمطابقة لا العكس وعلى تسليم العكس من ان المطابقة
تستلزم التضمن فانه اذا اللزوم والجزء او قد تحصل بعد المطابقة التضمن
وقد لا وليس اللزوم بكلي فقد قال ابو علي كثيرا ما يفهم النوع وقد يفهم
الجنس على ان بعضهم عمم بقوله التضمن تابع للمطابقة ولم يقل تستلزم
التضمن لا اما المطابقة في البسيط كالنقطة والوحدة والجوهر الفرد فلا
تضمن بغرمها اتفاقا خلافا لتكلف البعض الناظر انهم قالوا الجزء سابق
على الكل في الوجود الذهني والخارجي وعلى ما نسب للجمهور فلا ش
سبق للجزء بل تأخر في الذهن ولو قلنا ان الجزء يسبق الكل فيتأخر ايضا
عنده للكل والجزء يفهم من تحرك الوجدان بكل زيد ويجاب بان المعنى المركب

من حيث

من حيث انه مركب فقد يفهم اذ يفهم الجزء او لا فهم الجزء سواء كان قد لوحظ
تفصيله بالفعل او لا كما تقدم ثم اذا فهم المركب من اللفظ يفهم الجزء والمعنى
اللفظي الموضوع له وهذا الفهم للجزء من اللفظ هو دلالة التضمن ففهم
الجزء للمركب في ذاته هو السابق وفهمه من اللفظ هو فهم ثان وهو الدال
في التضمن ثم الفهم من اللفظ اما ان يتعلق بالكل واما بالجزء فالاول وليس
فهما بعينه والثانية تضمن وهما متغايران ذاتا وقال العضد في شرح اصول
ابن الحاجب ان الفهم من اللفظ فهم واحد فان نسب للكل كان مطابقة وان
نسب للجزء كان تضمنا فصار فهم الكل وفهم الجزء متحدين ذاتا مختلفين اعتبارا
وبالجملة ان نظر لمتعلق الفهم من انه الكل او الجزء فهو متغاير وان نظر
لذاته ونفسه فهو متحد ذاتا وهذا التكلم الثاني هو الذي اشار له شارحنا
بقوله الدلالة انتقال الخ وافقا قول الباحث المتقدم والوجه ان يكون به مجوابه
هو بالمنع فقوله اولا انتقال الخ هذا هو القول الثاني وهو من الكل
والعضد والامام والابهري وغيرهم واشتهر به الشارح فقوله
فهم واحد اي فهو متحد بالذات وقد يتغاير بالنسبة باعتبار المتعلق كما
تقدم وقد يقال نعم ان لو كان التعلق بالكل والجزء فحصلا معا واجتمعا
تبع ان هذا القول هو الذي يعم بان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل فهو
انتقال اصلا وانما اراد انه الجزء من الكل فهو مجاز ثم ان الشارح رحمه الله
نبه فوقه ثالثا وهو عكس القول الاول ان فيها انتقالا للذهن من فهم الجزء
الى فهم الكل فالفعل اذا اطلق فهم منه من اراده اولا ثم يفهم الكل بعد
ذلك وهذا القول للقطب في شرح المطالع وهو مردود بانه يقتضي
من اطلاق اللفظ فهم الجزء للعرف ووضعه له فان اراد القطب يفهم الجزء
الفهم الاول للمركب انه قد يفهم المركب من حيث تركيبه الا بفهم الجزء
كما تقدم بيانه فهذا كالقول الاول يقال اذا فهم للجزء فهذا انه ولا

او من الصلاة
انتفاء الصلاة
بالنسبة لبعض
وفهمه وان كان
بعض المسمى
الكل ليس
هنا بطلا ان فهم
الجزء بعد ان
كان متضمنا قد
الشيء

يتغير بكونه من اللغة وأيضا فإنه ليس نظمها اتفاقا وإنما النظم
جمع أجزاء من اللغة ثم إن النسبة بين المطابقة والتضمن قد تقرر في الكلام
عليهما وأما النسبة التي بين المطابقة والالتزام فإنه صح أن المط
المطابقة لا تستلزم الالتزام لأنه قد لا يكون للمعنى لازم بين فأما
لقول الإمام الرازي باستلزامها إياه لما أنه لكل شيء لازم له أقله كون المعنى
مغايرا لما عداه فإنه مبحوث فيه بوجهين أحدهما أنه لو كان لكل شيء لازم للزم
لذلك اللازم لازم وهكذا فيتسلسل وهو باطل وأجيب عنه بأنه
قد يكون منتهيا لما لا لازم له فإن متعقلا كما سيعرف الآن وقد يدفع التسلسل الذي
إنما كونه مغايرا لما عداه ينبغي ذكر امتناعه لكلا منه في دلالة الالتزام بل
باللزوم البين وتلازم الغير بين أنه لا بين من خطور المعنى خطور الغير بالذهن
فضلا عن المغاير وعرفت أن لا يكون الغير لا بعينه في لازم فدلالة
الالتزام كونه بينا قبلا إيراده عليه وأما دلالة الالتزام كالتضمن
فيستلزم دلالة المطابقة لما تابعا والتابع يستلزم متبوعه
فإن قيل كذلك المتبوع يستلزم التابع في دلالة المطابقة تستلزم
الالتزام والتضمن قال الشعر منا لا يصح إلا لو كانت المطابقة
متبوعة أبدا وهو ممنوع وأما النسبة التي بين التضمن والالتزام
فلا صح أنه العموم الوجهي يجتمعان في المركب الذي له لازم بين وينفرد
التضمن في المركب الذي ليس له لازم بين كما تنفرد الالتزام في البسيط الذي
له لازم بين وقال الكاتبي تنفرد التضمن عن الالتزام فإنه يلزم من
تصور ماهية المركب تصور أنه ماهية مركبة من أجزاء فتوجد أبدا
معه دلالة الالتزام بالضرورة ورده الشعر بأنه لا يلزم من تصور
المركب العلم بأنه ماهية فضلا عن البساطة والتركيب وأن لكانت
المطابقة تلزم الالتزام ومثل ما للشعر حكاه ابن مرزوق عن شيخه

وأشار إلى الالتزام بقوله وما يلزم له في المعنى لذا اللزوم

مع عدم

ابو عثمان

أي عما ان العقلاء وان كان بحيث معه قوله وبه دلالة اللفظ يشير به الى
ما في التكلم بغير قبليته فالمراد به قبل تكلم الشارح والمعنى فلا واسطة
وذلك المراد به مقصود دلالة اللفظ على ان يكون في العكس من عكسه
الجملة وانما لم يجعل من عطف المعنى اذ لا بد من جل التنصيص بالجمع في الاول
والثاني ثم ان الفاء في قوله بمعنى الالتزام مع انه في كلام الناظم في
غاية الحسن وهو اخصر من تغيير بعضهم بقوله وان دل اللفظ على لازم
لزم في عقل الشيء لم نحتج للفاء وفي كونه تكثير الحروف مع ما وغيرهما
بلينا ومن تغيير آخر بقوله وانما دلالة اللفظ على قائم نكرا
ايضا للفاء بما فيه من اقلية الا نسبتا المقتضي لعدم تعلق الكلام
بما قبله قليلا تأمل قوله لازم يشير به الى ان المراد مطلق الدلالة ولا
بما واقعه على شيء لنسبة الدلالة معين لكن يرد على اللازم انه يبعث
الصلة فيما بعده قوله خارج زاد لان التضمن ايضا لازم للزوم الجزء
للكل قوله من حيث اي من ان نحو الشمس الموضوع للكوكب النهاري
او للشعاع فان دل على الشعاع فانما يكون التزاما اذا كان من حيث
انه خارج عن مسمى المطابقي اعني الكوكب النهاري وفيه اشارة هنا
وجه زيادة الحيثيات في التعاريف والمراد من حيث انه لازم خارج فلا
يشمل التضمن قوله يعني الالتزام يريد ان الفاء في التكلم من زائدة تفريع
والجمع انما ذكر الضمير في قوله يعني الالتزام اي تكلم المتكلم واشار الشارح لذلك
للمقابلة قوله دلالة الالتزام من اضافة المسبب الى السبب قوله
منتقلا متوهم لعوز الحكم ان بعقل ويبان للمراد منه ولذلك قال كما اشار
اليه والا فالعقل اعم من الرسمي كما يأتي ثم اعلم ان اللوازم اقسام
خمسة لانه اما ان يلزم من حضور المعنى بالذهن حضوره فيه ويسمى
قسما اخر ما هو منسوب خارجا كان وجهة لذلك يعني في الفعل الاثنين

تحمل
يقتضي
[illegible]
ووضع عليه
ذلك انه
من غير انه
له لانه التزام
في الدلالة
التزام انه
بما قصد
[illegible]
التزام
ان التزام
[illegible]

وثانيهما ما هو بين بلا واسطة من خارج او توقف فليل ان مثله
وذالك كالبصر للعمى فانه العدم من كان بغير اضافته للمتمم والبصر
خارج عن مسماه ومن كون زعم له انه ينعدم شيء ومن يحكم عليه ان
بعد تصوره واما في الخارج فبينهما التنافي واما ان يلزم من تصور
الملزوم بالذهن تصوره اللازم وهو اقسام ثلاثة اخرى ما حكم العقل
بالتلازم عند تصورهما بلا واسطة كمغايرة العدم للاثنين فانه
يلزم من تصور الاثنين بالذهن تصور مغايرته للعدم بل ولا العكس
ومن ثمة اذا حكم بالذهن للاثنين والعدم والمغايرة حكم بالتلازم بينهما
بلا واسطة ثانيهما ما حكم الذهن بالتلازم بعد التصور وبعد تذكر الواسطة
كلزوم الحدوث للعالم فانه لا يلزم من تصور العالم بالذهن تصوره
الحدوث الا بعد تصور الحدوث به يحكم العقل بالتلازم بينهما بواس
بواسطة التغير وثالثهما ما لا يلزم من تصوره تصور اللازم بالعقل
بل يحكم بالتلازم بينهما كالسواد للغراب والبياض للثلج فتعين الاقسام
الثلاثة على لا تقبل ان الاقسام الخمسة من انواع التلازم وان
اقسام الاربعة الاول عقلية والخامس عرفي عقلا اذ المراد بالعقلي
ما لا مدخل للغير العقل في ادراكه ولو بالواسطة من ما كان للعقل دخل
في ادراكه وان لتشمل الاقسام الخمسة كلها ثم ان العرفي ان ولزمه
التلازم المطلق والعقلي ان وليس منها التلازم البين بالمعنى الاخص
ويقال لهما اللازم الذهني او اللازم البين الذهني ومنها اي العقلي
الذي يريده المص بقوله او بعقل التي وقد اطلق اللزوم الاعم واراد الاخص
وسواهما لازم بين بالمعنى الاخص واما اللازم البين بالمعنى الاعم ف
فتناول الاقسام الثلاثة الاول وقد اعرانه لازم غير بين فيطلق اللازم
اعم من كل واللازم العقلي اعم من اللازم البين بالمعنى الاعم الذي هو اعم من

ع وكذا بعد تصور اللازم بالعقل

اللازم

في اللازم البين بالمعنى الاخص اي اذا اطلق اللازم البين وكثيرا ما يطلقون
اللازم البين بالمعنى الاعم على خصوص القسم الثالث تجوزا وتسمحا ثم
اعلم ان للقوم كلاما يغير في التقسيم احدهما اللازم اما بين او غير بين والبين
اما بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم ووجه تسميته بذلك ان اللازم البين
بالمعنى الاعم يتناول الذي يمتنع انفكاكه ذهنا وخارجا واللازم بالمعنى
الاخص وهو الذهني وان القسمين الاولين وثانيهما ومن غير مناسبة للاولى
ان اللازم اما ذهني وخارجي معا كالبصر للعمى او خارجا فقط كالسواد
للغراب او ذهنيا فقط كالعمى ولا تكرر الكلام في الثانية هاهنا اذ المحمل
اللزوم في الذهن والخارج معا محمول على ما يشمل القسم الاول والثالث والرابع
فالذهني يعمها اعم وجمعها الذهني في الكلام بمعنى انه وفي الكتب خصوص
ما يلزم من تصوره بالذهن فحصوله زمه بلا تكرار هاهنا ثم ان قاله انه لو شاء
مراده من اداة ما بالعقل خصوص الذهني البين سواء اريد به ذهب البعض وكثير
من المشائخ يرى انه يكفي اللازم البين بالمعنى الاعم ولعل هذا هو السبب
في اختلافهم بين الذهني فاهل البين اولا وترجيحهم في ذلك حتى تعين
لذا الغلط وغيره وان اللازم البين بالمعنى الاخص مراد وبالمعنى الاعم
تغليب فـقوله ما جميعه ذهنا تنوع العبارة اختصر فقول بعضهم تصوره
لشموله للتصور والتصديق فـقوله الى وجهة اذا كان نقيضا
متنافيين فان قيل لا نسلم انه ان حكم ومعنى انه يعقد بالذهن
الى وجهة يقال الجواب بالمنع للابل في اللزوم والتسليم شامل لذلك
ونحن مثلوا بهذا القسم ايضا بالشجاعة للاشتر والمراد بها انه فراع
الملكة الحاملة على انه فراع وقابليته خاصة بالذهن فـقوله المطلق
اللزوم يغير في وجه ذهني او خارجي فـقوله كالبصر او الغراب البام وقو
لما من شأنه ان يتصف به كما علينه العمى او نوعه كالانسان او جنسه

ومراده من الكلي بالنزوم المعنى الكلي الذي يعم من التصديق والتصور بمعنى ان يحصل الذهني بالمعنى الاعم بلفظه معا كلي ملزومه علي انه بلفظ تعني فان الزوجة في التزم اللزوم في اعتبار اللازم في هذا الذي ذكرنا اه الفصل الذي في الكلام من كلي البعض

كالعمى كان جنسيا كعمى الحيوان فانه لا يتصف بالبصر احترازا من نحو
الشجر والحجر فانه لا يوصفان بعمى فقولنا كلما تصورا علم بالتصور
منا لكون المتكلم عليه تصورها وايضا فغير تفرع عمى الشارح بين التعريفات
التعريفات والتصورات فقولنا وليس البصر تنزل للعقب مرادا به
ان العمى مدلوله مركب من امرين العدم والبصر فتكون دلالته على
البصر بانه تضمن التزام ثم قد يقال ان العمى بسيط مدلوله كل عدم
عدم ونحوها كما في باب الشرط ان المضاف تارة يؤخذ من حيث انه جامع اضافة
خارجة وتارة يؤخذ من حيث وصفه فالاضافة داخلة ومنه العدم اذ
قسم به العمى فانه عدم تسلط على البصر فلذا يراد ولذا قال شارحنا
لقوله العدم المضاف والحاصل انه معه مغير كما اجابوا عن ذلك كم
من انحلال الكلام من افتتاح الجمع واعلم ان بعضهم اورد سؤالا
على تعريف العمى بانه العدم وتقيد المعنى بالاضافة بما حاصله انه يلزم
عليه تفرع المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي وهو بعيد وذلك
ان العدم من حيث انه مضاف لا يعقل حتى يعقل ما اضيف اليه فيلزم
المدلول المطابقي واجاب الغنيمي بما حاصله انه لا يعرف المقصود
من ان المدلول الالتزامي انما التصور المدلول المطابقي كان قبله او
معه او بعده ثم ان ما قسم به الشارح العمى من انه امر عدمي هو
للحكماء فالتقابل بينه وبين البصر تقابل العدم والملكة وذهب
المتكلمون الى ان العمى امر وجودي قائم بالحدقة مانع من الادراك
فالتقابل بينه وبين البصر تقابل التضاد فقولنا وعموم قولها
انه لو اعتبر اللزوم الذهني لخرج كثير من المجاز والكنايات ونحوها
وايضا فتقضاء والاشارات عن الافادة والدلالة لانه قعا ان الام تكثير
الفوائد وانها ماخوذات وبهذا هذا الحل سنة اشهر من قوله تعالى

بانه كل لا تصور العمى ... معه البصر معنى ... [illegible]

مراده

وجملة وهي الدلالة ثلاث ونسبتها مع قوله سبحانه والدلالات في الفعل والحس
هو ليس كما ظن فانه ان اسقط منزلة العقل وانه ضاع ومن حقوق رفع الحمد
سنة اشهر فهو اولى قال بلتحقوا الحمل بصاحب الفهم وما لك منفعته وكذا
اخذوا الصحة صباح من اصبح جنبا من قوله تعالى وعلما احل لكم ليلة الصيام الرفث
اي الجماع الى نسائكم في الليلة تصور بانه جنب منها حتى باخر جزء الملاقي
لطلوع الفجر فان فيه خلافا للرازي وبالفهم وكان صاحب ذلك يصبح
صائما جنبا ولم يجعل ابن المنتاح بالفقه صحيح ومنه تقولون نحن في دلالة
ابن شاش ولذا قال الشيخ البناني كالشعراني اللزوم والرسم معو معتبر
ولولا اعتقاد المخاطب لم يها وغيره ووجه بين حصول اللازم بوراد
بعد تامل في الغالب وقال التفتازاني منه وقال القطب في شرح الحكمة والعلم
والعضد والشريف في حواشي المطول وشرح المفتاح ان الخلاف بين المناطقة
واهل هو ليس في اعتبار دلالة الالتزام بالمعنى الاعم او الاخص
من الخلاف في تقسيم الدلالة اللفظية ملاحظ جهة المعنى من اللفظ فهو
اهل او جهة المعنى من اللفظ اذا اهل فقولها والتعيين على الحروف
جعل سنن الدلالة دلالة لزوم خارج فقط وهو تابع في ذلك قطلى
عادة للمطابقة والعوائد منهم تصور التعيين تصور الحروف حسن دلالة
التزام وهو تنبيه ولذا جعل المناطقة في الكل فيستقيم التعيين دال على الحروف
وعبارة الشنواني ليكون دلالة الاجزاء على الحروف وهو كلام نعم ما عد
باعتبار بعض ابن شحام فيجعل التعيين بالدرس يعظم الحروف فذكر
فيه بعض القلاصنة فانه عين على حروف الغالم مع افرادهم وخاصتهم
للتعيين فلعلنا قال اللزوم فيه خارج فقط مونا كم لعد واكم اوصلوله
لكن ابن شحام يتثبه للزوم الخارج فقط ولذا قال بعد نعم اذا كان اللزوم
في الثاني بديهيا فقولها العقل يجوز وانما ظهور البيانية في الرسم عند

والتعيين على الحروف واما على وجه والعقل لا يلاد ابداه باب العقل بحرف ... التفهيم ان التصور الخطاب ... لا يلزم ... حقيقتها ... نعم والتزم وانا احتمل ... قال الخ تصوره كلها نعم ... التعيين ... على الحروف ... تتصور تعيينا ...

لظهور الثلج والسواد عند ظهور الغراب فانما ذلك من وجه كونهما مشا
مشاهدين لشخصهما كذلك كما لا يشاهد زيد الآن فعليا وقد يمر الأبسا
لفلسوف فيهما استحضاره بعد ما استحضر على تلك الصفة ومع ذلك
لا تكون من اللزوم الذهني فقولنا اما مثلا وربما قالوا شخصهما لازم
بين انفكاكه عنه خارجا فقولنا وقد يجوز انفكاكه خارجا بخلاف
نحو السواد للغراب وان اشتهر ذا العضمان في عدم اللزوم وظهوره بالذهن
عند ظهور الملزوم كما تقرر وقد علمت مما قررنا في قولنا في الخارج فقط انه
اراد به فقط بالنسبة للزوم الذهني بل من فظهور قلنا وجد بالذهن
ظهوره فيه بشمر نحو الحدوث للتغير والسواد للغراب فلا يقال ان
اللازم خارجا فقط ربما ينتج والاخير فقط ثم اعلم ان اللازم
بالخارج خارج الاعتبار لخصوص خارج الاعتبار فقولنا في الخارج
فقط ما يلزم تمام كلامه ان التمام للعدد او غيره متوجا للزوجة
مثل لزوم السواد للغراب لانه ومع ذلك من للانتفاء او لمرسلا
قليلا مثلا واعلم ان العدد تام ونصفها حاشيته السفلى والعليا
كاربعة فان حاشيتها العليا خمسة والسفلى ثلاثة فالمجموع ثمانية
نصفها اربعة وهي مساوية للاربعة المذكورة وان شئت قلت
الواحد فانه حاشية له سفلى فقولنا التمام متوسطا وان اجزاءه
الكسورية مساوية له والنقصان نقصها عن العدد والزيادة زيادة
كسوره عليه فقولنا كالستة فان المشتة نصفها وثلثها وسدسها
والمجموع مساوي الستة وكذا الثمانية والعشر بن نصف وربع وثمن
ونصف سبع وربع سبع فالمجموع مساوي الثمانية والعشرين والكل
في قوله كالستة من استقصاء نية ما هو افاد بها انه تام من
الاعداد الا الستة والثمانية والعشرون فقولنا كالثمانية

ثمانية نصفها وربعها وثمنها فالمجموع سبعة وهي انقص من الثمانية وللاثني
عشر نصف وثلث وربع وسدس ونصف سدس فالمجموع ستة عشر وهي
ازيد من العدد ثم انه يعبر عن الجزء المذكور بلفظة العدد فلا يقال
ان للثمانية والعشرين ثلاثة ارباع السبع كما انه يعبر عن الجزء
المشترك حرفا ونطقا فلا يقال ان للثمانية نصف ربع وهو واحد
لانه مشترك مع الثمن فقوله او وجه) قال الشارح رحمه الله قسم
الدلالة الوضعية اي اللفظية الى ثلاث وسمى الكل وضعيا قوله
سبب سبب) قال الشيخ الاول اي فهم الجزء في ضمن الكل او فهم اللازم
من ضمن الملزوم هو الوضع وبحث فيه بان السبب في فهم الكل والملزوم
وذلك لانه علته هو مجموع امور ثلاثة الوضع والعلم به وخطور اللفظ
بالبال اي سماعه او تذكره لا الوضع فقط واجيب بان الوضع جزء سبب
لا سبب تام وسكتنا عن ذكر الشيئين اي العلم بالوضع وخطور اللفظ
بالبال لاشتراك الثلاث فيهما واجاب البعض بان السبب هو الوضع
فقط واما العلم بالوضع والخطور بالبال فشرط كما في السبب الا جزء ان
منه وعلى كل فوجه الاسناد للوضع في الدلالة هو موجود فيهم اي فيما
البحث من اصله هو على ما للمتقدمين في تقسيم الدلالة من انها الفهم
بالفعل واما على ما للمتاخرين من انها الصلاحية للفهم فلا شك ان
الوضع وحده سبب للدلالة اذ الصلاحية اللغوية لا يتوقف على غير
بالفعل قوله سبب) هو على ما للمتقدمين من ان كل تفرع قابلة الدلالة ثم هنا
ايراد هو ان الدلالة التي هي على مذهب الا فهم الفهم بالفعل وهو
فانها ان العلم بالوضع جزء سبب للفهم او شرط للسبب الذي هو الوضع
قيل كيف تفرع الدلالة على نفسها لان الوضع نسبة بين الموضوع و
والموضوع له ولا تعقل النسبة الا بتعقلهما فيها فكان علم عم

قوله في المسئلة
والثمانية والعشرين
وفي النصف الى الثمانية
ويبقى النصف فيما دونه
...

الواضع بالوضع يستدعي تقدم الدلالة لتوقفه من جهة على الدلالة الذاتية
شبيهة العلم بالوضع مع أن التسبيب أو شرطه يتقدم على المسبب وما
وبالجملة فالدلالة في الفهم متأخرة عن العلم بالوضع من جهة أنها
مسبب ومن سابقة من جهة أن الوضع والعلم به يشترطهما توقفاً مع
النسبة على مع هذا كيف بينهما أعني اللفظ والمعنى مع رتبة تنزل المعنى
من الفهم والدلالة ومن سابقة على المسبب أعني الدلالة نفسها
ومنه يعقل كون الشيء سابقاً متأخراً أو سابقاً على نفسه وأجاب عن
ذلك بأن كون الوضع والعلم به يتوقفان على فهم المدلول والمعنى في
نفسه لا من خصوص اللفظ الدال فهو من السبب الذي يتقدم وأما الدلالة
وهي الفهم بالفعل الحقيقي فهو مسبب متأخر فهو فهم من خصوص اللفظ الدال
وأما تفسير الدلالة بالصلاحية للفهم وهو مذهب المتأخرين
عليه أن الوضع وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى هو عين الدلالة أعني
صلاحية اللفظ للفهم فكيف يكون الأول سبباً للثاني فإن الشيء لا
يكون سبباً لنفسه وأجاب بأنه عام أن الصلاحية حالة بعد الوضع
لا نفسه ثم يرد على قوله سبب مسبب أن الأخير تقدير أن السبب يتقدم
على مسببه كما هو معلوم مع أن التضمن والالتزام لا ينفكان فيهما على
الأول مع وأجاب بأن المراد بالسببية الملزومية واللازم قد لا يتأخر عن
ملزومه فقولهم وقيل أن الأخير ترك مثل كالتزم بعدي مطابقة عند
الأخ فقولهم وقيل إنه لذا التضمن عن القول الثالث هو للمحققين
للمحققين من أهل الأصول كالآمدي والعضد والغزالي والأول للمناطقة
للمناطقة والثاني هو للبيانيين فقولهم اتفاقاً متعلق الكل يفيد
الثانية من الأجمة وتحصل ذلك أن الكل يعتبر اتفاقاً على أن
المطابقة وضعية وأن التضمنية محل خلاف بين كونها وضعية أو

وقيل أن ... مع عقليتان ... التضمن والالتزام ... وقيل ... عقلية ... وقيل ... إلى ... الخلاف لفظي

عقلية وأما الالتزامية فمن محل الخلاف الكم فقيل عقلية الكل وضعية
ايه وفي محل خلاف ايضا وعلى الكل بقية الثانية محل اتفاق وعلى انها
عقلية قوله لبعض شراح ابن الغنيمي وابو عبد الله الشريف التلم
التلمساني شارح الجمل اما الكونهما من محل الان عن وضع ولعله يعقل
فيهما عقليتان بخلاف المطابقة فقلنا قبل وفيهما استناد للوضع في
الجملة بعقل فيهما وضعيتان وأما بالنظر للشيب الاجمالي فهما عقليتان
اوللشيب البعول الا هي فهما وضعيتان لكنها فيهم عند شارحنا مثل
وأما ان الخلاف فيهما مبني على معنى الوضع فمن فسره بتوقفها على
الوضع مطلقا كان كافيا في كونهما وضعيتين ومن كان الوضع فيه
كافيا فهما عقليتان وان اراد بالكفاية الكفاية من غير شيب خارج
فهم الكل او الملزوم حيث عن كل شيء فان الوضع لا يكفي من العلم به
ومن فسر اللفظ بالبال لما تفرع وايضا العقل سواء المستقبل حتى
في المطابقة وقال الشيخ في حواشي المطول المناطقة قالوا بوضعية
الدلالتين التضمنية والالتزامية لان العقلي عندهم ما يستقل العقل
باستفادته والبيانيين قالوا بعقلية الدلالتين لان العقلي عندهم
ما للعقل دخل في تحصيله ولا ينحصر العقلية بالمسألة الدلالة وقال
بعضهم سمى المناطقة الدلالتين التضمنية والالتزامية وضعية لانهم
يبحثون عن الالفاظ والالفاظ للوضع والبيانيون سموهما عقليتين
لانهم يبحثون عن المعاني وان هو ال العقلية والمعاني من محل العقل
فكل ينسب على وهو نكم ام ومحققه فليتدبر قوله القرافي هو العلامة
أبو العباس احمد بن ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري القرافي
نسبة للقرافة مقبرة باسفل مصر ونسب لها لانه اراد الكاتب اثباته في
ديوان الحضور وكان غائبا فلم يعرفوا اسمه وكان يأتي للدرس من جهة

[illegible]

القراءة يكتبون باسم اجل القراءة باسمه وكان اهل مختصر الثلاثة
في عصرهم فالاول ابن النحوي والثاني تاج الدين بن المنير والثالث ابن دقيق
العيد وكلهم مالكية غير ابن دقيق فانه جمع بين مذهبي مالك والشافعي
رضي الله عنهم ورحمهم واحد من القراءة كان بهم العصير والثاني
بالاسكندرية والثالث بالقاهرة واصل القرافي انه البهنسي الصنهاجي
الدخيلي والقرافة ناحية بمصر ودفن به المصري والشافعي وكان رحمه الله كثير
قابل البشر واذا جلست اليه قال وان شئت في جمعها كفاك العلوم الشريفة

فاقرا رسائل الحشو ولا تغتاظ انت وتستبين الحق

توفي رحمه الله سنة اربع وثمانين وستمائة وانشد بعضهم بعد موته

حلف الزمان لياتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفّر

قولها على حصر الدرجات الثلاث متى الحكم ثابت لموا تستغرق اي او نفعله
وتوهم كلام بعض شراح المختصر وتعرض ذلك وما اورده القرافي
اورده السهم ورد وهو يقتصر وابن الك زيادة درجة رابعة وايضا
ارادوا الاشكال وحيث فرجت درجة العام على بعض درجات
عن الدرجات الثلاث اما ان يدعي عدم الدرجة الثالثة عليه وهي مكان
واما ان تثبت درجة رابعة فيحصل الحكم ان تم ترتيبه ما لا يمكن
فنجد قوله اي بعض متناولاته ليستغرق وفي نعم بعد الا في التناول
البدلي وهو عدم الشمول بعد وهذا الكلام جار في رجل فانه يتناول
كل رجل بدلا ان التناول عليه بعضه على سبيل البدلية وبعضه
تناوله هو ان يتناول كل او بعض تناوله خالدا لا يتناول بكل
وتكرار قولها العام كلية فيه ان القرافي علل بتركيب البعض
في حجته في العام من حيث اعتبار الحكم والتشكيك هو على اعتبار مع
الحكم اذ هو القضية وليس الكلام والبحث فيها وشبهة ان الحكم

على حصر الدلالات الثلاث الى ضعف الثلاث ان ذلك الدلالة على بعض الافراد ... العام على ... ان الحكم ... والعام ...

أن العام من حيث اعتبار الحكم فيه لتسلطه على جميع أفراده من تضمنه كما
يأتي تتمة لذلك فقوله أي ابن هلال في ذلك فروع جمع الجوامع ومن قوله
كلية أي الحكم على كل فرد فرد فهذا كلا فقوله السبكي وقد تبعه الخ المراد
بالسبكي تاج الدين عبد الوهاب صاحب جمع الجوامع وشرح المنهاج
ومختصر ابن الحاجب وهو الفاضل والد تقي الدين السبكي كما توفي
سنة ست وخمسين وسبعمائة

يا قاصدا يبغي رتب المعالي بعدها ... يبع المقدار بحث افهم في حج
قدع وامل قد نشأ من الورى ... قال الامام فقد كنت منه تشنحي

وكتب تاج الدين الى نائب الشام وانا اليوم مجتهد الدنيا على الاطلاق
ولا يقدر احد ان يرد علي هذه الكلمة توفي رحمه الله سنة احدى وسبعين
وسبعمائة ورثاه بعضهم بقصيدة مطلعها

أي كوكب من الشام بعد ما بان ... زعم عنه ركنه المغرب جانب

والمراد بمن تبعه المحلي والشيخ زكرياء في شرح مفهوم الخ كالعضد
وابن خلف فيهما وهل علم ما ذكر الشارح في دفع البحث جوابا وان اجاب
به ابن هلال مساوقة لكون العام من حيث الحكم هو كلية ان كل
ما بين كونه الحكم كلية ان وضعية ان والفرق بين الثلاث خاصة بالاتفاق
بالوضعية وقد يقال شارحنا عن الجواب بأن المراد بالكلي على
ما هو المتبادر فيه من دخل الغير فيه وللوضع خارجة الا انه
المراد بالجواب انها وضعية بالنظر الى الثلاث تكون في الوضعية تقدم
اذ هو كما يتجه ايراده بجواب بانها مطابقة كما ذكر الشارح فقوله
لان قضية العام الخ يقال كلامه يعكس فيما سائر الشكال وان قضية
العام في قوة قضايا بعدد افراده وكل واحدة من تلك القضايا تدل
على الحكم مطابقة وانما كان هذا صحيحا كما قال شارحنا لان موضوع

ع ع
وقضية العام
تدل على الفرد
مطابقة وانما

الكبرى ليس هو محمول الصغرى بل متعلق المحمول وذلك بين لا يخفى وايضا
توجه عرض الصحة انه يلزم من كونها في قوة القضايا ان تكون الدلالة
كلية لانه ثم من دلالة القضية الواحدة تدل على ذلك الفرد بخصوصه
وقضية العام تدل عليه مع غيره فان قوله تعلق وخلوا الامكان ضعيفا
تدل على ان [illegible] العرين من ابح فضاء وان كذلك قضية خلو زيد
ضعيفا وايضا فان تلك القضايا كالاجزاء لقضية العام ولا يصدق
على واحد من تلك القضايا انه عام فقول والحق عندي فيه مثل السنة
والبيوسي ثم ان هذا الجواب هو في العام كل باعتبار حكمه وما قبله هو
فيه باعتبار الحكم فلم يتوارد الجواب على الاشكال واحد على ان الحق
هو ان اشكال [illegible] هو ان العام باعتبار حكمه وقد دل على كل فرد عمن فيه
[illegible] فيما [illegible] وسواء [illegible] فانه اجاب بان دلالة المركب عقلية
او وضعية [illegible] في قوة قضايا بعدد افراده بل القرافي نفسه [illegible]
بذلك فقال [illegible] لانه اقتلوا المشركين على قتل زيد المشرك ليست مطابقة
ولا تضمنا [illegible] قلوا اي [illegible] ذلك في الجواب [illegible] للتضمن
مرادة ان دلالة المركب عقلية والجواب الذي [illegible] انما مطابقة
على ما فيه واما قوله والحق عند المحققين [illegible] على الموضوع انه
في العام بالنظر الى انه كلي باعتبار الحكم وليس هو محل الاشكال [illegible] راجع
[illegible] الجمل [illegible] وقوله كلية [illegible] كل [illegible] ان العام
بالنظر الى انه كل باعتبار [illegible] انه [illegible] على بعض الافراد
تضمنية وباعتبار الحكم هو كلية [illegible] على بعض [illegible] اما خارجة
عن الدلالات [illegible] دلالة المركب عقلية واما مطابقة على القول
بوضعية دلالة المركب [illegible] على [illegible] كلية مطابقة
على القول بوضعية دلالة المركب فان قيل ان قضية العام [illegible]

والحق عند المحققين انما تنحصر [illegible] العام [illegible] نصا

نحو كلية نحو يفهم كل انسان يقال له عمرو ومناقضات القضية من حيث طرفاها
للمحيط وغيره فــوله ما نزلوا له منزلة الكلية من الحكم وقيل
من القضية اللفظية فيقرر مضافا اليه اذا قد لو له قضية كلية قوله
الا بحيلة نحو كل نفس ذائقة الموت ونحو لا شيء من الانسان بحجر قوله
به بدءا من اعتبار الحيثية في الحيثية اقسام ثلاثة حيثية اطلاق نحو
الانسان من حيث هو حيوان ناطق او الانسان مطلقا وحيثية
تعليل نحو الماء في العشر من حيث انه قسم اي بمعنى الاشارة وحيثية
تقييد نحو الكلمة من حيث تعرف ام هي ثلاثية او لا والكلمة من حيث
وضعت اقسام عربية او عجمية والحيثية التي تذكر في التعاريف يجوز فيها
ان ذا القبيل تصح للتقييد والاخراج ثم ان المصنف كصاحب المختصر
اجتنب ذكر الحيثيات في التعاريف زاعما عدم شرط الاحتياج لها وان
ما خرج به مستخرج بغيره ذكرها وقاعدتهم على الفظ ان لا يذكر الحيثية
في تعريف الدلالة لتير النظر والاستراح ولقد عيب على الحد بال التعاريف
عمل التنبيه والا يضاح فيذكر كذلك والمقول الشوال يفهم وارد
بل لا يحبر به ما مستخرج به بدون ذكرها فذكرها حيثما متعين ولذا قال
شارحنا لابد في قوله في تعاريف الدلالات ونحوها مع تقسيم
الدلالة الى ذات الثلاثة بعبارتها الحيثية وان كان التقسيم مشعرا بالتعريف
كما صنع في التلخيص صرح الكثير من ذكر الحيثية في ذكر الدلالة لتير
قــوله الدلالات ونحوها اي وكان اسما اضافي نسبي يختلف باختلاف
الاضافة والنسبة قــوله الثلاث وتقسيم كل الشعر الى ثلاثة
انما كان في الحقيقة لتير النظر والاستراح ووجه الدلالة المطابقة في د
وجهوا ذلك بان المطابقة لا يحتاج معها الذكر الحيثية
في الدلالة الخفيفة لا تجامع الغوية فان الاشياء كالشمس

وتعرف ثم
وتعم كلية
انعام كلية
مقول فيصحاد
مقول منه تكتب الحكم
من الموله كلية او
علية من علم ماجب
من الموله مع ما كلية
الموله قضية كلية
البد قضية من حيث
وانما العلم الى الكلية
موضوعا والاشتمال
القضية وتناقضا
علية من كلا وفيه
بين كونه كلية
كونه قائم من تعرف
له كلا بحيلة او اصل
الحكم في مراده
الى كلية جزئية الحكم
المدلول على ذلك
المطابقة وعلى التضمن
فمنها تضمنا اعتبار الجزئية
له من اعتبار دلالة
وتعاريف الدلالة
الثلاث ليسلم من

المشترك بين المعنى وبين لازمه مثلا اذا اطلق على المجموع فهو اذا قيد به
في الكل به يفهم اللازم من المطابقة في والمطابقة تابعة للوضع
في الارادة وفهم اللازم من حيث انه لازم منه ضعيف وفهمه من حيث
انه تمام الموضوع له منه قوي والدلالة الضعيفة لا تجامع القوية
وايضا كيف يفهم الشيء في حالة واحدة بفهم التمام وفهم [illegible] بعد ذلك
يقال في اللفظ المشترك بين الكل وجزئه فاذا اطلق فاذا اريد الكل ولا يدل
على الجزء الا مطابقة وفي تعريف المطابقة [illegible] الجنيد
فيه فلا يرد عليه شيء وهو بانا سلمنا ان المطابقة تابعة للوضع
في الارادة ولا كلام ان الدلالة الضعيفة تجامع القوية فان السامع
للفظ المطلق يفهم لازمه مثلا فيميز من حيث انه لازم للمعنى الموضوع
له اذا فهم التمام ومن حيث انه تمام الموضوع له [illegible] بعد وقت
نعرف فهم الشيء على وجهين من جهتين مختلفتين فان معنى دلالة اللفظ
على المعنى هو التفات النفس الى المعنى عند سماع اللفظ او تخيله
في ايجاده وتحصيله والا فكلام عليه اولى واذا علمت هذا علمت ان
بالحيثية في تعريف المطابقة [illegible] ايضا ليسلم [illegible] فلذا
قال شارحنا الدلالات الثلاث في قوله [illegible] من الحكام [illegible]
التعريف كتعريف الدلالة الشاملة للمشترك اذا لم يذكر فانه يخرج احد معانيه
[illegible] والتعريف [illegible] المشترك بمعانيه على [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] المشترك باوجه معانيه فاذا [illegible]
موجودة معانيه ولم يذكر في التعريف ما يخرج سواه الا الحيثية كان التعريف
فاسد الكل [illegible] واما قوله [illegible] فبيانه [illegible]
المشترك بين الكل وجزئه اذا اطلق [illegible] كانت دلالته
عليه [illegible] في التعريف [illegible] عليه انه دل

فالجزء المعنى الموضوع له في الجملة مطابقة فيكون التضمن بالفعل فعكسه
اي جامع وتركه لجنسه يستلزم عكسه وهو كلام غير كامل لانا ان قلنا التركيب
تبع الارادة لكان يعرض في الدال على الجزء تضمنا قابليته للدلالة مطابقة
فيستلزم كل منهما عكسه وان قلنا على قانون الجمهور تابعة للوضع فيهم
عدم التلازم والمشترك لكل من معانيه فيدل على الجزء تضمنا ومطابقة
وتضمنا من حيثية ان المراد الدلالة تضمنا فقط اي المطابقة فيه فيكون
التضمن بلا ما سمى الكل وهو معنى الشارح ان يعرض قوله وعكسه قوله
لمجموع اركانها من قيام وركوع ورفع وسجود ورفع منه قوله كالحديث
مفتتح من حديث اخرجه الشيخان من صلاة الليل مثنى مثنى فاذا
اردت ان تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما قد صليت قوله كما تريدوا
الشمس فيه ومنه قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اي ميلها لانه
لا كان انما يكون منه اذا قسم الدلوك بالميلان عن كبد السماء ووسطها قبلا
نسخ ان انما ابلغ هو الكوكب وقابل ان يريد بالميلان عموم متعلقه فيعم
بميلان شعاعها لما ان دلالة على الطلوع قوله ان تملى الا تضمنا
منه ما حديث من ادرك ركعة قبل ان تغرب الشمس وقوله على الشعاع
ومنه قوله سبحانه ثم جعلنا الشمس عليه دليلا اي العرف ان يكون
دليلا وكذا حديث [illegible] كما في البخاري وقت العصر كان صلى الله عليه وسلم
يصلي العصر والشمس في حجرتها اي عائشة رضي الله عنها ثم ان قول
الشارح هنا فاذا العلو لعارض هو كامل في ان الدلالة تابعة للارادة
وكذا قوله وكذلك اذا العلو لعارض وهو خلاف المحروس تبعيتها
للوضع كما في المعقول تبعا لشرح المطالع لا للارادة وفي بعض كتب
اللغة وبما عد بعضهم ذلك الجزء او اللازم مطابقة مع دلالة
عليه تضمنا او التزاما للدال من حيث انه معنى الموضوع له والثاني

قوله كذلك اذا الطلوع لغة اذا الطلوع على القرص [illegible]

من حيث انه جزء او لازم ولا بعد في كون الجزء او اللازم مطابقة مع
دلالته عليه تضمنا او التزاما فالدلالتان مختلفتان كما تقرر ولا علينا
في كون المتكلم اراد جهة واحدة او كلفه عليها او اراد كلا من الجهتين
فان المشترك في الفرد يطلق على كل من معانيه والدلالة على المعنى المطابقي
هي تابعة للوضع لا للارادة خلافا لما حققه السيد في حواشي
شرح المطالع وكذا غيرهم فقوله وجهه منه التزام لا مطابقة فيه
كلام بل وان اراد المتكلم به الغير فان السامع يفهم الشعاع مطابقة
من حيث انه تمام الموضوع له والتزاما من حيث انه لازم تمام القرص
الموضوع له اللفظ لا ان يكون الضمير في قوله وجهه منه عائدا على
القرص في جهة من حيث اللزوم ولا من حيث الوضع له كما يؤخذ من السياق
بعض شيوخنا اعلم ان اللفظ اذا تعين المشترك الموضوع حقيقة لمعنى
اذا اطلق على الجزء او اللازم مجازا فان الشعر في المعقول تكون
الدلالة له على ذلك الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا ولا التزاما
وقد نص عليه في شرح الشمسية ايضا وتقرع للشارح في قوله دلالة
اللفظ على ما وافقه يشمل المجاز فرده السيد بان من يقول ان المجاز
غير موضوع لا وضعا شخصيا ولا نوعيا بل ان الوضع بغير اللغة
للدلالة بازاء معنى الدلالة بنفسه يعني والدلالة هي تابعة للوضع
ولا وضع في المجاز والثاني انه على تسليم ان المجاز موضوع انه لا مانع
من كون اللفظة اذا دل على معنى بالمطابقة ان يدل عليه من جهة اخرى بال
بالتضمن او الالتزام فيجتمع الدلالتان لانه موضوع له وضعا وحينئذ فلا مانع من
ذلك فيقع بالمجاز في الجزء او اللازم دالا عليه مطابقة وتضمنا او التزاما
فان قيل يفهم الجزء عند سماع لفظ المجاز في الجزء او الكل فهو المعنى الموضوع
له فيفهم جزؤه ضمنا او لازمه ثم تنتقل الذهن منه لتعلم ان ذلك الجزء او

اللازم منه والمراد بها دلالة الجزء او اللازم وليس بتضمن ولا التزام وأما
جميع اجزائه في ضمن الكل او اللازم من الملزوم فيسمى دلالة تضمن او التزام وأما
كون المعنى المجازي مرعيا او لازما اذا كان لجزء او لازم فيسمى دلالة المجاز
على جزء المعنى او لازمه ويسمى دلالة تضمن او التزام بغير نسبة العلاقة
البوني لنقل الشعر في شرح التلخيص عن كثير من المحققين وقال الاشموني
ايضا [illegible] انظر شرح المختصر لدى قوله الحقيقي
والمجازي ثم اعلم ان دلالة الالتزام من مهجورة في التعاريف فان فهم
منه السائل الجواب وربما خفيت الفهم لدى الوسائط واللوازم على
السائل نعم تستعمل دلالة التضمن او المطابقة في التعاريف كما في
في تعريف انه الانسان هو الجسم النامي المتحرك بالارادة الحساس المعكوس
بالقوة العاقلة ويقال في تعريفه هو الحيوان الناطق فان دلالة
الحيوان على الجسم والنامي الى غيره التزام تضمن ويقال في تعريفه
هو الناطق او الجسم الحساس تعريفا باللازم الناطق كما المراد لا
يقال في الحدود التامة والناقصة فمنه رسم او عبارة فهو بالغة لما وللشارح

فصل في مباحث الالفاظ

قوله من انتهاء الرسالة اذ الى فتمام السنة وقوله اللغة اي دلالة
اللغة يناسب ما قبله فقوله وارادة لو قال وقد تكون من العمل
لكان اتم ولا ذكر الشارح رحمه الله الى تحقيق الالتزام جمة منه ورملاحظة
ما بعدها ولو كان دلالة المقال نذكر فقوله من حيث كونه وكيا
لا في من حيث ان دلالته مطابقة او تضمنا او التزاما بغير تعرضه
فيه بالحيثية ان الالتزام جمة محالفة لما قبلها اذ انما هم نعم لو
ذكر المقال بدل بجعل وجعلها او كان اي عند قوله انواع اخرى هي
الوضعية فيقول هنا دالة في مباحث اللغة وكي يذكر هنا جمة لكان

قوله فصل في مباحث الالفاظ ما لفظه قولهم الالفاظ المعنى
من تعرف المعنى من جهة
الدلالة بل الوضع
الدال وهو المعنى
والارادة الى
العمل من حيث
ما قصد من كيان
يعلم [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible]

اوضح واسلم من ايهام الرسالة الوضعية لبيتت من جنيا حيث اريد العالم في
قول صاحب يا ليتنا السّير بزاده انه كما قال في اجابة بيع وبه يندفع ما قوله
وتغيير ذلك الى مركوبه ذاتيا او عرضيا وقع بعد تغيير الى المركب اذا كتب او خير
وان الخبر اي القضية من مبادي الحجج والى قسيمة هذا الكلام بحكم من ذكر
الناظم لذلك تعرض الى احمد عمار وجه التفصيل قوله البنية وان
نيل بخروج المسند والمسند اليه ومنه الكلي يقال بل المسند اليه
منه عبر الكليات خمسة واسماؤها جنس وفصل وعرض ونوع
وخاصة وسمية المذكور هنا يعني المسند من ان الكلي ما افاد الاشتراك
في معناه قوله مباحث التعريفات تعرف ان المنطقي ثم عقد موضوعه
يوصل الى التصور والتصديق المجهولين فانحصر كلامه وفصوله في
اربعة امور في التعريفات ومباديها الكليات الخمس والحجج ومباديها
القضايا وقد بحث له عرضيات التصور والتصديق قوله انه اسم
مصدر بانه مبني وبين الذي الصقل عليه واسم المصدر ذا الكلي
الحروف كالمصدر الا ان المصدر يدل عليه بذاته واسم
يدل عليه بواسطة لانه يحمل لفظ المصدر قوله بمعنى
البحث والتفتيش البحث في اللغة التفتيش عن ما كان في المحسوس
بنقل عرفا في بيان الشيء والكشف عن حقيقته والحدث اعني البحث
منوط باي العالم يبحث عنها فيما يستقبل او بمعنى اسم المفعول بمعنى
من مثل بحث فيها ثم انه على كون مبحث اسم مصدر تكون الاضافة
من اضافة المتعلق للمتعلق وعلى كون مبحث اسم مكان اي المسائل
المبحوث فيها من الطالب فلا العالم من امكنة مجازية فالاضافة
في للبيان ويصح ايضا كون مبحث بمعنى اسم المفعول فالاضافة
كذلك ويصح كون مبحث اسم زمان واقاله فيه بعد الى مباحث من علو

لينسلك بذلك في الكلام على الكليات وعلى مباديه الحجج ومباحث جمع مبحث بمعنى البحث وانه مصدر التفتيش وان مستعمل مستعمل بمعنى جميع المباحث التي يبحث فيها الطالب لتمييز المعلوم

ابن وامن كلية المتعلق في متعلقه وعلى ما عند اهل العربية الا انه في
اخصه قليلنا قل مستعمل الا لغاية حيث يوجد فـقوله الى تسميته
قد القسمة عند المناطقة ثنائية فقط مفرد ومركب ويترادف كم يعقد وستاه كم بقة
آخر وعند النحاة القسمة ثلاثية مفرد وهو ما لم يدل جزؤه وهو مركب وهو ما
دل جزؤه على معنى اجنبي ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه ه
ويقال له ايضا القول وكم يعتد المناطقة من ان القسمة ثنائية من
ان فهم فيكون المركب والمؤلف والقول بمعنى واحد وهو ما دل جزؤه
على جزء معناه فـال في العارضية ÷

÷ اللفظ قسمان ليس فيهم يعرف ÷ مفرد ومركب مؤلف ÷

واعلم ان القول عند المناطقة اخص منه عند النحاة لان فيه التركيب
المتعلقية والتكلم به تعكس ما نسبناه للمناطقة من كونه مذهب على
ان القسمة ثنائية فانه يحتمل زيادة وانما قوله فمراده انه الكلم يقال
الكلم في الاصطلاح المفيد والمركب جاء في النظم من معونة السياق وفي بنية
مقام ابن فتصار في الكلام على ابن من المركوز ولم يذكر الناظم
قسيما ثالثا قسمة قول المنو بعكس ما تنادي ... وانه خارج نعم في
المفرد كان فائدة يدخل في تعريف المركب فـقوله وما اه تقسيم اللفظ
اي بخصوصه دون العموم فـقوله للعمر تتحد الاعتبار اي للفظ
الدالة بالوضع اذا استعملت جمعا ام ما كلية او جزئية بعض الحد
ثم انكم بعد التقسيم للمركب والمفرد جار في اللفظ باعتبار كل من الدلالات
الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وشرحها للسعد على الشمسية وفي
ولصاحب المطالع وابن التلمساني معترضا على تغيير البعض الى الكل وكذا الد
للكاتبي في الشمسية وروجه بامور منها ان اللفظ لا ينقسم باعتبار مطلق
الدلالة ... تخرج عن القسمة ... ورده بانه ...

قوله وما اه اللفظ تعم الدالة وقع موصل الدالة للمعاني ... والتعبير باللفظ الدال بالوضع

ح في مطابقة او تضمن التقسيم ... المطابقة ... عند البعض ... [12]

وموضوعه

لو فهم منا القسمة الى مركب وغيره على اللفظ باعتبار التصور والا فالتزام
تقارن الكلام في قسمة على كلو الدلالة ومنهما ان ما تركب من لفظين
موضوع غير لفظين بسيطين كماء الغسل الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه
التضمني فتلك أداة جزء له مختصين بزخارفها ماء الغسل في المعنى مع انه
مركب قطعا وأجاب بانه يوضع بازاء جزء معناه من جهة التضمن ومن التركيب
من جهة المطابقة وذلك مانع من وضعه لشيء بدو قيل فنقضا بمن هو
جزئيين كعبد الله فهو من حيث الوضع العلمي مفرد ومن حيث الاصل فاضافة
مركب ورده بانهم لم يطلقوا على مثل ماء الغسل مفردا ونظيره بخلاف عبد
الله وهذان توجيهان انما صنعه البعض من تقسيم القسمة للفظ لا
باعتبار المطابقة جاريه في كلو غير بحث ومناقشة قلت ان اجمع في المقولات
وكلام الناظم يحتمل كلا من القولين ويدل على تشبيهه على قول البعض ان له
بالوضع الوضع الثاني وسواء في المطابقة قلنا تقرر ان المراد افادة
مستعمل الذي لفظه من اضافة الصفة للموصوف اي الالفاظ
المستعملة اي الدالة بالوضع فيخرج ايضا المهمل كديز فانه لفظا
ليس بلفظ او لفظ في دلالة فلا يوصف بافراد ولا تركيب وهذا ما
لا من قال وانه واقتصر عليه الغبار وغيره بل هو عليه شيخ شيخنا
الشاوي رحمه الله تعالى وجعل انه مخرجه من الناظم انما هو لفظ الوضع او من الوضع
المأخوذ من القسمة من الدلالة او من مستعمل لان استعمال الخبر من
الوضع وهذا اشار هنا في البيت بعض شيء ومن ذلك فقولها فيه
منه اي فيلزم فيعلم انه خبر وانما يستفاد من الناظم ان الدلالة بعض
المركبات وضعية لا كل المركبات لان قولنا الموضوع من الالفاظ قد
يكون مركبات يدل على ان كل مركب موضوع حتى تكون دلالته
وضعية وهذا هو المرجح قلنا لان تبيان انما كان الخلاف هو ما هذا معه

كون

[illegible]

كون جميع المركبات تدل دلالة عقلية او دلالة وضعية وليس هنا
قول بان بعضها يدل عقلا وبعضها يدل وضعا كما يحتج الناظم للاتيان
بعبارة تكون نصا في الحصر والى دون ذلك اي هذا الثالث قلنا قال وقول
الناظم حيث يوجد اي حيث يخلو عن هيئة اكملا وقول لا دلالة
المركب وذلك ان المعنى الافرادي في زيد قائم هو ان زيدا دال على شخص معين
وقائم على ذات ما متصفة بالقيام ولا شك انهما بعد التركيب والاسناد
انما يدلان على ثبوت القيام لزيد وهذا معنى ثالث هو محل النزاع والدلالة
فذهب الى وضعية هذه الدلالة الجمهور كابن عرفة والسبكي والقرافي
وغيرهم كما في الرماصي ان الواضع كما وضع المفردات وضع المركبات فوضع
من تعريف العامل على الفعل والمضاف اليه على المضاف وهكذا وهو قول
الجمهور عليه وذهب الى عقلية دلالة المركب ابن الحاجب والسنكي ۞
ونسبه ابن قاسم في شرح التسهيل للمحققين قال ابن مرزوق في غاية الامل
هو التحقيق واليه ذهب الامام وتبعه على التوضيح حيث قال فان من عرف مسمى
مسمى زيد وعرف معنى قائم وعرف بالضرورة معنى زيد قائم اي بالواضع انما
وضع المفردات دون المركبات بالتمييز بينهما محض العقل وأقوى ادلة
هذا القول انه لو كانت وضعية لكان لا يسوغ لاحد ان يتكلم بتركيب
حتى ينقل بعينه عن جهة الواضع ويعلم وضعه وهذا متعسر او متعذر
وهناك قول ثالث ان المركب موضوع بالنوع بان المركب انواع كالخبر
والوعد والوعيد والاستفهام والنهي وهكذا فوضع الواضع مركبا من نوع وبما
واذن للمتكلم على نحوه والكلام على نحو منواله لا انه موضوع بالشخص
فانه يتعذر كون كل لفظ يقع به الكلام هو موضوع لا يسوغ لاحد
ان يتكلم به حتى يعلم وضعه قال بعض المحققين ان هذا الوجه الثالث
الحق انه موضوع بالنوع هو تحقيق وتوفيق بين النزاع بحسب فالدلالة

وصفية اراد بالنوع ومن بعاصة اراد بالشخص فان تنوع الانواع وقيل بين
خلاف وعلى كل فالناظم رحمه الله انما نبه على ان المركب موضوع وانما
كونه بالنوع والشخص فيه خلاف ، واختار في الالفية انه نحلية بكل من حيث شارحنا
ان يقول يعني بالنوع بل اي ان العبارة تدل على انه غير موضوع وبين اللفظ
والعبارة بخلاف اي التقسيمية بلينا من متلو به يفهم الكلام والخلاف
على المركب الثاني بل يعم هذا الا نسبة الناقص وغيره والنسبة الاضافية
كغلام زيد والنسبة التقييدية كالحيوان الناطق وغيره والنسبة
الايقاعية ونحو التي بين الفعل والمفعول نحو ضرب زيد قال وانما
ذكر اجزاءه على نحو معناه في الفاء تصحيحة اي ان اردت تعريف القسمين
قال وفائدة ان قولنا كونه صفة لمفرد نحو رجل شريف وقد يكون صفة ولو كان
من حيثية عقيم ووجه كونه مسوغا لجواز الابتداء به لانه اخص من المفرد
الموصوف المفرد وقد يختص بالصفة ووجه كونها حذف الموصوف وثبت
الصفة نوع اشتغال وشبهت بما غلبت عليه الاسمية من الصفات
وانك شك انه في نفسه مختص وتقلل شيوعه وبقولنا نوع اشتغال
بنوع فاذا قلت ان النكرة المشتغلة يبتدأ بها دون مسوغ
ولو كانت خاصة نحو رجل قائم بخلاف اذا ذكر بالغ قائم ووجه
انه نوع ان المفرد نوع ملاحظة للمذكور في الحديث والتكلم نوع
اشتغال قلت انا ثم ان بعضهم جعل المسوغ للابتداء بالنكرة هو
التقسيم نحو فيوم لنا ويوم علينا ويوم نساء ويوم نسر
ووجه كون التقسيم مسوغا لجواز الابتداء كلما في قوة مبتدأ واحد وهو
عام وهم جمع جميع المسوغات كما هو معلوم اما الى التخصيص واما الى
التعميم واما بحث بعضهم في كون التفصيل منها من المسوغات بان
المقسم هو مشتمل ان لعل به فالا في غير كلام بما ذكر ناه

أن يريد أن التفصيل غير التقسيم وأن المسوغ في التفصيل مركون
المبتدإ هو المقسم وهو بعيد عليه أجمع محله قوله وما بعد ح أراد
بعد ما إذا الموصول وهو لغة ما هو الجسم والجمع جمع في جملة
قوله للوزن بل هو لغة فيه بدليل قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهن
جزءا وقوله سبحانه لكل باب منهم جزء مقسوم قوله عند أئمة
اللغة وأما عند النحاة فهو اسم قيد خرج به المركب كزيد والمركب
المزجي والمركب الإضافي في العلم قوله نحو قام زيد أعلم أنه يدخل
في تعريف الكلام المركب الإسنادي إذا لم يرد له نسبة تامة
والمركب الإضافي نحو غلام زيد غير علم كما سيذكره وكذا المركب النعتي
التقييدي كالمنعوت مع النعت أي غير علم كما سيشير له وكذا يتناول
ما ركب مع مفعوله بأن يبين الفعل ومفعوله نسبة إيقاعية قوله
إن هذا محل بيت القاعدة أخبار بالواقع لا أنه مأخوذ من وضع زيد
قوله الذي جعل علما أما المجعول علما فهو منه قوله أمر مقيد
بالعلمية لم يرد رحمه الله بهذا أن غلام مشتق قوله ماجد من
مجموع المتضايفين أعلم أن المركب الإضافي غير العلم فيه أنظار ثلاثة
الأول اعتبار الجزء وتركيبه والثاني اعتبار التركيب فهو مركب جزءا والثالث
اعتبار أحدهما فقط من حيث ذاته فهو مفرد فكذا الثالث اعتبار
أقرب منه فقط بل مع الإضافة بلا شك أن الإضافة جزء منه وقد
أعتبر فيه التركيب الجزئي ولو مجردا فهو مركب وأما تعتبر فيه الأحاد
وهو الجزء مفرد خلافا للقول اليوسي رحمه الله أنه جزء مركب وأن لم
جزءا أماله رحمه الله سهوه وهذا يخالف قول الشيخ
المضاف إن أخذ من حيث ذاته قابل للإضافة والمضاف إليه خارجا وإن
أخذ من حيث وصفه بالإضافة فالإضافة داخلة والمضاف إليه

خارج كما تعرفه فان قلت القول هو العرض المضاف للمتكلم الا المجموع
فليتامل قوله بالوضع اخرج منه ان اللفظ مرجحة بالدلالة العقلية
كدلالته على حياة اللافظ فلا ينقسم الى مركب ومفرد قوله كالجنس
لم يجعله جنسا لان الجنس كما يأتي هو المقول في جواب ما هو على كثيرين
مختلفين بالحقيقة قوله يخرج عنه المهمل فانه لا يقال فيه لفظ
على قول وانما على القول الخ هو غير في الاذهان بوضع فعلى كل يخرج
بما الواقعة على اللفظ الدال احالا والقول فروي انه خارج بقول
الناظم دل من لا قال قيل لو كانت ما في الناظم واقعة على اللفظ
الدال لما قال الشارح لم يخرج المهمل بلفظة دل يقال المهمل في
هو دلالة الخ والمخرج تحت ما هو دلالة الكل بان اللفظ الخ
دل عليه كله يعرف بما لا جزء له وبما له جزء دال فليتنبه قال قيل
ان خروج المهمل هو من جعل موضوع الكلام والقسمة هو مستعمل
الا لما ذكرنا فاما بد بعضهم يقال المعتبر في الاخراج والادخال
هو التعريف لا المعرف فجاء بان قيل قوله فلا بوضع قابل تركيب ولا اجزاء
لا مسلم صحيح الا انه يرد على تعريف الحد للمفرد ثم ان المهمل فيكون
التعريف غير مانع الا ان قول الحد بعكس ذلك ان المهمل مع انه ليس
من مركب يقال العكس انما يرجع لعموم التعريف الشامل للجنس
وتقدم ان ما كالجنس وهي واقعة على اللفظ الدال بالوضع فكل ما
كان تحت ذلك ما وقعت عليه من الاشارات والعقد الدال والدال عقلا فهو
خارج عن الافراد والتركيب كما ان تحت ذلك العقود هو مع في فاقسام
اللفظ ثلاثة مهمل ومستعمل مفرد ومستعمل مركب قوله دل
جزءا الخ قيل دل جزؤه هو تركيبية فالمقصود بالاخراج هو ما يعلم
وكونه يخرج يقتضي انه مقصود يقال ان الاجزاء الدالة اعتبار لا

قهي حين

بمن حيث بناه قوله

بمن حيث جنانه قوله أعلام جنس معناه يكون نوعية وفي رحمة الادغام
بد يكون مقصودا بلا قناعات حينئذ قوله كأبا الجن وكحو واو العطف
وبمن في الاستجماع بكل ذالك وجه قوله كبير وما ارجا الالف الذي ترتب
منه من زاويه لام قوله ومعنى ثعب وفي ما الحاء والياء والراء جمع مجموعة
انه حو في تجانبيه مسميا بانام وفي البنية المذكورة من زاويه وقده
قوله انام والغبسر لعكاما وانتبع رأوله بمن تجمع كما قيل وأم أبه
قال تعالى ان ام وملك ما كان ابوها امرأ سوء لكلام فيه منهم ومن الغني
بعضهم في ذالك قوله اكل المعنى فيه بحث مرجمة ارجعنى بحرف
على كل ذات قامت بها العبودية وانتصفت بها وهو بحث فيها والعبا
العباد في المضاف إليه مع أن كل المعنى سوءات واحدة وهو خصوص
الذات المعينة المتشخصة مع وراء اشعار بعبوديته وإجه عبادة ة
بينهما فهو كذا ايضا في ام وفي انه في الاله مما فيه علو ربه مع ان الم لمح
بالعلم خصوص الذات المعينة المتشخصة وأفاد عن أن الاضافة بينا
بيت معنى العمر يتبين عليه التشخص والتعين قطع نوار شارحنا كل المعنى
فيه نوع تعبير عند من تأمل ثم اعلم أن العلم في المركب الإضافي نحو عبد
الله هو مجموع المضاف والمضاف إليه حتى عند النحاة كلمة واحدة
حقيقة وكلمتين مجازا كما في شرح التسهيل خصوص المضاف والمضا
إليه حتى يقال أن اسم الجلالة الذي يطلق على غيره سبحانه قد يطلق
على المجلو ومن المعلوم أن الشيء مع غيره ليس له حكم الشيء وحده
وان كان جزء العلم حكم العلمية في امر يعقبه في ذالك المنع من الصرف كما
في نحو عبد مام يمنع من الصرف عند الغاسبين جزء العلم كالعلم
في ذالك كما في بدائرة وهو وان صم لم يوجد فيه للمنع من الصرف الا
علة واحدة وهي التأنيث دون العلمية وقال التلمساني ان جزء العلم

ليشركا العلم بضم صوابا بالمهم ثم ان عبد شمس قام وامرؤ القيس فجار ايضا
بالاعلامية م ولم من الغوم نحو قوله سبحانه فليحذر الذين يخالفون عن
امره اي عن كلام الله وحيث كان العوم وما ادلا شك ان عبد شمس
وامرؤ القيس ليس كلمة فيما ذلك على قلة فالاولى الجزء اب وان قيل
حيث كان المعوم ما دل الجزء منه على جزء معناه كان التعريف
غير جامع لخروج نحو زيد فانه من اجزائه فدومه ورائه وبه وداله وهو ينزل
بغير المرادة كما قال الدوري الغرائي الجزء المتلاشي الغريب وبين الكلمات
فان يعبر والجزء البعيد مرح في بنية الكلمة ولوثد ايضا بعضهم
على المعوم فيخ زيد فانه غير كب الا في قوله الزايد وفاهم والنسبة
وندركه انما يريد علمية بالحركات عن ان وسجدا غير باءه في قولنا
وقولهم مثوبيتر اجمع انوله فيه نكم وان ادار الحمة رحمة الله يقسم
قولهم الشيخ السنوسي والعقباني ومرتبعهما ومحل الكلام ان يعنو
ابكم سوبعه بلا خلاف وموخارج عن التعريف ما لا كرفال
السنوسي ومرجعه في وجه منوبما افاده الكلم ومعناه اي جمع خارج
بما خرج بغلبك وعبد شمس وقال الشارح انه خارج بما خرج به زيد
ورجل وشبهه اي تمة الكلام على ذلك قولنا وانسان سكت
يحر سار قبل انه ثابت فعيلة وانعواني سار له بمعنى لغة وسوشم
ويطلق انسان على الة ... اذا واشروها بعال الله نشو انسانه
وقولهم انسانة فتاة نة بر الروح ميتا اجل ... يعر لعكة ... عبه
انكم القاموس قولنا انم منون باءه الجمع ... اي والعلم ...
اي بمعنى الواو بمعنى الكلمة وكذا الكلام في كم اب ستعمامية
او الحمية سواو الكلمة وان كان ابجا مر والحروف بين من الكم في
حرف وشبهه من الكم في ... قولنا قا جود دائم اب خذا وسع

موقانا

ذا كان اسما مشتقا وقال الخ في قولها ان انسان مشتق هذا احد اقوال ثلاثة
فالهمزة فيه اصلية ووزنه فعلان مثل عطشان قال الشاعر

وما سمي الانسان الا لنسيه ولا القلب الا انه يتقلب

القول الثاني انه من النسيان فالهمزة زائدة والنون عين الكلمة والياء
ووزنه افعان بدون لام محذوفة وعليه قول بعضهم

لا تنسين تلك العهود فانما سميت انسانا لانك ناسي

الثالث انه من الايناس بمعنى الابصار فالهمزة اصلية والنون زائدة لانه
يونس اي يبصر وسمي بذلك لانه يبصر نظرا ويعلم ما ورد غيره من الحيوانات فهمزته اصلية قطعا ونونه غير ونسبته وفي وزنه فعلان
قولها وزاد الشيخ السنوسي الا انه للعلامة الناظم اللقاني قائلا
قال ان الارادة والنطق مرتبتان انه قد يكون قوله على جزء المعنى فانه
من الجزء ولا يكون الا كذلك الا باعتبار الجزء بل قد تكون جهة الدلالة
والمدلول كلاهما جزء فيه تغيير ولا ارادة وايجاد ما يعرف وبالنسبة
بالمعنى الى الجزء اعم من كونه جزءا او معناه على الحيوان الناطق وعلمها
في تعريفه المركب فكان قاصرا لكونه تعريفا بالمعنى فيكون
تعريفه قاصرا العكس ثم اجاب بانه يصح التعريف بزيادة الفصل
في التعريف بغير ولا مركب قاله بالفصل ولا عارض فمعناه شيئا ان
الفصل في حد الحيوان الناطق وعلمها انما هو تعبير الذات المشخصة
واما المعنى الاصلي اللغوي الجسم النامي المتحرك بالارادة والناطق
اي المدرك بالقوة العاقلة كله لا يقصر حال العظمة وما نسبيا
نسبيا وتفرع عن شرح التمثيل ان المركب العلم بعد الاضافة كلمة
واحدة حقيقة وكلمتين مجازا وبشاهد تتمة الكلام لذلك فقولها
الاصلي اللغوي لان تمام الحيوان الناطق مجموعه لا يدل بحسب اللغة

ثم انه ومن نسي
لما خفف من معاني
او من النسيان ان كان
الحلال وبه ويكن
يقال رجل انسي
من ام من الكرام
والعجب واصل ما قبل
الذي حذف للتخفيف
هذا وزاده وغيره
السنوسي في الشرح
الثم على وقال
فقصد انه من
الاختيار الناطق
الحيوان عليه ان
اذا جعل المدلول
كل ما في نسبته
على ما في الدلالة
لا يدخل فقصده من
العلم

إنّ علم الحقيقة النوعية دون المشخصات بخلافه علماً فيدل على
الحقيقة الشخصية أي الذات مع المشخصات لأن كل علم لابد من الدلالة
التعيين وهو على خصوص تلك الأجزاء وهذا يشعر به فلا يحتاج في إفادة
القصد قوله واستحسن الأخير بالقيد وإلا لأنه تابع فيه للناظم
واستحسن الثاني لأنه من عنوان قوله الذي يقصد من اللقب في أنه
ما أشعر بوصف المسمى كزين العابدين مدحاً وضعه كبطة وأنف الناقة وكان
صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن ويعجبه الاسم الحسن وقد قال الحزن
جد سعيد بن المسيب أتيت النبي فقال ما اسمك قلت حزن فقال أنت سهل فقال لا أغير اسماً سمانيه أبي
قال سعيد ما زالت الحزونة فينا وكانوا قديماً يتسمون بالغلظ في الحربية فقال
صلى الله عليه وسلم للصحابة سموا أنفسكم أسماءكم ولذا قال ابن الخطيب
السلماني في الشلغماني إلى أن اسم هو ذنبه في قصيدته

زعم ناس أن اسمي ذنب ثم يمحونا … فلما رأينا وجهه صدق الزعم

وقال العجمي

سألت بغلي فقصرنا سعيد … فكان اسم له من أحسن قلادة

والحق تساوى بين الكنية وهو ما صدر بأب كأبي بكر وأم كأم كلثوم
وبين اللقب إلا من جهة الاعتبار وفي تهاني فإن كان السعود وإن
جمل وإن حسن ولله در بعضهم

أتيت أبا المحاسن كي أراه … بشوق كاد يجذبني إليه
فلما أن جلست إليه وجدا … رأيت أمر منه بأبنائه

قوله إن المقصود بالذات أي المقصود منه أولاً قوله في نعم يا ابن الكرام
من أجل الدس شوائب العلمية بالذات فيقول الحم كب ما من جزؤه على
نعم وقعناه في اللغة مقصودة بالذات لكمال على ما فيه قوله
وقعناه أي في اللغة وأما الأجل كان يطلق على اللقب اشتقاق

لأن العصر به نعت وسماه … والأعلى إلا ما على الخصوص في لوم … واستحسن الثالث والأول … فإن لقب … بعد بعض معصود … [illegible] … المقصود بالذات … على

علم تعيني زيد قائم فان معنى زيد وهنا بمعنى قائم قبلا اذ تم للوضع الجعلي
قوله الا في بيان ذلك الخ نحو محمد الله سلام وبدر الدين وعفيف
اخر بما به في اللغوي فيجري بكل من وجه يعيد معناه وذلك بتعيين
بواحد وثانيهما الوضع العلمي اي الدلالة على تعيين الذات المشخصة
وهو هذا الاستعمال الثاني بلا ملاحظة المعنى الاول والا على
وجه التبع والاشعار بالمدح مثلا ويدل على تبعية المعنى الاول
وغيره فيصير بالذات انه غير داخل في الوضع العلمي بانهم يفعلون
مثل ذلك في الالقاب غالبا فتلك وجرت تلك المعاني في المسميات فالعلم
غير دال عليهما بالحقيقة وانما يدل على تعيين المسمى وذلك بالمجاز
بل المجاز قد كان معناه ملحوظا او محققا ومن هنا احتمال فيبني
الا وضع فيما زاد على العلمية فدل على ان ملاحظته تجيء اصلية
بل تبعية وهو الدعوى المطلوب وما بعده اشار هنا بان العلم اللقب
معه منوما للجمهور وقال البعض ان نحو محمد الله سلام من الالقاب
منوم كيف فلم يدخل التعريف خالصة من شوائب العلمية وهو معناه
كلام الشارح عند شرح تعريف العلم الذي لم يزد كما قاله بعضهم ان
كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت
للعلم قبل العلمية كان اللفظ المذكور علما باعتبار القصد الاول
ومركبا باعتبار القصد الثاني قال الا فراد والتركيب انما يعتبر بحسب
القصد والارادة قوله بعكس البار للملابسة وقوله اخص
مفهوما منه اخص من ذلك بالاضافة من ثار عن عاو قوله
في مسمى زيد كذا في بعض النسخ والصواب حذف في لان الكلام في الصفة
في المسميات والمعاني شيء ان الغابر من الصلة على الموصول هو
الضمير المستتر في تلافه المفعول محذوف اي ان العهد الذي نبع الم كيف شو

[illegible]

فتلبس بعكس تقديم المركب وبعد عمل الفاعل على المفعول فهما
محذوفان وقد يفعل بالفاعل مع ضمير يعود على المركب بناء على
مذهب الكوفيين من انه لا يجب ابراز الضمير اذا جرى الفاعل على
غير ما هو له حيث امن اللبس ووجد العكس سواء التابع والنابع
حقيقة كما تفرع منه المبنى والمركب فتعمم بعدم جمل النقل على
محلوا لانه تصدى لمجاز فقولنا اللغوي سوا التحويل والمجاز الغلة
واقسام العكس المنفى المشار اليه فيما يأتي بقوله : العكس
فنباج : ير الفضية و مجموعه مراد هنا فقولنا قيد خلافية
منا على قدح تفرع له من كلام السنوسي والعقباني وغيرهما وحاصله
انه في خلافيه امور اربعة نحو بقاء الجمع وكذا نحو زيد ونحو بغلبت
ونحو الحيوان الناطق اعلم ما وسكت عن نحو حجة الله سلامة من
الالقاب ومنه الخامس لعله ترجح عنده ما تفرع من انه مركب واما
الاول والرابع فيها فيه مسلم واما الاخير نحو بغلبت والحيوان
الناطق عملنا واعتمد في الجزء حقيقة الجزئية فيه كما تفرع
عن الناظم اللفظ خارجا من تقديم المركب بقوله فان جزءا ففي
قوله علم جي معناه فما بعاد العلم لانه لا دلالة العلمية
على المعنى الاصلي اللغوي مثلا بل ما رجح نسيا منسيا ومنه الحق
وتفرع جواب الناظم ومن سلك عليه شارحنا اولا وحاصله
انا نعم في الجزء فيشمل المعرف ويخص بقوله علم جي معناه تالف
بالقصر فان بالقصر في المركب جي منوها كان كل من اجزاء
اللفظ دالة على جي المعنى بالقصر والا اراده يخرج بقوله
علم جي ومعناه نحو بعلبت علما وبغير القصر نحو الحيوان
الناطق علما واجاب العراقي في الايات البينات من

وقاله
جي : اعلا
عمج في فعلين
معناه القصر
وعلاقتها جي : الا
عقلين جي : معناه الاثبات
وغير مجمع جي : عقائد
عند الاول عقلين
عليا على الاخس

التام

الناظم اخر كونها نعم اولا في المفرد ونعتبر الحيثية فيما بعد اي
من حيث انه جزء المعنى وغير الحيثية من اجل تعريفات الامور التي تختلف
باختلاف الاعتبار وخرج مع زيادة قوله جزء معناه في التعريف الاول فاخرج نحو بعلبك
علما ومن حيث اعتبار الحيثية خرج ايضا نحو الحيوان الناطق علما وخرج
كل من تعريفي المركب والمفرد نحو وجواب الناظم في العبارة واحترز
ان افراده باعتبار ما يشمل المفرد والمركب فتعين ذلك قوله تتميم للحد لاخراج
نحو بعلبك علما وكذا اخرج نحو الحيوان الناطق علما الا ان خروجه
يقول العلامة الناظم من التعبير بالقصد والعبارة من جهة اعتبار
الحيثية لان الجزء الحقيقي به يكون الا دالا قوله جزء المعنى وقلنا
دلالة للعلم على علميته اصلا على سواء من المعنى اللغوي وقال
البعض وهو الحيوان الخ لا ينص في حقيقة الا للجزء الحقيقي
وعليه فقوله جزء معناه هو بعد تمام الحد جميعه تابع له جيء به
زيادة لايضاح اذ نحو بعلبك والحيوان الناطق علما خرجا من التعريف
بما خرج به زيد وقال بعض اشياخ الشارح من اجل ذلك انه خرج
بقوله جزء معناه اللفظ من جهة الدلالة العقلية كدلالته
على وجوده او حياة المتكلم به فانه لا يوصف بتركيب ولا افراد
وفيه ان مراد المصنف انه مفرد داخل في قول المصنف بعكسه اذ هو لا
يوصف بتركيب ولا بافراد على ان الحواشي صاحب الدلالة العقلية
خارج عن مورد القسمة كما تقرر ان المعتبر عند المناطقة هو اللفظية
الدالة بالوضع ثم ان ما قررناه من ان اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد
ومركب تبعا للمصنف هو على انواع نحو واو العطف وزيد وبعلبك
علمين هو اولى من تقسيم بعضهم ثم ام الجملة الى اقسام المركب
وواو العطف وزيد الخ فانه اعم منه ابن مرزوق وبان الشيء انما يقابل

بتقسيمه إلى أقسام تسعة قوله مادي نسبة للمادة التي هي مادة قوام
الشيء وهو المسمى عند الحكماء بالهيولى فمادة المركب مثلا ما به
يتركب قوامه ويتركب منه قوله يعبر عنه أي بذات اللفظ وأراد
باللفظ الكلمات قوله الهيئة العارضة له أي على أن المراد من
الصوت ليس بذاته وإنما هو باعتبار أن فيه الصورة الحاصلة له من
باعتبار الحركات والسكنات والتقديم والتأخير وإلا فمن حيث اعتبار
أن وجوده له خارجا فالحق أن الحقيقة إنما هو المادي إذ هو الذي يتلفظ
به ويسمع وإنما تسمية الصوت حينئذ بالمجاز قوله صوري تابع
أخذ منه أن المراد بالصوري هو نفس الصورة والهيئة وأما النسبة فيه
للمبالغة كأحمري أو من نسبة الأخص إلى الأعم ثم إن الكلام نسبة حسب
حسبة عللا أربع مادية وصورية وفاعلية وغائية فالمادة في
الشيء جنسه والصورية له هي الهيئة والكيفية المشاهدة فيه
فيه والفاعلية له هو النجار والغائية هي الجلوس عليه للإقراء
والتعليم وكذا الجدار فالمادية اللبن والحجر والصورية هي الهيئة
المشاهدة والفاعلية البناء والغائية التحصن به والحمل عليه
وغيرهما من المعلول إذ العلة الغائية هي علة في ستة معلولة في
خارج قوله مفردا بحالة اللفظ خلافا لمن قال إن المراد المادي
ما يسمع وما يشتمل الضمائر المستترة فإن قيل لا نسلم أن المراد من
الصوت ما يسمع أو ما يتلفظ به فالمراد منه من حيث اعتبار الصورة
الحاصلة من جهة الحركات والسكنات والتقديم والتأخير وقد
قدروا الحركات بالحروف فالضمة بالواو والفتحة بالألف والكسرة
والكسرة بالياء كما قال سيبويه ومن شك أن الكل أصوات
جملة فيسمع ويتلفظ به فالصورة حينئذ مادي يقال إن نسلم

تنبيه [illegible]

دخوله في الجزء الماشي لأن تنزل ان يسمع وان يتلفظ بكله فان من جملة ما
اعتبر في الجزء الصوري التفريع والتناخر فيوان يسمع وان يتلفظ به
وان شيء من الجزء المادي غير مسموع وعلى تسليم دخوله في الجزء المادي
فالمراد المناكفة بالجزء المادي ما لا يشمل الجزء الصوري بقرينة المقابلة
المقابلة وبدليل قولهم ان الفعل وضع ليعتبر والجزء الصوري فيه
فقولنا المشتق لا يشمل جامدا لا استتار كقام ويقوم من قام زيد ويقوم
زيد فهو قم كتب وواجب الاستتار كاقوم ونستفهم بالجميع من كتب قولنا
في الفعل الماضي والمضارع المفتتح بياء الغيبة بدون اعتبار الفاعل
او ضميره فقولنا الصيغة وذلك انهم قالوا الفعل كلمة دال
على الحدث والزمان فقيد على الحدث بالدلالة وجوهرهم ووقد بدليل وجود
الدلالة المذكورة فيما وجدت تلك الحروف كضرب واضرب والضرب
وتدل على الزمان بصيغته فضرب دال على الزمان الماضي بدليل عدم
وجود تلك الدلالة في ضارب ونضرب واضرب وان المضارع يدل على
الاستقبال الحال او الاستقبال او هما الا هو يقر قيل انه دلالة لا دلالة على
الزمان لان الافعال الانشائية كلمات انسلخت عن الدلالة على
الزمان من اصل وضعها ليس خارجة عن تعريف الافعال قلنا انه
فان قيل ان ضرب مبنيا للفاعل على زمن ضرب مبنيا للمجهول يعني اختلف
الصيغة بينهما ولم تتغير الدلالة الزمانية فابى قولهم الدلالة على
الزمان باختلاف الصيغة يقال ان الصيغة الدالة على الزمان
وتتغير الافعال تتغير بها الصيغة النوعية فالماضي كله ولو بني
للمجهول صيغة واحدة نوعية والمضارع كله مبنيا للفاعل عنه او
المفعول صيغة واحدة نوعية فان قيل ان المضارع كيقوم له
زيادة على الجزء الصوري اذ ما دام زيادة الحروف وتأنيثه ما قبله

ولذا قال العلامة في الفعل
فقال الامام انه من
يحتمل فالماضي والامر
اعتبار
الصيغة
الصيغة
كلمات
الدالة والصيغة
التي
الناظم
ونعم بعيد على

المضارعة مثلا فانت ـ الذي تحمل حال الفاعل كغيبته فيكون مركبا اضافيا
بان الدال على حال الفاعل من الفعل ليس كذلك بل هو اسكنة حرف المضارعة
فليتامل فانه فيه تشهد ان المتحصل من كلامهم ان الفعل ان لم يراع معه
المسند اليه ولم يلاحظ فيه ضميره كقام ويقوم فيعد ذلك مركب واما ما كان باستتار
ضميره كانوم وقم فهو مركب واما الوصف كضارب ومضروب فانه مركب
ان اعتبر ضميره ولوحظ فيقع في موضع الخبر وان لم يعتبر فهو مفرد فهو
مفرد واما الحرف فيقول له انما كلفظة ان فهي الا مفرد في مطلقا على
تحمل القول بان له معنى في نفسه واما الوصف لنا ونحو الحروف معناه في
غيره فهو بحسب من قوله واعتباره وينبغي للشارح رحمه الله الكلام
على هذه الجملة ونحو ما اخل به وبيانه للشارح في البيت الاول
الحرف بعده فكما قوله للمصنف اي قائله الخ فقوله قالت
في المركب سواء التام الخ على الخ فمعناه قوله وان يعقل سلب
واما مفهوم السالبة تصدق بنفي الموضوع فهو [illegible] في القضية [illegible]
مع انتفاء موضوعها وعدم وجوده واما بعضهم فقد مع المعهد على المركب
[illegible] الكون العدم سابقا على الوجود وبحث فيه بان انسب بو سوال
العدم المطلوب العدم الا بعد واحد سوالهم [illegible] فقوله الا ليقال
[illegible] عليه السؤال بانه يرجح ام ان [illegible] الزوز [illegible] كون الجزء
جز [illegible] المركب يقتضي توقف المركب عليه وسبق الجزء [illegible] وكون [illegible]
الجزء [illegible] من [illegible] المركب يقتضي تاخر الجزء [illegible] بعده و [illegible]
[illegible] الزوز [illegible] وتحصل جوابه ان التوقف على الجزء من جهة
الذات [illegible] والتعريف [illegible] للمعنوي [illegible] للماصدقات [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] تجعلوه
[illegible] بلا المركب مع ان [illegible] يكون [illegible]

قوله المركب الخ تأخر الجزء المقتضي

جوابه هو الثاني وهو ان الجملة منفكة بالنفي وهو من جملة الحروف
والنسبية والمقابلة من جملة المجموع فاندفع الايراد اه ورده
البحث فيه مثله كما قال المحشي رحمه الله في تقسيم العلم الى
التصور والتصديق بان التصور جزء من التصديق على رأي الامام وان
لا عند غيره ومع ذلك جعلوا قسيما له فيجاب عنه بما ذكر وانما
هو على قسيمه اعني المفرد الخ معادلا لما ذكر في الحد في المفرد هنا
هو قوله دالة واللفظ انما يطلب او فيه فهو تقسيم للمركب
قوله اعني المفرد الخ او قيل كذلك الاسم المركب يكون كليا نحو
الحيوان الناطق والجسم النامي وهو يا نحو راس زيد رفيعا البيت
في الحد على خصوص المفرد بل انما ذكر في المفرد توطئة الكليات
الخمس مباحث التي بعدها قوله كلي او جزئي يقرأ بلا تنوين للوزن
وان كان يصح قراءته بلا تنوين هنا سبب جر وكذا بالتنوين وهي
على هذا بعد نقل حركة الهمزة لنون التنوين فيتعين تقاعل الهمزة في
نه اصلية همزة الوصل وليست بهمزة وصل لانه بلا تنوين توجد فيه
ثم في الوقف لا غير الحذف قوله تشخص اي تعين والمشاه
والمناطقة تقسيم اخر المفرد اي للكلمة كتقسيم النحاة الكلمة
الى اسم وفعل وحرف فعند المناطقة المفرد اسم او كلمة او اداة وذلك
بحسب الاخبارية قال فيما يصح الاخبار به وحده فهو الاسم اي
الحرف وان صح الاخبار به فاما ان يدل بهيئته وصيغته على الزمان
فهو الكلمة اي الفعل وان لم يدل عليه بصيغته كامس فهو الاسم
وانما الضمير المستتر فيصح الاخبار بها باعتبار ما ذهبت بخلاف
من بعلنا فان الابتداء المتعلق ليس مفهوما اذ فالمعنى من الابتداء
سم ومن لا جل معناها الذي لا يستقل بالمفهومية والتعالج في ابتداء.

قوله بأن الاختيار أي بعضهم

خاص وإنما أراد بالكلمة في الفعل وجهة الإخبار به وحده متوقع في بعضه
ويمنع في بعضه لا في شيء آخر فلا يمتنع في ذلك الشيء احتمال الاختيار
ثم إن المناقشة قد أورد عليهم أن بعض الأفعال الناقصة يستدل على
نعم يعمهم لا هذا الذي في الحرف على التقسيم المذكور يحققهم أن يقولوا
القسم ويقولوا إنه يصح الإخبار به وحده إذا أريد به الدلالة على الحدث
بصيغته فهو الأول وإذا أريد فهو الثاني فعال الناقصة وإن يصح
الإخبار به إذا أريد على الزمان بصيغته فهو الكلمة التي لا أفعال
الناقصة وإذا أريد به فهو الثالث ثم شرع الشارح رحمه الله في بيان
هذا الكلام على الجزئية والكلية في الفعل والحرف فبعضهم اشترط ك
الكل كما شرط البقاء بصيغته أي فبقيت في شيء مفرد أو إذا أردت
معرفة القسمين فبعضهم كشف أنه يصح جعل الكلي مبتدأ موضوع أو بعضهم
خبره مفرد وقد صح العكس فإن إضافة اسم الفاعل عن سنا محققة لأنه
أريد به الثبوت في المعروف أو التخصيص سوغها مع إلا إضافة
اللفظية والتخصيص مسوغ للابتداء بالنكرة وإن وإن كم لأنه
على الثاني يقال البشر في كلام العرب مبتدأ نكرة وخبره معرفة الأصل
قرأ بعد وبين الحديث عند المعرب بتخاصم الكلمات العكس ومن قال
مثل الوجه إلا فيه يختار كون الحج وعكسه الحج مبتدأ
في عكسه ثم إن كلام الحجة في المشترك المعنوي ومثاله التي إن هو
وضعه لمعنى واحد واشتركت أفراده فإنه فيه وأما المشترك
اللفظي المعنى ما تعدد معناه ووضعه كعين للناظر والجارية
والشمس وأحد النقدين والجاسوس وليس بها حد بل يليه المثال وزيادة
الكلام عليه عند قوله وتشبيه الإلقاء بالمعاني تتمة
اصطلاح بلا نفعان في قولها ما يفنا باعتبار معناها وقد يكون

ان اسم

أو أسد يقال باعتبار المعنى المجازي والحقيقي انه مشترك لفظي وان
كان المجاز موضوعا ايضا لان شرط المشترك اللفظي ان يكون الذي على
كل من معنييه بالسواء ودلالة المجاز على المعنى المجازي بنوع من جهة
وهي كونه بقرينة مرفوعة فقوله لانه يمنع الخ اعلم انه اورد على تعريف
المتن للكلي من انه اللفظ الخ ان الاشتراك في معناه مثل زيد بن عمرو
من شجاعة وعلم ونحو ذلك اشتراكه في معناه اي في الذات مع انه جزئي
لا كلي فيكون تعريف الكلي فاسد العكس وتعريف الجزئي فاسد الجمع ودفع
الشارح ذلك بان المراد وقال ان المراد اشتراك الافراد في المعنى
دون اشتراك العوارض فيه ولذا اخرج عبارة المصنف عن ظاهرها واتى
او بالعناية فقال لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه وكذا اورد
بعضهم على تعريف المتن زيد بن بكر او لا ان اشتركا في ابوة اي في
كونهما ابناء له فقد اشتركا في الابن وانه المعنى المذكور واجيب
بان المعنى المراد منه المطابقي كما تعرف في فصل الموضوع عليه على
ما عليه جماعة والبنوة المذكورة معنى تضمني بل التزامي فقوله
صدقه اي حمله والمراد بالحمل حمل الاخبار النحوي بلا فرق بين هو وعلى
ام لا اي يقال زيد انسان ويقال الانسان وذلك انسان فقوله بان يمنع
نفس تصوره ان قيل مفهوم الجزئي كلي وكيف يمنع ولذا قد قيل الكلي يمنع الشركة
فالجزئي لا يمنع الشركة وعليه فلا يصح تعريف الجزئي بانه يمنع
الشركة يقال ما يمنع الشركة شيء بذا كلي وما صدقاته اي زيد
وعمرو التي تمنع الشركة فان قيل التعريف انما يكون بالمفهوم لا بالمفرد
يقال هو هنا كذلك فقوله بان التعريف بمفهوم مشترك لبعضهم على
ما للتفسير بناء على انه لا يشترك في المشترك اللفظي الجامع الواضع
بالحادث والفضل علما وصفة او مصدرا متوفيا وكذا زيد الواقع

فقوله ان
الكلي ما لا يمنع
نفس تصوره
في معناه الخ
نفس تصوره بعد
صدقه على كثيرين
كالانسان والحيوان
كلا منهما صادق
على افراد دون التباس
كل اي بعض ما باعتبار
معناه الاخر من
زيد وعمرو وبكر
الشجاع والعالم
والكريم وبعبارة
اي في معناه
ان نفس تصوره
يمنع صدقه على كثيرين
مثل زيد فان تصوره
يمنع صدقه على غيره

العلم فتعرفه بأول ذكره ان الثاء في لغة كسره وفائه بالعربية فتح وبالفار
وبالفارسية الجانب وبالتركية الماء فهو مشترك كما نقل عن الاقناع
في المحصل وقال صاحب الآيات واختار البنوي انه من باب المشترك
اللفظي من اتحاد الوضع فلا اشتراك في الحارث والفضل علما وصفة او
مصدرا ولا في زيد وانما الاشتراك في نحو عين فقولنا المواطئات اي
المتوافقة فانه توافق المحمول والمحمول عليه في معنى المواطئات كما قال ابن
التلمساني هو حمل الجزء الكلي على الشيء نحو زيد حيوان وعمرو حيوان وكذا
زيد ناطق وعمرو ناطق وكذا زيد انسان وعمرو انسان فماهية زيد
مثلا مركبة من امور ثلاثة الحيوانية والناطقية والمشخصات فمن
ان الانسان هو ماهية نوعية منوعة من الحقيقة الشخصية
اعني زيدا والجزء منها في الكل واعلم ان المراد بالجزء في الجزء الرسمي
اي ما تميز به من غيره كما مثلنا لا الجزء الماهوي اعني ما تميز به ما هو
وخارجا نحو البيت سقف البيت لبن البيت جص فلا يصح الحمل بلا
يكون المحمول كليا بالنسبة للموضوع المذكور ثم ان معناه كما في
ابن التلمساني هو ان الضاحك لا يكون كليا باعتبار زيد وعمرو وان
حمل عليه نحو زيد ضاحك وعمرو ضاحك لانه خارج عن ماهيته
وليس جزءا منها الا ان يقال المراد بالجزء ما يعم ما يقرب وبالعارض
فيه ما يعم قول شارحنا اثبات شيء لشيء فهو تقلع وجه حمل العارض
للشيء عليه في الكلام على موضوع علم المنطق فليراجع وكذا
لا كر والمطول ان حمل الجزء لا يصح الا بتاويل نحو هذا زيد اي مسمى
زيد والحق نجراه على مذهب من يوجب كون المحمول مشتقا وافتتح عليه
التشبيه ونافته الفقه والرواية فان التشبيه اما المثال كغنة بلا
يجيء ان الحمل الا بالكل والجزء فالثاني بل واجب عندهم في نحو هذا

قوله بالعرض [illegible] زيد [illegible] بالعرض [illegible] المواطئات

قوله الموضوع مراد به هم
مفهومه والجزئي لا مفهوم
له يتحد المحمول والمحمول
عليه فالثاني بل

زيد يغني صاحب هذا الاسم او مسمى زيد قوله اذ وجمل الاشتغال
لا انما خوف من توهم كلا منهما ان الغية الصدر فهو يحمل المواكلات نعم الجمل
يعم جمل المواكلات وامثال الاشتغال وامثاله فبدونه يحوج بعضهم في التعريف
الحدي من صحيح والعبارة تعقد من زيد وجملة وعينة للعلم او قوله
العلم نعما اي العلم صفة نعما فلا يجعل نفس الذات الا مبالغة نحو
مالك علم والتناسب علم حيث نحو انما هو اقبال وادبار قوله المنكشف
لا انه العلم من في هذا المنكشف فاشار ان اصناف العلوم تغصمت من بعض
من البعض وقائم انه بالعلم القواعد او الاذن انما الملكة قوله
وهذا التقسيم اي تقسيم اللفظ المعهود الى كل قسم في قوله الاسم وهي
الشخص واما اللفظ بالنظر لنفسه فلا يعطى للكلية لانه مشخص
معين خلافا لمن قال انه صالح لكل المعاني بكليتها قال قوله مجازا
مرسلا هذا باعتبار اللغة واما في اصطلاح المناطقة فهو حقيقة
في ذلك قوله محصوله اي ارتسامه وانتقاشه في لوحة الذهن
وقوله هو نفس اي المعنى نفسه واعلم ان للمعنى وجودا
في خارج الا عبارة لا شك انه حقيقي ووجودا في الاذهان وهذا
مجاز على قائل هو الحواس موضوعة في الخارج ويقال لهذه الصورة
المعنى الذهني وارتسامه في الذهن وحصوله فيه هو الانسان ثبت
تصور المعنى كما ان للمعنى وجودا اخر في العبارة وفي الكتابة
وكل منهما وجود مجازي اتفاقا فلذا تفرع ونحو الا فقال الثالثة
عند الا هو ليس في كون اللفظ قال هو موضوع للمعنى الذهني وهو
ما عليه ابن مالك والمعنى الخارجي وهو ما عليه الجمهور
او للمعنى من حيث هو وهو ما عليه والراجح قوله نفس
تصوره اصل هذا الكلام للشيرازي في شرح المطالع وغيره وحاصله

أو نحو التشريك والجمع بين الضدين قد تحققت كليتهما بفرض الصدق عليه متعددة وإن امتنع الصدق المذكور بحسب نفس الأمر والخارج وكذا يقال في زيد فيجاب بأن امتناع الصدق في زيد من جهة الشخص والمفهوم من حيث إنه جزئي مشخص يمنع تعدده مصداقا وخارجا وأما نحو الشريك والجمع بين الضدين فالامتناع إنما هو من جهة الجمع وهو في الخارج والكلام هنا إنما يتعلق بالكلية والجزئية في المفهوم من حيث هو **قوله** أولها مدرك

اعلم أن الكلي الذي عرفه المصنف هو الكلي المنطقي ويقابله الكلي الطبيعي والكلي العقلي وذلك أنك إذا قلت الحيوان كلي فهناك أمور ثلاثة الأول مفهوم الحيوان أعني الجسم النامي إلخ أي الحقيقة الكلية من غير اعتبار العوارض المشخصة والثاني مفهوم الكلي أعني ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه أعني الحقيقة بعد تصورها يمنع ابتداع الشركة فيها ويحمل على متعدد خارجا والثالث مجموع الأمرين أعني المعروض الأول والعارض الثاني فالأول وهو المعروض كلي طبيعي لأنه طبيعة وحقيقة من الحقائق والثاني أعني العارض الكلي كلي منطقي لأنه الذي يبحث عنه المنطقي والثالث كلي عقلي إذ لا تركيبه اعتبار العقل فالتسمية وليس الكلي المنطقي جزءا من الكلي الطبيعي لأنه كان تعقله بالكنه مع الذهول عن الثاني ولأن مما لا من حيث هو والأول لا يمتنع اتصافه بكونه جزئيا حقيقيا فليتأمل وقال الشيخ أيضا في الكلي الطبيعي بحيث أن يعبر بالطبيعة من حيث إنها معروضة للكلية أو صالحة لها ويعبر عنها بالطبيعة من حيث هي هي كما يعبر عليه في الشفاء والعلم ولا فرق بينه وبين الكلي العقلي إلا بملاحظة العارض باعتبار الكلية معتبرة في العقلي لأنه جزء منه وهنا خارج عنه في الطبيعي على أنه قيد فيه وخارج عنه وقد قال

السنير مثله للقطب والشعر فلا في لما في الشنوسي في شرح مقولات
عمر فمن جعله الطبيعي فهو بالطبيعة من حيث هو هو ثم انهم اختلفوا
في وجود الكلي المنطقي ونحوها من محل الخلاف في وجود الاعتباريات وكذا
الخلاف في وجود الكلي العقلي واما الطبيعي فانه جزء الموجود خارجا
نحو زيد وجزء الموجود موجود قال الشعر معنى وجود الكلي الطبيعي
موا في الخارج شيئا كزيد وعمرو وعليه الماهية التي اذا اعتبر
عموم الكلية فيها كانت كليا طبيعيا قال بعضهم المحققون ان لا
وجود للكلي مطلقا باقسامه الثلاثة لان الموجود خارجا في زيد مثلو
الجزئي لا الكلي الذي في ضمنه اي ضمن الجزئي ومن الكلام في وجود
الكلي الطبيعي اشتغالا ولا سبيل للقول به اذ الكل فاني الخارج
نحو زيد وقد علم في الكلي المنطقي انه مذهب انه لا الخارج موضوع ووجود
الاعتبارات والنسب خارجا واما الكلي العقلي فانه مركب منهما فلا وجود
له على القول بوجود له ايضا لقيد ان لا وجود خارجا للكلي ثانيه
باقسامه ثم اعلم ان منزلة الاعتبارات والاقسام الثلاثة
للكلي اعني الطبيعي والمنطقي والعقلي تجاوز ذلك فيه جري في اقسامه
الخمس من جنس وفصل وخاصة ونوع وعرض عام وحاصله ثلاثة في
ست في الخارج ثمانية عشر بل ذكر ان الجزئي فانه اذا قلت زيد جزئي فزيد
زيد المعينة من غير اعتبار منع تصور مفهومه من صدقه على متعدد مثلا
جزئي طبيعي ومفهوم ما منع تصوره من الصدق على متعدد من غير
اعتبار كونه زيدا وغيره مفهوم جزئي منطقي والمجموع منهما مفهوم جزئي
عقلي فقولنا ثلاثة انواع اي ماهيات وجود لها في الخارج وما وجد
منه مرة فقط وما وجد منه افراد متعددة وهذا التقسيم مشهور
للمتقدمين من الحكماء الذين قبل ابن سينا لكن كثيرا ما المتاخرون

تنبيه الكلي
ثم ان انواعه
ثلاثة ما لم يوجد
اصلا ... وما
... منه فرد
... وما له
... افراد
... متعددة
... من
... فرد
... بعض
... ما
... وجود
... الخارج
ما ذلك مستحيل

من الحكماء وتبعهم من قبل ابن سينا من قليل أو من كان في وقته ومن بعده
يجعلوا الكلي امتناع شركة كما قال الشارح هنا أخذا من الشيخ أخيرا ومن قوله
الجمع بين الضدين كأن الجمع بين أمرين وجوديين متضادين يرفعه بحكم العقل
العقل وجوده وصدقه على كثيرين نحو الجمع بين البياض والسواد فجمع بين
الضدين كالجمع بين الحركة والسكون جمع بين الضدين وكذا إذا كان المعرف
على الكثيرين بالعرض والتقدير أما باعتبار نفس الأمر والخارج أيضا كما
في الحيوان والإنسان فتقول في زيد هذا حيوان وهذا إنسان وأما باعتبار
العرض والتقدير فقط دون الخارج والعقل وهذا كما في الجمع بين الضدين
والجمع بين النقيضين والجمع بين العدم والملكة إذ لا تجد في الخارج
من البياض والسواد شيئا حتى تحمل عليه الجمع بين الضدين وبه تعلم أن
المعرف من توهم صدقه على متعدد الحد والعرض والتقدير أعم من كونه
صدق في الخارج أو لا وأما قول الكاتبي المعرف بالفعل فقد اعترض
الفاضل بأن تعريفه غير جامع لخروج نحو الجمع بين الضدين فإن قيل
حمل المعرف على العرض التقدير بعيد معه تعريف الكلي غير مانع لشموله
للجزئي لأنه يعرض العقل تعدده وصدقه أيضا على ما فيه فيصدق
الجزئي على كثيرين وإن كان صدقه عليها ممتنعا في نفس الأمر والخارج
فقال من قال التعدد في الجزئي شيء ممتنع وضعا لأن الواضع ما وضعه
للذات المشخصة بخصوصها فلا تعدد وأما من التعدد في الكلي فهو
ممكن وضعا لأن الواضع وضع الكلي للحقيقة الذهنية بلا تشخص
وقد التقابل بيانه في فهم التعدد ولذا قال الشيخ يرجع المنع لعدمه
المذكورين في تعريف الجزئي والكلي أي امتناع فهم الشركة وعدم امتناعها
فلا التباس في أن إمكان التعدد جامع مع امتناع الجمع وفيهما جامع إمكانه
اه ومعناه أنهما إشكال في أن إمكان من فهم الوجود والتعدد أي وضعا

لحال

كما في الكلي مجازا مع امتناع تعدد المعنى وذكر كشمس او وجوده كما الجمع بين
الضدين كما يجامع افكار المعنى وذكر كما في الجوار واما في نسار وتناهى تنزل
الجواب مع ما ياتي في بيان ان التعدد البدلي معتبر في الكلي مجازا لا له
بمعنى المستغني عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه وتمامه الواهب
وتعليقه فلا امتناع في ذكر التعدد في الجزئي سواء كان من مع البدلي قلم فلنم
في الاله كما انه كلي ذا الكلية اذ اخذ في تعريف الكلي واخرج الجزئي من
التعريف بل تعريف الكلي عندكم غير مانع الاله ريحا بان امتناع
التعدد في الجزئي يخوسر قيدا التشخص وضعا واما في الاله بمعنى المس
المستغني عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه فممنوع من جهة تعيين
المدلول وتعيين له من حيث التشخص الجزئي وفار للوضع اشد
المقارنة فليتدبر ثم اعلم ان بعضهم اورد هنا سؤالا وجوابا
ومحوانه ما المانع من كون الجمع بين الضدين خارجا وغاية ما يعلل به
انه وجد خارجا وقد تكلم عليه ويجاب بان في الجمع بين البياض
والسواد مثلا جمعا بين النقيضين لانه جمع بين البياض وعدم ال
البياض اه وبحث فيه بانه يقتضي ان نفي الجمع بين الضدين مع
نكم يحتاج الى الاستدلال فالتام بما عليه مع انه ضروري
يستدل عليه بقولهم لاكم من تسوان كان من جمع فمع مقيد بالنعت
المذكور وان كان بالاضافة كما يوجد في بعض النسخ فيقال تعرف ان
المركب الاضافي سوى اخل في المركب عند المناطقة مع ان الكلي والجزئي
قسمان للمفرد لا للمركب ويجاب بان المضاف اخذ من حيث الاضافة
لا من حيث التركيب فالاضافة داخلة والمضاف اليه خارج حتى
انه لو له بجزئ يوعلم زيد يوم دلالة التزام لا تضمن فيكون المضاف
المذكور مفردا مقيدا لا انه من قبيل المركب وتقرر الكلام على العمى

الجمع بين

وَنوعٌ على الثمر فيقع جعله من الجمع ذلك من أفركب قليل أو جمع ونبوكيع
وذريم وتجمع العمل أو تجمع في كل جمع أربع لغات وأما نبو معجزة
ومشتعمل فيستخرج من حجارة معدنية بالنار وقد قال انه يقود الحيات
والعقارب من البيوت ولو أقامت به لقتلتها أنكر القاموس قوله
جبل يقال فيه قاتل الجمع زنبوس أنه معه ومعنا شيئا من هذا
الغيل الغول والعنقاء فاعلموا أنها أسماء لا مسمى لها فلان
العقل يجوز أم إذا عدد بين منها وإلى كل من يوجد منها في الخارج
وللبعض القائل

لما رأيت بني الزمان وما بهم ۞ خل وفي للشدائد أصطفي
أيقنت أن المستحيل ثلاثة ۞ الغول والعنقاء والخل الوفي

وقيل إن العنقاء كان في عظيم كان في زمن أسماء بل ووجه كوجه
الآدمي ويشبهه مثل الغنم العظيمة وكان يخطف الصبيان وشكوا
به لنبي الله خالد بن سنان رضي الله عنه فدعا عليه فقطع نسله وقيل غير
ذلك وكون خالد نبيا وأنه بعد عيسى عليهما السلام ذكره القاضي
عياض في الشفا الكلام على هذا الحديث قليل أو جمع ثم أنه يقال للعنقاء عنقاء
مغرب اسم قيل على من أغرب بالمعجمة ثم قيل عنقاء مغرب أنه نفي إلى الجبال وإنما
ذكر وعنت في اسمعوننه لأجل المغنوي كما في وقد قال أبو بكر
ابن الكمال محرم قال الكاهر ألفاظ العاقل عبد الوهاب وبعث
في العنقاء ۞

عرفت عليهم فاقتنا من المنى ۞ النهى وقالت فمن يجيئني بكوكب
فقلت لها هذا التعنت كله ۞ كمن يشتهي لحم العنقاء مغرب
سلي كل أمر يستقيم طلابه ۞ ولا تذهبي بالقلب أمنع مذهب
فإنهم لو اقتطعت في عم مالك ۞ وقررته أعيني بمارقت مكتب

وجعل ... العنقاء ... [illegible]

فتنني

فتى شغلت أحواله بعقاته .. كما شغلت قيس بأرماح تغلب

قوله بدليل خارج أي دليل زائد على مدلول اللفظ عرفا ووضعا لما سبق
ومع ذلك ادعوا تعدده بدليل خارج فلهم نكر الاعلام إذ ما فرد من افراده بل
من خارج فمشكل قوله الدليل الذي اعم من النقلي والعقلي قوله
كما يمنع كونه أي حتى يكون جزئيا حقيقيا وبهذا ... تعدده لو يدخل للشافعي
بل لو ... النكر اليه او جعلته مستغنيا فلا يحتاج نفيه اقل حاجة
بان التعدد العقلي ... سبيل البداية أي بعد ان علم اذن بعد ... والد
والنكر في مثلها على هذا ينفل ان يكون مستغنيا عن سوال فينتفي الية نكل
ما عدا الامامع فلا حكمت لك ان يكون ثانيا وجوده اخر بعد فلينظر
التعدد شموليا استغراقيا اه شرار التمثيل للكلي بما ذكره فيه شوه
اذ بذلك في لفظ الكلي اشعار بالتركيب والتعدد والجسمية تعالى الله
عن ذلك وبه اسقط الغزالي في التنقيح ... القسم برمته وقال الغزالي
ان الكلام ولفظ الكلي على واجب الوجود سبحانه فيه ايهام مع شرع من الكلام
الشريعة بل ذلك ذكره ادباه وقال سيدي عيسى السكتاني وما نحن
فيه كذلك الجهة سويه بالنسبة الحق الى الشيء الموضوع للمجموع
بل ذلك مستحيل في حقه تعالى وكل ما يقال الكلام في اللغة المعروف بانه سو
الذي يقال الدكل او ... كلا انه يقال كلية اللغة ... وبينهم ما ... باعتبار
معناه فلا يقال ... وبانه ... اسماء ونسمي عدم التمثيل بذلك
قوله الواحد ... وعلى المتعدد بانه كرهنا بدلياته شموليا
استغراقيا ... وكذا الذي ... قوله كالشمس
اي ومن اثار ... وعكسه ... من بقية الكواكب السيارة ... من النجوم بان
اعلام ... كليات قوله كوكب مضيء يعني ... بانه يضعف
نور نور الكواكب لانه يخفيها ولم يعرف الشمس بانه كوكب مضيء نهارا

الدليل ... خارج ... تصور ... الطعون ... ويجمع ... صحح ... الدليل ... تعالى ... والتحقيق ... بالنص ... اعلم ... كلية ... كوكب مضيء

أي بخلاف الغير فإنه يفنى، ليلا لما علم أنه لا يكون التعريف مانعا إلا أن الغير يفنى، أيضا نهارا أي كما في النهار فوله الا كرن بوجد أي قبل خلق الله سبحانه فيا لهم يخلو من الشمس الا في أواخر البيتا ترك لنا النجم في معه وقبل عدم أمر أو النبات والعالم فوله متناسبة أي الاجرام إذ كلها موجودة في الخارج الا وهي متناسبة وهذه الكل كالنجم فأمل التعريف فاقول أعدد الكواكب ..... أفوله وإلا فسار مما كان له في الخارج الا أفراد متعددة متناسبة أي تتفق وتختلف الا في زيادتها فتحمل أنا النجم والا فشار كل منهما له الا أجزاء خارجية تتحد أمرها وتحمل غايتها الا أن النجم وقيل أمر أنه الا رقيم تتوالى زيادة فيها وأما الا فشان قلة أفراده الا لا يكون تعريف توجد في المستقبل لدا إرادة الا في أن ارتفع الا أمر أنه بعد بقاء الدنيا وانقضاء بيهما نوعان والشارح جعلهما نوعا لا واحدا بالنكر للوقوف والا تنهاء فوله غير متناسبة أي حوادثهم أو ذات تنحصر بالوقوف عليه ولا تعرف ولا تدخل تحت ضابط الا أحصاء فوله اسر الحواني أهل السنة رضي الله عنهم فإن بعضهم الا على رأي أي تسمل العفلوى مراتبات علوم قديمة له سبحانه لا نهاية لها فوله لا مستحالة وجود حوادث لا من التعليل أخص من الدعوى لأن الدعوى تصدق بالواجب أيضا فوله لا نهاية لها أي في عالم الشهادة أي من دار الدنيا بلا يرد نعيم الجنة فإن الحق وهو مذهب أهل السنة أن الجنة مخلوقة اليوم وهي من السبع التي لا

تبقى ثمانية من المخلوق غير فانية العرش والكرسي ثم النار والجنة

واللوح والقلم والأرواح وعجب الذنب كلها ثم تمام

فإن نعيم الجنة الآن شيء حوادث لا نهاية لها كما ستعرفه وبالجملة فما فيه وما كان الجنة يوم الآن من عالم الغيب أو هي من العالم الآخروي

[illegible]

فلا تعارض

فلا تعارض بين قوله سابقا لا تنتهي الى حوادث لا وبين قوله الآتي نعيم اهل
الجنة فقوله لا نهاية لها أي النهاية المنتفية هي أعم من اعتبار الأول
بتمام واعتبار التمام آخر بمنتهى منتهاه وبين للعموم المذكور فقوله
ومثل لدوام حركة الأفلاك بلا ابتداء والآن الفعال الزاعمين بقاءه أبدا بلا أول بليتا قل
فقوله دوام حركة الأفلاك بلا أول أي الحركة المتعلقة بالأفلاك بلا أول فلا يغتر بمذهب
والكلام منهم في المبهم فقوله وثبوت منتهي بالنصب عطفا على
فرع قدم عطف على لازم أو بالجر عطفا على وجود حوادث والان لا أول لها
وانتسب فقوله ومنتهى باطل أي هذا مبني على قدم الفلاسفة وأما بكلام اهل
الشرع فهو واضح ومعتقد أكابر وفرقهم أن النصوص الشرعية على أن
ما عدا الله سبحانه حادث وبأن مدة نهاية وان قدم كلامهم متناقض
فقالوا حوادث وقالوا بلا أول لها وقال المتجوز بأن الحد عليهم
لا يمنع قالوا حوادث بالشخص قديمة بالنوع فقوله ولا الموجود
في حيز القسم الثاني أي شيء منهما بمنع تكثر الواحد والمنع د
منه أي يستحيل وجود التعدد مع أنه الموجود خارجا فقوله
والمستقبل كما أخذ منه أن معنى الكلي أي أنه أفراد منه الكلي أي ليس
إفراده موجودة الآن فقوله بنعيم أهل الجنة أي افراد موجودة منه
الآن لا أنها متعددة لأن الجنة موجودة الآن عندنا معشر أهل السنة
في أنه موجود الآن واحترز بحركة الآن بلا انتهاء ثم ان شيخ الاسلام
في أنها غير مثل بنعيم الله بدل نعيم الجنة زيادة عليه أو يقال
لا نسلم عدم نهايتها فإنه لا شك أن الكلام فيما وجد الآن وهو
الآن في حيز متناهية وانما اللانهاية في المستقبل أي النكتة عنه وعليه
فيكون من القسم الثالث أي الذي لم يوجد منه إلا فرد المذكور فقوله
والمستقبل اعلم أن ما زاده الشارح للتمثيل بالنعيم فتم كلام الأعلام

قوله لا بد
من حركة الأفلاك
أي الى غير
الفلاسفة
الزاعمين قدم
الافلاك ودوام
حوادث لا أول
لها وسبق أن الحال
[illegible]
[illegible]
[illegible]
فلا نعلم والبعض
[illegible]
العلماء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والنعيم [illegible]
وانما [illegible]
بعدم التناهي
باعتبار المستقبل

يريد ان المراد بوجود الافراد الموجودة في الزمان الحاضر وهو مفقود في الاول
ومتناه في الثاني لم يتقيد الشعر بل حمل الشعر الوجود على ما هو اعم من
الوجود في الزمان الحاضر وفي المستقبل وحمل التناهي على الوقوف عند حد
ينقطع وجود الشيء عنده فالدوام بعد وضح التمثيل لهذا القسم بحركة
الافلاك على رأي الفلاسفة وبنعيم اهل الجنة لان الدوام اذا
باعتبار الازمان الحاضر والازمان المستقبل فتعدد الاول متناهية وهو
قد نصل اليه ونقف عنده وبهذا انه على رأي الشعر يبقى الاجمال
في قولنا ما الدوام اذ لا نهاية له فيشمل ما هو الان موجود ولا نهاية
له كحركات الافلاك وما هو موجود منه الان والدوام يتحصر ويتعدد الا انه
لا زالت الافراد في الوجود استقبالا ولا يقف وجودها كنعيم
اهل الجنة وقد علمت ان الشعر قد جعل الاقسام كما للمتاخرين على راي
ابن جمال قبلوا راده والنكم الشعر يجعلوا هذا النوع الثالث ثلاثة
اقسام القسم الاول منه ما له اول ... كحركة الافلاك ...
والقسم الثاني منه ما له اول ولا اخر كنعيم اهل الجنة وكلا من هذين
القسمين لا يقف وجود افراده في ما يستقبل لكن القسم الاول والاخر
حركة الافلاك هو على رأي الحكماء الفلاسفة واما القسم الثالث
منه فهو ما له اول اخره متعددة لا نهاية له وهو على الاقسام
الثلاثة تابع النوع الثالث وهو قوله الدوام اذ لا نهاية له لانه
اراد الشعر بوجود الان ما له قابع وجوده في الزمان الحاضر او فيما
يستقبل وصدوان نحو حركة الافلاك فالدوام متعدد ولا كذلك يجعلوا
الجعل المذكور فان هو مذهب والنظم انما للشارح وتبوعه لا لما
للشعر قلبتا مرقولنا بكمالات ابد اي بصفات الكمال التي تنجاه
فقوله لا تقدم يغني دليل قد علمت ان ... استحالة والغرض لغنان

[illegible]

فالعبادة

فالعبارات الثلاثة متقاربة لم يقم الدليل على نهايته اه عن بعض
اشياخنا ان في العبارة بشاعة فليتحرز منه والصواب ان يعبر بالوجود
بانه قام الدليل على عدم نهايته فيعلل بالتعليل المذكور اه فهو يعني
قال والذي في فوق الامام السنوسي رحمه الله ومما يجب لمولانا عز وجل
عشرون صفة ما نصه اذ لا دلالة على ان معلوماته تعالى لا نهاية
لها كما يشير لذلك حديث السهم هل على سيرنا يحيى غلة لا نهاية
لها كما انه لا نهاية لكلماته واركان المكلف بعد ربنة تبعيدا بغير
سبعة صفات اعني صفات المعاني القدرة والارادة والعلم والحياة
والسمع والبصر والكلام ثم ذكر كما هو الحد المذكور ان الكمالات
من موجودة والموجود لا بد من نهايته وثانيا ان حديث الصلاة المذكور
على ما يزاد من عدد العلم اجمع سن اوانه مشار به بعضهم لما لعدم ادعى
متناهية من نعم جعبة وموجود وشيء وثابتا بان امر اد بنا غير متناهية
اذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته سبحانه وقد
دلت السنة على انه لا نهاية لها فتم اعلم ان قاعدة الثاني النوع
الثالث على ما عند الشارح من اقسام اربعة لانه اما ما لا نهاية
له اصلا فلا يدخل تحت احصا وهو كمالات الباري ولا يعقل فيه
تعدد القدماء بل والصفات غير الذات او لا غير وهو غير العدد ايضا
انما تعدد في الصفات لا تعدد الصفات واما ماله نهاية له ان
فيدخل تحت العد والاحصا كالكواكب وقد وقعت على الثريا داوما
ماله اول الاول وليس اخر فيما يستقبل كرب بحسب الوقوف والا
ولا نقصا كالحياة نسا والبرزخ واما ماله اخر لا اول وليس بخر مها ست
يستقبل ولا نهاية له ولا تعقل وجود اثر بدله كنعيم اهل الجنة فانه
مخلوقة لا دخل فيها للمعتزلة في هذه الاربعة المذكورة على ان ربعة

في النوع عبر الكل ولبس فيه افتراع ثمانية للكلي وهذا بفقع النكت عرض كذ
الا فلابد على راي الفلاسفة فان الموجود منه الا فرد واحد ويوجد فيها
يستقبل الدائم او دون نهاية ثم وقد تفق على راي الفاسفة فتكون بمانا ذا
فمثما تاسعا فيرقه في النوع الشخص الثاني الكل وهو فيه الا فرد واحد
فيقال النوع الثالث ما وجد منه فرد واحد فيا ثابع استحالة غيره كالالاله
وانا مع امكانه ولا كل الا يوجد كثيرة وافرادمع امكانه ويوجد كم كذ
الا بطالة على راي الفلاسفة فتكون الا فتراع للانواع الثلاثة مع تسعة
بتقديم المثبات فللنوع الاول خمسة وللنوع الثاني ثلاثة وللنوع الثالث
اربعة فهي التسعة **قوله** او فرع الكلي الخ اي ان فيود الكلي عرضية
اكثر في قولنا فيه ما لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد
بخلاف الحد فانه هذا جواب لبيان ترجيح المرجوح حيث فرع تبعا نعم على
ما سلك عليه المص من قوله فجميع اشتراطه في الفيد الكلي وجودي على
عكس الخ وقال الشيخ المذكور هو لبيان وجه ترجيح احد المتساويين
اكثر بالتفريع تبعا هذا وقد يقال لا نسلم كون فيود الكلي كونه
قابلا يمنع من عرضية لان المنع بعدم يعني يعني النفي اثبات بل هي وجود
قوله اما دالة التعاريف بما دال الخ وما في كتب الشيخ منه اما كون
الكلي قاعدة للتعاريف فمن حيث انها انما تكون بالجنس والفصل
والخاصة والكل كلي وليس احد ما عن قبل فيل ان من التعاريف التعريف
اللفظي نحو الغضنفر الاسد والعسجد الذهب بنحو غيره كلي فيقال
الجواب بالمنع بل هو كلي فلا نخرج ولا يقال التعريف اللفظي يشمل
كل اللقب الا شخصي بعد الاسم نحو هذا زيد فيه هو فيه يخرج الحكم اي
ان التعريف انما يكون بالكلي لانا نقول هذه كلمة ونافيا اي ان
التعريف اللفظي وجوابه يقال في التعريف بالمثال والقسمة على انه

ومن غير الكل من [illegible] الا كلي هو المقصود بالذات في علم المنطق ثم اي موصلا الى المعقول قيل بسيطة والبحث فيه [illegible] ينقص ولهم [illegible] عليه

بيان أن ذلك من التعريف بالخاصة والرسم وأما قوله إلا قسمة
المادة إلا قسمة تفيد أن بعضهم يكون هنا الصادق فلأن القياس من القضايا
فإنها مجهولة تحت شكل داخلة أن المراد بالمجهول تصوري وتصديقي والمجموع كلي
كل جزئي وأما الموضوعات فيبحث فيها تكون كلية نحو الإنسان حيوان
وتارة جزئية نحو من الأفتار وزيد عالم وكل عالم يعلم وأكمل بعضهم
في كون الكلي هو ما دخل القياس بل بالأدلة ذلك منه كان التعاريف هو
دائم وكان وجهه هو أن المراد إلا اسم من القضية هو المجهول ومعدة إنما
كلي ثم اعلم أن وجه كون الكلي هو ما دخل التعاريف وأما قسمة
هو أن غرضهم التوصل للمجهول التصوري والتصديقي وذلك بالعلم
والنظر في الكلي وبقوله التبعي هنا ما إلا الإنسان من بقية الحيوانات
أما الجزئي محسوس مشار إليه حاصل للحس فلا يطلب ويتكلم وهو
توصل الغير فقولنا والجزئي ويطلب تقدم في باب إفادة الكلام
الشأن بالجهات ثم وجه كون الجزئي لا يعرف هو أن الجزئي فلا
يشخص باعتبار عوارضه وذلك التشخص والتعيين هو الغرض
لهم في الجزئي وقد يحصل ذلك التشخص إلا بالحس والإشارة
إليه وأما ذكر إلا فهذه للشيء فلا يفيد تشخيصه وتعيينه إلا
بأن تفسير الكلي بالكلي لا يعين الجزئية كما في رسالة الوضع ونحوه
بخلاف الكلي فلم يكن فيه الفصل إلا اسم التشخص والتعيين بل تمييزه
حقيقته فجعلوا التمييز في التعاريف المعينة للكلية وأما وجه
كون الجزئي لا يعرف به فلأن الجزئي لتعينه وتشخصه بعوارضه هو
شأن محسوس والمحسوس لا يوصل الغير من حيث إنه لا فكر ولا
فكر فيه كما تقدم وكذا كونه لا يبرهن به ولا عليه ثم اعلم أن
المراد بالجزئي الجزئي الحقيقي إذ هو مباين للكلي أما الجزئي الإضافي

المندرج تحت كل قبيله ومقوّمة من الحقيقي كلها الا انصاروا نه بالنسبة
للجمادات [illegible] لشارحنا وبه تعلم انه لا يرد ان نحو كل حيوان
[illegible] لانه يسهل عند المبتدئ بالجمادات [illegible] لانه يسهل عند المبتدئ
وكذا البغال والحمار ونحو ذلك فانه [illegible] ووجه [illegible]
او [illegible] تنبيه الامور المشتركة بين ما هي اكتسابية لا حقيقية [illegible]
التحقيق [illegible] مستقر [illegible] بعضها [illegible]
على قضية كلية وذلك لانهم [illegible] الكلام [illegible] الكلي والجزئي
اللذين هنا قسما المعرف [illegible] قولنا معرّفه او [illegible] لم يرد [illegible]
[illegible] واما [illegible] ولزام [illegible] الجزئي اي [illegible]
[illegible] مانع نفس تصور معناه من الشركة على المتعدد وكذا قوله
[illegible] هو ليس كذلك
الغير [illegible] اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
بسورة منه المتعبد بتلاوته وكذا تعرض لشارحنا تعريفا لاسم
الجلالة وقوله الله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد لانها ليست بتعاريف انما هي ذكر اوصاف لكمال التمييز
يستعين بها السامع على الوصول الى التشخص والتعيين الخارجي
اذ هو [illegible] او تلك الاوصاف وحدها
[illegible] يتشخص للسامع [illegible] تعيين ذاته الا ترى انك لو قلت [illegible]
زيد [illegible] ابو بكر [illegible] كل يوم
عند طلوع الشمس على الموضع الفلاني [illegible] الاوصاف
بالنظر [illegible] لم تتشخص زيد للسامع [illegible]
[illegible] الاوصاف يبحث في الخارج عنه حتى يقف على عين زيد وشخصه
فلا يقال انما تعريف الجزئي [illegible] وللغير اجوبة [illegible]

[illegible]

[illegible]

فإن قيل حيث كان الجزئي عندهم لا يعرف فكيف يعرف بدون بيان فرق
بينه وبين غيره قلنا لم نذكر المناطقة تعريفا له لكن لما تميز الكلي المعرف
بالذات عن الجزئي لأن الأشياء تتميز بأضدادها وبه تعلم أن البحث عن الجزئي
عند المناطقة ليس هو مقصودا بالذات بل استطرادا أو القصد
غيره ثم اعلم أن كلا من الجزئي والكلي ثلاثة أقسام طبيعي ومنطقي
وعقلي فإذا قلت الحيوان كلي فمفهوم الحيوان من حيث إنه الجسم
النامي الحساس المتحرك بالإرادة معنى في نفسه ومفهوم الكلي
وهو ما لا يمنع تصوره من صدقه على متعدد من غير اعتبار كونه
حيوانا أو غيره هو معنى في نفسه مغاير للأول والكلي قال
الشيخ وليس جزءا من المعنى الأول لأنه يمكن تعقله بالكنه مع
الذهول عن الثاني وبعد زواله من حيث هو هو فالمعنى الأول
هو الكلي الطبيعي نسبة للطبيعة والمعنى الثاني وهو ما لا
يمنع هو الكلي المنطقي والمجموع المركب منهما أعني الحيوان
كلي هو الكلي العقلي ثم إن الكلي الطبيعي قد يراد به
الطبيعة إما مع قيد الكلية أو مع ما يجمعه للعموم وذكر كما نص عليه
الشيخ في الشفاء فالواقع وبين الكلي الطبيعي حينئذ والعقلي
أن مدار الفرق هو اعتبار الكلية معتبر في العقلي على أنه
جزء منه وداخل فيه وفي الطبيعي على أنه قيد فيه وخارج عنه
اهـ وبحوله للقطب والسعد قال بالأرفع للشيخ السنوسي في شرح
منطق ابن عرفة من جعله الطبيعي هو الطبيعة من حيث هي هي
وأما الجزئي فإذا قلت مثلا زيد جزئي فذات زيد المعينة من غير
اعتبار منع صدقها على المتعدد جزئي طبيعي ومفهوم ما
يمنع تصوره صدقه على كثيرين من غير اعتبار كونه زيدا أو غيره

مثلا ج

موجودة منكيف والمركب منهما وثبوت ذات زيد باعتبار منع تصوره من صدقه على كثير موجود عقلا ام شرا اعلم ان الاوصاف التي تتوارد على ذات الثلاثة اعني الطبيعي والمنكيف والعقلي في الجزئي وفي اقسام الكلي الخمسة تتكرر ثلاثة منها مرتبة ستة يتحصل جميع ثمانية عشر ثم اعلم ان الكلي الطبيعي له وجود في الخارج الا عند من يستحضر الموجود في الخارج وهو الموجود من وجود واما الكلي المنكيف والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف فمن قال بوجود الاحوال الضافيات وهم المعتزلة قال بوجود المنكيف ويلزمه القول بوجود العقلي لانه مركب من الكلي الطبيعي والمنكيف الموجود بين ومن قال بعدم وجود الاحوال الاضافيات والنسب وهم اهل السنة رضي الله عنهم لكن في دائم جمع الجوامع يقول بمنع وجود الكلي المنكيف خارجا ويلزمه منع وجود العقلي لمن يجعل عدم وجود احد جزئيه وانظر في حقيقة الكلي تجد انه لا وجود لكل واحد من الثلاثة في الخارج قال الشعراني ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى ان من الخارج شيئا يصدق عليه الماهية اذا اعتبرت من حيث الكلية فهما كانت كليا طبيعيا كزيد وعمرو ولا ان الكلي الطبيعي موجود استقلالا في الخارج اذ كل ما في الخارج مشخص انتهى ثم البحث عما قال الشيخ عن وجود مادة الكليات عينو خارج عن صناعة المنطقيين وصاحبها انما يبحث عن احوال المعقولات من حيث انها نافعة في الايصال الى المجهولات والموجود الخارجي ليس من احوال المعقولات فتحصيل وجودها خارجا فضول لا يدعو اليه ثم عبر بعضهم عن الفعل بالكلمة وعن الحرف بالاداة بقول المنطقي ثلاثة اقسام اسم وكلمة واداة ووجه ان الاسم يحسب الدلالة على معنى الذوات والدال على ثبوتها فلذا سمي اسما وقد يدل الفعل على المعاني العرضية للتغير والاثبات فيها ان ثبوت

ثم بعد ذلك الكلام ثلاثة اقسام اسم وفعل ثم حرف الاول الاسم منها والمنطقي يسمى الفعل كلمة والحرف اداة

الافعال وتبيين محل النزاع بين الاخبار والمحققين ان الفعل قد يسمى
بالكلمة واحد اجزاء الكلام واما الحرف فالفعل فيه على ما يجوزونه بلفظ بين الادوات
والمعاني فقد يسمى بالادوات فان قيل كثيرا ما يقع من الاسم والافعال
به نحو زيد قائم ولم يقع الحمل على الافعال بل الجملة انما هو باعتبار
ما فيه من الحدث ومعنى الاشتقاق وقد علمت ان التوجيه المذكور
يقتضي عموم الفعل وشموله للمشتقات مع انهم ارادوا بالفعل في
اصلا والكلمة على الفعل الفعل الاصطلاحي لا اللغوي كالتشبيه
التشابه هو بحسب الدلالة والكثرة ترتيب قوله انما هو الاسم
في هذا هو الذي للقطب شارح الشمسية ووجه الشبه بان المقسم الكلي
والجزئي اللغوي بحسب المعنى ومعنى الاسم من حيث هو صالح للاتصاف
بالكلية والجزئية واما الفعل فكلي دائما او كلي من جهة جزئي من جهة
اخرى واما الحرف فانه لا يتصف بشيء منهما بالمعنوية فهو خارج عنهما
اولا هذا الذي هو الشارح هنا وبيانه ما في التلخيص وجعل الامام السنوسي
كالمصنف مورد القسمة للكلية والجزئية هو المعنى لا من حيث انه كلي
نوع من انواعه بوجوب الكلية والجزئية بل المعنى من حيث هو
ينقسم الى كلي وجزئي ثم وجدنا في الخارج ان الكلية في الاسم والفعل
والجزئية في الاسم والحرف والفعل ايضا فيتحصل ان الحرف ابدا
جزئي والفعل ابدا كلي او كلي وجزئي باعتبارين مختلفين وان الاسم هو
الذي تارة يكون جزئيا وتارة يكون كليا والامام هنا ونقل الشارح
رايا ثالثا ذكره الحفيد هو ان الفعل والحرف لا يوصفان بكلية ولا جزئية
لانهما مرفوعا عن الحكم عليهما ومنع الكلية والجزئية حتى عن الفعل بدل
قوله اذ هنا داخل به النسبة التي بين الحدث والفاعل اذ كل
فعل له بد من فاعل الى ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فالفعل لا بد له

لكنه اعني ان او ... والحق منها حمله على كثيرين من الغلط

لا شك

منة بني عليك ثم اعلم ان هذا المقام انما هو العناية والتوفيق الذي
يا منور من عجب وكبر وهيل النفس لذلك وانما تحدث بالنعمة ولا يدوم هذا الحال
الحال بل يرجع العبد الى مولاه ووجها بشهودية وعبودية وذلك انما انت في
حديث انما انا ابن امراة كانت تاكل القديد الحديث احيني مسكينا واحشرني مع المساكين
مع حديث الترمذي من انا الحديث واعلم ان هذا المقام لا ينبغي المقام المشار
اليه بقول بعض السلف يحسم في الحانوت وقلبه في الملكوت وقوله ابن اجوانى بن
بقدر قم الراسبين في الله لان الجماعة لا تفعلوا فلو يهم يسوي مولاه ثم
في معاملتهم الخلق كانهم وسكنا لهم وصيانتهم اخوالهم وفي الحديث
الغرسي لا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى احبه فاذا احببته كنت سمعه
الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها الحديث قوله
بان تسلم احواله الخ بان قيل مواهم ما قبله والتقابل بين الطاعة
والمعصية من تقابل التضاد فغيرهم فعقا وثبوت حالة ثالثة بكلام الشارح
هنا يفيد حيث هذه الحالة الثالثة شاكر ام اشكر اعرفيا بخلاف كلامه
قبل يفيد ان التقابل بين الطاعة والمعصية من تقابل الشيء ومساوي
نقيضه فلا حالة ثالثة ويبان ذلك ان الشكر العرفي هو صرف نعماءه
بالفعل الى جميع ما جاء به الشارع من فعل الواجب حتما والمندوب على جهة
الاولوية وتجنب في المباح ولا يقع في المنهي وهذا هو الطاعة ومن صرف
العبد جميع ما انعم الله به عليه فيما ذكر سلمت احواله من المخالفة فخرج من
في الكل لا نعماءه لم تسلم احواله من المخالفة ولا الطاعة واذا علمت هذا تعلم
ان من ارتكب المحرم او ارتكب خلاف الاولى لم يخرج عن حقيقة الشكر العرفي
نعم ان ترك الواجب او فعل الحرام فقد خرج عنه ونعلم ان الاول عنقاده والاذعان
القلب واللسان والجوارح الى الايمان بالشكر بما جاء به الشارع والتزام
احكامه من الامتثال فتاركه كافر وان انقاد بالفعل والعمل الى ما جاء به
الشارع على المنهج التام بان فعل واجبا يثبت فعله وقد كان حراما يثبت
تركه وما كان مندوبا فعله وما كان مكروها تركه وما كان مباحا
فيه على حد سواء فهو شاكر شكرا عرفيا وتسليم وقد سلمت احواله من

على قوله بان تسلم احواله كلها ... كانت من المخالفة ... عن ذلك ابتع الاطاع ... التعبير ... بقوله الشكر العرفي ... عن الحقيقة ... على حقيقة الشكر ... الى الشكر العرفي ... الباعث ... الطاعة ... اموال ... لم يرد ما ... الفرق ... الواجب ... الشكر

عمل الفاعل الذي جملة في جملة الدلالة التزاما لأن الفاعل التفصيلي فرع عن جزء أو
نكرة فيؤخذ من التصريح به بعده ولذا كان كل فعل لا بد له من فاعل
يذكر بعده فقوله الكلمة جملة لا بد من توجيه لكلية الفعل وهو
كما مر فتقول زيد ضرب وعمرو هو وخالد ضربا فقوله الفاعل الذي
يفهم منها شيء لأن مدلول الفعل دال بالالتزام على الفاعل الإجمالي جملة
وعلى الحدث وزمانه والنسبة الثبوتية بينهما كما تقرر أن الحدث والفاعل بأنهم
بالمطابقة وقد علمت أن الحدث أمر متواحد كما في النسبة متوقف
قد لولا الفعل المطابقي وأن الفاعل الذي هو أحد كم بحيث أنه أمر يتحقق
خارج عن مدلول الفعل المطابقي بل إنما يدل عليه بالالتزام كما تقرر
وقد قال في حواشي الشرح فدرية على الوضع في التنبيه الأول بيان أن النسبة
الفعل تعلقا فقط بالفاعل وبها تعلقا مع قيام وانتفاء بعض الأمر
كما في أبوك زيد لعمرو قبلا أبوة تعلق بالأب فقط وبهما تعلق وانتفاء بالابن
قبلا الحمل الذي هو الاشتقاق والأب على الابن بتقول زيد أب لعمرو وإذا علمت
من أقيلهم في حمل الفعل على الحدث نحو ضرب زيد ضرب وضرب عمرو ضربا
وتماكرل ابن مسعود الذي إن كان الفعل مختزنا فإذا دل الشيء
نحو أن حسنا أن تذكر الله كأنك تراه والتفرق أن تجتنب المنهيات
فما وجه إيجابهم حمل الفعل الذي هو من ذات الشيء على الفاعل نحو زيد
ضرب وعمرو ضرب وفرق أن الإبهام بحسب النكرة يقتضي صحة حمله على
الحدث أو لا يحمل إلا على الحدث ولم يقع في الخارج وبحاجب بأن
من الحق أن المعلوم أنه لا بد في صحة الحمل والإخبار من اتحاد المحمول
والمحمول عليه صرفا في الخارج نحو زيد أخوك فإن مدلول زيد خارجا هو أخوك
خارجا ومن الكلام في نحو أن حسنا أن تعبد الله كأنك تراه فإنما أقيم
فيه الفعل بالذات الشيء إلا هو في الحقيقة حمل فعل على فعل

متعلقه فيه معنى للتبعيض مثلا وكذا نحو ضرب زيد ضرب عمرو أي في بعد
في شرب عمرو وأما نحو ضرب زيد وقع ونحو زيد ضرب فمتعلق الفعل في
المجهول إنما كان فعلا وما لم يذكر فيه وغير المجهول عليه لا يحمل إلا على
ذلك المعنى لا بمعنى الحدث قال فإن قيل إن نحو ضرب زيد وقع قد حمل فيه
الفعل على الحدث بعد أن نحو حدث إذ هو الكلام في حمل الفعل على حدث
نفسه وحدث وقع مثل الوقوع في الضرب قلنا فإن قيل أي مانع من نحو
زيد ضرب فيحمل الفعل على معنى المراد ونحو حدث ذلك الفعل الفعل
المجهول بقيل يبتعد بسبب المعنى لأنه يعكس باب الضرب فتأمل مع أن
الفاعل مثل التشخص الفاعل تقدم قوله وقيل إنه كلي باعتبار منه
ما للمطابقة وأهله للعضد والسيد في بعض الحواشي قوله بناء
على أن لا تجوز النسبة الإضافية لا تعقل ولا تعقل في حد
ذاتها وإنما تعقل وتعقل ببعض كم فيه ومما سنذكره في نسبة الفعل
الحدث والفاعل وإذا علمت هذا فللفعل انتقال ثلاثة أحدها الحدث
في نفسه والفاعل كلي فقطعا ثانيها النسبة باعتبار أنها إلى
فاعل ما جملة فهو بهذا كلي ما ثالثها النسبة باعتبار أنها إلى
فاعل مخصوص فتعين كالجزئي كما يؤخذ من قول الشارح بناء على أن
المراد به فإنه يعتبر أن الفعل مقيد بالكلية مثل متكلم أو سواء أكان
النسبة إلى الفاعل المجهول أو المخصوص ووجهه أن المركب من الكلي والجزئي
متوكل نحو ولذا ضعفه مقابله بقوله وقيل إنه كلي باعتبار أو أنه
التضعيف من جهة أن الفاعل الذي يدل عليه الفعل إنما هو أو من
أنه جملة في التفصيل ولذا قال وهو عنه بكلام وقوله نسبة
معينة أي والمركب من الجزئي والكلي جزئي قد وجد أيضا بعضهم من
الفعل بالقياس على الحرف بجامع أن كلا منهما فيه نسبة غير مقصودة

قوله وقيل إنه كلي باعتبار
أي ما عمل فيه من
الجمع ... النسبة
باعتبار ... الى
نسبة معينة
ما عمل فيه من

لزم ثبوت بل كلام قاله للكلم فيه ونحوه التي تنبع حال الكلم فيه من تبعيتها احدهما
بالجملة ذكره السيد والعضد وقبلهما ان وجه من ذهب في هذا الى ان مثل البيان
فرجعلوا الاستعارة في كل من الاسم والفعل تبعية وليست التبعية
في الحرف الا من جهة من ذهب فيه فكذا الذي يقال الفعل موضوع لكل جزئي بجامع اي
الا استعارة في كل تبعية فتقول لما ذكروه من تعميم كلامهم وذلك ان الفاعل في
التفصيل الذي تعينت به النسبة لكونه كلاهما من الا دلالة للفعل
عليه وانما يدل الفعل بالالتزام على الفاعل الاجمالي كما تقدم وقد
بحثنا في كل من التوجيهات الثلاثة السابقة اما الاول فبالمنع بلا
فيسلم ان الاسم كيف من الحدث وغيره موضوع بل كلي كما تقدم واجيب
بان الاسم كيف من المشتغل بالمفهومية وغير موضوع فيشتغل بنفسه ومعنى
الاسم كيف من الحدث وغيره موضوع ويقرر ما نقله بعض حواشي الشمس فنزلة
في اول التنبيهات من الخاتمة ان الفعل يدل على امور ثلاثة الحدث والزمان
والنسبة اي على مجموع ذلك فكل واحد من الاول ولذا فيستقل بالمفهومية
والفعل والنسبة غير مستقل والاسم كيف من المستقل وغيره غير
مستقل فصار الفعل جزئيا فتدبر بل اعرف بعض حواشي الشمس فنزلة
المذكورة في تنبيهات الرسالة العضدية تقال ونسبة للعضد ان
الفعل باعتبار مادته موضوع بالوضع العام لموضوع له عام فهو
كلي على هذا باعتبار الهيئة الدالة على الاخبار بصيغته اسم وذلك
الخفي على الرسالة واما ثاني التوجيهات وهو القياس على الحرف
فيبحث فيه بان النسبة في الحرف من قبيل مدلوله وفي الفعل من
مدلوله او من جهة انه قد من لوازمه اعني به الحدث الذي هو كلي بلا نزاع
بل الفن خففه بعض اشياخ شيوخنا لقول العضد والشريف ان الفعل
باعتبار النسبة المذكورة موضوع لمعين فهذا تتمة الكلام على

قوله ونحوهما اي كالسيد والسعد وقبلهما

ع
وباعتبار صيغته
هو من قبيل الوضع
العام لموضوع له
خاص موضع اي
على

ذلك

تدل في مبحث الحرف وأما ثالث التوجيهات وبنوا عليه فجعلوا الاستعا
رة في كل من الحرف والفعل تبعية فيقال تبعية لأن الاستعارة في الحرف
من حيث أن التشبيه واقع أولا في الكلي العام ثم التشبيه بجزئيات
النسبة الخاصة تبعا له بمدلول ذلك الحرف كما هو معروف في نحو قوله تعالى
ولأصلبنكم في جذوع النخل فلذا كان تبعية لأن الاستعارة في الفعل هو من
جهة أن التشبيه وقع أولا في المصدر نحو زيد قتل عمرا بمعنى ضربه
بشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع شدة الإيلام وأطلقوا القتل
بمعنى الضرب عليه ثم اشتقوا القتل بمعنى الضرب قتل وكانت
الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية فتبعية لأن الاستعمال
في الفعل ليست من جهة الجزئية حتى يكون جزئيا بخلاف الحرف وبه
فبالجملة فالفرق بين تبعية الحرف وتبعية الفعل بين وهو كيف يشتبه
اعلم أن الخطاب يعم وربما التعريف والتنكير والمكاشفة يعم وربما
والحاصل أن نكتة المكاشفة للمعاني ونكتة الخطاب للألفاظ فإن قيل
الفعل أو الجملة عند النحاة محكوم عليه بحكم النكرة بدليل أنها
تقع صفة للنكرة فيقال العلم أن النسبة في الفعل الواقع صفة نحو
مررت برجل يجيء أي منشا كلية لكن فيها إن نحو الفاعل باعتبار
باعتبار معناه الكلي ولذلك جعلوا النحاة الجملة بعد المعرفة
حالا نحو رأيت زيدا يرفع العلم لأن النسبة في الفعل حينئذ
متعينة لكن فيها شيوع وعلى تحقيق أن الفعل عندهم باعتبار
باعتبار نسبته إلى فاعل ما نكرة كالنكرة وباعتبار نسبته
إلى فاعل بعينه معرفة كالمعرفة تدل على أن ذلك هو ليس فقالوا
الفعل في سياق النفي للعموم نحو لا يستوون ونحوه كلمة لا فيه
نكرة في سياق النفي فهذا ذلك إنما لكونه أراده وأما الفعل فمحرفه

ومن كان فـقوله التشريكي وذلك ظاهر فائدة الشيخ في حواشي القطب قوله
في نفسه أي لا يشتغل بالمفهومية والتعقل بل معناه في غيره ولا شك
أن الكلية والجزئية من المعنى باعتبار المعنى المستقل بالمفهومية والتعقل
والتعقل فلا يكون على متعدد ويحمل عليه أولا تدبر فـقوله في مدخوله
أراد به متعلقه اللغوي مع المدخول وغيره ولذا ترى ان معنى من
البعض بل وغيره من مناسب الابتداء الخاص الجزئي اعني كون المتبرا
منه البعض وكونه بين أمر المتكلم أي كذا معنى إنما يتحقق ويوجد بالنسبة
بالمتعلق كله لا في خصوص المدخول بل وفاق في غيره بدل في من قوله
لكان أوضح فـقوله بأن الحرف معد وفطعها أي بلا شك ممنا فاة
الكلام في فن تبادر من الشكل الأول ونتيجة الحرف معد وكل فـ ذلك يخرج
عن الكلية أو الجزئية فالحرف لا يخرج عن الكلية والجزئية ولعل
الخصم لا يسلم الكبرى تدبر فـقوله والحرف من الأخير مما قبله لأنه
بعد تسليم أنه تثبت له الكلية والجزئية تبين عين الشيء والحرف مقوله
ثابت ومن الجزئية ومن ثم عليه فـقوله أن معنى الحرف أو فيل
الجزئية عند المناطقة ترجع للعقل لا ثم يقولون زيد مثلا جزئي
لا أنه معنى يقال ذلك له باعتبار معناه فـقوله وأوضحه الشيخ
يقتضي أن التشبيه في الجزئية الحرفية وليس كذلك فـقوله من أنداد
الحرف كالضمير واسم الإشارة والموصول لا جل شركه الامور ومع
العضد لها مسألة في الوضع فتلفاه الحفيد بالقبول وشيدوا بنيانها
وعلقوا عليها خلافا للتفتازاني والشعراني الذي جعل الوضع وضعين وضعا
عاما لمفهوم وضعا له عام ووضعا خاصا لموضوع له عام ووضعا
خاصا لموضوع له خاص وأنه خارج الأقسام الأربعة الضمير والحرف
واسم الإشارة والموصول فهي كلية وضعا تشخيصا فان كثيره الواقع

الاستعمال

الى استعمالها في الجزئي وقد بحث فيه بانه يلزم ان تكون ابدا مجازات ولم تستعمل في الموضوع
له اصلا وهي مجازات بلا حقيقة ولو كانت كذلك مع شيوع استعمالها وكثرتها
في الكلام ما وقع الاختلاف بين الائمة في كون المجاز يستلزم الحقيقة او لا
الى غير ذلك مما بحث به مع السعد هنا قال الشيخ يتحصل للمحقق من لم
يثبت الوضع العام والموضوع له الخاص وقع فيما وبينهما اوقع في ضيق
وشدة ويانه يتضح ذلك في التنبيه الثاني قوله اذ كلمة من الابتدائية
للبيان قوله مثلا اراد من الابتدائية بدليل سياقه قوله ابتداء
معين قد علمت ان تعيين الابتداء مثلا هو تعيين كل فيه اي في الدار في مثالنا
والشيء من المتكلم في زمان ولا يكفي مطلق الشيء والدار مراعاة النسبة لا
تعيين لهما ولا يكون الحرف بحاله فيما قوله الذي تعين له بالمقصود
بالذات هو الشيء والدار ولوحظ الابتداء المذكور على وجه التبعية
وهذا هو الحرف معناه في غيره وفيهم الجزء ولا يستقل بالمفهومية والد
والتعقل قوله تبعا للشيء والدار فيهما المقصود ان تأمله قوله
ملاحظة ايضا الدار والشيء في مثالنا المذكور من الابتداء منه وفيها ادا
هو المبتدا قوله ولم يصح الاخبار به ولا عنه لعلة فقد بدى من هذا
اللازم زيادة بيان عدم استقلال معنى الحرف بالمفهومية ولم يقصد به
توجيه الجزئية للحرف اذ لا قائل بان معنى الحرف جزئي للكلمة هو محلها
علمت بان يقال معنى الحرف جزئي ثم اعلم ان وجه كون الحرف لا يخبر به
ولا عنه والفعل يخبر به لا عنه والاسم يخبر به وعنه هو ان الحرف لعدم
استقلاله بالمفهومية لا يخبر به ولا عنه واما الفعل فهو من دوله
النسبة وهي مقصودة ولذلك كان الفاعل الخارج عن المدلول المطابقي
للفعل قد تعلقت به والحدث وقد تعلقت به وشاركهما في انه من المدلول
المطابقي ولهذا كان الحدث انما يحكم به لا عليه كان الفعل يحكم به لا عليه

كما علمناه في نسبته جملة الخبر على جملة الفاعل وانما صح الاخبار بالفعل
بالوصف وعنده بان نسبة الوصف غير مقصودة بل المقصود هو الذات
والحدث المدلول لهما ولذا كانت النسبة تعلقت بهما على وجه الثبوتية فصح
الاخبار عنه نظرا للذات وبه نظرا للحدث وبهذا تكلم واليه يشير بعضهم
بقوله انما يخبر عن الفعل بل بدلالته باعتبار المدلول غير مستقل لان
المركب من المستقل وغيره غير مستقل بمقتضى الاول يخبر به ايضا ولكن
اعتبر الحدث المنسوب فصح الاخبار به انما مجموع الفعل والفاعل فلا
يحكم به ولا عليه وانما قول النحاة في نحو زيد قام ابوه ان الجملة خبر فانه
الحكم على زيد بالقيام المسند للاب والمركب التقييدي الذي [illegible] ومن
قبيل الخبر لانه لو كان بين الاب والام نسبة مستقلة لما يكن زيد ثابتا
له مع زيد واعوانه بعد جعل قيام الاب شيئا واحدا او كالشيء الواحد
حمل على زيد واسند له وربط به بضمير بابا وضع الشيء بعد مطابقته كما
يوضع الشيء بحاله نحو زيد قام ابوه وزيد قام فالخبر في الجملة هو عند التكلم
للمعنى هو الفعل فقط وان عبر النحاة بانه بالجملة جار تعبير الحدث
الذي هو الحكم في النسبة هو تعبير الفا على التفصيل راجع حواشي
السعد اسم خبرية في الوضع قوله ولا شك انه اجاب عن ايراد هو ان
من الصالح للابتداء هو مع ان الصفة الابتداء المبهمات من اسم فيكون
من اسما فاجاب بان المراد بالابتداء الذي هو اسم هو الابتداء المطلق والذي
هو معنى من الجهة هو الابتداء الخاص المعين وهو غير [illegible] للمطلق
وقد علمت ان النحاة الذين يقولون من للابتداء يذكرون في كلامهم فتامل
كلام [illegible] تعلم ان من هو للابتداء مطلقا وليس كذلك احدهم
[illegible] المستعملة وضوح الكلام وانتهاء [illegible] للمجاز [illegible]
[illegible] قوله ولا شك ان سياقه يعطي ان [illegible]

قوله ان [illegible] العربي [illegible] الاعراب [illegible] من [illegible]

الفاظ
اصطلاحا

به في كلام الشيخ وليس كذلك بل الشيخ مصرح بان الحرف ليس جزئيا كما
قدمنا فائدة قال الحفيد لا يصح ان يحكم عليه ولا ان يتصف بالجزئية وقوله
عند الفعل باعتبار النسبة لان النسبة التي في الفعل والقياس ان لا
يصح ان يحكم على الفعل باعتبار المجموع من الحدث والنسبة بل لا بد ان يكون
من المستقل وغيره غير مستقل فلذا لم يحكم عليه بكلية ولا جزئية نعم
الحكم فيه باعتبار الحدث لانه ماخوذ في مفهومه فلذا كان الفعل مشتركا
في الجملة باعتبار مع الحرف بلا اشتمال معناه على ما هو مستقل الى غير ذلك بخلاف
الحرف فليس له معنى يصلح لان يكون مسندا اليه وقد ينبغي تعيين
الحرف والفعل وتوجيه الاخبار بالفعل دون الحرف مسلم وبحث بعض
مع الشيخ بان كلا منهما من امثال فهو لا يصح ان يحكم الخ لا يتجه لانه مطلبه
ومن عالم بان الحرف ليس بجزئي بل الجزئية للمعنى ليست هو باعتبار
الحكم به عليه وانما هو باعتبار انه لو تصور معناه يمنع صدقه على
متعدد وهو موجود في الحرف فالحرف جزئي خلافا لما ادعاه المعترض وقد
يقال ان كلام الشيخ تام من الاعتبار لان مدار الاقرار معنى الحرف لما لم
يتعقل في حد ذاته بل انما يتعقل في غيره ولم يشتمل معنى الحرف على ما يصح
ان يسند ويحمل بحيث الفعل المستعمل او يستحيل ان يحكم على الحرف
بالجزئية اي لا يصح ان تثبت للحرف الجزئية التي هي منع صدق المعنى على
متعدد بعد تصور معناه فهو وان كان يقدر ان تصور معناه في
استقلاله وانه لا وانما تتعقل باعتبار غيره من متعلقه فيه
فلو اثبت له الجزئية في هذه الحالة لكنت قد اثبت الجزئية للحرف
مع غيره لا للحرف وهو تناقض قوله اختلفوا هل التنبيه له
تعلق بالجزئي وفيه اشكال واراد الشارح بالاختصاص الانقطاع
الا انه بالنسبة لتغيية المعارف كما قال فلا ينافيه ما انفصل

تعيينه التشبيه قبله وحققه من ان المجاز في وانما وقع الاختلاف في المز
المذكور الذي قابل الشعد وشيخه العضد بان الشعد موقوف على الجزئي
بمعنى العلم وسواه صرح به شارحنا فقوله لا العلم اي الشخصي اذ
العلم الجنسي بمنزلتهما كما صرح به العضد في رسالته واسم الجنس مرادف
له ومع اسم الجنس في العضد الذي بنت وعرب وان كان في كلام الشارح
في التشبيه الرابع ان علم الجنس موقوف ثم انما يحتاج الى بعلم معنى
الا لغاية تنقطع بتفريع المثال العلم اي الشخصي موضوع فعلا
واسم الجنس كرجل واسم المصدر ككذب والفعل كضرب والوصف كضارب
بمنزلة الاربعة كلية معنى والضمير واسم الاشارة والموصول والعمر في
جميع الاربعة بين محل الخلاف فقال الشعد بكلية وضعا جزئية اس
استعمالا اي شرط الواضع استعمالها في جزئي فلذا كانت مع جزئية
جزئية فتعارضت الاربعة الكلية قبلها وجعل الشعد الاولى وضعا
شخصيا وضعا خاصا الموضوع له خاص ومثله للعلم ووضعا عاما الموضوع
الموضوع له عام ومثله للثمانية الاخيرة وقال العضد الاربعة من
الضمير واسم الاشارة والموصول جزئية وضعا واستعمالا وقال
قبلها بل انها وضعت وضعا عاما للموضوع له خاص اي تعقل الواضع
حالة الوضع امرا عاما تجتمع له الجزئيات والآلة فوضع لكل جزئيات
له لكون العام هو الموضوع له مثلا انا اذا وضع انا تعقل الواضع
المتكلم يجمع له كل متكلم فتكلم وقال وضعت البعض انا الكل واحد
من تلك الجزئيات بقدر علمت انه مشترك الجزئي وضعه وقد تعين الوضع
بالقوة لا بالفعل ثم قرينة التكلم معرفة بينه من المشترك او احد
العضد قسما ثالثا للوضع والجزئي ما العضد الى الوكلا لا قرينة قال
الشعد لكانت مجازات بلا حقائق وقد علمت اختلاف لا بينه وجوده

بتخصيص ما بدفع الجزئي من العموم

النكرة تعم

اسم ... الجنس والمصدر
والفعل والوصف
والضمير واسم الاشارة والموصول
والعمر

واحد

المجاز بلا حقيقة وهو نادر على مراتبه ومثاله باتحاد قوله
ونحوهما من المعرف بالاداة او بالاضافة ككر بني العشرة
رها التبعي الا وضع المعرف بالاداة او بالاضافة وكانه رد الى
حو ونحوهما ومن تفرعهما اهله كلا وكذا ينقل في المعرف بالاضافة قد
والادنى وبوضع المعرفات تدرك واما من الشارح جاد خلقا في الجزئي
كما نرى قوله واكثر المحققين منهم السعد والسيد وابو حيان والقرافي
قوله بناء على ان الكلية والجزئية انما هي باعتبار الوضع .
لا الاستعمال فالواحد فيها الموضوعة لكل واحد من المعرفات الكائنة
شرك كذا انتهى كالعطفيات تعدد وضعه باعتبار تعدد معانيه وهو
مستبعد جدا ولو كانت لم يشترك الواضع استعمالها في الجزئيات لكانت
نكرات وكليات فتعين انها معارف قوله النحويون منهم الرضي حيث
في شرح التسهيل واعتمده السيد في حواشي المطول في مبحث الاستعارة
التبعية واصله للعضد ولا تكن تفريع ان السيد يقول بجزئية
الحرف قوله وضعا عاما الخ تفريع ان السيد فان من يثبت الو
الوضع العام لموضوع له خاص وقع في حيص وبيص اي في ضيق
وشدة قوله كالاشارة لو قال المشار اليه لكان اولى اذ هو المتعقل
الجامع للجزئيات اما الاشارة فهي قرينة على الموضوع له قوله
فانه خاص لخاص كما في وضع زيد العلم بان الواضع تعقل الذات مع مشخصاتها
اللازمة له ووضع منها اللفظ لها قوله بلا كثير شتى كالمعرف
في ان المعرف بال العهدية او بالاضافة العهدية نحو هذا من قبيل الوضع
العام لموضوع له خاص وتفريع ان العضد يزعم هذا في رسالته اعتمادا
على وضع كل واحد من الحروف ومن خوله والمضاف والمضاف اليه عمل هو لان
الكلام في وضع المعرفات الا الاعلام كما نرى قوله الا ان الحقيقة او الجنس

قوله الضمير في شأنه
والعقل يمنعه
اي بعضها على
المحققين
بناء على ان
وضعت
عام في
عند
جمع كلية
استعمال
التعيين
بناء على
باعتبار
فتحصل
على
الوضع
لا خاص

المخالفة ومن ثم لما ذة الله وخرج من سبيله ضد قوم عام فقوله الجنيد
حين سأله وهو ابن سبع سنين استاذه السري السقطي عن حقيقة الشكر
فاجابه بان لا تعصي الله بنعمه الشيخ المذكور اخذا من ابي بكر رضي الله عنه تشا
نذكر الجنيد فلما زار ابي بكر مهما تذكرت قول الشيخ رضي الله عنهما فقوله ولا
يبلغ حقيقة الشكر الخ قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وما ذة الانبياء
عليهم السلام لانهم معصومون ولا تقع منهم المخالفة ولو سهوا قبل
البعثة والخاصة كالاولياء فانهم العصمة يعني الحفظ قال ابو الحسن
الشاذلي رضي الله عنه وقيل العصمة ودوام العصمة وقد تقع من الولي
المخفوظ بعض الصغائر الزلة مع خوف اللوم وسبق فال بعضهم اركان
الولاية ثلاث معرفة الولي ومعرفة غيره بان الولي لو لم تكن حالة
العصمة لا تنكر ورجع وبان لا يهم حتما بان السنة بل فهم عليه من اجراها
سنة ويخالفة وقت الطلب بيان بشرع ما الخلاف غير فقوله بعض ما وجب
عليه الا كله فقوله الا جمالي ليس اجمالي بل ان الشكر يتعلق بجملة
من لا تزال النعم عليه وارباب الدوام والعرف تتعلق بالجوارح جعلنا دون
تخصيص بعضها عن بعض اوبان تقولا بانه ابطل جملة الاوقات والاحوال
الكثيرة وانسب بالمقام فقوله لا يبلغ الخ ولا يقال ان الوجوب تسلط على
جميع الافراد والاوقات ويكفي وقفتها وحالة الابتداء بمرة وهذا معنى الحقيقة
الوجوب ثم اعلم ان من يفعل ذلك مندوبا كالواجب يثاب ثوابه وكذا المباح ان قصد
به وجه عبادة لحديث انما الاعمال بالنيات فهل هو ثواب زائد على ثواب الاصل
للواجب المعنى الشكر العرفي الذي هو الاتيان بالمذكور او ما يثاب ثواب واحد
وعلى الاول هو الاظهر لو عمل وفعل بعض الاعمال فانه يثاب ثوابا واحدا كما
نجده في الحمد الشكر بعد قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء
بالسيئة فلا يجزى الا مثلها وهم لا يظلمون قوله للانبياء الخ فقد علمت
ان من الانبياء من هو نبي بالعلم والعمل في عمل الواجب حتما ومنهم من
الحمد حتما ويفعل المندوب من حيث انه اولى كما هو من حسبه ويتبع في الحياة من تاركه

عبارته في شرح الكبير قوله الشكر بالمعنى الذي اشرنا اليه من التزام العبودية واشتغال اركان [illegible] وكلف [illegible] نقول فيه [illegible] الشكر الاجمالي سوى اهل الوجوب وكلفه وعليه سوى متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم [illegible] اذ ليس كما ينبغي سبحانه الشكر كاعمة [illegible] [illegible]

الزمر [illegible]

[illegible]

نحو الرجل خير من المراة قوله نانما غيرُ وعبرُ نحو جاء رجل قال كهينة ام نعل قوله
باي ما مايعة الجنسية نحو قاة غلام الامير حيث لا عهد وقد علمت ان الا مايعة
ثلاثة كما قال المصنف اشار بما ناثة له الله فوله او الموصول كقوله تعالى
كمثل الذي ينعق واما الثاني مع للتعبير نحو قوله تعالى ان الذين خر غليف في
الغم الراجعة بيتهم نحو زاده بعضهم عن ما ذكره الشارح تمييز الغيبة نحو جاء
رجل قال كهينة بانه كلي باتعال قوله بالمعنى الشايع شوال الفظ الذي
اذا اتصور معناه يمنع نفس التصور من وقوع الشركة فيه قوله اي ذاته
اي حقيقته وعينه ونفسه وفيه الجزئي سواء اللفظ المذكور وذات
اللفظ ونفسه فلا تعكس الجزئية يقال من الواضح المشهور ان ملاحظة
معنى اللفظ ولو اجمالا عند الحكم عليه يحكم وهو بعد من هذا يلزم منه
وليس بحيز عنه بان تفع اي شك اقوله عنهم اي عند المناطقة
بل بنية المنطقيين فوله كل معنى مندرج في علمت ان المعنى المذكور متوع
الماهية وهي شخصية تعرف بينه وكلّ شيء الاملي تعرض له الاداء واما
ههنا مع ان المنطق فوق للتعريف الماهية لما هو لقا ما قبل الاشتباه
متواسعا له كل واحد يحتاج اليه احدهما ان المعنى المذكور متوفقا
وتتعقل لمعنى قد سبق الداخل تحت الانتشار ومعنى الانتشار الداخل
تحت الجبار ومعنى الجبار الداخل تحت الناس وبناكرا ما لم معنى
الداخل تحت المجميع وتم قطعنا ربليعة كل التعريف للاشارة الى
ذا الك وعموم الافهنة وثانيهما انه اشار لكلية التعريف للاشارة الى
كون التعريف منعكسا قطعا اي كلما وجد الانتزاع المذكور وجد الجزئي
الاضافي وكلما انتفى انتفى الجزئي الا ضافة والا مثال له هذا وقد علمت
ان الجزئي لا يضاف من اللفظ في المعنى خلافا لما صاعد من الشارح
وبهذا لما قلنا قوله بعد الاضافة اي باطلاق من الحقيقي وتفرع

ان الجزئي الحقيقي من اللغة فيكون الاضافي ايضا من اللغة وتجاب بانه
لعل مراده بقوله كل معنى اي كل لفظ ذا الفاظ معنى او يقال المراد بالاطلاق
في قوله ويطلق الجزئي الخ الاطلاق العرفي بمعنى ان الجزئي ايضا مورد دالة
على كل معنى خاص فالحاصل ان الجزئي الاضافي من اللغة ايضا والدال
تاما على ان قوله ويطلق ليس من تتمة تعريف الجزئي الاضافي نعم يحكم هنا
في مقام تعريف الجزئي فيتوهم انه يوخذ من تمام الكلام ونعم يبعد
ان يعتبر تعريفه ونفسه قوله واندرج تحت كلي اعلم انه ان
كان الاندراج كليا نحو زيد والعالم للانسان فان الاندراج فيهما تحت
الانسان من كل وجه فيما ان زيد والعالم جزئيان اضافيان باتفاق السعد
والكاتبي صاحب الشمسية وان كان الاندراج من وجه فيكون بين
في النسبة للانسان فان اندراجه في الانسان من وجه كما اذا بينهما
العموم الوجهي بنحو الحيوان والابيض فان الابيض يندرج في بعض الافراد فيقال
يكون الابيض يندرج فيه جزئيا اضافيا للانسان ومترادا للكاتبي اوليس
اضافيا له ومترادا للسعد وكلام شارحنا يحتمل المذهبين او
من كما هو في مذهب الكاتبي بان الاندراج المذكور بقوله يندرج صادق
بالاندراج الكلي والجزئي وقد يقال ان قول الشارح بعد ان بين الجزئي
نسبة العموم والخصوص بالاطلاق يدل على ان الشارح اراد بالاندراج
الاندراج الكلي وهو مذهب السعد لانه نقل النسبة العموم بالاطلاق
بين الجزئيين ثم سكت عن ذكر النسبة ايضا بين الجزئي الاضافي
والكلي المضاف اليه من العموم والخصوص بالاطلاق وقد تقدم كون النسبة
النسبة بين العموم والخصوص بالاطلاق وان الحقيقي من الاضافي
من ان كل جزئي حقيقي كزيد موضوع له اضافي لانه مندرج تحت كلي
وليس كل جزئي اضافي موضوع له حقيقي كالفرس والانسان فانهما اضافيان

[illegible] ليس الجزئي

اضافي لا حقيقي وزيد مثلا جزئي اضافي وحقيقي معا فقولنا لا كل جزئي اضافي
مثل الذكر البالغ وما يجمع الجزء فيه او يجمع بدليل آية وانه كان
رجال من اجل شريعته وربي رجال من الجزء فقال الاول ولو وانه مشاكلة
بان قلنا باختصاصه بالكلي من يكون رجل جزء بالاضافي مثلا لانتفاء
وان قلنا بشموله لذكر الجزء فكونه جزءا بالاضافي للانتساب مثلا على ما
للكاتب من حمل ما الشعري لا ان لا نزاع في الانتساب انما مثلا؛ ونبه
اعلم ان الكلي ايضا ينقسم الى حقيقي ومثلا عند الشيخ واضافي ونبه
ما اندرج غيره تحته بالفعل وكان منها دفائي فيصير الامر على ان الكلي
الغير فهو اخص من الكلي الحقيقي الذي عند الشيخ لا ندا بانه الجزئي الحقيقي
ما امكن ان يندرج غيره فيه الجزئي فيه اندراج الغير فيه وعرفه على ذلك
الغير سواء صدق في نفس الامر على ذلك الغير ام لا كما في الكليات
الفرضية كالجمع بين الضدين فائدة الشيخ هذه اربعة امور تحقق
بينها اربع نسب فنسبة الجزئي الحقيقي الى الجزئي والاضافي فلا بد
فالخصوص باطلاق واما الى الكلي حقيقيا او اضافيا باعتبار العرف
فالتباين ونسبة الجزئي الاضافي اما الكلي حقيقيا كان او اضافيا
فالعموم من وجه يجتمعان في انسان وينفرد الجزء والاضافي في زيد كما ينفرد
الكلي الحقيقي ان الاضافي في الجنس العالي ونسبة الكلي الحقيقي الى
الكلي الاضافي من العموم وبالجملة فالعموم باطلاق من بين الجزئين
الحقيقي والاضافي ومن بين الكليين الحقيقي والاضافي والتباين من بين
اثنين بين الجزئي الحقيقي والكلي اضافيا كان او حقيقيا والعموم
بوجه من بين اثنين بين الجزئي الاضافي والكلي حقيقيا كان او اضافيا
بان نسبتا فلتت ان المجموع ثلث النسب من ثلاث العموم بالاطلاق
وبوجه والتباين وهذا بالنظر لذاتها ونفسها وان شئت قلت اثنا عشر

باعتبار

ج
اي

ست باعتبار الكم وبين كما تقدم ثم ان التباين بين الجزئي الحقيقي والكلي
الحقيقي هو من تباين تقابل العدم والملكة لا من تباين تقابل التضاد
مثلا وقد علمت ان انواع التقابل اربعة التضاد والتناقض والتضايف
والعدم والملكة ثم كملت بينهما نسبة التباين وعليه فلا يحمل ولا يجنس
ما ذكره بعضهم من ان النسبة بين الجزئي الحقيقي والكلي الحقيقي هي
العدم والملكة بعد ما ذكر نسبة التباين في غير ذلك فانه يعين عدم
اندراج العدم والملكة في التباين وانه مقابل له مع انه اي العدم والملكة
والملكة داخل في التباين كما هو مرسوم في محله منه وقد تقدم ان الكلي
وكذا الجزئي ينقسم الى منطقي وطبيعي وعقلي فالاول [illegible] والثاني والثالث
[illegible] فاذا قلت الحيوان كلي فمفهوم الحيوان اعني الجسم النامي
[illegible] كلي طبيعي ومفهوم كلي اعني ما لا يمنع نفس تصوره [illegible]
على تعدده هو كلي منطقي ومجموع المعروض والعارض اعني الحيوان والكلي
هو عقلي كما تقدم ونحو ذلك [illegible]
بما تقدم [illegible] انتسب به بينهما انه بعد ما تقدم ان بين الجزئي الحقيقي
والكلي الحقيقي نسبة التباين على ما تقدم وان كل ينقسم الى كلي وجزئي
ومن المعلوم ان الجزئي كزيد ملزوم للحيوانية بمعنى انها لازمة له والحيوانية
ملزومة للكلية بمعنى ان الكلية لازمة للحيوانية وعلى هذا فهل بين
تلك هذه الكلية [illegible] بطلانه لان الجزئي ملزوم للجزئية
والكلي ملزوم للكلية والتباين في اللوازم اعني الكلية والجزئية يوجب
التباين في الملزومات اه وهذا الاشكال [illegible] من ان الحيوانية اعني
تلك هي الكلية من الحيوانية الجزئية مع عوارض التشخص والتعيين
والتعريف وليس كذلك وهو في الخارج [illegible] وانما وجود مشخصاتها
وانما الحيوانية اللازمة لزيد الجزئي هي حيوانية مصاحبة للعوارض

على ما هو الحق

في نفسها [illegible]

انقسام العلم الى شخص وجنس

واقات الشخص والتعبير بذلك الوجود من خارج فانعكست الجملة
وزال الاشكال ومنها انه يقال ان الجهل ينقسم الى كلي او جزئي ۝
فالقسم يلزم بعد المقسم والا كان مباينا له ثم المقسم يلزم بعد الاقسام والى
الاقسام قيل ان المقسم ينقسم الى نفسه وغيره بلا ومن قالكل
وهنا كذا انه التعليقة على كل تقسيم اه وحاصله ان المقسم الذي يلزم
للقسم هو مقسم مقيد بقيد فرد من ذلك المقسم على ذلك القسم
والمقسم الذي يلزم عدمه انتفاء الى الاقسام هو مقسم مطلق عن
ذلك القيد فيعم ذلك القسم وغيره فلم يزل الاشكال وبعبارة
اخرى المقسم المقيد بالقيد هو متحد صدقا مع ذلك القسم وقد
يكون له وجود في الخارج واما المقسم المطلق الذي يلزم عدمه انتفاء
الى الاقسام فهو مخالف للقسم في الذهن والخارج بل لا وجود لذلك
المطلق الكلي الا ذهنا فقط **قوله** ينقسم الى علم شخص تقدم
في التنبيه الثالث نقله الخلاف هل يقسم الجهل في الحقيقة على العلم
وعليه اكثر المحققين او يعم بقية المعارف وعليه اكثر النحويين
وظاهر كلامه هنا بعد هذا التنبيه مع القول الاول ان وزن الفعلين
وعليه اقتصر ولو اراد الفعلين معا لقال الجهل بع العلم منوع في
حقيقي كما تقدم هو ينقسم الى ما يشمل الفعلين اي الى علم في
محصورين او يعمه وغيره كما تقدم **قوله** او علم جنس كاف قيل
فرقه كلمة ماياتي انه موضوع للماهية الذهنية ليتميز عن غيره
من الجنس فتلك الماهية امر ذهني خارجية نحو اسامة كماهية
الاسد ونقول من اسامة مقبلا وتلك اسامة في المبا فكان لفظ
علم الجنس يصدق على متعدد في الخارج فيعم كل ابن ... يقال
ان النحاة جعلوا علم الجنس معرفة لفظا باجرائهم عليه احكام المعرفة

وهو

وشيوعه المعنوي كالنكرة عندهم كما قال في الخلاصة

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

وأما المحققون كالسعد والعضد وأهل المعقول الناظرون للمعاني

فقالوا إن علم الجنس موضوع كما في رسالة الوضع للعضد وليس يخفى

وفرقوا النكرة عما يجري على لفظه من أحكام المعارف وعلميته بمعنى أنما

الماهية المعهودة من بين الذهن ثم يصح التعقل والتعقل في المعاني وجنس

فيقال ما وجه جعل العلم الجنسي عندهم من باب ما هو فيه خارجا على

متعدد كما قررنا وقد قلتم إن الجزئي لا يصدق على متعدد فالجواب

بين الانشار وبين اشاعة فيه حتى جعلتم الشائع من باب الأول

فيقال على تسليم ان الجزئي وعلى متعدد ومنع الفرد المذكور

خارجا فهاهنا بان علم الجنس لما كان موضوعا للماهية المتميزة

ذهنا عن غيرها اقتضى ملاحظة الماهية المتميزة موضوعها ومعنى

انما يكون منها الا خارجا باعتبار الافراد خارجا على العموم ومعنى

اشاعته فيقال هو مجاز لا حقيقة ومن ان لا ملاحظة سوا كانت من الا

الماهية مستشعر معها الافراد وجودا ولما انتفت الافراد والخارج

حقيقة على متعدد فكان دالا على الافراد وعلى متعدد في الخارج فإن

علم الجنس في تعريف الجزئي ولما كان نحو أسامة وضع للماهية من

دون اعتبار تعيين غيرها صار الافراد في الخارج على زيد وعمرو

وخالد مما اشتمل حقيقيا لانه فرد صدق كل فرد صدق كل فرد

لتلك الماهية الموضوع لها فصح تعريف الكلي على أن انصاب

ومثل هذا غير الفرق والحق بذكر ما ميز الشارح بين علم الجنس واسم الجنس

فانه فرق بين حقيقتهما وذاتيهما وبين الجواب الوجه هو تعريف

الجزئي على علم الجنس واسمه نعم أشار له بقوله ولذا كان الجزئي

ح

وإنما سمي باعتبار
وجوده بأفراده
الخارجية

الاول منه يأتي بتنكيره قوله مما في الخارج متى كقول الشيخ رحمه الله
العلم الذي انما يعين مسماه تعيينا ان كان التعيين خارجيا فعلم ا
الشخص وان كان ذهنيا فعلم الجنس اه ولا يرد على نحو الاسد في كلامه ولا تعيين
فيه حتى يكون علم جنس فان الموضوع لكلامه هو التعيين الذي انما
يعين مسماه ولذا ما كان التعيين فيه بحسب اللفظ وانه بلام
المعرف بال الحضورية لا تدل بواسطة الو بنفسها بعضهم بلا قيد
قوله اكرمه ونحوه يريد انه لا فرق في علم الشخص بين ان يكون للعاقل
او لغيره قوله فان زيدا مثلا يكون في الخارج ثم خالد وعمرو بكر فيه
يصدق عليه ما في الحد اعني ما يمنع الصدق على متعدد يقال
المشترك اللفظي ليس كذلك لانه يصدق على متعدد من حيث تعدد
الاوضاع اما بالنظر للوضع الواحد فهو كغيره لا يصدق على متعدد
قوله اعلم بواسطة التعيين اي بعد اشتماله على الدلالة على الماهية
وفي الصدق خارجا على المتعدد ومن جملة الاله خطاب واما الخلاف كما قاله
ابن مالك وابن هشام وغيره في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى وانما
الفرق بينهما في اللفظ فقط فان في المعنى ❊

ووضعوا لبعض الاجناس علم ❊ كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

ووجه اخذ ذلك بان نحو ثعالة وكلمة منعوت من الامم في نحو للتانيث
اللفظي مع ان المدلول مذكر من وافر لمدلول قفعي وكلمة الثعل لفظا
فقط اخرج عن المعنى فقط نحو علم الجنس قوله ابن خاتمة هو ابو
العباس احمد بن علي بن محمد بن خاتمة صاحب التاليف العربية الشهير
والعلم البليغ والنظم الرائق والنثر الفائق وصاحب الاربعينيات
توفي في حدود الثمانين وسبعمائة رحمه الله وابن خاتمة جمهور
النحويين كالعضد والسيد الشريف والدماميني قوله الحقيقة

[illegible]

ليبينها اي الحقيقة الذهنية لا يرد عليه ان الحقائق لا وجود لها الا
في الذهن فما رقا الحضور الذهني في علم الجنس فاصل وكذا المواتة سوى
ماهية علم الجنس من ما هو من اوقلنا حقيقة اجمالية في الذهن ثم ورد اشتراط
حضور التعيين لذلك فقوله واسم الجنس اي المنكر كاسد ورجل واما
المعرف بال فان كانت حضورية فهو كالعلم الشخصي في الدلالة على التعيين
الخارجي وان كانت جنسية فهو مثل علم الجنس في افادة الحضور الذهني
المفيد للتعيين الذهني الا ان التعيين الخارجي والذهني فوق العلم
الشخصي والجنسي مرجوحه للغة وفي المعرف بال المذكور بيان من نصه الى
راجع فيحث تعريفها المستند اليه بان عند البيانيين وبقي كلام ابن خاتمة
وهو انه انما هو بين علم الجنس واسم الجنس المنكر فقوله امراء شخص من
لا ان ذكر هذا القول دون ملاحظة التسمية والوضع فلذا تعبيره خارجا
بكان علم شخص فقوله وارد عليه المورد هو المثال محمد الله
فقوله مما يتعقله الذهن هو الماهية فقوله والمختار تبع في على
ذلك ابن الاشتمال الغالب وبه تدرك يتبع خصوص الدعوى في تدليل
على القول باقتنائكم لا تدرك فقوله من العلم لو جزئيه لكان اولى
من العرفان كان بمعنى القادر ذكور اللغة من علماء الاسم من البلاغة
بتصيير المعنوي هذا وقد قلنا ان علم الجنس لم يلاحظ في وضعه من حيث تفرع
وسيقول مع قطع النظر عن الحق وان اراد وابا العرض الا لفاظ اي نوعها
من انواع الالفاظ وانما ذكر النوع المخصوص كان ليشير من بالدة وجيه

ثم اي العلم وارد عليه ان اسم الموضوع خصوصيات وضعا عما له ان الشخص
في المعرف والمعين منها من حيث انه يعبر بهما في الكتب غالبا استعمالهما فيما يتعقله
تبين انه لا في المعرف والمعين والمختار انهما من قبيل علم الجنس وان الواضع

بلا عنايات ويراد به
وهو ما لم يشخص ولم
يكن الغائب الا في قبل
كان اوانا وقوله
ثم ان قصد تعقله
وبذكر كان المعرف
الكتب الا قوله مثلا فقيل
والمعرف من نحو علم
انه اذ يشخص من
... علم الجنس
فيقيل علم شخص قال
قال علم جنس شخص
ان الموضوع له
موضوع من تلك
بخصوصه الا ...
... من قصد
من بعض ... تشخيص
وبلا وضع اعتبار
... وضع ...
ما هو لم ... شخص
المراد ... التدبير
نوعا واعم ... الواضع

بل التكلم فقولنا لا ينافي استعماله بل ينافيه لان جملة فما عنى في تسمية علم الجنس التعين الذهني والحضوري وهو مفقود في الاستعمال في المعنى فالمعنى لم يستعمل فيما وضع له اولا فيكون مجازا لا حقيقة خلافا للشارح وتقدم ان الحق وغيره قال بالمجازية قوله اسماء العلوم وهي تطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة الحاصلة للشخص بتكرر الادراك قوله اعلام اجناس وهنا فرق التعيين الخارجي بينها قوله الدالة عليها لا يلزم تعدد العلم اسم وكنية ولقب فلم يوجب تعدد المسمى وقوله لا تعدد باعتبار جمع القواعد كما قال الشارح وانما يتعدد قواعد تعددت قوله الا ادراك لانه يقع التكلم في الوضع له عن من قام به وفي اي زمان وقع فكان المعنى الماهية فهي متعينة ذهنا بقطع خارجا في افراد الخ سواء قلنا هنا وما قاله الشارح تبع للشيخ والعباسي والدماميني وبحث فيه بان العلم لا يعرف وتعريف لتلك العلوم يدل على انها ليست اعلاما واجاب في الجعفرية بان العلم الجنسي جهتين جهة التعين الذهني فلا يعرف وجهة الماهية فيعرف اه وكذا هذا الجواب انما هو باعتبار انه علم جنس مطلقا اما لو قلنا انها باعتبار القواعد علم شخص فلا يكفي هذا الجواب ثم يمكن في الجواب بان اهله بان كون علم الجنس له جهة ماهية فيعرف بان التعين الذهني والحضوري فيه مفروض بنا اه فلو لوحظ من جهة التعيين فيكون علم جنس له بان كل فرد يعرف لكن الجهة المعنى الكلي فلا بد قولنا كانه نشأ ان العلم ان الماهية وجود في الخ

والكلي ان المعنى الكلي انه نشأ من شأن معنى المعنى الجزئي ولم يرد لاستعماله

الذهن وهما في الخارج افراده وجزئي من جزئياتها وقيل الموجود الا في افراده
ذهنا وقيل الا في الذهن تحقق فماهية ذلك الماهية النوعية اما الماهية
الشخصية وهي الحقيقة مع سماتها العوارض فهي مختلفة فتتعدد فماهية
ماهية زيد الشخصية غير ماهية عمرو الشخصية اما ماهيته النوعية
فهي عين ماهية الآخر النوعية والحاصل ان الماهية فتنسبوا
الماهية النوعية للشخصية والشخصية للنوعية فالماهية
النوعية في زيد من كله الى الماهية الشخصية فتنسبوا الافتقار
المتشخص من زيد الى الكل وفي الماهية اي في الانسان كلي وتنسبوا زيد
الى شخص كلي الى جزئه الى جهة الانسان وبالجملة انه في زيد جزئي ثم ان
بعضهم اختار سلامة من هذا التكلف ان الكل يسمى به لعرفه عن كل
افراده وشموله لها واما كان زيد مثلا بعضها من تلك الكل لانه وقيل الجزئي
منها يسمى به في الكل على هذا النسبة للكل والشمول والجزء نسبة للجزء
والجزء يرتفع وتاما وماهية واذن للذات اربيب ابن رجح شيء اجابه
عنه الشارح فقوله ومبادي التصور يقال على اول المقاصد وبعده
تقدم ويقال لمبادي التصور يقال ومبادئها والحجج ومبادئه فقوله
بالمعرفات اي باعتبار الحجج ومنها الخاصة والاعراض ثم يكون بالجنس
ايضا الفصل او البعيد كما في الرسم التام والناقص فقوله الى الماهية
الماهية المعنى الثابت في نفس الامر سواء كان موجودا كما في الانسان
على ما قيل او معدوما كما في الغول والعنقاء واما سميت ماهية لانها
تقع في جواب ما هو والنسبة الى مركب والياء للنسبة وقيل نسبة الى
ما تقدم وضعها الله لعلها بغزله

وضعها الثاني من تتابع ثانية من ليس كلية وتاء
ثم قلبت الالف الثانية همزة في النسب فقلب ياء ثم قلبت ياء او الكي

والشخصيات والمعنى الجزئي وكل ما المنسبة الى الكل والنسب الى الجزئي وغيرها الى الغرابة وانواع مبتدا وخبر او العارض فانتسب الى الكليات الجزئي مبادئ الكليات التصور ويقال والتصور او مبادئ التصور الحد والرسم بالذات المعرف بالذات التعريف بالتعريف والعرض من الحد والرسم وغيره ومعرف الطبيعة الى الذات اي المنبئة

ثم الكلام نوع على هذا الا نشاء باب الا فيما رواه الا عن قلة فيه ولا يجار وانه
شامل بتداركه كلامي فالمراد بالانشاء الا ثم المذكور وقد يقال ان الا
ثم ان متعلقة الانشاء الذي هو الشكر العرفي يقال ما قررته من ان الاعمال
المشروعة والمباحة مما اندرج في مسمى الشكر العرفي فليتدبر قوله
فالحمد شكر الخ صاحب الشرح من اهل العلامة الشيخ سيدي محمد بن
عبد القادر الفاسي الفهري رحمه الله ولا كلام ان نسبة الشارح ذلك
له وتعبيره هنا القائل ليس هو للخروج من عهدة هذا القول بل يقول به على قبول
هذا الكلام واختيار النفس له لا ان هذا القول المذكور بدليله انشاء قوله
تحسين صاحبه وديانته قبله المحقق الشارح وسكت قلبه اليه وكذا غيره
المطلوبة بحث السامع عن تفاصيله واصله ولا يحال على منزله في الاقوال
بالحوالة الحرفية الحقيقية التي علمت ان السامع منها انما مقلد عاجز عن الحكم ولا
يستوي الاول برتبة في تقليده وانما هو تقليد النقل ومن سمع القول بدليله
قبله ان يقتضي على ذلك لكان القائل يدل بدليله ولا يجب تحمل ورات ذلك
من تحقيقات النكت فليتدبر قوله المختار الخ فحصر به دفع ما قد يقال ان الحمد
وحمد الله فخص الجملة بشئ ذات المقام الثناء على الله تعالى فان الجملة بحسب
الوضع اللغوي به دالة على استحقاقه سبحانه وتعالى للمحامد وهذا خبر
فالمقام يحتمل والتنويه معلوم جملة الانشاء فاجاب بان ذلك هو بحسب
اصل الوضع اللغوي والكلام الان بحسب العرف في الجملة قوله انما نقلت
الخ دفع به ما قد يقال ان الثناء يحصل بالانشاء بحسب العرف مع موضوع للدلالة
اللغوية الخبرية بدليل ان الثناء يحصل بالانشاء والخبر فتحصيل دور وعلى
تسليمه بدليل ان الثناء يحصل بالانشاء ايضا انما بالانشاء والا على خلافه اذ
بالمجاز مع الحقيقة والمقام خال عن القرينة فاجاب بان الدلالة على الا
نشاء هو بالنقل والا فسلم فعلى الخبرية فلا اشكال قوله اولهما اي باعتبار
باعتبار الوضع اللغوي واللغة اسم العرف قوله وثانيهما انشاء الخ
نص بعد انما قال ذلك ايما بسكته [illegible] جملة الانشاء حادث
كالانداء او جرى الجملة [illegible] كما بدلالة الوضع اللغوي

قال الشيخ [illegible] العصر تسمى [illegible] المختار [illegible] الانشاء [illegible]

فالوجه تبقيلها ماهية ثم ان الماهية اما بسيطة بحيث لا جزء لها اصلا كالواجب
تعالى والنقط والوحدات وبعض المحسوسات كالضوء واما مركبة من الاجزاء كالانسان
فانه ماهية مركبة من الحيوان الذي هو الجنس والناطق الذي هو المعبر عنه بالقوة
العاقلة في العلوم ثم ان الماهية البسيطة قد تكون بحيث لا يتركب عنها الجزء
بينهما من جنسا وفصلا واثبتوا فرضها لكنهما ثم اما ان يتركب منها
غيرها كالواجب تعالى واما ان يتركب منها كالجوهر فانه ذاتي في اكثر
ما تركب منها غيرها لانه جزء منها والثانية يعبر عنها ايضا واما الماهية المركبة
فتعد ومن يحد بها يعم ما بينهما فان كلا منهما يتركب عنهما غيرها كالحيوان
حد منها وان ذلك كالانسان ومن يقال يتركب منها زيد ان زيد الخارجي
والجزئي من افراد الماهية النوعية وذكر هؤلاء ان التركيب قوله
ما يحد بالجنس والفصل ثم ان الماهية اي النوعية على اقسام ثلاثة
بشهادة التتبع وهي المجردة اي عن العوارض وهي تتم بشيء وهي المخلوطة
بينها العوارض وهي تتم بشيء وهي المطلقة وهي اعم من المجردة والمخلوطة
والنوعية هي واحدة لا تتعدد فيها بتعدد الافراد فماهية زيد
الانسانية وهي عين ماهية عمرو وخالد واما الماهية الشخصية فهي
ما تركبت من الماهية المذكورة والعوارض المشخصة فماهية زيد الشخصية
ماهية عمرو الشخصية وماهية خالد كذا وبه تعرف قوله
ان زيد او غيره احد على فرض ان الماهية هي المعنى الكلي المجرد عن
العوارض غير جامع واعلم ان ذات الله تعالى لا يطلق عليها
ماهية عند ابي حنيفة لانه قال ان الله تعالى ماهية لا يعلمها
الا هو وقيل لم يثبت عنه انكره من الجوهر والمجموع والماهية
والطبيعة والجنس والكل والنوع العام مترادفة على قاعدة المتن
واما الذات فتطلق تارة مرادفة للماهية وتارة بمعنى الماصدق

فالاول

والاصح انه كما اشار له الشارح فيما ياتي وكذا الثاني المسمى قد يطلق على
الماهية وقد يطلق على الماصدقات واما في اعتبار الحقيقة فاخص من
الماهية وهذا الثاني ان الحقيقة المعنى الثابت باعتبار تحققه خارجا
فلا تكون الحقيقة الا للموجود فالغول والعنقاء لا حقيقة لهما ولهما
ماهية فالماهية اعم باعتبار من الحقيقة واما الهوية فهي المعنى
الثابت باعتبار عوارضه الخارجية المشخصة خارجا فالهوية اعتبر فيها
العوارض المشخصات والحقيقة اعتبر فيها المعنى الثابت المتحقق خارجا
فهما متحدان صدقا وان اختلفا نظرا واعتبارا وقد تطلق الماصدقات
نسبة الى ما هو من النسبة الى الموصول وصلته ثم يرد ان ثم الماهية
الخارجية وهو مردود بانه كل فرد من الخارج من جزئيات الماصدقات ه
الا ان يقال مجموع الماهية النوعية مع العوارض المشخصة فهو من
الماصدقات ومجموع زيد من الانسانية والعوارض هو ماهية شخصية
كما تقدم وتسمية المشخصات عوارض باعتبار انها مما ليس من الماهية
النوعية واما فالعوارض في الحقيقة الشخصية ذاتية لا عوارض
ثم ان الجنس المذكور كثيرا ما يقال له ما هو ويقال له حقيقة ثم
اي الجنس والحكمة عبارة عن الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من
العوارض والتشخص فهما اي الجنس والحكمة مترادفان عند اليونانيين
اما عند المناطقة فبعض فرق بينهما بان الحكمة الطبيعة المعتبر
للتشخص وان الجنس هو الكلي من الطبيعة والتشخص وراجع حواشي
البنا في ابتداء واجب تقديمها ه قوله لما يقال فيه اي وانما يقال
له تمام الماهية والنوع قوله الجنس كذا في بعض النسخ وفي بعضها
لعارض واما عبارة النظم فتحتمل عارضا وفهم فيه ان الاصح عندهم
هو لعرض وهذا هو شخصية قوله فالقسمة ثلاثية موقوفة

فيقال
فيه ذاتي اذا
كان ... جزئيا
اذا ... فيقال له
الى ... الجنس
... ما هو
... اذا
... الماهية
... هل
... ذاتية
... القسمة
... قال ...
... الماهية
... ان
... فيصل
... البعض
قد

أي الجمهور وعليه فنسبة الثالث قوله ويحرر به الجنس أي هذا الهادي
بتلك الماهية وغيرها وقوله الفصل مميز أي الماهية المساوي
بأن لا يصدق مع غيرها وتقدم أن الناطق معناه المدرك بالقوة العاقلة
أي في العلوم كذا أن الإنسان يدرك الكليات كعلمنا بواجب الوجود
وباستحالة المستحيلات ثم وليس من الأصل إدراك الغير الإنسان من
باقي الحيوانات فإن همة إدراكها إنما للعاديات الحاصلة لها في
المحسوسات فالإنسان نحو مجموع الحيوان أي الجسم النامي الحساس والناطق
أي المدرك بالقوة العاقلة فالجسم بلا ناطق ليس بإنسان وكذلك
العقل وحده وليس المراد بالناطق المتكلم وإلا لزم أن كل حيوان حيوان له
نوع شيء أن التعريف للإنسان بالحيوان الناطق صحيح مانع ويعترض
بالملائكة بل وبالجن بناء على أنهم جسم من الجن على أن التعريف للإنسان
المذكور لكن قد قيل لأنه حيوان سواء كان [illegible] فيكون التعريف غير
مانع بالنسبة إليهم بل وبالنسبة للملائكة على ما قيل من أنهم أجسام
نورانية وقال بعضهم أما في الملائكة والجن على التعريف المذكور
إذا كانت جملة الإدراك للعلوم عندهما من القوة العاقلة
والآن فلا قوله والعرض مفرد في بعض النسخ بروريا نسب وفي
بعضهما بالياء ونسبها للنسب قوله الأعم في بعض النسخ بصيغة
اسم الفاعل وعليه قوله [illegible] أي بعض من العرض العام عند المناطقة
والعرض عند المتكلمين في بعضها بصيغة المصدر مع أنه بمعنى
الحاصل [illegible] قوله الخاصة وهي إما شاملة كالضاحك
بالقوة لنوعه غير شاملة كالضاحك بالفعل للإنسان قوله
وبعضهم [illegible] غير واحد من المناطقة [illegible] والمشهور
قوله [illegible] فيكون [illegible] هذا النوع

فـــوله ثنائية لانه اثنان باعتبار القسم كما ذكر القول الثاني فيهما
اعني كون القسمة ثنائية ينقسم لقولين لان النوع اما داخل في الماهية واما
داخل في الذات فـــوله ابن اي في تسمية لان اما القول الثالث فلا يسمى
عليه النوع ذاتيا لان وجه تسميته عليه عرضيا فيقال باعتبار انه
ليس جزءا من الذات وفيه شيء فـــوله واجيب بان في محصل
الكلام ان في كلا والذات على النوع اي انه نسبة الشيء الى نفسه
فاجيب باخر جوابين الاول انه لا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذا
قصد المبالغة كما في قولهم بولغ فيه بان نسب لنفسه والثاني
ان الذات المنسوب لها النوع ليست بمعنى الماهية بل بمعنى الحقيقة
صدقات ومتواطئة كلا فيهما لما تقدم بمعنى قولنا ابن انسان ذاته اتم افراده
من الماصدقات وان كان مرادهم من نسبة الحقيقة الى ما صدقاتها اي
الافراد الشخصية الجزئية فهو من نسبة الجزء الى الكل ايضا لان
الحقيقة النوعية كالانسان متحققة في الخارج من زيد وعمرو لانه [illegible] ولو
حقيقة للشخصية مركبة من ذلك النوع والعوارض وبالجملة فهو من
نسبة ماهية مطلقة الى ماهية مقيدة اعني شخصية وبالجملة فهنا
ثلاثة امور ثلاثة الحيوانية والناطقية وكل جزء من الماهية فكل منهما
ذاتي منسوب لهذه الماهية والذات ثم مجموع هذه الماهية يقال لها
مطلقة ثم ان كان في زيد وعمرو وخالد ماهية شخصية فنسبة كل من
الحيوان والناطق للذات من نسبة الجزء للكل اي الماهية النوعية
ونسبة النوع الى الذات هي من نسبة الماهية النوعية الى الشخصية
فهي من نسبة الجزء الى الكل ايضا ان من المنسوب ومنه انسان كان فيه
نسبي اليه ولا غرابة في انه منسوب اليه الا انه منسوب باعتبار
انه مطلق الى مقيد واذا علمت هذا بقيتما ومحصله ان الماهية نسبة

قال فقال ثلاثة ... تسمية النوع ذاتيا ... نسبة ... نفسه ... الجواب ... الماهية ... [illegible] ... فاصل ... ذاتي

اى الذات اى الماهية فلم تكن الذات خارجة عن الكلية فهى على الماهية ه
تقرير ان الذات تطلق على ما قدمناه ليس مرادا هنا لان الكلام والاول
ان يكون الماهية نوعية او شخصية اه وقد تحصل مما افاده بعض حواشي
ايساغوجي واخذ من بعضهم ان هنا امورا ثلاثة زيادة على الافراد ه
كالحيوان والناطق والنوع اعني الانسان اي المحمول والثاني الانسان
مشخص اي معتبر كزيد وعمرو وهو الشخص والغير على الملاحظة والتعيين
حتى يصير جزئيا فان ذلك على وجه الاجمال والاجمال فالثالث
الافراد بعضهم الانسان ذاتي تشخيص نسبة الاول الى الثاني اي الى
الانسان المعتبر والمراد بالانسان المعتبر الماهية الشخصية التي
هي في ضمن الافراد اه وفي بعضهم لا فرق بعقل بل الماهية المغيرة
مع الافراد وايضا فقول الشارح في
نسبة الماهية الى افرادها يدل على ان المراد بالافراد ماهية
مغيرة بلا فرق بينهما

المغيرة بالمعنى الذي ذكرناه وتكرر وجه المراد النسبة الا انه تغاير
المنسوب والمنسوب اليه بفرق بينهما وتوضيح كذا بالعموم كما ذكرناه وقد
اتضح عنه بعض حواشي الملوي على السلم وغيره من كلام الشارح رحمه الله
جوابا عن تسمية النوع ذاتيا وسوال الجواب ليست للنسب بل العرض
مورد النسب فقط وذلك يحكي بمعنى ذاتي اي ذات واعلم ان
تقرير محل المختصر حقيقة كل شيء اعم من ان يكون [illegible] وبالذات الحد
الحقيقة الشخصية وبالحقيقة الحقيقة النوعية فلا اشكال
في قوله وقد علم [illegible] من قوله ماهية افرادها ان المراد ان
تقرر الافراد يحمل عليها [illegible] فلذا [illegible] قوله [illegible]
[illegible] تذكر [illegible] الجزئي [illegible]

وفي نسخة ان الذات [illegible] سوا العارض [illegible] الماهية [illegible] [illegible]

الذات قوله او به بشيء نحو رأيت بكرا الآن اذا احمر الاضافة نحو
ابن شتان هو بياض ارو اشتغلوا وترددوا ذكرا نحو كما لغير واحد ار العرض
عند المناطقة اعم منه عند المتكلمين فنحو البياض والتحيز عرض عند المناطقة
المناطقة ايضا ولذا تجدهم تارة يمثلون للعرض بالتحيز والضحك وتارة
بالمتحيز والضاحك بزيادة وما قوله وليس بجواب عن سؤال مقدر ه
قوله نسبة الشيء الى نفسه من الضاحك مثلا فهو منسوب للعرض
اي من الكلي الخارج عن الماهية المحمول عليها وقوله اذ هذا الجامع
اليه من المنسوب من الماصدقات كالضاحك والكاتب والابيض والمنسوب
اليه من العرض بالمعنى الكلي ان هو المعنى قوله الذات اي الجنس
ومنه في الفصل وكذا النوع على قول قوله ومن بعده كالنووي والمتأخرين وابن
والراغب وابن الخشاب فانهم قالوا كون الذات بمعنى الحقيقة من اصله
في كلام العرب واما من اصطلاح المناطقة عليه قوله خبيب بضم
مشهورة في صحيح البخاري وغيره انه ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم
سنة فاسره بعض احياء العرب وباعوه لعقبة بن الحارث ليقتله والحارث
الذي قتله خبيب يوم بدر فلما خرجوا به للحل ليقتلوه صلى ركعتين وانشد
قصيدة واول من سن ركعتين للقتل والابيات من الطويل قوله الا الخ
وقال بعضهم الذات هنا بمعنى الطاعة وسواكنهم قوله او قال
في اعضاء شلو جسد ممزع اي مقطع قوله اي حقيقة وصلكم الخ من
ابن اخذ الوصل وقال بعضهم في تفسيره اي حقيقة ما بينكم وقال الكشاف
الذات بمعنى الصاحب الخ اي اصلحوا احوالكم قوله ابدلت الخ وجعلت اي
من التاء الف مثلية تثبت في النسب نحو سبتي ومتني نسبة الى سبت
ومنت وانما التي للتانيث تحذف فقال في الخلاصة وشبهها هه حوله ه
احذف وذا تاء نيت وكذلك يا الذي جا واوذا العوض ونحوه ما فات

قوله ومن ... حملا ... اربعة ... نسبة ... نفسه ... وبالذات بمعنى ... للذات ... الحقيقة ... بمعنى ... الحقيقة ... عليها ... لها ... اصطلاحا ... نعت ...

ذات اصله ذوو حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ذات فاذا انسب اليه رد الى اصله فتقول ذووي وقيل اصله
ذوي كجمل ثم حذفت الياء واعلت عينه فصارت ذات فاذا انسب رد الى اصله
فتقول ذووي واصله ذويي لكن قلبت اللام واوا كراهية اجتماع ثلاث ياءات
قوله المحيرة فان ابن برهان يقول في نحو بنت واخت بنتي واختي في النسب
وعليه فيقال ذاتي بدون الحراة واجاب بعضهم بان ذاتي نسبة منها
لا الى ذات فلا اشكال قوله مشوبها متوهما اندراج في الذات وما خرج عن
الذات قوله المحصور واي كون هذا الرسم كالذي قبله فلا وفائدة
زيادة الشامل منع دخول الجنس والعرض العام وتمييز الفصل والخاصة قوله
بشكل العرض كالعرض بعضهم تانيثا ميزان القول الفصل في الرسم وشبيه
الخاصة والعرض قوله اصطلاحا اي اصطلح عليه واما معناه
فشيء واحد قوله وليس كما زعم اجاب بعضهم عن هذا الحمل بان الحكم
عندنا انما نفعلم بان هذا الفصل وهذا الخاصة والحمل الكل بهذا
فهو قابل لاختلاف فيها حينئذ وادراج فيصير الناكر في الذات وخروج
فيصير الخاصة فهما ليكرر كلامه يقينا فسقط بحث الشارح فتعين
تماثله واه قوله التسمية اي فحصول اسموا ما خرج عن الذات
بالعرض وما اندرج فيها فالخاصة لكان مقولا ايضا قوله لا حكم
جم بحث فيه بان هذا بعينه شيء فيه الجر على الكل ونحوهم فيصح
حمله بدليل العكس وتعدد الحواشي فيه اشتغال وانما شيء منهم واحد
او فضته اي الكل كان خاصية واي البعض كان نعمتنا واكثرهم اما يعم
النوع وقد يعم الجنس كما قال الشيخ واجيب بان مراده انه لا يعم
الكل الا واحدا فلا زول له موجود امعدد بل عملنا في كونه تعلق
العلم ايضا اي بوروده بان كل موضع في تقرير مشكل فلما قد الجزء اذ

[illegible]

يعلم ان المراد ما به تمييز الذات بالكنه والتفصيل اي الا ما به تمييز الذات
وما به يتوقف فهم الذات بالكنه عليه من ذاتياته ويتميز شيء من المراد عنه
قوله بعلل اي يتعلق بحيث لا يتشاركها مكانا وتعجبا وهي يقال ما
كان ناطقا او حيوانا قوله مع تمييز وبعده اي المراد به وبه انعكاسه
بكل ان وكذلك كما يأتي والمراد فيقع السؤال عنه فيقال اما يقع
السؤال عن الجنس مثلا ويعم للنوع كما تعرف والجواب ان المراد العلم على
سبيل الكنه والمبالغة وقد علمت انه لا تمييز الذات على الكنه مع
وقع السؤال عن الذات بخلاف العرض فلا يكفي فيه جمع الاجزاء والثالث ان
العرض وان لم يتلازما ولذلك لم يذكر ابن الحاجب بل اقتصر على الاول
كما سيقوله الشارح قوله المعلول بالمراد اي بعلة التعجب من
ادراك الغرابة قوله المشهور ان المعلول كاتب بما قبله لان
معلول الادراك المشار اليه بادراك الغرابة والمراد بالمعلول الذي في
المتعلق بالكليات وانه بالتعجب لما له ادراكات لان يكون تبديد التعجب
الجزئيات والعاديات والمحسوسات اه على انه لم يجعل معلولا لادراك
بعلة حتى يرد عليه قوله بالاصطلاحيات النسب نسبة الى ما هو
في ابن الحاجب المختصر الذي من شرحه ابن السبكي والعضد والمختصر

والتعريف به رسما انما هو اصطلاح فقط وليس كما يزعم بعض الشراح من
عندنا انه ثابت في الواقع وليس لها الاصطلاح نعم التسمية بالعرض [illegible]
ليس الكلام فيه وفرق والفرق بينهما بثلاثة اوجه وان الذاتي [illegible]
والعرض [illegible] ان الذات هو الذي يعقل [illegible] الثالث ان
الذات مع تمييز بعده [illegible] بمركب [illegible]
بدون [illegible] الضاحك معلولا للتعجب [illegible]

العربي في العقد ثم بعد خليل بالتوضيح وابن عبد السلام وابن هارون وابن راشد
القفصي والمراد الاول وابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر الكردي وكان ابوه
حاجبا للتعلم تلمذ لهم وسمع من اكابر الائمة المالكية وحصل من ايدي العلماء
المختصر الفرعي والاصلي والكافية في النحو وغير ذلك وكانت تآليفه كلها
ملاحا واشتهرت وعرفت بالثناء بها وان كملا ع توفي رحمه الله سنة 646 في
باسكندرية ومن ابياته ولقد سمعت من الجبالة وكون في لوقت جا هنا ساكن
الاسكندرية

والمقام بمنزلة الهيولى للقوالب والواحد
الذكر فاسبا للجمع او أي جشا به واحدا فقوله الشواهد من الماسية
واللونية جزء من منزلة الماسية اي جنسهما فقوله وبالترتيب العقلي بان في
بيانه فقوله كان زوجية من ان تنقسم للمتساويين وهي خارجة عن معنى
الاثنين اعني معنى الواحد والفردية فان الزوجية والثلاثة معنى الواحد
من غير فقولها والخارج بحث فيه بانه في ترتيب بين الوجود الخارجي بل
الكلام في وجوده بمعنى واحد فيه وايضا عقلا بالعقول

الوجوب عقلا انه فيه رجا من اللوازم العرضية ما اشار له الرازي فيها كان
ينقسم للثلاثة وسواء ما يتحد في الثلاث او ربعة ويتوهم وجه من انبعاثه اما اربع
عنده فلا يتحد في انه انما يتصور بمعنى الواحد مثلا وقد معنا النظر عن انفسنا
من ذلك وبهذا يتصور كذا الاثنين بخلاف الراقي ومعنوا انه ترتيب العقلي
ودا ترى الشيء يتفرع في الوجود بين الذهني والخارج فلا يتعقل الانسان
حتى تتعقل اجزاءه من الحيوانية والناطقية وفي يوجد الانسان في الخارج
والناطقية وقد تكون النفاية الراقية تنبيه باقرب من امرهما ان يعلم من

ان المراد
وحية

العادلة
اسمي من ابناء
كعقود زكريا انه
كعبة نزعم انه وعن انه
كعويص فنائه وعقده
الصافي بن الخلاف
وذكر اطلاعه ابن الحاجب في
بنفسه لعدم القراءة
لقولها بعد ان يبين
للشواهد الحسية
بانه بمعنى اللونية
العقل من غير وجوبا
للاثنين في الخارج
بد بفعلية النفس
فيه وكلام من المجاز
حتى ان المستقبل
لنعقد ان اللوق
وضع [illegible]

ان المراد بالترتيب العقلي الترتيب   قبله وعليه فقد رسموا العرض
الخ ولا فلا تغيير تدبر   ومراده بالترتيب العقلي انه لا يحكم على
الذات الا بعد تصور   والحكم يستدعي التصور بوجه يقتضيه
كما تقرر في الحكم على شيء من بعيد بانه ذاهب فقد بان انه من العرض باعتبار انه
واتصف حيث عليه بالحيوانية وبما ذكرنا قوله وقدم الاول في الفصل لما كان
يظهر ان الاخر اي للذات مع العرض بعضهما يكفي اي قبل اتصافهما حرف الى الوضع اي
الذات اعتبار قوله امر الوضع انما مشابهة ان امكن وذلك فيما النقل قوله
يعود منزلة الماهية اي الاعتبارية لا الحقيقية والا فيكونها منزل العرض
انتقل عن الغير في حتى في الماهية الحقيقية لا يعطى من الا شكال يعني
الدلالة والعم مع الاسم من انه خبر قال بعضهم لا من الا مستشكل ان العرض بينهما
او اصطلاحي لا حقيقي ثابت في نفس الامر قوله يعلم مما تقدم قوله
في الا بالنسبة للماهية قوله لك انسان اي ولكل من قوله لا الخبر وجه
تم ما بينه من ماهية الناطق المعلم في القول اللغا فلذا نشير ما قلنا له
من ان الانسان مركب من الحيوان والناطق وان الناطق مساو للانسان معنى
ان الغرض في والحكماء والا من اي وان ما ثلث به تمام من جوابهم بعضها على الا كان
قال بعضهم وكذا لا يفتح جسم تماما ان الناطق خارج عن ذات الجسم وجه
من الانسان وان الانسان ليس جزء وبقي بل مجموع   والجزء في العقل
بل من ماثل   الحقائق   وقد تقول
المتكلمين ان الناطق عارض وان الا فتاح مماثلة في الماهية
بخلاف ما ذكره الحكماء وعن
التامل انه قد مر عارض للافراد لا للانسان قوله واول الا اعلم انه على
ان ان ندرج بالنسبة لشرحه فاول افتتاح وجواب والجملة من ذلك خبر عن
المبتدا وفيه   بحث من حيث الاول اي للذات تعقلا للجواب والمعمول لا يتقدم

ومعنى [illegible] ان [illegible] بما [illegible] وانما قدر [illegible] الوضع عند [illegible] الصفة الشيء [illegible] والعرض [illegible] وانما [illegible] بالنقل [illegible] ذلك في العقل [illegible] حقيقة [illegible] تعريفه [illegible] التشبيه [illegible] ان الذاتي [illegible] الحيوان [illegible] للانسان [illegible] ماهيته [illegible] الناطق

ثم ان استحقاقه سبحانه الحامد من قديم يكفي تكون الجملة للانشاء او في
القديم لا ينشأ بها جلب بل قد ثبتت به نشأة المحمود بل هو منقولة عنه
لا انشاء الثناء بمحموديته ولا شك ان الثناء من الله حادث وان تعلق بمحمودية
القديم فمنكر ابتداء الى محمد من الخلق وكلهم له سبحانه ولا اشكال في التعلق المذ
المذكور اي من جهة النسبة كما ان العكس وهو الحكم له سبحانه واوامره من
قديمة وتتعلق بالحوادث اعني الخلق لا كن بعد وجوده من تعلقها تنجيزي بل
وتنوعها ذي وقبل وجوده من تعلقها صلاحيا وسواء لم يتلقا اشكال اقوله ثم
المحمود بذاته الخ اعلم ان مصدر الجملة التي يكون مسندها مشتقا كقائم زيد من
مصدر المسند مضافا للمسند اليه بجمع في مثالنا قيام زيد ولك زيادة وكون
النسبة وثانيها في الاضافة التي كان مصدر انتقل من نسبة الفعل في
تيرونه جاء بكر مجيء بكر انسبة المجيء لبكر وتذكر واما الذي مسندها
جامد كزيد اخوك فمفهوم مصدر التكون مضافا للمسند اليه مكملا بالمسند
بالمسند فمصدر المثال المذكور كون زيد اخاك واما اركان الحمد في الجملة
كم ولك ان تجعل المحمود كالا ولا وجهه نحو الحمد لله استحقاقا والله لكل
حمد او كان الثابت لنحو كل الحمد مستحق الله سبحانه وقد علمت ان المحمود على
كل منهما قديم اذا الكون المذكور قديما وان كان حمدا لخلا برقة تدلوا انه
علمت من ذلك ان لا تفرع من ان المحمود قديم ومن كون الجملة اما انشاء فة
صحابة فاذا اسس تنا ولا انشاء الثناء بالمحمود ولا انشاء المحمود فقوله
كما تعريض مراجع للمنعيين بتقريع الحمد المذكور فقوله بالكل وقد ذي
للنبا كملة بالكل فقوله او لكن مت علة تقرنت على معلولها للجنس او
للاستغراق وان كان بالغ بينة الغريبة العارضة عن المعنى الحقيقي
الذي هو المفرد لا يتوجهما المجاز عند البيانيين وان بعض من جهة معينة
ايضا نحو رايت بحرا يغترف الناس منه علمه وقام ادلة به عالما او من بعد وقائم ادلة
في جواده وقد يعتمد على الثانية بل [illegible] عند المجاز
لا يشترط فيها الغريبة بل ليل لو ان اللغة قد يراد بها المجاز والحقيقة معا
قوله ولا الغريبة الخ عطف على الغريبة بينة من خبر للعلة السابقة اعني

[illegible]

انّ بحيث يتعين العامل والجواب الا يتفرع على الشرط وان الجواب بالترجيع
في الكم وفي الموزونات مالا يتوسعون فيه نظما انتا فسر ان الذات حيث
كان معمولا للجواب فمنو منشأ حكما وان تفرع لفظا وقوله اما ربيعا اذ
شرطه فمنو متفرع على الجواب حكما وكان من حقه ان يقول وان لم يكن ما انوع
في الذات وبانسبة اي فيعلم في معمول الجواب ويكمل في معمول الشرط لانه
الفرع فما ان الجواب عكس والجواب ان المعنى ام الا كما وان الا خما ان ينبه
على مقتضى الكلام في اللغة وكان قوله للذات او اما في الذات فيه
بلوا [illegible] ومال واول ليس لمحل الاجماع في مرجع هذا التمييز ابتداء
الكلام اذا قيل انه يصح ان يكون وفا فنبه على نحو بان ليلا الجواب
فيكون قوله وبانسبة على اول المبتدا واما الشرط فجزؤه جوابه ويرده
تفرع المعمول على الشرط وفيه بحث من جهة ان الضمير لا تدخل فيه الفاء
ولا الواو ويعاب [illegible] بزيادة الفاء [illegible] نصب ان على الاشتغال
[illegible] علمت ان الفاء زائدة فلم تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها وتارة
يعمل فيه يعيم عاملا وكذا الكلام للذات ليس معمولا للجواب حتى يقال انه
يتفرع على الشرط كما علمت ان النسبة ليس جوابا بل لو كان جوابا لما امتنع
ان يعمل عامل [illegible] الاشتغال [illegible] والنصب والكليات خمسة لا
اثر للفاء [illegible] لكان كالخمس وبقاء الكليات غير مشروط للوزن
وذلك انه جمع في النسبة للكلام ما تفرع وقوله خمسة منه بحسب
العقلية بالاستقراء وقوله اقتنا [illegible] زيادة [illegible]
الا كتعا [illegible] على [illegible] تفصيل [illegible] العم [illegible] والنم
بان جزء ان التركيب خاص بالنسبة والكامل فانا ان [illegible] ودليله
بالنسبة تامة [illegible] عمل المقام من ذلك [illegible] ابن [illegible]
واما [illegible] خنا رفقا [illegible] ان اقسام حكم الشرح خمسة [illegible]

وقوله

وقوله لا جنس بدل ابعض من كل قوله تام هو الذي على بجزئي صفته بيليه
ما بعده وقوله خاص هو حذف الموصوف وبقي الصفة واصله عرض خاصة وحذف
التاء ترخيما للنظم ورده. وقد نظم بعضهم ذلك قد يرى تعريف الخاصة
من خاصة ثم رد قوله ما بدا التعريفات بدل البعض من الكل قوله من العارض لذاته
التعاريف وكذلك النوع إما باعتبار التعريف الكلي أو النوع من العلم
بجماد وفرعه بالنوع. تقدم أن مقصود المنطقي أربعة أمور التعريفات وما
يتألف منه وهو الجمع ومبادئها وهو الشرط الذي المجهول التصوري وكم يفيد
يعاد وبنيت إلى أن المجهول التصديقي وكم يفيد الحجج ومبادئها من القضايا
القضايا فقوله الخمس كذلك بعض الشيخ وهو أيضا الخمسة مع زيادة
كالجمع منكم فقوله باليونانية نسبة لليونان وهم من الناس قبل
الإسلام عرفوا بالحكمة والفلسفة قيل إنهم من الروم وهو من عيسى
شأنه بقوم أولاد من قبل أو إنه دهر يأتي فقوله أيضا نوعه
إنما الكون من قبل إنه الذي قسمت باسم من قبل وإنما أيضا نوع
في العلم بمعنى المراد بمكان النحو وما دل الكليات وكان وجه منه
للتصور المجهول فقوله العلم الباحث فهو بمعنى المنطق الباحث
علم يبحث عن الكليات جنسا وفصلا وخاصة وعن التعريفات من حيث
تامة وناقصة وعن القضايا حملية وشرطية وعن الحجج من أقيسة أو
استثنائي واستقرائي فقوله وجه بالعلم على قوله العوارض
العلم أن الماهية النوعية بين متحدة وأن تعددت وإنما ماهية زيد
النوعية متحدة مع ماهية عمرو وماهية خالد وأما الماهية الشخصية
بين مركبة من ثلاثة الحيوانية والناطقية والعوارض فماهية زيد
الشخصية مخالفة لماهية عمرو الشخصية وهكذا فقوله
العوارض من الشخصيات عوارض باعتبار الماهية النوعية أما

باعتبار الماهية الشخصية فهي ذاتية لا عوارض فـــوله كالحيوان الداخل في الحيوان بكون جزءا من ماهية البعير مثلا اما الملك والجن بلبس الجنس جزءا من ماهيتهما اتفاقا فيما علم اجتماع او اجتماع وقد يكون تماوة تمييز فـــوله المتكلم أي فصول للانسان وخاصة لا يكون المتكلم بالفعل خاصة غير شاملة وبالقوة خاصة شاملة فان قيل فوقهم الناطق للانسان وحده وفسروه المبحث بالقوة العاقلة لا نسلمه بل هو جنس له نوع من ماهية الملك والجن لانهما نوع عاقلة فيرد كان جمعا نقالوا ولا نسلم ارادة انهما بالقوة العاقلة بل يلتزم واراد انهما بعلم جهة القوة العاقلة ولا يصح قولنا الناطق فصل للانسان لا جنس اه قالوا جواب بعضهم بان القائلين الناطق فصل للانسان هم الحكماء وهم ينكرون وجود الملائكة فتم بهم لك نسان بحسب اعتقادهم فيقال ينبغي ان يهم المذكور للانسان غير مانع لدخول الجن وبهم الناطق للانسان جنسا في بعض اقسام الجنس الجن اذ ان وقالوا انهم يقولون الجن وان الملائكة فقال الجمهور الحكماء زعموا ان حقيقة الانسان مركبة من الحيوانية والناطقية فيحملون بالناطقية وعنوا بذلك الصفة المدركة لتمييز التمييز العقل والعلم الكسب والتصور الجلي فجعلوا الناطق فصلا لذلك وزعموا ان الملائكة جواهر مجردة ونعوا الجن وعنوا بالتجرد عدم الجسم والجسم وبانتسب يجواهر ذلك ايضا فعل الغزالي وبعض الصوفية بالتجرد في النفوس البشرية خلافا وقال بالتجرد بعض العلماء

قـــولـه كالضاحك لا يجعل ميزا للانسان خاصة بينتفي وقد يقال بل يوصف بالضحك الملك والجن فهو غير خاصة ان نقول الضحك انما انتفاء الكيفيع الانسان حتى لو وصف غيره لكان الملك والجن فلا يعتبر به كما في

[illegible]

الكيفيان

الكلي إما اعم من الانسان كجنس او عرض عام او غيره خلافا لما تقتضيه
طبيعته بلا يوصف الانسان بالكلي ان ثم يقال الخاصة اما شاملة
كالضحك بالقوة للانسان واما غير شاملة كالضاحك بالفعل للانسان
وايضا تنقسم تقسيما آخر فيقال اما ملازمة واما مفارقة والاولى على
ثلاثة اقسام اما ملازمة للماهية لا للوجود واما بالواسطة كالضحك
او بلا واسطة وهو اللازم البين الثابت واللازم من حصوله وجود الزوجية
خطوره معه بيده والثانية اعني المفارقة اما بالقوة كالشباب من
هو متصف به واما بالفعل سريعا كالعرق للعجب او بطيئا الزوال
كالعشق لمن اتصف به وايضا اما سريعة الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل منه
واما بطيئته كالشباب الخ وايضا الخاصة اما مفردة كالضاحك للانسان
واما مركبة كالمنتصب القامة البادي البشرة العريض الاظفار فمجموع ذلك
خاصة للانسان لا كل واحد خاصة له بل كل بانفراده عرض عام لان
الجماد يشاركه في الاظفار والسمك بادي البشرة ثم ايضا العرض العام قد يكون
شاملا كالماشي بالنسبة للانسان وقد يكون غير شامل كالابيض للانسان
ثم ايضا كل ما كان خاصة للنوع فهو خاصة للجنس الا انها غير شاملة
وما كان عرضا عاما للنوع فقد يكون خاصة لجنسه كالماشي للانسان
فهو عرض عام وهو للحيوان خاصة وما كان عرضا عاما للجنس فهو عرض عام
لنوعه بلا عكس وهذا قلنا في العرض العام نحو الماشي بالنسبة للانسان
يقال فيه فهو خاصة لغيره بالنسبة والا فلا فتبين بالماشي
خاصة للانسان بالنسبة الى الشيء يختص الماشي بالانسان دون الشجر
فاعلم ثم يقال ان تعريف النسبة والا فهي ذاتية والحقيقة الا ان زواله قد
يكون الشيء جنسا وفصلا ومن ثم لازما وخاصة ونوعا بالاعتبار فهو تابع
للنسبة والحيثية وذلك كالحساس فهو جنس بالنسبة للسميع او

العرض ونوعه
العام كما ذكر النوع
لكلاهما في
الكلام في
الحقيقة

البعض أي نوع من ماهية وبعض بغيرها أيضا من الأبكم وابن عرس وبعض الحيوان
ونوع من على لفظ انسان وخاصة للجنس ونوع للمرادف الثاني في الأكثر يكون بالنسبة
الى الماهية يكون بالجنس هو نسبة الى فصله ثم على لفظ انسان بان الحساس جزء
من الحيوان والحيوان جزء من الانسان فجزء جزء الشيء جزء لذلك الشيء وقد
اعترض على المصنف بان ذلك عليهم فنقضوا به وزعموا انما الكنا هو الهم قال وقلت
قال ذلك غيرهم من ان انحصار الكلي في الخمسة ثم بالعقل اذ شمله ان يدخل الكلي
ستة او اكثر ان فتستوي الخاصة في ذهن قالوا شاملة او غير شاملة
وقالوا ايضا العرض العام اما شامل او لا فصار الكلي اذا سبعة بل الف
الفصل اما ان يكون شاملا ام لا فالكلي تسعة والجواب ان كون الفصل
غير شامل لا يمكن لان الفصل جزء الماهية وقد علمت انه لا بد ان يكون
اذ لا ماهية بلا فصل فلو كان غير شامل لتعدت الماهية ثم وجه انعدامها منها
واللازم باطل فبطل ان الفصل غير شامل فينا في التقسيم والوصف بالشمول
وبعدمه انما ما تفرع من الخاصة والعرض العام بالشامل او غير شامل فيقال
في ذلك التعدد انه غير صحيح فالتقسيم انما صح لانهما انما يتنوعان او يتعددان
باعتبار ما شملته لا انهما اثنان باعتبار ما هية واما ما لم يشمله
فلا ... فلذلك جعل الشامل
وغيره منهما قسما واحدا ثم تعريفا لكل واحد من الكليات الخمس فقد
يكون حسيا وطبيعيا وعقليا وفي ذلك اشارة الى انك اذا قلت الحيوان جنس
فالحيوان المعروض من حيث الجنس الطبيعي زائدة على الحساس جنس
طبيعي وقولنا جنس أي مقول على الماهية جنس منطقي ومجموع المعروض
والعارض جنس عقلي وهو ... في ... قال ... على ما تقرر
في الكلي فقولوا وان شئت ... قلت ... تعاريف
بالعرضيات ... النعاريف المتفرقة ... بالذاتيات

غير بسيط قولـه فاصدق اي حملا الخ مع ان يحمل يفهم منه ان النوع فرضيا
به عن سؤال بما هو عن فرض وكذا يحمل نحو ما هو زيد فيجاب بنوعه الانسان فقد
حملت النوع على واحد فقط به على كثيرين وبقولنا اي صح ان يحمل بنوعه ان
اي بلفظه المذكور ونحوه ولو من قول بعضهم هذا العلامة والمعتمد ما قررناه
ابه كتبناه وبه يندفع ما قيل ثم ان رجوع الشارح ان يريد بهذا التعريف فقط الاول
او الجنس فانه يجاب به في نحو ما هو زيد وعمرو وخالد وبكر وشرعا كما يأتي للشارح
مع ان هذا الكلي وهو الحيوان فقد علم في جواب ما هو على كثيرين متعفيس
في الحقيقة فان قيل في هذا التعريف وفي نحوه دور لان ذكر النوع مثلا يجاب
به عن ما هو الا لماهية التامة اذا علم انه نوع او جنس فيعرف النوع يجاب
به فيما هو ونحو نعرف انه نوع الا اذا كان يقع في جواب ما هو فيلزم الدور
واجيب بان المراد الجملة بان معرفة كونه يجاب به ما هو انما تتوقف
على معرفة الحقيقة على كونه نوعا او جنسا حتى يلزم الدور قوله
مختلفين في الحقيقة ان قيل حقيقة الجنس مختلفة فلا اختلاف يقال
المراد اختلفت حقيقة المسؤول عنهما او عنهم نحو ما هو زيد وعمرو
ودخل في المسؤول عنه المسؤول عنه الذي يوجد منه فقط نحو ما هو
النجم ليقال او فلو وجد منه في الخارج فقط نحو ما هو الشمس وغيرها ان
قال قيل تعريف النوع بقولهم ما هو في جواب ما هو يشمل الحد التام
لانه يجاب به ما هو يقال كلا ينافي ما يدل عليه المطابقة والحد
التام مركب قولـه مقول في جواب ما هو وعلى المسؤول بالذات
اي كونه جزءا من الذات قولـه واعم من العلم اخص من كلامه ان اعم
العام يسأل عنه بأي وهو ما هو ونحو ذلك ويسأل عنه بكيف
نحو كيف زيد فيقال هو صحيح وقد علمنا ان كل تعريف من التعاريف السابقة
مكمل منعكس الا التعريف النوع فان قوله في جواب ما هو يخرج ه

والجنس
مقول ... علينا
الماهية ... قال
على ... فيه
ثبت ... فا
ما صدق ... على
مقول على كثيرين ... الفصل
في الحقيقة ... الماهية
... وان
... مقول
ثبت ... اي
صدق ... بنا
ما هو ... الكلي
الخاصة ... الماهية
الخارج ...
... وجود
قلت ... صدق
وما ... العرض
... الكلي
... الماهية
الخارج ...
الشامل ...

العرض العام والفصل والخاصة وقوله شيئية في الحقيقة يخرج
الجنس قوله بما قلت تمتاز به الماهية عن جميع الكليات
في الخمسة هو اعتبار ما كما تعرف قوله كتميز في نحو ما هو تحوابان
وابرق اثروا وقام وفرو مترو كيف وكم ومقدارهم وفرع لم الجبال يبرى بين
ان نشا مشروح تمام تباينهما بلبيكم قوله فما يحتاج اليه
ووجه ذلك ان سؤال العمم عن تمام الحقيقة او عن المميز عن المشاركة فاتوا
بما للاول وما للثاني قال قيل سكتوا عن السؤال عن التمييز وما هو
شيء ويسأل عنه قلنا هو المعلوم ان ما هي اتت للتمييز وكذلك الهم
تارة قوله عن الوصف اي ذكر المشاكلة والفرق بينهما ولذلك
قال موسى عليه السلام لما قال له فرعون وما رب العالمين رب السموات
والارض بسؤاله عن الوصف فاجابه بالوصف او يقال سأل فرعون
عن الحقيقة فاجابه موسى عليه السلام بغير ما سأل عنه اشارة الى
ان حقيقة الله لا تدرك وليس يطلع عليها وانما يعرف الله بصفاته
واكملها والحقيقة عملية اي ان الله شايع عن ان حقيقة ترهم وتعظم
فوق الفاية وقال الشيخ في ذات الله فقد يشير الى حقيقة الله فقوله
ثم السؤال محصله ان ابنيته سبيله فيما عنه ثنا والجواب عنها بما هو
ثلاثة الحد التام والنوع والجنس فالحد التام يجاب به في صورتين ان كان
السؤال عن النوع فقط او عن الجنس فقط والنوع يجاب به في خمس صور
ان كان السؤال فيها عن جزئي او كلي او صنف واحد او جزئيين متحدي
الحقيقة او صنفين متحدي الحقيقة او جزئي وكلي متحدي الحقيقة
والجنس يجاب به في ثلاث صور ان كان السؤال فيها عن كليين مختلفي الحقيقة
او جزئيين مختلفي الحقيقة او جزئي وكلي مختلفي الحقيقة فهي العشر
والجواب بواحد من الثلاثة وبعبارة السؤال اما عن كلي واحد او عن

[illegible]

جزئي وواحد او عدد كليين او عرضي ليبين او عرض كلي ومن ثم قد تعدد الجنس نحو وتعين
الى عشر وبيان ذلك ان السؤال عن الكلي الواحد تارة تقدم له تارة شاركه
غيره في تمام حقيقته نحو ما هو الصنف والجواب بالنوع اي الانسان واما
لم يشاركه غيره في ذلك وهذا اما نوع او جنس فالجواب في كل منهما بالحد
التام مطابقة او تضمنا فاذا قيل ما هو الانسان فجوابه الحيوان الناطق
الناطق او الجسم النامي المتحرك بالارادة الحساس المدرك بالقوة
العاقلة واذا قيل ما هو الحيوان فجوابه الجسم النامي المتحرك بالارادة
الحساس والسؤال عن الجزئي الواحد له صورة واحدة فجوابه بالنوع
نحو ما هو زيد والسؤال عن الكليين يجري في الصورتين لانهما اما متحدا
الحقيقة فالجواب بالنوع نحو ما هو العمري والبكري واما مختلفاها
نحو ما هو الانسان والفرس فالجواب بالجنس والسؤال عن الجزئيين
يجري في الصورتين لانهما اما متحدا الحقيقة فالجواب بالنوع واما مختلفا
فالجواب بالجنس والسؤال عن كلي وجزئي يجري في الصورتين لانهما اما متحدا
الحقيقة نحو ما هو العمري وزيد فالجواب بالنوع واما مختلفاها نحو ما الانسان
وفرس فالجواب بالجنس اه قوله كلا واحد اي اما المتعدد فتارة يقع
الجواب بالنوع نحو ما هو العمري والبكري وتارة بالجنس نحو ما هو الانسان
والفرس قوله كالانسان وكذلك كالحيوان فان الجواب بالحد التام
يكون عن النوع والجنس قوله تملى جميع اجزاء الذاتيات المعلومة وتصور
الذاتيات على الكنه بخلاف التعريف بغير الوجه الا تمم لذا كان
التعريف بالرسم وقيل ان التصور بالحد جلد قوله فجوابه الحيوان
اجاب بالدال على الماهية تضمنا قوله عن الصنف فالجواب
عنه بالنوع قوله وان كان عن جزئي نحو الصور الحمر قوله
التزجي نسبة للترك بفتح الجيم وضم الكشر جيل من الشيئ قوله

اي كل من زيد وعمرو في
تمام حقيقته ما شاركه غيره
في تمام حقيقته بالحد التام
فجوابه بالحد جميع اجزائه
الدال على جميع اجزائه
مطابقة او تضمنا فاذا قيل
ما هو الحيوان اي شاركه
في تمام حقيقته الصنف
واما الجنس فلا يشاركه
في تمام حقيقته شيء
والسؤال عن كلي وجزئي
متحدي الحقيقة
نحو ما هو العمري وزيد
فالجواب بالنوع
بالنوع تارة وبالجنس
تارة نحو ما هو زيد
تارة نحو الانسان
تارة نحو الفرس

وقد يحتاج في هذا الجواب على ابهامه وهو ان السؤال عن الصنف بقيقة او بغير
الجنس بعضه مثلا اذا اجيب بالنوع كما قال ولا تحمل العابر ولا تحمل
الا بذكر ما يميزه عن صنف سواه او بعد تشخصه سواه فاجاب بذا السؤال
عن الحقيقة لا عن العارض وبافتتح في الجواب على الحقيقة لا من ذلك
اذ لو اراد السائل بالسؤال عن المشخص او المميز لسأل بغيرها كذا في
وقصر بذالك الذي ادعى على الاتقان السنوسي في قوله الجواب يكون اذا
بما يميز موافقا لما اشار المحلي واما ما اشار الاول الاتي ففيه قوله
عن المشخص يتعلق بالسؤال واما هو بد الجمع كبير فقوله الى زيادة يتعلق
بيحتاج فقوله شرف سوء بالمهملة وبالمعجمة علم على جمل للنعمان
ابن المنذر فقولها واتمام يعقلوا من اذا ار السؤال لما عن تمام الحد
الحقيقة لان كل العوارض لا وليس يعقل في الجواب لانه باحد التام
وفي غير العوارض لا وليس من العوارض تمام انما فمن قال الجواب فيه بالنوع
اجمالا واما ثالثة فالجواب فيه بالجنس اجمالا جملا بعد النوع والجنس
وذكر في الجواب تفصيلا بذكر جميع اجزائه فاجاب بقوله لانه كما
احتمل فقولها عمل قدر الحاجة اي علو ما به يزيده فقولها وليس اجمع
اي فيسأل عن ذلك النوع المجاب به او عن الجنس المجاب به فيجاب بالحد

الشاع

الى ان السؤال عن تمام الذات المشترك بين متعدد مختلف الحقيقة كما لا فشان
وزيد والبعير مجاب به بالجنس فاذا قيل ما هو الانسان والبعير او ما هو
وزيد والبعير مجاب به الحيوان لانه تمام المشترك بين المسئول عنه مما في العرض
جواب السؤال بما هو في ثلاثة اقسام الحد والنوع والجنس وانما يعقلوا في
تفصيلا احتمال ان يكون قصد السائل تفصيل الاحتمال ان يكون قصد عن الحقيقة
في ابو بنتم علو قدر الحاجة وان يغير شيء للشأن بل قليم اجمع المسئول وانما

[illegible]

اي

الثاني الدال على تمام ماهية الجزء مطابقة او تضمنا كما تقدم ثم تنبيها
كل ماهية تحت جنس قلنا قيد الفصل ومثل الكل ما ليت بفصل جنس اي تحت جواز ان تركب
من جنسين فقد يقع فرق بين شيء العصر انا نجعل الجنس كالحساس للحيوان فانا
بجعل النوع كالناطق للانسان فقول وانما اي من ومعناه لكنه ما المختص
فقول عما يميز اي بالسؤال عنه يجاب منونا هم على الماهية ولاي مما ميز
والعام على الماهية شيئا كما تقدم الفصل والخاصة فقول بعده
من فصل الثلاثة اي يوجد فقول وثنوا الفصل اي القريب لا البعيد
يميز بلا يكفي في الجواب حينئذ فقول الخاصة كما مر ولو غير شاملة
ان الجواب في احمر من السؤال فقول غيره اعلم ان العور كما قاله
العلماء ثلاثة في السؤال باي بانه اما غير الشامل او العرضي الزائد فالجواب
لا يكون الا بالفصل او العرض فالجواب يكون الا بالخاصة او
اكمل وبالحيث يعم في الجواب باحديهما فقول ما معناه ما سناول لرهن
وقال اي ثنوا الانسان وقد نفعا اما من رابع بخلاف ما السابق فا منه
استجماعية فقول النوع ثم يقال النوع ان في المتن ما علمت فتم لهما على
التحقيق فقول حقيقي اي من حيثيته بالنظر لحقيقته وذاته من جهة
من قد يعلم المتبعين فيما فقول وقد تقدم اي كما تقدم وانه تمام ماهية
افراده فقول قد يقال اي كما تقدم من ان الجنس قد يحمل على كثيرين
متفقين في الحقيقة ومختلفين فيها نحو الحيوان جوابا لما شونير [illegible] وقال
وتشرح فقول اضافي او نوعيته بالاضافة والنسبة لكلي فوقه اعم

اضافي اعلم ان النوع قسمان حقيقي وقد تقدم انه الكلي المقول في جواب ما هو على كثيرين
متفقين بالحقيقة واضافي وهو الكلي المقول في جواب ما هو على كثيرين المندرج تحت جنس
عموما او خصوصا من وجه فالاضافي اعم من الحقيقي من جهة عدم تقييده بمتفقين

اي [illegible] [illegible] الحقيقة [illegible] [illegible] بالعكس

ولكونها حقيقة عرفية تعليل لما هي فيه وله لانه يمنع الخ اعلم ان الخلاف في كون
العلاقة مما يشترط فيه ان تعتبر كما سبق كلام ابن السبكي انما هو في علاقة المجاز والمراد انه
وضع ما عنه اما ما يذكر من سوء الحكم في من الشارع وزيادة ما فيه وله بعد تتعرضه
وهو معنى قولهم النكتة لا تشترط ثم انه قد يقال ان من العلوم ان المجاز لم يقل
احد بانه يشترط فيه نية اخراج اللفظ عن المعنى الحقيقي الا قليل بما وجه
تخريج الكلام وقد يجاب بان هذا انما اشترط في المجاز النية الصارفة اشتمل عليه وتلك
نية الاخراج بالنظر من تعين ذلك الكلام احة ليخرج عن المجاز كلام النائم مثلا ثم ان
ما افتتح تعليقه الشارح في قوله المختار الخ تبع فيه المصلي رحمه الله تعالى
الفاء د ربه وبينه الجواب داخي وسر ان الجملة خبرية تتضمن بنفسها انشاء
وانشاء لا ارى اخبر عن تبريرانه تعالى كان [illegible] فتضمنا انشاء الثناء
عليه بالعلم او يقال ان قول الخبر يستدعي [illegible] ان كان الخبر جزء ما
جزء بيان موضع كلامه من قال الخبر ما احتمل الصدق والكذب بالنظر لذاته
او الخبر اما فتوى اثم او نهي [illegible] هو خبر وقد قال الكلام قسمان خبر وانشاء كل
او سوما تضمن اسنادا مفيدا هو متكلم بخلاف قوله الله تعالى رحمة والناس
في السوق وقد قال الحمد لله واخبر بذلك مع وتر القسم الاول وهو قابل لا يحتمل
جزء او جزء بيان الحمد كذا [illegible] كما بين ان الخبر في الحمد لله لم يرد
في موضع الجملة [illegible] الخبر هو الكلام [illegible] منها او متعلقه لانه
اسم الفاعل [illegible] وقد علم [illegible] على تسليم انه
المتعلق وانه عاد ان المتعلق من [illegible] المشتق كالشيء الواحد فيقال ان
في [illegible] بكلم [illegible] قولهم ان قال الخبر ما احتمل الصدق والخ معه
خبر هو [illegible] الجملة [illegible] فيها المذكور تعليقه وبعض
قولهم [illegible] الكلام اما [illegible] بكلام [illegible]
بالتوالي الخ بشهادة الحس في [illegible] بالكلام ما هو
اعم من الحديث واما [illegible] بالحديث فلا شك في [illegible] دخوله وانما

[illegible]

قوله ومع

منه مندرج تحت هذا النوع تحته قوله الا ما شئت يؤخذ من هذا ان الصنف كالعرب
ليس بنوع حقيقي لانه كما تقدم خاصة تميز شاملة وكلي يقع في جواب ما
هو وانما يقع في جواب اي وهو ليس بنوع اضافي لانه وان اندرج تحت كلي نوعا
وجنسا لكنه لا يقع في جواب ما هو بل في جواب اي وهو ظاهر قوله
يجتمعان يعني ما ذكر ان النسبة التي بين مفهوميهما نسبة العموم والخصوص من وجه
لا صادق للشيء العام من وجه والخاص من وجه ومع اجتماعهما عمهما انفرادا وانفراد
كل منهما فيه قوله النوع السافل يقال له النوع الاخير والنوع
الذي لا نوع تحته ونوع الانواع والنوع السافل كما ان الجنس الاعلى
يقال له جنس الاجناس والجنس العالي والجنس البعيد والجنس الذي
لا جنس فوقه وذلك كالجوهر فاعتبر وان الجنس المذكور والمعدود
وفي النوع المذكور التالي وانه قوله الا هنا فاني ذو هو اخص
عنه شاملة على ما تقدم واعلم ان الموجود خارجا من الانواع ه
اربعة الاول نوع الانواع كالانسان والثاني النوع الاعلى كالجسم
فانه ليس فوقه نوع وانما الذي فوقه جنس الاجناس والثالث النوع المتوسط
وذلك كالنامي فان فوقه نوعا اضافيا كالجسم وتحته نوع كالحيوان
وكذلك الحيوان فوقه نوع وتحته نوع فهو متوسط والنوع الاضافي
يطلق على الثلاثة ويجد النوع الحقيقي مع الاضافي في الاول وينفرد
يا نوع اي الحقيقي في الاخير والرابع من الانواع النوع البسيط
كالنقطة التعليمية عند الحكماء فانها تصدق على كثيرين متفقين
الحقيقة وليس جنس فوقها والا لكانت مركبة من الجنس والفصل والبسائط
بساطتها فهذا الرابع من الانواع ينفرد فيه الحقيقي قوله والجسم
اي والنامي قوله كالحيوان الا بشر تحته جنس وانما الذي تحته النوع
كالانسان قوله البسيط بساطته بعدم تركيبه وعدم قسمه .

[illegible]

باعتبار عدم التركيب من اجزاء مختلفة فالماء والعسل بسيط على
الثاني دون الاول لان كل نقطة تقبل القسمة اذ هو جسم فقوله
النقطة الخ اراد بها التعليمية لا الطبيعية وذلك ان النقطة
والخط والسطح والجسم على قسمين اما طبيعي واما تعليمي فالنقطة
الطبيعية جوهر فرد لا يقبل القسمة بوجه والخط الطبيعي هو ما
تركب من نقطتين فاكثر يقبل القسمة طولا فقط والسطح الطبيعي ما تركب
من خطين فهو يقبل القسمة طولا وعرضا فقط والجسم الطبيعي ما تركب من
سطحين فاكثر فهو يقبل القسمة طولا وعرضا وعمقا وقد اتفق على وجوده
اهل السنة والحكماء الا ان النقطة الطبيعية تسمى الجوهر الفرد او سواه
بعض ذلك خلافا للنظام من المعتزلة فانه ينفي الجوهر الفرد وكذلك
الحكماء فيهما بحث ومن ادلتهم انما انكروا الجوهر الفرد لان النقطة التعليمية
عندهم عرض بر له من محل يقوم به فيقبل اصلا فانه منعه عندهم على
فالمراد وكذلك الجسم مثلا شونا تركب من جواهر او سطحين الى الخلاف
فعلم مما راه ان التعليمي اي النقطة والخط والسطح والجسم التعليمية
فانكر ذلك اهل السنة وقالوا وجود ذلك خارجا بل انكر وجوده واثبته
الحكماء فقالوا ان النقطة التعليمية هي عرض اي امر اعتباري لا يقبل القسمة بحال
قائم ومحيط بالنقطة الطبيعية السابقة وكذلك الخط التعليمي فانه
عند الحكماء عرض اي امر اعتباري يقبل القسمة طولا فقط محيط بالخط ال
الطبيعي الخ وكذلك السطح التعليمي فانه عندهم عرض اي امر اعتباري يقبل
القسمة طولا وعرضا فقط وهو محيط بالسطح الطبيعي وكذا الجسم التعليمي
فانه عرض اي امر اعتباري يقبل القسمة طولا وعرضا وعمقا محيط بامتدادات
الجسم الطبيعي فهو التعليمي سار في الطبيعي من باب التأثير العجيب والنقطة
بنزل الخط وقبل نهايته وقبل امتداده ومنهم من قال ان النقطة اعتبار لا زيد

له خارجا ومنهم من قال انها عدمية والحق انها اي السكون والشكل من الجسم تعليميا
او طبيعيا اهـ وبانا ما عدا التفكك من الكم فمن كان مندرج تحت قاطيغورياس
في الطبيعيات فهو مندرج تحت الجوهر وان تعليميا فهو مندرج تحت مقولة الاين اذ
فلا يكون نوعا غير اضافي فقط الا ان يذكر ان ذلك في التشكيل والجسم مثلا
في الطبيعيات النوع الحقيقي واما التفككة الطبيعية فهي مندرجة تحت مقولة الجوهر
الجوهر فلا يقال لها النوع الحقيقي بقطع النظر عن نوع اضافي والتعليمية عند من
اثبتها من نوع حقيقي بقطع النظر عما تقدم وعلى كلتي من تعتبر الحقيقة وليست
مندرجة في جنس من حيث وان قلنا بتركيبها من الكم الجنس والفصل والعرض
بينا كنتما فلزم ان تكون نوعا اضافيا بل نوعا حقيقيا فقط فقولنا الوحدة
فان تغفهم من شكل التعدد ومنعهم كلامهم ان الشك عدمي والكم فانه
عندهم امر وجودي وقال ابن مرزوق عبارة عن كون الشيء بحيث لا ينقسم الى
امور تتشارك في الماهية اهـ ونقل عن بعضهم زيادة ما الوحدة مع التفككة ونحو
غير كلامهم بل الوحدة اعم من التفككة عند الحكماء فقولنا منفية
خارجا معناه ان المنفكة موجودة خارجا وثانيا وجود له خارجا فلا يصح ان
يكون نوعا اذ قيل ان التفككة والوحدة عند الحكماء من عوارض الكم
والكم موجود عند اهل السنة وليس من النسب والاضافات الشرعية فقال
المحقق اذا اهل السنة لا يقولون باعتبار الكم المنفصل المركب وعند الحكماء
فضلا عن كونه موجودا اي لا نقسم الا اشتراك الكم المركب ونفى الاجزاء
من قبيل الكم فلا يسعهم نفيه لاتباعهم على وجود الكم والكيف قطعا من الاعراض
التسعة المثبتة عند الحكماء فقولنا كان صحيحا اي قائما ثلاثة الا شيء
عند اهل السنة وان كانه من الجواهر فهو مندرج تحت مقولة الجوهر فلا يثبت
عنه النوعية الا اضافية اهـ ثم انه على ما نقلنا عن اهل السنة من انكار
التفككة التعليمية والوحدة التعليمية يكون النوع الحقيقي اخص

والوحدة خارج على ما للعدد للعدد سبعة من كونه [illegible] منه من البعض [illegible] والتفككة عند [illegible] التعليمية [illegible] الحقيقي [illegible]

مطلقا

بالكلام من النوع الاول لانه مثال يفهم فيه النوع الحقيقي من لفظه
اه ثم انه انما نسبت تلك الامور عند الحكماء الى التعليم فقالوا
الفلسفة والحكمة والطبيعي والحكمة التعليمية لانها تعلم اولا للصبيان ثم
تترقى نفوسهم عليها الى غيرها ووجه انها علوم تسعة تتعلق
بالامور التي ... المتصل والمنفصل وبرهانها بين الوهم والعقل فلا غلط
يقع فيها فلذا كانت تعلم اولا للصبيان ثم اه وان قلت ثلاثة بلا شك
جنس فهي ... او مبتدا والمسوغ للابتداء بالنكرة التفصيل الذي هو لكون
المبتدا بعد اقسام قبله وتفصيل له اي تفصيل مبتدا ابانه ثلاثة
والى هنا احتاج بيان المسوغ للمبتدا الا لم لم اذ كل مبتدا مبتدا
يستدعي ثبات حكم له او نفيه عنه مشكوك فاين نفع نفيه فالاثبات له
عنده اه وقوله بلا شك صفة للخبر ولا بمعنى غير ...
فيما بعدها الكونها ... نحو جئت بلا زاد اي بغير زاد وقد
نقل عنهما ... وان كانت نافية للجنس ... يتوليها عمل الرفع الجار
عليهما فان قيل ... لم ... عمل الجار ... الا كون
الجار دخل عليهما يقتضي ان ... النافية للجنس العاملة
عمل ان ... بمعنى غير ... عليها لانه
... يقتضي ان ... مبتدا ...
... عامل ... الجار ... بمعنى غير
فلم تبق عاملة عمل ان ... اسما بمعنى غير ...
كانت على ... فيما بعدها ... وقيل ... الك
الكلام ... بلا شك ... الجار والمجرور ...
العبارة ... بلا شك ... بلا ...
... اسم ... قوله جنس

... بلا شك ... او بعد ...

تنزل بعضها من بعض واو بعدى بمعنى الواو وانه ندرج في البرابا لمنزل منه اى
انه اكان ثلاثة اى القريب والبعيد والوسط وقوله بعيد اى جنس
بعيد اى الجنس اجناس ثلاثة جنس قريب وجنس بعيد وجنس وسط وتقديم
القريب على البعيد سلوكا في سبيل الترقى واخر الوسط عملا حسب ما سامح له
الوزن قوله اعلم ان الجنس له محصله ان الجنس قسمه المناطقة تقسيمين
احدهما القسمة فيه رباعية جنس عال وسافل ومتوسط ومنفرد وثانيهما
القسمة فيه ثنائية قريب او بعيد والحق جعل القسمة ثلاثية فلم يوافق
للمناطقة ولكن يحمل على التقسيم الذى القسمة فيه ثنائية [illegible] الا انه
المحتاج اليه في التعريفات من حيث ان ما كان من النوع قريبا بالجنس القريب
كان تعريفا تاما حدا او رسما وما كان منه بالجنس البعيد كان تعريفا
ناقصا حدا او رسما وسيأتى الجواب عن المعترض الا عتذار عنده قوله
الماهية اى المنسوب تمام الماهية لما تقرر ان الكليات [illegible] بحسب الاضافات والنسب
فيها جنس ونوع وفصل عام وعرض قوله الماهية اى المنسوب اليه
قوله الجميع اى بالجنس مرتفع الماهية المنسوب لها وماهية اخرى
وذلك الجزء من جميع الاجزاء التى اشتركت فيه الماهية المنسوب اليها وغيرها
غيرهما من الحيوانات والحيوان فان الحيوان فانه جنس للانسان ومن تمام
المشترك وجميع الجزء المشترك بين الانسان والفرس مثلا لان الحيوان يدل على
كل من الجوهر والجسم والنامى والحساس تضمنا وعلى المجموع مطابقة وهو
الجزء من جميع ما اشتركت فيه ماهية الانسان وماهية الفرس مثلا ولا يكون
عبر عن ذلك الا بالحيوان فلذا قلنا انه تمام المشترك بين الماهية
المنسوب لها وبين ماهية غيرها ثم ان الاجناس للانسان مثلا اربعة الجوهر
ومطلق الجسم والنامى والحيوان اما الحساس فهو فصل مقوم للحيوان ومقسم
للنامى اى انه قسم الى النامى مما قسما من اقسام النامى كما باءه الا انه [illegible]

قوله جنس قريب [illegible] لان المراد بالجنس [illegible] للماهية [illegible] جنس [illegible] [illegible]

الحساس

الحساس جنس وكذلك قولهم المتحرك بالارادة فهو فصل للحيوان لا جنس لغويا
خرج بالحساس سوى النبات وبالمتحرك بالارادة خرج بالحيوان فدال على الاجزاء
الاربعة الجوهر والجسم والنامي والحساس كما ذكر واذا الكل في تعريفه لغوهم
الجسم النامي المتحرك بالارادة الحساس والنامي دال على الثلاثة الجوهر
والجسم والزيادة فكلها بعقده وعلى كل تضمنا وكذلك الجسم دال على الجوهر
معا الجوهر ومعنى الجسم فكلها بعقده وعلى كل تضمنا اما الحساس فلا يدل
على معنى النامي او الجسم او الجوهر لانه فصل كما سياتي للشارح في باب
التنبيه لا جنس ثم هنا اشكال وهو ان قولهم في تعريف الحيوان الجسم النامي
المتحرك بالارادة الحساس يقال زيد ان ثم اخرجه الحساس سوى الا من وجد ه
المتحرك بالارادة وجمع بينهما للدلالة على جميع الحيوان الذي ي ان المذكورين
معا نشر يقال ان النامي اراد على الشيء الذي يدل على الجسم جنس ليس بجنس
لانه ليس تمام المشترك بين النبات والانسان مثلا بل هو جزء منه فلا مع
انهم قالوا انما هو جملة الجميع وارد على معنى النامي والجسم والجوهر فطابقة
وعلى كل تضمنا فهو جنس وهو الحق كما قررنا ولا يقال ج يحمل تعريف
الحيوان بانه الجسم النامي من تمام ماهية النامي دال ايضا على الجسم والجسم
دال على الجوهر وبالجملة ففي هذا الشيء يحتاج لزيادة تامل وامعان نظر فقول
الجزء المتم وان لم يكن تمام المشترك الا نحو الحساس بالنسبة للانسان فانه جزء ه
المتم للمشترك بين الانسان والفرس وغيرهما من الاجزاء ويخرج عنها المشترك المبينه
كالجوهر والجسم ولم يدل لفظ الحساس على ذلك بل انما هو جزء المتم ه
للمشترك بين الانسان والفرس مثلا مع انه ليس بجنس بل هو فصل للحيوان
كما تقرر ه نعم في بحث قولنا الحساس فصل لا جنس هو ان الحساس في
من ماهية الانسان وهو اعم فلم وحقيقة الجنس عليه انه عم
جنس وان كان الحيوان اكثر اجزاء للانسان من الحساس وتعدد الكلي ه

اضافية فهي كلي جنس لشيء وهو تحت الشيء اهـ تدريب ثم اعلم ان كل
جنس لا بد ان يكون هو جميع ما اشتركت فيه الماهية وغيرها فلا بد ان يكون
فيها بالنسبة لما تحته الا ترى الى الجوهر فانه قريب للجوهر البعيد لانه
تمام المشترك بين الجوهر العالي وبين كل ماهية تشاركها الجوهر العالي فمطلق
الجوهر بالمعنى انك ان تجرد ماهية تشاركها الجوهر البعيد بعد ويكون الجوهر نعم
مثل ان الجوهر جنس بعيد بالنسبة للجسم والنبات والانسان والفرس فان
الاشتراك الذي بينها بعد الجوهر هو الجسم وكذلك يقال الجسم فهو
جنس قريب للجسم بعيد للنبات والانسان والفرس ونحو ذلك لانه جميع المشترك
فيه ماهية الجسم وكل ماهية تشاركها فيه من نبات وانسان وفرس وانما كان
بعيدا للنبات والانسان لان الاشتراك بين النبات والانسان والفرس
يكون بعد الجسم فيما بعده كالنامي وكالحيوان للانسان والفرس وكذلك
النامي فانه جنس قريب للنبات لانه جميع الجزء الذي اشتركت فيه ماهية
النبات مثلا وبين كل ماهية تشاركها فيه من انسان وفرس وسابح وكلب ونحو
ان النامي جنس بعيد للانسان والفرس مثلا وذلك انه بقي بين الاشتراك
بينهما او بينها بشيء اهـ وهو الحيوان اي الحساس بعد ذلك وكذلك
الحيوان فانه جنس قريب للانسان وغيره لانه تمام المشترك بين الماهية
المنسوب لها وبين كل ماهية تشاركها فيه ومن تجرد افراده اهـ بعد ان لم تشترك
فيه وبالجملة فالجوهر جنس قريب للجوهر العالي بعيد لبقية الانواع سوله
والجسم قريب للنامي بعيد للنبات والانسان والفرس والنامي جنس قريب للنبات
بعيد للانسان والفرس والحيوان هو جنس قريب لكل من الانسان والفرس والسابح
والنابح وبالجملة فلكل جنس قريب من جهة ثم لذا القرب من جهة اهـ وقولنا
انما هو الحيوان او لذا البعد من الجهة الاخرى وذلك كالجوهر والجسم
والنامي فلكل البعد بالنسبة للانسان والفرس مثلا والجوهر العالي للجوهر

العالي

العرض للجنس القريب للجسم والنامي القريب للنبات مثلا والبعد لسروة لكل ولا
تجد الجنس بعيدا من جميع الجهات اصلا وبعبارة ان الماهية اما جنسها قريب
اي لا واسطة بين الماهية الجوهر العالي واما لها قريب وبعيد كالجسم
جنسها البعيد الجوهر والقريب الجسم وكالنبات جنسها القريب النامي
والبعيد شيئا الجسم والجوهر وكالانسان فالقريب الحيوان
والبعيد ثلاثة النامي والجسم والجوهر اه واعلم ان الماهيات ثلاثة
المعدن والنبات والحيوان فقوله كالحيوان للانسان ايو كالجوهر للعقول
العشرة كالجسم للحجر وكالنامي للنبات مثلا كما تقدم فقوله او زاد في
بعده فقوله اذا ما تحصر تقدم انه يصل للحيوان جنس فقوله والا تمييز
لا نظير له زيد في بعيد من النبات فقوله ما مرتبة كالنامي بالنسبة
من الحيوان والكاف استفهامية فقوله كالجوهر في جنس بعد الجوهر
بل المعدود والشيء انما من اعراض عامة لا اجناس فقوله المعروف
الجسم الماخوذ من منزلة العبارة نحو نعم الا على الخ فقوله ولعل
مراده انه استعمل لعل في مقام التحقق وان عبر به لا عن الخ فلا يعيب

بعيد عنها كالجسم باعتبار ماهية الانسان فانه وان كان تابع المشتمل بين
المشتمل بين الانسان والحجر مثلا لانه مشترك بينهما ايضا فزاد عليه كالنامي
الجسم في بيان الحجر فانه تابع المشتمل بين ماهية الحجر وبين كل ماهية تشاركها
انتهاء بالقرب مرة والبعد مرة اخرى ان القرب والبعد نسبيان ومع
نسبتين مختلفتين ثم البعيد اقسام مرتبة كالنامي بالنسبة للانسان او
ايضا او رابعة كالجوهر له وقد تبين ان منزلة القسمة ثنائية وذلك معنى
فجعلها ثلاثية حيث قال جنس قريب او بعيد او وسط ولعل مراده بالوسط
البعيد في القسمة المذكورة وذلك بان يحمل البعيد على ما الشيء وفيه تمام

أن الجميع إذ هو متواتر الحق خالف المناطقة من دون كمسورة ثم لذلك وقد يراد بقيد
قوله ومن أخلاف المغرب وزيادة في البحث مع المصنف قوله على أن ما
جعله بمنزلة العلاقة لم يظهر وجه زيادة الأخص عنه أخرجنا على الحق أن من
المعلوم أن الجنسية والعرض العام إنما هو بحسب الإضافة والنسبة
وقد يقال وجه زيادة الأعم عنه أخرجنا على الحق هو أن الجنس بمجرده انتهى
الحق وجهته أنه متعين بالقرب والبعد معا أو بالقرب فقط جلما ثم توهم
قيد الوسطية كان من حق الأعم يذكر الوسطية قوله أو يقرب بالنسبة
للنبات أي كالنامي على ما تقدم قوله تنبيه أي هو بمنزلة التنبيه أعني
أعني أضاف بين تقسيم المناطقة للجنس هو إليها التقسيم الأول منه مما في شرحه
معدود أن القسمة ثنائية أيضا وهذا واضح قوله وهو فصل النوع
المقوم معنى أنه مفعوله وأطلق البعض في كلامه على المعنى المقوم مجوزا
في المحل المذكور أو يعني اسم الفاعل قائم أي يد تفسير الكلي المذكور بقوله
شامل في المحل وأما فيه بعض المناطقة أن المتبادر عندنا أنه مقوم وإن
كان الجزء وهو ما هو فصل النوع عن جنسه قوله القريب أي الجنس الذي
هو تمام المشترك بين تلك الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه والبعيد
هو خلاف ذلك بأن كان تمام المشترك بين تلك الماهية وبين بعض الأنواع
المشاركة فيه ويبقى إلى تمام المشترك بينهما وبين بعض آخر بعده كما تقدم ذلك
قوله كالحساس للحيوان عن نحو [illegible] وبيان ذلك أن الفصل
عندهم على قسمين فصل الوجود وفصل الجنس أي الفصل عن الجنس فالأول
أي فصل الوجود كما لو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين ككون الإنسان
مركبا من الناطق والضاحك بناء على أن الفصل للماهية
هذا فالأولى [illegible] وكل منهما [illegible] فصل [illegible] ولو كان الناطق
في مركب من العاقل والمتعجب والضاحك وكان من العاقل والمتعجب فالناطق

[illegible]

بفصل

فصل قريب للانسان والمتعلق بفصل الانسان بعيد بواسطة ومثا كذا وفي بده
الثة وبهذا تم حد الكاتب كما قال القطب لانه تمام محصل لما محصل الوجود
بخلاف ماهية الجنس فهي محققة والثاني فصل الجنس على قسمين الاول
فصل النوع عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة للانسان فانه يفصله عن
جنس الحيوان ويسمى قريبا والثاني فصله عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة للانسان
لفصله عن جنس النامي عما شاركه فيه من نبات ومعدن وان بقي الاشتراك
بينه وبين الصاهل والناهق والقائم وغيرهم والنامي جنس بعيد للانسان
ويلزم اذ الكاتب يغني به عن الفصل ويعدل بحسب الجنس المعقول منه فيها
وبهذا يعقل الشارح كالحساس للحيوان هو ايضا للانسان وفي كلامه
ان الفصل اي الفاصل للنوع عن جنسه يكون مساويا للماهية كالناطق
للانسان ويكون اعم كالحساس بالنسبة للانسان وفيه ما م به من تختص
المتوسط والاعم والثاني فصل الجنس عن جنسه كالحساس بالنسبة للحيوان
فانه فصله عن جنس النامي ويكون ايضا قريبا كالحساس لانه تمام التمييز وبعضه
وبعيدا كالمركب الحساس من اسم جنسا ويكون كل منهما فصل بعيد للحيوان
قريب للحساس لانه جزء التمييز ولكنه قريب للحساس لانه تمام تمييز وانت
والشارح رح بات بفصل الجنس عن جنسه لان الفصل الحقيقي شرطه تمييز
والتمييز حقيقة انما هو بفصل الوجود وبفصل النوع عن جنسه لا بفصل
الجنس عن جنسه لان ماهية الجنس التي يميزها الفصل ليست حقيقية من الماهية
الماهية النوعية بل التمييز الحقيقي انما هو بفصل النوع عن جنسه واما
فصل الوجود فمتنوع التمييز وفصل الجنس عن جنسه انما هو جزء الماهية
النوعية التي هو الجنس لا الماهية النوعية فما قيل مثل هذا الخلاف في
فصل الجنس عن جنسه انما هو جزء الماهية النوعية التي هو الجنس والماهية
النوعية فما قيل مثل هذا الخلاف في فصل الجنس عن جنسه تيرا لما فرغ من

قال الحمد لله وشرعا من يفا الشرح على معنوانه دات الجملة من حمد الحمد والحمد
اللغوي على فراو اجملته بيكورة معنو كونه حامدا فانه مخبر بالحمد كما دلت
عليه جملته لا منشئ للحمد الذي هو الحمد اللغوي لعدم دلالة جملته بحسب الوضع
اللغوي على وما سوى الخبر بل يثبت شرعا لى قوله في جواب قوله فادة جملة الحمد لله
الثناء وسوا الجملة من خبرية وتستلزم ثناء وتعظيما نفسانيا فجزاهم
عن زيد بالعلم استلزم فانه فرقا بينها باعتقاد الكمال له حتى اخبر عنه كما
ان من قال انا عطشان فقد اخبر اشتمل وفيام باعث الخبر ويتاكد منه ايذاء
اشتمل انا عاد بالارض ويتنزل للاقاع البلاغة ولكن يقال كلا فتاها الا انشاء
الذي يوجد من لوليه به وتنزل نفسا موجود قبل التلفظ بالجملة وسوا عتقادا
الكمال واغيرا بعضهم يقال انما تعبير الانشاء بمعنوان المتكلم انشأ العلم
قائم مقام بالعظمة اليه ابدا الخبر كذلك وانما الكلام في انشاء المعنى ثم
اعلم ان جملة الحمد لله اذا قلنا بانشائيتها فليست بقضية والا فهي قضية
حملية مهملة ان لم تكن كلية ان جعلت اللام مستغرقا او جزئية ان جعلت
للجنس باعتبار تحققه في واحد او مهملة ان جعلت اللجنس باعتبار الا
وجاد بقطع النظر عن تعميم او تخصيص وكذا ان جعلت اللجنس من حيث هو
كما في نحو الرجل خير من المراة حتى طبيعية فيصح ارتفاع سنا ولعلها دا
من قال انها للجنس واكلو يجعلها جملة البسملة فلا يصح جعلها طبيعية
كما تعرف ثم يصح توجيه الحملية الا ربع بالاعتكار او بالانشاء كلها وما تقرر
وتنوكلها وانما علمت من اعلمنا ان الكلام على انشائيتها وخبريتها
مثلا ليس بمخصوص انه من خصيصة جملة الحمد بل تأتي في البسملة فلا
يتكلم عليها كل من جملة الحمد لحمد الله كريم اولو والذي ابر على ذلك ان لم
يكن متعلقا بالعرفيين والجمل العقول وكثيرا ما يذكر الشيخ والذي لا يجتمع
تركيبة لشرح وزيادة في التعبير بالاختصار والتكلف والاستحسان الا فهي
الى نظم الناظم الحمد لله مع انه لا يبدو ولا يمر به وكذلك قوله الا تتبع
اما طلب او نهي مع ان الطلب الا كثر كلام ونعلو يجب المتكلم به فوله

والمتاخر يرى كون فصل الماهية يشتمل جنسها او ما به كما مر في فصل الوجود
يقال ان مجرد ذلك ان الفصل الوجودي اذ قلنا ان الماهية تركبت من امرين
متساويين لو كان احدهما اعم لكان جنسا والتقدير ان الفصل فيه بفصل
الوجود فيه بفصل الجنس مجرى الخلاف ولم يكن فصل الوجود في الاول على راي
المتاخر من انه يلزم ان يكون الجنس في الماهية التي لها فصل ان يكون
فصل الجنس عين الجنس فان المعقول انه جنس وقاسمه لبشته كالماهية
المعمولة بالفصل الوجودي المركبة من فصلين فيلزم نفي الفصل المذكور
فصل الجنس عين جنسه ان كان بسيطا بذاته وان تركب من امرين متساويين فيعود
فان عاد الخلاف المذكور او   خلاف فيه ما فهم في التركيب من تمام الـ
الجنس لماهية تمام العقل كالجنس لماهية العقل التي الكلام فيها
فانها تتركب بلا جنس اتفاقا فانه ترى هذا ثم ما قلناه من نحو الحساس فصلا
للانسان والحيوان وكذلك الناطق للحيوان وتمكن ان يجعل ذلك فانه فرضناه
من الفصل يقع في جواب اي شيء والجنس يقع في جواب ما هو فتراهما في ذلك
ذلك في الفصل الحقيقي ومن تعقل النوع الذي يقع في سؤاله اي بعض
ان للعقل جهتين جهة حقيقية فيسأل عنه في ما هو وجهة تمييز ومن الجهة
هذه فيسأل عنه في اي شيء هو ثم ان الحساس فصل للنوع كالانسان والحيوان
والجنس كالحيوان وليس بجنس اصلا واما الناطق ان الجسم فهو جنس كما تقدم
وكذلك يتصل باعتبار الماهية المعقولة تمامها فقوله الحيوان
قوابل للانسان وان قلنا يحكم وجه البعض والغير بل الكلام في ترتيبه
وايضا فانا نرى بالشارح وليس في الشمسية ذلك فقوله الكلي
من قاعدة الشمسية وتبعه عليها سعد الدين في التهذيب فقوله الغير
وذهب عليه في المختصر على جهة التقريب فقوله من تمام الجنس ان منزلة
العبارة فيه تشمل فصل الوجود وكل فصل في ... ان ... اركبه

من كلام للحيوان الكلي ... والعرض بل هما ان الفصل ... كانا ... سوى ان والعرض ... الناطق ... من جنس وفصل ... الناطق ... فيه ... فصل

ثم

تام التمييز فيشمله ح وكذلك تشمل بفصل الجنس عن جنسه كالحساس
الفاصل للحيوان عن النامي فانه قريب وهو تمام المميز ولولاه عن انه مركب
من شيئين احدهما بفصل فيكون من الفصل ح والمميز للحيوان هو بفصل بعيد
بواسطة بفصل الحساس وبكذا وح يحتاج لدعوى ان الفصل المذكور مركب
من جنس وفصل كما تقدم ح نسج قول الشارح كالناطق ولذا اشار فاهم
تمل فصل النوع من جنسه القريب بخرج بقيد الوجود وفصل الجنس عن
جنسه بقوله فهم قال ان الكاف عند اشتغالها ببدل الا كم الشافي وتامه
تو يا الجملة بالقصد بفصل الوجود ويدخل الجنس عن جنسه وفصل النوع
من جنسه وفي كلامه بما او بعبده كسر فيه لا ولكن هو نفس
ذات الفصل الماهية المعقولة وبعد فيهما هو كونه جزء ذلك الفصل
كما الوفرد في كتبه بمراقبي كل فصل او احدهما بفصل واما في بدو بعض الاكم
فباعتبار الجنس المحصل منه لتلك الماهية واقتصر على ان في هذا الاسم
التسمية بين القريب والبعيد بفصل النوع عن جنسه فقط وفي قولنا
وانهم ولعلهم حاصله ان الذي يكتسي من ذاتي الكلام انه حمل الفصل على
فصل النوع من جنسه القريب فقط ثم قسم الفصل الى ضميرين قريب وهو
ذلك الفصل بناء على كالناطق فانه مميز الحيوان وبعيد وهو ذلك
في الفصل الذي تركب الناطق منه ومن جنس فهو مميز بالنسبة للانسان
بواسطة الناطق وقريب من الناطق وبكذا وبحث شارح المطالع
في ذلك بانه يمكن ان الجنس يح للناطق ومثلا هو اعم من الناطق فلا يكون
الناطق باعتبار الجوهر فصلا من انواع الناطق ويصل باعتبار الفصل الخاص
فصار الفصل حقيقة نحو ذلك الخاص ومنها ان الجنس يعم في ذاتها
في الفصل لا ان الفصل مقابل للجنس ومنها ان الناطق لو تركب منهما
لكان نوعا لان المركب من الجنس والفصل هو النوع ورد ذلك كله بان

ذلك ان تقرر فيه تحقيق وقد يقال العرض في بيان ويكون فيه بعض المجال
ازما يوصل للمجال وقال سيدي احمد بن ... لو قال البوصيري لما الوفر
الناطق مركبا من امرين متباينين ويكون احدهما بصلة للانسان بعيدا
بواسطة الناطق وفي نسبة للناطق ومما كثر تردده قوله لو مثل كذا
وذلك قريب من ان تمامه يعد البطلان التسلسل الآتي اعلم ان الفصل
له نسبة من المفصول منه فيكون مقسما له وللمفصل فيكون مقوما له
كالحساس الفاصل للحيوان من النامي فهو مقسم للنامي اي فالنامي فيه
حساس وغيره ومقوم للحيوان اي فالحيوان تركب من جزئين منهما الحساس
وبعبارة اخرى فما يعد الاخص من الانواع كالانسان ليس له الا فصل مقوم كالناطق
وليس له فصل يقسمه لانه ليس تحته نوع والعرض انه الاخص من الانواع واعلى
الاجناس وهو الجوهر له فصل يقسمه كالجسم اي فالجوهر منقسم جسم وغيره
وليس له فصل يقومه خلافا لقوم بناء على ما للمتأخرين من جواز تركب الماهية
تركيبا من امرين متساويين جنسا فالجوهر العقلي مقوم له وان قلنا على ما للاقدمين
من ان كل ماهية لا بد لها ان يكون لها جنس فلا يكون مقوم للجوهر لانه لو
قوم لكان معه جنس فيكون الجوهر مركبا من جنس وفصل والعرض انه لا جنس
فوقه وانه اعلى الاجناس واما ما بين الجوهر والانسان فكلها تقبل
مقوما ومقسما كما علمته وبعبارة اخرى كل فصل قسم الاسفل فيقسم الاعلى
كالحساس فانه قسم النامي فيقسم الجسم والجوهر فيقول الجوهر اما مثلا
او غيره وفيه عكس بلبس كل ما قسم الاعلى يقسم الاسفل ولا يقسم الحساس
الا سفلا كالانسان والحيوان بل انه يقال الانسان اما حساس واما غيره
وبعبارة اخرى كل ما قوم الاعلى يقوم الاسفل وفيه عكس فالحساس مقوم الحيوان
اي هكذا الذي يقوم الانسان اي لانه مندرج في الحيوان من
قولنا الانسان حيوان ناطق فيقوم اي الحساس الجوهر لانه

ولكن نوقش بان العقل المفارق للناطق من جنس كون وهو النفس الناطق لا يعرض الانسان وهو الذي ... وعلى الذي ... ويعلم ... قد علم ... ما علم ...

تركب من عنصر لوزنه بغوم الجسم او النار بل قعنيه الك مشعورونه في اللبس
المحسوس فهو امر قاسية في الكل العالم ترى قوله التقسيم الثلاثي
القسمة فيه رباعية بل ثلاثية كما عند ابن قوله امام ابن في التبادر
من الكلام انه غير شمول المنع حيث انه منع قوله كما نسبه الى ادخال
المتكلم في هذه المرتبة قوله وتحته الاجناس اي تحت جنس العالم الجنس المنوع
قوله اجناس الاجناس تفسير لان الجنس بمعنى فيه التسعة والنوع
المستعمل فاذا قيل جنس الاجناس فالمراد الجنس الذي علا جميع الاجناس
واذا قيل نوع الانواع فالمراد النوع الذي تحت جميع الانواع قوله
كالجوهر الكائن اشتغلها بيده والجوهر عندهم ماهية اذا وجدت في الخارج
ما كانت في موضوع بخلاف العرض فانه اذا وجد في الخارج كان في موضوع كاللون
كالحجم والصمغ قوله الحادث والموجود في تكرار مع ما قبله فالحادث
يصدق بالجوهر والعرض والموجود بالقديم والحادث والشيء بالموجود
والمعدوم في اللغة وانما شيء عاقلا يصدق الا على الموجود فالجوهر
في عندنا الشيء مساو للموجود قوله اليس بواحد منها بل نوع من
علم الجوهر قوله من لوازم الوجود اي والوجود عرض عام للجوهر
ثلاثة انواع وجنس للجوهر من ليس كذلك الغزالي وتوجيهه المذكورين
وقوله بمن كلها اي الثلاثة من الحادث والموجود والشيء
ممكن في كلام الشيخ من وجوه ثلاثة قوله لوازم الوجود
يقال ان سلم في الوجود مع الشيء فيلزم من الوجود شيء بل ترك نوع
الموجود بل نوع العرض ولا يسلم في الوجود مع الحادث اذ لا يلزم من
الوجود الحادث لصدقه مع القديم فليس اللزوم الثاني اذ قوله عرض
من لوازمه اي مع الثلاثة يقال ان الثلاثة تصدق على الوجود
من صواعات والكلام في اللازم مع الملزوم في الماهية والجنس

التقسيم الثلاثي [illegible] الاجناس [illegible] جنس [illegible] الانواع [illegible] الجوهر [illegible] العرض [illegible] الوجود [illegible]

او العرض العام اذ الحمل فيه حمل مواطاة والوجود يقع الحمادات او وقع المعه
الموجود اوليش ، مثلا على خلاف في ذلك الثالث اركان الثلاثة بالنسبة
للوجود الخارج عن ماهية الجوهر لم يلزم منه ان تكون الثلاثة خارجة عن
ذات الجوهر فلم يكن وجه التعبير في قوله ثم كلها من العرضيات اذ ربما
يكون شيء خارج عن الماهية موجودا في الماهية واجيب بان اللازم
خارج عن الذات كالضاحك للانسان وداخل في الذات كالناطق
للانسان فتقول الثلاث للوجود من الثاني وان الوجود بمعنى الموجود فلزم
وشباهة للشارح عنه ونسبة ابن لعله للمتقدمين ان الوجود ليس من قبيل
الشك اي فلم يتحرر ضعفه بل هو من قبيل الشيء لم يتم تعريفه وضعفه ان
التحقيق ان الوجود بين العرضي والحادث في الحقيقة قوله من
الذاتيات اي لكل ماهية قوله تتصور بدونه وتتعقل لما ان الذاتية
نعقلها قبله الا فرض امور ثلاث اقرب ما الى تتعقل الذات بدونه
كما تعرف مما كان الشيء كالجوهر يعقل بدون تعقل الوجود على ان
الوجود ليس ذاتيا لذلك بل عرض عام له ثم يقال من اعلى ان الوجود
صفة زائدة على الذات كما هو واما على قول الاشعري ان الوجود صفة
نفسية فلا اشكال في ان تعقل الذات يتوقف عليه فهو اي الوجود فلا
ادام بما يقال جنس للجوهر ثم قوله لا ما قيل فا بله تشي مستعمل
قوله الوهم كونه اي ولم يلزم لكون الذات تتعقل بدونه اي بدون
الوجود اي فلا مانع من كون الوجود غير جنس مع انه غير ذاتي فلا يعرف
عليه تعريف الذاتية وعلى تسليم صدق تعريف الذاتية عليه فان ذلك لا يمنع
تسمية جنسا لانه لو كان جنسا لعم اي للواجب والحادث لكان كل
انما يمتاز على الآخر بفصل فيكون القديم مركبا من جنس وفصل تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا اهـ وتفرع الخلاف في الحقيقة والماهية على ذات الله

وفي شرح ... الغزالي ... من عد الوجود من الذاتيات فاسد ... الحقيقة ... بدونه ... الوجود ... جنس

تعقل

تعلق قبل الجواز قال ابو حنيفة وانكر اصحابنا ان يكون قال بذلك قوله
التنافر وقوله يقال له جنس الاجناس كما تفرع من ان المعتبر في الجنس
التصعد او التسفل فلا يقال بعضهم فيه انه جنس الاجناس قوله
الجوهر في جنسيته خلاف قال بعضهم انه لم تثبت جنسيته عند
المحققين من المتاخرين قوله متعذر اي عند اهل الحق قوله بما يسمى
عقلا اي من المجردات فالعقول العشرة ام لها وانواعه وذلك ان اهل
الحق قالوا الجسم ما تركب من جوهرين فردين والمعتبر لغة قالوا اما قبل
القسمة كون ذلك ونحو خطا او عمقا وذلك بمرحلة او سطحا او نقطة والفلاسفة
قالوا الجسم ما تركب من صورة ومادة اي هيولى وقال الفلاسفة الحال
في الشيء ان افتقر اليه الحال وتسمى صورة كالماء بالنسبة للحالة الذي في
الحطب قبل تبدل الحطب اسمه وكالصورة الواردة الحالة في نطفة الحي
حتى ازالت اسم المني وتسمى النطفة والمحل لذلك الشيء ان زال
اسمه وتسمى موقوفا وهيولى ومثل الحطب والنطفة المذكوران قبل
ومجموعهما منهم ما ما العرض فمحل قائم في موضوع لم يتغير وتسمى كالجمرة
الواردة على ثوب ابيض فلم تزل اسم الثوب كتسميته نعم اسمه ووصفه
بالبياض زال فقط وعندهم بين العرض الحال والصورة الحالة والموضوع
المحل والمادة اي الهيولى المحل فيه تشمل قال الحكماء ومن العالم ما ليس
بصورة ولا هيولى ومثل المجردات اي ليست متحيزة ولا قائمة بالمتحيز
فهي غير جسم ولا جسمانية بل مستغنية عن الصفات الجسمانية وعن
الحلول وعن العناصر الاربعة وقد رأيتهم الغزالي في انكاره وجه اثبات
المجردات وكذلك تعدد الصوفية وكذلك قيل الملائكة من المجردات
ثم بعد قوله اي الحكماء بان كان الجوهر تعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل وتسمى العقل القديم لصانع العالم ما عدا التعطيل

[illegible]

وبالوسائط في باب الاختيار فقالوا الواحد الحقيقي وهو المعبر عنه في
لسان الشرع باسم الله هو لم يصدر عنه الا واحد وهو العقل الاول في
العقل هو الواحد المستقل بالوجود والتاثير ولم يصدر عنه جسم لانه
تركب من صورة وهيولى لانه لم يصدر عنه الا واحد والجسم اثنان
صورة وهيولى ولم يصدر عنه الصورة فقط او الهيولى فقط لانها
لا تستقل بالوجود ولم يصدر عنه النفس لانها لا تستقل بالتاثير
فلذا قالوا الواحد صانع العالم وهو واحد حقيقي من جميع الجهات
العقل لانه الواحد المستقل بالوجود والتاثير ثم نشأ عن هذا العقل
الاول لجهات اربع كونه عقلا وكونه صدر عن الغير وكونه ممكنا
وكونه واحدا لا تعدد فيه صدر عنه امور اربعة العقل عن كونه عقلا
والنفس عن كونه صدر عن الغير ومادة الفلك اي هيولاه عن كونه
ممكنا وصورة الفلك عن كونه واحدا لا تعدد فيه لان الوحدة تزيل
التعدد والصورة تزيل ابهام الجملة الحاصلة وبعبارة اخرى صدر عنه امور
ثلاثة العقل عن كونه عقلا والنفس عن كونه صدر عن الغير وجسم
الفلك اي صورته ومادته عن كونه ممكنا واحدا فهذا ان العقل الث
اني المعبر عنه في لسان الشرع بالكرسي وعن الاخر بالعرش ثم
ثم العقل الثالث صدر عنه الامور الاربعة وهكذا الى ان استكمل
عقول عشرة وانفس تسعة وافلاك تسعة ثم العقل العاشر وهو
العقل الفياض وهو ملك الفيض يفيض على هذا العالم السفلي الفاسد
اي التغيرات والصور على مواد ما وهيولى مادة فقد علمت ان
العقول العشرة عندهم كلها قديمة لانها مخلوقة صادرة عن الغير وهذا
هو الذي زعموه خلافا للقول الشارح في حاشيته على المختصر وابن
منصور وغيرهما في قولهم ان الفلاسفة زعموا ان صانع العالم وهو

العقل

العقل الاكبر فقد زعموه امورا اربعة فجعلوا العقل الاول غير مخلوق
وقالوا انه هو المعبر عنه في لسان الشرع بالقلم الذي قد علمت ان المخلوق
والحادث بعقول الشرع فهو بالمنقول عن الحكماء سوى ما ذكر له الثبوت
وغيره مما ذكره الشارح المذكور ثم اعلم ان النفس والعقل المذكور
المذكورين من جملة الجواهر عندهم اي عند الحكماء فالجواهر عندهم
خمسة حال وهو الصورة ومحل وهو المادة اي الهيولى وجسم اي المجموع
ونفس وعقل قلنا شاهد في العقل اي والجوهر منحصر على الثلاثة اي
الصورة والمادة واما المجردات من نفس وعقل فليست من الجوهر وانما
داخلة في مفهومه وعلى هذا العقل ان قلنا انه جنس واحد اي انواع
اختلفت بالفصول يكون جنسا منحصرا في بعض التمثيل به اما ان قلنا
ان العقل نوع تحته افراد اتفقت حقائقها واختلفت بالعوارض فيكون
نوع منحصر في جنس منحصر واما ان قلنا ان العقل عندهم من الجواهر فيكون
جنسا او نوعا غير منحصر وعلى ان المجردات داخلة في الجوهر فالمثال العالي
منحصر في الاجناس العشرة وهي المقولات العشر المجموعة في قول الشاعر

زيد الطويل الازرق ابن مالك ¦ في بيته بالامس كان متكي
بيده غصن لواه فالتوى ¦ فهذه عشر مقولات سوى

اي الجوهر وهو زيد وقد علمت اقسامه وما بعده اعراض وهي تسعة
الاول الكم وهو ما عنه بالطويل وهو عرض يقبل القسمة لذاته وهو
اما متصل او منفصل فان الزمان اي تقدم والثاني الكيف وهو ما عنه بالازرق
اي بالزرقة وهو عرض لا يقبل القسمة لذاته والثالث الاضافة
المتكررة وهو ما عنه بقوله ابن مالك وهي نسبة تتوقف تعقلها على
تعقل نسبة اخرى اي يتعقل الا بعد واحد كالابوة فلا يتعقل الا
بتعقل البنوة اي يتعقل معها بالضرورة لا يسبق فلا استحالة

وكالأخوة والقلة والكثرة وما كذا والرابع الأين وهو المعنى عنه بفي
بيته وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار حصوله في المكان والمكان إما خاص
وإما عام كالبلد والخامس المتى وهو المعنى عنه بالأمس وهو هيئة
تعرض للجسم باعتبار حصوله في الزمان والزمان إما عام أو خاص كالسنة
وليس الأين والمتى نفس الحصول كما زعمه بعضهم بل الحصول بعلة الأين
ولا متى والسادس الوضع وهو المعنى عنه بمتكي وهو هيئة تعرض للجسم
باعتبار نسبة أجزائه بعضها إلى بعض كالقعود والجلوس والقيام والركوع
والاضطجاع والسابع الملك وهو المعنى عنه بيده غصن وهو هيئة
تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص
نحو وضع الإزار على الكتف لعدم إحاطته ولا كالخيمة لما لا ينتقل
بانتقاله بل ذاك أين والثامن الفعل وهو المعنى عنه بلواه وهو تأثير
الشيء في غيره ما دام مؤثرا والتاسع الانفعال وهو المعنى عنه بالتوى
وهو تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثرا والأمور الثلاثة الأول الموجودة خارجا
مثل الجوهر والكم والكيف وما عداها فإنما هو أمر اعتباري لا وجود له خارجا
قال السبكي والأصح أن النسب والإضافات أمور اعتبارية لا وجود
لها خارجا وما قالته الحكماء من حصر العالم في هذه الأجناس العشرة
منقول لا برهان عليه وإنما هو بالاستقراء والتتبع إلى أن قال أما لو قلنا إن المجردة
كالنفس والعقل خارجة عن الجوهر فيكون العالم عندهم منحصرا في الأجناس
العشرة وفي المجردات ومنها الملائكة وإلا فلا وقال بعضهم فقوله زيد الطويل
أراد به غير الجوهر والمجردات فخارجة عن الجوهر ولا تمنع إرادته وقد علمت
ما قالته الحكماء وقد يقسم العالم إما محصور أو عام والعام تسعة
إن جعلت السبعة والعرش والكرسي والمحصور تسعة السماوات الأربع
النار والماء والهواء والتراب والمركبات الناميات الثلاث المعدن والنبات

والحيوان

والحيوان وغير النباتات الحجر والملك ة والبشر الحجر والملك داخلين في
الحيوان لعدم نموه قبل التسعة قوله وبعضهم يجعله نوعا اي وبعض
في نوع منهم كالنفكة والوحدة على ما تعرف ان جنس منهم فقوله
ليس داخلا اي بالعالم اذ لا محصور عندهم في جوهر واعلم ان التسعة
وجهات الجواهر ثلاثة دهور وماديات ميون وجسم والجوهر ات
كالنفس والعقل والاعلم ان من التسعة الكم والكيف وابن الوضع
قوله داخلا في بالعالم محصور عندهم في الجوهر والاعلم ان من
التسعة فعله وعلته البيتان المنفرقتان زيد الطويل البيت زوارنا لك
في قوله جنسا الفاعليات يتفرع للمقولات للشارح له ذكره وبالجملة
فالعلماء سبقة في الفعل الاول الاربعة مثل جنس فاما فانه مختلفة الحقائق
او نوع فانه متفقة الحقائق في كل اما داخل تحت جنس الجوهر او
فمن اربعة فانما يصح التمثيل به للجنس المنوع على الاول قوله
التقسيم اي الجوهر في قوله لا من حمله اي كل ملوق فيه اقوله
فمنقوم كان العالم فالبشر فوقه جنس وتحته اجناس والبعيد ما
منه تمام المشترك بين تلك الماهية وبعض المواضع وان السافل منه
ما ليس تحته جنس وفوقه اجناس كالحيوان والنبات بعض تمام المشترك
بين تلك الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه قوله معروفا
الا ترى الى العالم ثم قال انه بعيد قد يكون متباينا كالجوهر فهو جنس
في باب الجوهر الجسم لانه تمام المشترك بين الماهية الجوهر الجسم وبين
كل ماهية تشاركه فيه وكذا المتوسط كالجسم فانه قريب للجسم
لانه تمام المشترك بين ماهية وبين كل ماهية تشاركه فيه ومنه
بعيد بالنسبة للانسان لانه تمام المشترك بين ماهية الانسان
وتعدد الجواهر كالجسم كل الجواهر كماهية العامل والنبات فكل

وبعضهم يجعله نوعا اي اشخاص وان انه بالعوارض تختلف اي ان علومه ليس داخلا عندهم في جنس الجوهر ثم منهم من يجعله نوعا وبعضهم يجعله اضافيا او نوعا اضافيا وفيه جنسا اضافيا من يجعل الجنس التقسيم في قوله التقسيم من جعله بالشامل الغير بالعالم والمعنى ان علمت فقد تبين النعاية انما معروفا فيمتنع

منا الى في بيان التالية وجعل الناظم متعلقه كما تقدم فقوله بوجهين انفكاكه
بان فعلهم المطلق من قابل يدركه فيه المحمود عليه وربما يتنبه درهم عن ملك
حكمته وانه شانه من الاعتبار النكتة فقوله لانه ما حمد الخ بانه تفرع
انه احراز كل من نشئة الحمد والماهية تنتفي بانعدام احد اركانها فقوله ابدا
اي نظرا للمعنى فقوله وكذا اذا تيمم الخ ما حاصله انهم قسموا الحمد الى مطلق
والى مقيد ثم قالوا احكم ابدا والى المطلق الوجوب وتلانيا الى المقيد الندب بحث
في التقسيم بوجهين الاول انه جزء اتبدا للتقسيم والثاني انه انفكاك الحمد
عن المحمود عليه كما بحثه في قولهم بوجوب المطلق وندب المقيد بوجهين الاول
ان ذلك يحكم ان المطلق يقدر فيه المحمود عليه والمقدر كالملفوظ به فلا يكون
الا من على حصول النعمة السابغة على الحمد الذي هو سبب وجوده وكونه في
حمده مطلقا لان الوجوب متوقف على تقدير فيه النافلة فيه انه لا يسلم الوجوب
من جهة الحرج وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن جهة النقل وقد صرح بذلك
السنوسي في شرح صغرى الصغرى وغاية كلام الشارح رحمه الله فقوله لا تحصوا
قال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها قال بعضهم
من بعضهم لك الحمد حمدا على كل نعمة ومن جملة النعمة فوقي لك الحمد
وقال البعض ان النعمة اذا تجددت على العبد وجد العبد حمد عليها تقرر ضبط
بالحمد نعمتان ان انعامه سبحانه بالحمد وافراده عليه ثم اذا اراد ان يحمد على كل
من النعمتين افتقر واستلزم نعما اربع وهكذا فيتسلسل الى [illegible] ومنع حمد ح
قوله مرتبها مثواه الخ قال ابو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي والتالي
الغير ولة من اكابر ائمة اهل السنة والبصل الدين والتقوى ومن كرامته انه اس
انتسب للشرفا بلا وجوده [illegible] قبل الستعبد [illegible]
احمد الشرف فانه في تكملة الديباج انه الثالثة والقول بثبوت الشرف ومن قبل
الام هو ابن الحمد كثير من الفضلاء ثم بعد الى قال السنوسي [illegible]
وهو بتلمسان اعاده [illegible] الله فقوله والصلاة على النبي الخ مرة
اخرى فقوال وقيل الوجوب في كل صلاة وقيل في التشهد وقيل في كل مجلس
وقيل الا كثار بلا قيد وقال ابن عبد البر [illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]

التقسيم بوجهين [illegible] المحمود عليه [illegible]

[illegible] السنوسي [illegible] الصغرى [illegible] عمل [illegible] في شرح صغرى الصغرى

الامام
السنوسي
وانما
لشرف
[illegible]
[illegible]

البخيل

زال البحث فيما بينهما بعد الجمع عليه في ذلك ثم يقال فرس وانسان والنوع من الجم
الجمادات عند الجماهير من الغزالي وبعض الصوفية قيل ولعوله في ذلك لتوجه
إليه شيئا وقد ذكر بعضهم الخلاف في أنه نوع أو [illegible] من ثلاثة نوع
وقال الغزالي لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف ثم قد ذكرنا أن الجماد في البيوت
من المعدن [illegible] وردت عليه الصورة من ولا يعرف اسمه وقد ذكر أن الجزء
المادي والصوري والتحويل المادي والصوري كما مر وذلك كما في العلل
الأربع المادية والصورية والفاعلية والغائية وذلك كالسرير
فإن الجزء المادي منه خشبه ومساميره والجزء الصوري منه الهيئة
الحاصلة بالتركيب المشاهدة والجزء الفاعلي من النجار والغائي منه
إرادة الجلوس من الأجزاء عليه والاجتماع الناس من بوقه [illegible] ثم
أما الجزء الذاتي بالمعنى وبينه وبين المادي [illegible] أن المادي منه [illegible]
وقال فهو ما تنوعه بجنس وبه بفصل وبه يحمل على الشيء وذلك
كالحيوان للحيوانية والناطق للانسان فلا يقال الحيوانية هو الجزء
الذاتي منه [illegible] ويوصف بجنس أو بفصل ويحمل على الشيء
بقوله [illegible] فقوله تنبيه وحد ذكر أن الم
الم انبه الأربع في الجنس وشعر بنسبتها في النوع الأخير ما مع قوله
إليه [illegible] بينه وبين النوع الحقيقي نسبة
العموم من وجه يجتمعان في الإنسان [illegible] حقيقي [illegible]
في الحقيقة وانفراد [illegible] تحت جنس بوقه وينفرد الأول في
في الحيوان مثلا وينفرد الحقيقي في النقطة والوحدة عمل ما يقع
في العقل بناء على أن أفراده متفقة الحقيقة وأنه غير مندرج
تحت جنس الجوهر اهـ فتكلم هنا على النوع الإضافي فقال إن
[illegible] الأربع ثم أن ذكر النوع المشبه في المرتبة لا يخلوا

تنبيه [illegible] عند العلامة [illegible]

ثم تابع قوله والنوع السافل قد يقع في الذكر على العالي عكس ما يقع
في الجنس فان المعتبر في النوع التسفل قوله لا نوع تحته مثل التعقل يعني
عقل فانه لعرضه بالنوع المبتغي بلوغه وكونه جنس الانواع لانه يعم
قوله نوع الانواع لما كان يعتبر في النوع التسفل كان هنا نوع
الانواع النوع الذي ليس تحته الانواع كلها عكس جنس الاجناس فانه الجنس
الذي ليس فوقه الاجناس كلها قوله لانه نوع لو قال لانه نوع تحت
الانواع كلها لكان اوضح قوله كالانسان اي وكالفاسد والسابع
والتابع قوله نوع اضافي لكونه يقع بعد النوع العالي عقل فانع
لشموله للنوع المبتغي في التجي بلوغه وتحته جنس النوع لانه متعدد
قوله كالجسم اي وكالنبات قوله نوع اي جنس النوع قوله
فتعقل ان عند اهل الحق وعند اهل السنة قوله انه نوع اي واما
على قول من قال منهم انه جنس والجواهر مختلفة الحقائق فتنوع نوع اضافي
على ان النوع تحته ثلاث وهذا كله على انه راجع تحت جنس الجوهر
واما بنوع نوع منهم على انه نوع حقيقي او جنس فتعقل على جنسية لا راجع
تحته النوع لانه الجنس اه وتحصل ما للعقلا سبعة في العقل اربعة مذاهب
فعلى انه عرض مندرج تحت جنس الجوهر فان قلنا جنس فيعقل فان قلنا انه
جنس او نوع حقيقي منعه ان قلنا انه نوع وعلى انه مندرج تحت جنس
الجوهر وهو اما نوع اضافي منه وعلى انه نوع حقيقي او جنس سافل ان
قلنا انه جنس ولا يجمع اربعة ايضا فهذا انه نوع اضافي فيعقل ولذلك
قال الشارح على قول من قال منهم انه نوع اي لانه تحت وانه على قول من
قال منهم انه جنس بانه نوع اضافي لانه راجع تحت كلية الجوهر ولاكن
ليس منعه في انه تحته النوع الا كل جنس تحته النوع قوله او كونه
لا نوع اي المنعه في والمراد انه انما يعرف النوع لان كل شيء فيه وقع

على قول من قال انه نوع [illegible]

فيصدق ويكون الجنس دونه نظيرا لذلك يتحقق كونه اضافيا فقوله الا ما اعتبر في
مفهومه فردا لمحقق فقوله ومن لوازم ذلك صدق الاربع نحو امر عشر من
بعلد اكلت بيت منذ التنافر فقال الا ضلع بين تلازم تركيبه وكونه نقيض
بين تلازم وبساطته والجواب عن ذلك في الشارح بان نقيض ابعاده بعد
بمعنى عدم كون النوع بوقفه على بساطته بل مفهوم تركب من الجنس الا بعرفه
وفصل بقومه وبنسبة الى البقاء للمعاني فقوله الا في الكلي قال الغير
ومقدم عليه الكلي المعقول وهو بيده منذ النسب الاربع فالمتواطئ منه
كزيد والمشكك كالعمر واعم والمترادف كقمح وبر والمتباين كقلم و
وفرس والمشترك كالعين الا الاكم او خاصة وعلى تعتبر البلادة اقبل
او لاذن وقدم السير التواطؤ والتشكيك على ما عند العلماء ثم ان مفهوم
الكلي ومن الجزئي يتوقف بالنسب الاربع كلها ان من جملتها التواطؤ
والتشاكك وهما تكونان الا للكلي بغير التحقيق والتباين والا اشتراط
يكون في الجزئي فالترادف كزيد وقعد والتباين منه كزيد وعمرو والا اشتراط
كزيد بن عمرو وزيد بن خالد على ما جعله الشيخ وابحاثهم انه الا اشتراط
يكون في الجزئي ايضا وقال العبادي الا اشتراط الا في الكلي وتبعه على
ذلك اليوسي قال العبادي لان الاشتراط هو بالنظر لتعدد الوضع
الواضع وتعدد الوضع وقد علمت ان العلم يتعدد وضعه بما لنا اه
اما النسب بين الجزئي والكلي فليس الا التباين نحو زيد والنجم او العموم
بالكلية نحو زيد والانسان وقد يقع اشتراط بينهما وان لم يدع او
تواطؤ وتشاكك بل يأتي لنا ان نسبة العموم بالكلية راجعة لل
للتباين لان التباين اما كلي واما جزئي ومنه العموم بالكلية واما اللغة
المركب فليست نسبته الا الاشتراط الذي تعدد مجازا ومشتركا
سبعا ما قبله الشروط المذكورة معان ونحو اذا اقالت لم تكن ابتة

بزعمه من دلالة ذا المتبة له وانما يعرف انه خص مشترك فيه .: ان زيد فيه
ارادته .: بجهة المختلف شيئا فلا يشتبه به فـولـه وجد الحصر في
جار في الشارح المحقق رحمه الله اولا شهد وبانه لذا الله المشروط في من
الكلام فعده والحاصل ان الترادف انما هو على اعتبار اللفظ للفظ
وان التباين انما هو على اعتبار المعنى للمعنى وان نسبتي التواطؤ
والتشكيك انما هو على اعتبار المعنى للافراد وان نسبة الاشتراك
انما هي على اعتبار اللفظ للمعنى وعدته اربعا ما ذكر يعلم ان الكل
ونسبة الالفاظ للمعاني خمسة يجمعها قوله والالفاظ ونسبتها للعامة
للمعاني وانها لغاية للالفاظ والمعنى للمعنى والمعنى للافراد فلهذا
يرجع ان الكلام في المعاني بغير ترتيب كما في الشارح

ولما تم هنا كلام مقالة يطول الاجتماع في كتب الليلة بعامة

اي مع طول اجتماع في بيعهم ابن الخباز خمسة عشر ترى في قوله
بلا نقصان اي وبلا زيادة وفـولـه ترادف وتشاكل تراه منفصل
ومجمل وقد ذكر قوله عكسه هو على حذف الزاد وبشرط ان على البدال
عكسه عطف على ما قبله والترادف بيان الحاصل ثم ان النسب بين
قال الجمهور التي عند اهل والثلاث بين التشابه والعموم بالاطلاق والعموم بوجه
فكان هو الذي ذكره الشارح كلها واما بين التشابه ما اطلق والترا
دف والعموم بالاطلاق والعموم بوجه اطلاق التباين كما ذكره
تذكر انها تعرف الشارح ومن الكلام ترتيب التباين للثلاث كلها بان
التباين الجزئي قاله بالتشابه مرادا كما لا كثر الفاهم وبما يحاله
بيه ابن كالانسان والحجر وبما تحاله الجزئي كالانسان والحيوان الانسان
والحيوان فاتهم رحمه الله اقتصر على الثمان نسب فـولـه الا تناسبه ارا
بها تناسبه الحيوان الناطق الكل انها فـولـه او في بعض اي كثير او

[illegible]

شيئا او اليقينية فان قيل فنحن نجد بعض الاحوال فيه كثيرا اكثر منها في غالبها
وفي هيولانية وانك بعقله وادراكا وتجد كيفية الاثر قد ترى بعض قوام
البشر فارقها ثم في حالة الادراك والاحاطة بذاته يعلمها بعض من سيما
الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وكذلك وجدنا من يدرك مثلا امورا من
في الوجود وابقى منه فنقول اخرج الانسانية في يوم علمه بها الاحكام
الظهور بل تجد واحدا من الاجرام ما جمع فيها الجسمية والادراك وكثرة الافعال
في الانسانية ما للبشر لغيره فيقال انما التمييز والفطنة والاحاطة فتلك
ان ذلك للبشر من الانسانية تدرك امورا خارجة عنها خارجة للاجرام في
بلا تفاوت في الانسانية وانما التفاوت في امور خارجة وذلك الذي بل
اللغة عرضها التواطؤ وانما تقول الانسان في الوجود والتام من غير
وخلل المقتضيات في غيره في الانسانية اكثر واقوى مما اخذ غيره وقال
فيقال في المعلول ان انواع التفرع خمسة بالاثار كتفرع الاب على الابن
في الاثار وبالامكان كتفرع الاثر على المؤثر وبالشرف كتفرع العالم
على الجاهل وبالطبع كتقدم المحكوم عليه بتفرع على المحكوم به وبالذات
وبالعلة كتفرع العلة كتقدم الاثر على المعلول التقريب الخارج الا
عقلا في الوجود الخارجي لكن ليس الاهم ههنا التفرع بالاثار وقد يرى
وقد يجاب بان المراد ان المعنى الذي يجري على الاجرام اختلفت فيه شيوخ في التفاوت
الزمن الى تلك الاجرام والمعنى الذي كان يتناوله غيره الانسان قابل
فالعقل يحكم بتفاوت بين تلك الاجرام الخارجية وان كان ربما في
الخارج لبعض منها تفاوت بذلك في ذات الفلتة والعقل فاوجد ذلك
في الخارج كثيرا او في الغد وقد يعتاد من ادلة الحكم به واما الكون في
اللغة والمعنى الذي الاجرام لا تعطى ذلك ترتيب في حقولها الخارجية
لو اقتصر على الزمنية فانما اقتصر الخارجية مع ان الاجرام في تلك الزمنية

كانت موجودة خارجا على الكائن او في قوله معنى الشمس معناها هو
الكوكب النهاري الذي يمحو ضوءه جميع ضوء الكواكب وقد علمت ان العقل
يجوز افرادا اخر بذلك الجرم في الخارج في مدة واحدة فهو كلي كما سبق قوله
وان ادعي فنو ابعد لي في تسمية اللفظ متواطئا مجاز عقلي لانه اسناد في
التواطئ الذي هو صفة في المدلول الى الدال قوله بان يكون التفاوت
فيه باحد امور ثلاثة الاول الخ كما في البياض وكذلك النور فان النور
الذي في الشمس اخذ من معنى النور اقوى مما اخذ منه النور الذي في الكوكب وان
في النقص والغرض من المعنى عنهما بالكثرة فقوله او اقوى ببيتهم فعنى به
الاكثر وليس كذلك لان الاكثر حقيقة منا ليس هنا في الافراد وليست معنى
منا والثاني الغرض والسبق والثالث الاولوية وقد اجتمعت الثلاثة
في الوجود بالنسبة الى وجود القديم ووجود الحادث اخذ الاول من معناه
اقوى مما اخذ الثاني وكان في الاول اقدم منه في الثاني وهو اولى منه في الثاني
لدوامه واستغنائه في وجود القديم بخلافه في وجود الحادث قوله كالبياض
اي فان افراده من بياض العاج وبياض الثلج وبياض الجص وبياض الجوهري
متفاوتة في معناه فبياض الثلج اخذ من معنى البياض اكثر مما اخذه بياض العاج
لا قوله واحد اي والا اختلفا في ايهما الغرض بالقوة في المعنى او بالسبق
او بالاولية فهو موضوع وضعا واحدا لمعنى واحد ولكنه مشكك كما ذكره
وتماما اما ابن الحاجب والمحلي والكمال والعلامة اللقاني وغيرهم وترد
عليهم ان الوجود اذا كان معناه واحدا في القديم والحادث فيتعقل في القديم
عين ما الحادث بما يشخصه فيكون وصف الوجود في القديم كما تعالى
الله عن التركيب في ذاته او صفاته قلنا فالاولى والتحقيق تباينهما
قوله في الحقيقة اي بالوجود معنيان مختلفان حقيقة فيكون مما تعدد
وضعه ومعناه كعين فهو مشترك وهذا ما لك فيه اختاره بعض المحققين

في معنى الشمس ... [illegible] ... وسمي التواطؤ ... [illegible] ... القديم ... [illegible] ... الحادث ... [illegible] ... العين ... [illegible]

قوله لأنه يشكك أي باستناد التشكيك إليه حقيقة أو بفعل مجازي من
باب الإسناد إلى السبب لأن المشكك للشخص حقيقة هو الفاعل المختار
تعالى وقال بعضهم يصح أن يقرأ بفتح الكاف أيضا قوله أمثلة إلخ أي لأنه متحد
فعلى هذا هو مرفوع في التعميم في الجامع أن الذي في نفس الأمر أنه إما متواطئ
أو مشترك وأنه يقال له مشكك بحسب نفس الأمر بما يتفاوت فيه الأفراد
أي كان خارجا عن المتواطئ والآن بالمشترك ومتى أطلق من قول ابن مرزوق ولو
فحقيقته أن ما تتفاوت فيه الأفراد في الخارج المسمى باللفظ مشترك أو خارج
عنه باللفظ المتواطئ وإن شككنا فهو المشكك فإن في المشكك اسم
الشك مع أن ذلك في نفس الأمر فإنه مشكك اصطلاحا لكن قال ابن
التلمساني فإن قلنا فيه أن المشكك يقال فيه أن كان ما تتفاوت فيه الأفراد في
الخارج المسمى فهو مشترك وإلا فهو متواطئ وبالجملة فإنما كان
مشككا لأجل الشك في ذلك أي تفاوتت فيه الأفراد في الخارج المسمى
أو خارج فالشك فيه فحاصل أنه على قول ابن مرزوق هو مشكك في نفس
الأمر على قول ابن مرزوق وابن التلمساني نعم هل هو موجود كالإمام أبادم لابن
مرزوق نعم أي أنه موجود كالإمام وهو الكلام ثم شككنا في كون ما تفاوتت
فيه الأفراد أو هل هو في الأفراد المسمى أو خارج وأما على قول ابن التلمساني شارح
المعالم فيحتمل أنه أراد قول ابن مرزوق بأنه موجود كالإمام أو يحتمل نفي
وجوده من الفن أصلا وأن المشكك أصلا حتى في الكلام وفرائدهم له
الغزالي في بعض كتبه وقال إن المشكك أي حتى في الكلام فيكون قول ابن
التلمساني موافقا له على احتمال وأما على الاحتمال الأول فهو موافق لابن
مرزوق بأنه ليس موجودا في نفس الأمر وهو موجود كالإمام ثم يحصل
الخلاف في تسعة على أن المشكك في نفس الأمر ثم الأول منهما أنه موجود
كالإمام والثاني أنه غير موجود كالإمام أيضا في الكلام وأما التلمساني في

التشكيك [illegible] ويسمى متفاوتا [illegible] لأنه يشكك الناظر فيه [illegible] هل هو متواطئ [illegible] أو مشترك [illegible] كان [illegible] بالعرض [illegible] تعارض [illegible] نعم [illegible] ترجع للتعارض

في الفرد

في افراد مفهوم الكلي ثم ان القسم الاول اجاب عنه بان ما تفاوتت به الافراد إن
كان داخلا في مسمى اللفظ فهو مشترك وان لم يكن فهو متواطئ باشتراط انه داخل وانه
اشتراط مصادرة ومكابرة ونفي على عكس ما للشيخ اليوسي تبعا للشيخ هو ولعابـــ
السير بان التفاوت بيد خارج عن المسمى فلا اشتراط فالكلي بينه وبين المتو
المتواطئ الذي اختلفت افراده فيما بينها بالعوارض من قول التفاوت فيه
في المشكك ملاحظ في صدقه على افراده دون المتواطئ فبذلك كان
قسما له قسيمه مستقلا عنه داخلا في عموم المتواطئ وقال اليوسي نلتزم
ان ما تفاوتت به الافراد هو خارج عن المسمى ولكن الفرق بينه وبين
المتواطئ ان تفاوت افراده بالعوارض والامور الخارجة يتوقف الفهم به
التفاوت في المشكك هو بعيد لغاية التفاوت فالتفاوت بين [illegible]
وليس كذلك في المتواطئ وقد افاد الشارح ذلك بقوله تفاوتا بينا
بنوع من وجوه [illegible] فتحصل ان [illegible] في المشكك خمسة الاقوال المشكك
اصطلاحا [illegible] في بعض [illegible] ابن التلمساني على افراد
القسم الثاني [illegible] في بعض الافراد [illegible] ابن مرزوق وابن
التلمساني على [illegible] الثالث موجود واحد [illegible] داخل في
المسمى ولكن يشترط [illegible] اللفظ على عكس ما للشيخ اليوسي [illegible]
الرابع موجود واحد زيادة خارجة عن المسمى [illegible] وقيل هكذا
في صدقه على الافراد وهذا للشيخ [illegible] القسم الخامس موجود والزيادة
خارجة عن المسمى الا انها بينة الاختلاف [illegible] المتواطئ [illegible]
اليوسي [illegible] فقوله [illegible] الاربعة [illegible] ثالث [illegible] تقدم [illegible]
من خمسة المتواطئ والمشكك فقوله [illegible] الاول [illegible]
[illegible] التحصيل الشارح [illegible] اللفظ اما واحد او متعدد وفي كل اما
ان يكون المعنى واحدا او متعددا ان يكون القسم الثاني من الاربعة [illegible]

القسم [illegible] الثانية [illegible] فهذا [illegible] يتعدد [illegible] [illegible]

المشتمل على ذات فهي من التباين ويمكن ايضا ان يكون الشارح جعل التباين
ثانيا تبعا للمحلي لانه فرّق على ما نحن فيه الى المتواطئ والمشكك قوله
بالمعنى المذكور اي في المجموع لكن قوله المذكور فيه نظر اذ لم يذكره اولا
ان يقال اذ كره بقوله معنى متعدد دون ان يقال المعنى وتعدد واعلم ان المعنى
ما عني من اللفظ بمعنى قصد به يكون للجزئي والكلي ان الحقيقي ومن المعنى
المجازي واما المسمى فلا يكون في المعنى المجازي نعم المسمى يطلق على
المجموع وعلى المفرد ايضا واما المجموع فلا يكون للجزئي وانما هو
للكلي قوله ما يقع على اربعة في محصله ان الناظم اتى بالنسب
الثمان كلها وان لم تذكر في اللفظ في الكلي قوله التخالف اراد به
التخالف في المجموع وهو يشمل ان يقع ما كان بعد التباين فقط ومثاله
كالانسان والحجر وهذا هو التباين الكلي لانه في المجموع والمفردين
معا وما لم يكن بعد التباين فقط وهو التساوي كالناطق والضاحك
وقابل التساوي كما ان التباين معه من وجه اما العموم بالاطلاق نحو الانسان
والحيوان واما العموم من وجه نحو الانسان والابيض فاتضح قول
الناظم التخالف اي في المجموع على التباين الكلي وعلى التساوي وعلى
العموم بالاطلاق وعلى العموم من وجه فهذه النسب الثمان اه ثم ان نسبة
التباين الكلي يندرج فيها نسبة التقابل الذي هو اربع نسبة التناقض
ونسبة التضاد ونسبة التضايف ونسبة مقابلة العدم والملكة
فقد اتى الناظم بالنسب كلها اه وهذا الصنيع عند الشارح في غاية
الصواب خلافا لمن حمل التخالف على التباين الكلي فقط فعلى الناظم
ح النسب الثلاث التساوي والعموم بالاطلاق والعموم من وجه وخلافا
لمن حمل التخالف على التخالف في المفرد ومن وجه فيشمل التباين الكلي
وبعض الجزئي وهو العموم بالاطلاق ومن وجه وادخل التساوي في الترادف

فقوله أي المفهوم والمصدوق معا إن الجزئيين كزيد وعمرو لا تباين بينهما
كلي أي في مفهوم كليهما وليس كذلك ونقول ان زيد ورقبة التمام اه فقوله
كالعالم والعلم بيان التباين بينهما أما في المفهوم فظاهر فمعنى العلم صفة
تنكشف بها الأمور مثلا والعالم ذات قامت بها الصفة والمعنى البسيط
غير المعنى المركب وأما في المصدوق فهو أنه إذا وجد العالم خارجا لا يوجد
العلم إلا بسببه إذ إذا وجد العلم خارجا إلا بسببه إن أمكن لا يوجد العالم
ثم ومثل الكلام في العلم والعالم أطلق العلم والمعلوم وتفرقه في التصور
ان التحقيق تغايرهما اعتبارا وتصادقهما ذاتا واتحادهما فمن ثم إن المشتق
منه أما صفة وأما اسم ذات بموضوع إما محل للعمل المشتق كالغرير بالحمرة والجيم
للجبار والجبر للجبار وأما سبب مجازيته وجود المشتق كالمال للمتمول وأما
أثر العمل كالنبات للمنبت والورد للمورود أو ورد الشجر وأما غير ذلك ثم
تحرر كلها أن التباين التباين مفهوما ومصدوقا فقوله أعم وأخص التساوي
فنسبة العموم بالكلا ومن وجه ليست نسبة ثنتا وقد تباين في ثم قوله
ومثل العموم والخصوص أي من جهة الاثنين وهو جهة العموم وجهة الاجتماع في
جهة الخصوص فقوله الصفة أي النحوية والعلم مع المعلوم المتفرقة
صفة لغوية فقوله الفارق لأنه تشبيه قاطع والسيف أعم لتعرفه
بغير القاطع أي فالنسبة بينهما في المصدوق والعموم بالكلا وقاطع أعم
من السيف فقوله الناكر أراد به المتكلم أو المعلم بالفن الغافلة أي
من يعلم يقول إن من شاء من بيده وبين الفصيح خارجا من العموم بالكلا
فالأعم من الناكر لو علم كل ما يأتي أن يكون تسبب متوجه على المتكلم قوله
الفصيح هو المتصف بالفصاحة التي هي خلوص الكلام من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي فقوله الفارق والمهند بينهما
مصدوقا نسبة العموم من وجه يجتمعان في السيف القاطع المهند

[illegible]

البخيل كل البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي وقال الغيمي بندبت اذا ذكر صلى
الله عليه وسلم وقال ابن غازي عياض رحمه الله في شفائه وفروعه في السلام
بعد قوله فقيل انه ع عدلت عن الوجوب للندب مع ما عمد منك من شرائط التعظيم
وفوات المحبة وقال الحلبي على ذلك الا انتصار لمذهب الامام مالك واعلم
ان بعضهم زاد على الاربعة السلام كالدلجيه وذيل الصلاة واعرا عنه
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واما تاخير السلام في الآية
فقيل لتاخره في الذكر من القرآن بل اكد السلام بقوله تسليما وكان بعضهم
كالناجي رحمه يفتتح عند ذكره صلى الله عليه وسلم على السلام وبعضهم
كالامام البخاري في صحيحه يقتصر على الصلاة وزاد بعضهم على التصلية
البركة كما في قضية اشعار ورد ايضا الاستغفار الى غير ذلك قوله
قال بعض اخ اراد بيان الصلاة رحمه الله وسمعنا ايه في ذلك للامام العلامة
ابي عبد الله سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي وسمعنا ابو المذكوره
رحمه الله ونحو فمن سمعوه ان المراد بالحمد المطلق ما كان في مقابلة
الفضيلة في صفات الذات وبالمقيد ما كان في مقابلة صفة الافعال وهي
الفاضلة واما قيل له مقيد لانه تقيد بما في الذات كالانعام والاحسان
كما يقع بذلك غير واحد كالجلال المحلي من شرحه لجمع الجوامع ثم ادعى
بلا في تعريف الحمد سواء كان في مقابلة نعمة ام لا شمل المقابلة للذات لا
عموم المقابلة لما تقدم من ان من اركان الحمد المحمود عليه وبهذا تعلم ان الحمد
عند الجمهور اللغوي الا العرفي فليتدبر ايضا قال الامام مالك رضي الله عنه
وجه الحمد المقيد لكنه ورد في الشرع قال تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي صدقنا وعده الى غير
ذلك وان قال الشافعي رحمه الله وجه الحمد المطلق لانه ابتدا سبحانه
سبحانه الحمد لانه لا يبلغ خصوص النعمة بقيد واجيب من جانب الامام مالك
بان الغرض ارشاد السنة حجة للتشريع وللام بالاتباع والكتب فيهما
هذا الذي جعل رجحته المقيد والعرض من السلا مقيد الامام المذكور اما الامام
الشافعي فيقع في نسخة ذلك وهو ان الحمد للمجاز والمقابلة فيقصد ر

وانفراد الضاحك في الفاكهة بلا سن وانفراد المسن في ذي المسن والبشر بغافع
ومنزلة النسبة أعني جعله مثالا لما بينهما العموم الوجهي أولى من الذي بينه
أنه مثال لما بينهما العموم بالإطلاق كما لا يخفى قوله ومنزلة من النسب
لا أكرم من المعلوم أن النسبة إن كانت بين معنيين مفردين كالحمد والصدق ونحو كل
إنسان ناطق وبالخصوص والوجه نحو كلما تحقق الإنسان تحقق الناطق ووجد نحو النهار كون
ووجد وإن كانت بين قضيتين قبل الوجود دار تحقق بفتح الدار الحمد والصدق ونحو كلما
تحقق الشمس طالعة تحقق النهار موجود وقد يتصور جملة القضايا على شيء
ولو عبر بالصدق فيها الإيراد به التحقق نحو كلما صدق الشمس طالعة صدق
النهار موجود فالمراد بالصدق التحقق ثم مما يعلم أن النسبة التي بين
نقيضي المتساويين أو المتباينين أو العموم بالإطلاق أو من وجه من واحد من
أربع التباين والعموم في كلا ومن وجه والتساوي ونسبة نقيضي المتساويين
المتساويين كالإنسان والناطق فهما أي نقيضاهما لا إنسان ولا ناطق
من نسبة التساوي وانتفاء أحدهما فهما صدق لا إنسان في الخارج على شيء
صدق فيها يكون بالعكس وأما النسبة التي بين نقيضي الأعم والأخص
بالإطلاق كالإنسان والحيوان فهما أي نقيضاهما لا إنسان ولا حيوان
فهي نسبة العموم والخصوص بالإطلاق أي إذا صدق لا حيوان فهما صدق في
الخارج على شيء كالحجر صدق لا إنسان من غير عكس بأنه قد يصدق لا
إنسان في الخارج على شيء كالفرس ولا يصدق عليه فيه لا حيوان فإن الأعم
نقيضه أخص من نقيض الأخص بالعكس أي الأعم والأخص فهي
نسبة العموم بالإطلاق وأما كانت في غير التناقض وأما النسبة التي
بين نقيضي المتباينين فهي إما تباين وإما عموم من وجه فإن لا وقد اذا كان كل
منهما مساويا لنقيض الآخر نحو الإنسان ولا إنسان فتكون نقيضاهما متباينان ومعه
بنقيضهما لا إنسان ولا لا إنسان متباينان أيضا والثانية فيما إذا كان كل

منهما

والتناقض
والعموم وإنما
من النسب على ما
العموم والخصوص
من وجه كله ثابت
والله سبحانه والقضايا
والمفرد والمركب على
النسب الأربع في
بين مفردين أو مركبين
معنى واحد فمنه

ع كلان

منهما أخص من نقيض الآخر وذلك نحو إنسان ولا حيوان فهما متباينان
ونقيضاهما لا إنسان وحيوان بينهما العموم من وجه لاجتماعهما في الفرس
وانفراد لا إنسان بالحجر وانفراد حيوان في زيد مثلا وأما النسبة التي بين
نقيضي الأعم والأخص من وجه تباين أما تباين وأما عموم وجهي فالأول نحو
حيوان ولا إنسان بينهما العموم الوجهي لاجتماعهما في الفرس وانفراد
الحيوان في زيد وانفراد لا إنسان في الحجر كما مر ونقيضاهما لا حيوان وإنسان
والنسبة بينهما التباين إذ لا يجتمعان فما صدقا أصلا ثم وإنه إذا أبيض
لا حيوان ارتفع إنسان وإذا أبيض وانتفى ارتفع لا حيوان بل هو حيوان أو
والثانية نحو لا إنسان ولا أسود فبينهما العموم الوجهي لاجتماعهما
في زيد الأسود وانفراد لا إنسان في زيد الأبيض وانفراد لا أسود في
الفرس الأسود ونقيضاهما إنسان وأسود فبينهما نسبة
العموم الوجهي لاجتماعهما في الثلج وانفراد الأول في الحجر إذا المراد
وانفراد الثاني في زيد الأبيض اهـ وقد نظم ذلك ابن مرزوق فقال

جزء التباين والعموم المطلق ۞ نقيض كل مثله محقق
والمتباينة والوجه انتما ۞ كل لكل منهما بل تعلما

ثم أورد السيد على قولنا إن بين نقيضي التباين نسبة التباين
أيضا وبحث فيه بأن المعقولين لا بد لهما من نسبة من أربع النسب الأربع
فما صدق أن نقيض الأعم الشامل للموجود الذهني والمحال في كل شيء،
ويمكن أن لا نسبة بينهما نحو شيء ولا شيء لعدم الوجود اهـ وبعد كلام
السيد إن المغرب بين النسبة بينهما كالغزال والعنقاء ويشكل عليه الأبوة
والبنوة فإنهم صرحوا بأن بينهما نسبة التضايف وهي غير نسبة التباين
لأن الأصح أن التضايف كيفية النسب أن الاجتماع بالوجود لا لذاتهما عند
أهل السنة اهـ وإنما الجواب عن السيد بأن المراد بالمغرور ما عدم في الخارج

الا ذهنا لا في خارج الا عيانا وذلك بوة والبنوة بل وجودهما في خارج الا عيان وانهما وجودهما في خارج الا ذهان فما بينهم تلازم قوله المقصود ليس فيه ما يقتضي ان لا تثبت احد هذه النسب الخ بل وانما تكلم على نسب الكليين لا الجزئيين وانما يكون ذلك اذا كانا مع سوالب قوله المفهومين فهما المتباينان قوله الا فهو اي التباين مشهور في المعروف وانما التباين بالمعنى الاعم فهو من موضوع القسمة قوله او تساويا فهما لم يمكن اجتماع والا فمتباينان او كما فهم الشارح حمل العموم لكان فيه هذا حملا على العموم مع ان الاخص منه او وجهة بل عموم مثلا ولو قال الشارح ومنها الاعم وان لا فهو ما كان لناسب مقابلة من قوله ومنها المتساويان قوله التناقض يقال لا نسبة التناقض وان لا فاضافة من اضافة الاعم الى الاخص فهي بيانية اي نسبة هي التناقض لا نسبة الى جيزات بحيوان فانهما متناقضان وبينهما نسبة يقال لها التناقض ونسبة التناقض ومنها الشارح والعلماء الى نسبة التباين الكلي وكذلك يقال في التضاد فهي نسبة بين المتضادين نحو البياض والسواد وهذه النسبة مندرجة في التباين وكذلك التضايف فهي نسبة بين متضايفين كالابوة والبنوة والقلة والكثرة فهي مندرجة في نسبة التباين وبين المتضايفين والمتضادين بالتباين فهي وبين التضايف والتضاد والتناقض فالابوة والبنوة متضايفين بل تضايف يقال التضايف نسبة بينهما وكذا التضاد والمتضادان ومثلها الوارد وانواع التقابل اي التباين الكلي اربعة لان المتقابلين اما وجوديان او لا الثاني المتضادين او العدم والملكة لان احدهما وجودي والاخر عدمي نحو زيد لا زيد ومعناه اخص منها الا في والملكة لا يجتمعان وقد لا يرتفعان مع كون احدهما وجوديا والاخر عدميا كالعمى والبصر مثلا والنقيضين لا يجتمعان والثاني متقابلان المتضادين

وثانيهما الضدان اي الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبياض والسواد
فانهما قد يرتفعان بثبوت الصفرة وكالابيض والاسود بتقدير كونه احمر ومن
المتضادين المتساويان كالناطق والضاحك فانهما متغايران مفهوما واعلم ان التضاد
في الحقيقة متحقق بين البياض والسواد وبين النطق والضحك لا بين الابيض
والاسود او بين الناطق والضاحك فما قاله الشارح على سبيل المسامحة وجريا على
التلخيص ومتعلقاته والمتضادان من حيث ما بينهما نسبة يقال لها
التضاد وهي داخلة في التباين الكلي وتقابل المتضايفين وثالثها الشيئان
او المتضايفان اللذان لا يتعقل احدهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
كالابوة فلا تتعقل الا بالبنوة اي التوقف والدور معي لا سبقي والمحال
الثاني لا الاول وفي التحقيق عند اهل السنة ان نحو الابوة والبنوة امر
اعتباري وجوده ذهني لا خارجي كما في جمع الجوامع اه وفي النسبة التي
بين المتضايفين كالابوة والبنوة هي نسبة تضايف وهي داخلة تحت
نسبة التباين الكلي اه ثم ان الشارح بقي عليه من انواع التقابل
الاربعة نسبة تقابل العدم والملكة كالعمى والبصر ومثالها ان
اللذان احدهما وجودي والاخر عدمي لكن اعتبر في العدم كونه عما من
شانه ان يتصف بالوجودي فان العمى هو عدم البصر عما من شانه ان
يتصف بالبصر فلا يقال للجدار اعمى ثم المراد بقولنا عما من شانه
ان شان شخصه كسلب اللحية عن الاملس او الامرد او من شان نوعه
كسلبها عن الانثى او من شان جنسه كسلبه عن العقرب ولعل المراد
الجنس القريب فلا يشمل البعير والا لقيل للجدار اعمى لان شان جنسه
كالجسم ان يتصف به بعض افراده بالعمى فليس يصح هذا وذاك فرق بينهما
وبين النقيضين تدبر وراجع التلخيص وحواشي الرسوني وعطار وشرح
الجوهرة وغيرها ذلك اه وفي نسبة تقابل العدم والملكة من نسبة التباين

[illegible]

التباين الكلي أيضا وبالجملة فالتباين الكلي منحصر عندهم في أنواع التقابل
الأربعة التي أمرت بالتأليف ومنه يشكل تقابل التماثل والنقيضين اهـ
قوله أمر انقسام التباين أي بالمعنى الخ ثم قوله الآتي تماما بمفهومه
أي بما هما اثنان على معنى واحد فقوله عند المتواطئ وإلا فلا يعلى تقسيم الثنائي
مع القسم الثاني فهما تفرع قوله ويتعدد معناه يصدق بما إذا كان الواضع
الواضع واحد أمر لغة ولو تعدد الواضع كالحارث والفضل علما وصفة
أو قصدا وكم يدوضع بين شخصين بأن العلم تعدد واضعه ومتعدد أمر لغتين
أو من لغات فالسوء بالوضع أعم في النهج وما لو وضع اثنين اسما وبالوضع
الفارسي الجانب بمعنى السوء مشترك كلام من به بعض حواشي الشعراني
قول الفرزدق في الفراسة لذا اللغة لأنه كلام ذي قصد ومنه ما قال الشيخ
والشنوني في المختصر والزبيري في حواشيه حدث لذا اللغة أو المشترك متن
ما تعدد وضعه نقر من واضع واحد بالاشتراك في زيد لتعدد واضع العلمية
اشتراكه في الحارث والفضل علما وصفا أو قصرا وكذا اشتراكه في اللغات فالذي
ابن بيان البينات واليوسي في حواشي المختصر وابن الملوي فقوله فيهم
اشتراك الكل ويأتي ما فيه قوله بفتح الراء وكأنه مر بأن الحرف والأفعال
فيه راجع لما اشتركت معانيه فيه وأن المعاني مشتركة كلية واللفظة مشترك
فيه بحرف الجار وأوما الضمير نحو واللذ المستعار إليه به وأعلم أن
المتواطئ والمشكك كان نشأ ومن الباقي كل منهما مشترك معنوي أي أنه
اشترك في معناه ولكن فما شاعا في المشترك اللفظي ولم يتعرض المصنف
والشارح لأنه عند ابن كلام في بحث الأمر المشترك اللفظي قوله
ما تعدد أي اللفظ الخ قوله استعماله عقب أوله بالمعنى وثانيا
بالمسمى نظرا إلى أن كلا يصلح للتعبير على ضرب من المعنى فهما تفرع لنا
أن المعنى يصدق بالمدلول المجازي كما يحقق المسمى قال الشارح على المختصر

[illegible]

أن

إذ لا يشترط في المركب فرض شكله العقلي بأن فرض فلا إرادة أو رؤية
الفرع وإرادة الدين ورد لما بين زوبان إذ هم مختلف باللفظ تعدد بقصر
بقصر إبداء التمثيل بمجرده على مرملا فكما سبعا بما فعلى بحرف لم علق
المدلول الحقيقي نعم قد يطلق المسمى على المأخذ أو على المجموع فلا يكون
للجزء وإنما هو للكل وقد علمت أن المعنى المجازي داخل فيه والاشتراك
قوله حقيقيا احترز به المجاز لأن المراد بعموم الوضع الحقيقي للوضع
باعتبار المدلول وأراد به بعد ذلك لتعدد الوضع بمجرد أن الوضع بالقوة
كما في وضع الضمير وأسماء الإشارة والموصولات والحروف على قول العضد
والسيد من أنها وضعت وضعا عاما لموضوع له خاص إذ كل جزئي
موضوع له لكن بالقوة لا بالفعل والحاصل أن تعدد قيد الوضع
حقيقة فقوله بأن وضع لمعنى محصل الكلام أنه لا بد في المشترك
اللفظي وتم بعدم أمور أربعة الأول أن يكون المعنى تعدد بأن اختلفت
اختلفت حقائق الموضوع له لأنه لو لم يكن المعنى واحد ووضع واحد فهو مثل زيد
من المتواطئ والمشكك والثاني أن يتعدد الوضع حقيقة ليخرج بذلك
ما وضع وضعا عاما لموضوع له خاص كالضمير وأسماء الإشارة فإن
الوضع تعدد بالقوة كما تقدم بعد ما ذكر لا يقال في ذلك مشترك
بل فيه ذكر والثالث أن لا يعتبر في تعدد الوضع النقل بمعنى
عدم الصلاة في الوضع الشرعي فرعية بمعنى القربة الفعلية ذات
الإحرام والسلام أو السجود فقط فلا يقال إنها مشترك فيهما وفي
الدعاء لأن نقلها في الدعاء ليست على الوضع الشرعي بل على الوضع
اللغوي وقد نقلت عنه واستعملت فيما في الصلاة شرعا على القربة
المذكورة من منقولة لمناسبة بينهما لا مشترك فيهما والرابع أن
اللفظ إن تعدد معانيه فهو مشترك ولو في لغات كالشرق وقد قلتم

في الصلاة لأن الاشتراك فيها بين المعنى اللغوي والشرعي، نقلنا عنه فيها الفرق
يقال إن الصلاة في الشرع بمعنى القربة الفعلية من جزئيات المعنى
اللغوي فإن الشرعي بعض أفراد اللغوي بدليل اعتبار المناسبة بينهما في
الشرع وتكلفها في بعضها كاعتبار المناسبة بين حقائق اللغة والشرع بعد
بحثها لعار من أجل أنه أو الشرع بنى على اللغة وكأنه وضع الأكثر
فأخرج المعنى اللغوي بقلع الشرع وكأنه لم يوله معنى ولا يدل
عليه أصلا وكذلك وضع له أولا بالنظر إلى مقام غيره ذلك المقام
بعض شأن الاشتراك في الصلاة مثلا ووقعت من بعض الفقهاء
كذلك في المعاني بحسب اللغات فإنما أوجبت للنظر إلى الاشتراك إذ هي
من أجزاء كل لغة لم تحكم بزوال المعنى الأول ووضع اللغة فيما إذا لما
حكمت بزوال المعنى الأول لم تضع له فيما على تقدير أنها حكمت بالزوال
فلذا لم يوجد في بعض قدر والشرائع أنه لا بد أن يكون اللفظ المذكور
في تلك المعاني حقيقة كتعبير أنما ما شرعية من المعاني مجاز فلا يكون
به مشترك كالأسد فيما ثبت له معنيين مختلفين الحقيقة الحيوان المعهود
وأيضا الشجاع الرجل أنه في المعنى الثاني مجاز فلا يقبل أنه به
الاشتراك بل هو في أمثلة حقيقة ومجاز ومن هنا قلنا إن المجاز نوع
بالشجاعة بالنوع وأنه فلا يحتاج لهذا التقرير في نفسه تعدد المعنى الموضوع
الموضوع له ثم إن المعلوم أن المجاز لا بد له من قرينة والمشترك لا بد له
من قرينة إذ كونه المجاز صارفة عن المعنى الحقيقي وفي المشترك أنه إفادة
لتمام المراد وقال بعضهم تعيين المراد وقال البرسي إن قرينة
المجاز توجد الدلالة وقرينة المشترك توضح الدلالة الموجودة في أصل
تصحيحه فراجعه وراجع ما ذكره الشارح من الرد وبين ما ثبت لدى التعريفات
بمنزلة قول الناظم ومشترك عن الغريب خلافه في قولها وغيره بالقيم

وكذا النفي عن تقليده [illegible] وتبين [illegible] معنى [illegible] اللغوي [illegible] المعنى [illegible] فإنه [illegible] المشترك [illegible] تعريف [illegible] المعنى اللغوي [illegible] المشترك بينهما

ابن نحو الشمس ولذات الشيء وتحيار لو ذكر في الهجاء المخصوص به الجاسوس
فإنه فيه مجاز لعلاقة الجزئية والكلية قوله القرء بفتح القاف
قوله للطهر والحيض وكذا الثلث اختلف أبو حنيفة ومالك في مراد المطلقة
من ثلاث حيض أو ثلاثة أطهار لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء ومن المشترك أيضا بجعفر بمعنى لطم في الشق وللفرح إلخ مما ذكر ابن دقيق
في الشرح وقد ذكر في جمع الجوامع الخلاف في المشترك وأنه أقوال سبعة بتقديم
المهملة ثم الموحدة من ثبت الوقوع للجمهور وإنكار الوقوع مع الإمكان أو بالجمع
بالجواز العقلي نسبه لثعلب وابن يمن والبلخي قالوا وما يظن مشتركا فهو إما
حقيقة ومجاز كالعين حقيقة في الناظرة مجاز في سواها وقيل واقع في غير
القرآن وقيل في السنة وقيل واجب الوقوع وقيل ممتنعة وقيل ممتنع بين النقيضين
النقيضين قوله وإنما أطلق على كل من الأمثلة استعمال حقيقة
بناء على أن لا مع في تعريف الحقيقة بقولهم الكلمة المستعملة فيما
وضع له سوى التغليب أو مجاز بناء على أنه للتغريب قوله الجريء
من له الشجاعة وقيل الجامع الشجاعة أي الصفة القائمة بالذات التي
يكون بها خارجا عما ترى قوله اصطلاحا أي بالحقيقة المدلول عليها
وضع لها الفعل أو لا قوله والبشر فهو موضوع للحيوان الناطق
واعلم أن ما ذكره في المتن هو أحد أقوال ثلاثة وقيل لم يقع وقيل
لم يقع في الأسماء الشرعية وبه قال بين المجرد والمجرورة لاختلاف المعنى
إجمالا وتفصيلا انظر جمع الجوامع قوله المترادف أصله للقطب
على الشمسية وبحث فيه تلميذه الحكيم السلكوتي بأن الترادف لغة التابع
للإنسان في الركوب وعليه فإنما سميا مترادفين لتتابعهما في الدلالة

والتبع ثم بذلك لترادف اللفظين على المعنى الواحد كأنه ركب أحدهما وقد

او لا لاستعمال اللفظ في معنى واحد فقوله واعتمد ذا المعنى في المحل الى قوله
متواطئة اي مع ان الافراد تستوي في شان ذلك المعنى بل بينها تفاوت فقوله ان تقدم اذ
يكون بحيث فيه بان يكون فيه تفاوت كبياض ان الذي شرحا ينقص او يزيد اقل يتفرع
متفقا في صدق المتواطئ فالمراد بوصف بصدق المتواطئ مع اعتبار اتحاد
قح لفظه الخ موانع لفظ المعنى يوصف بوصف المتواطئ او التشكيك
الا ان اعتبر ان يراد وانتقل التقدم اي معناه الى ابانه تعناه وقد شدد انه
في غير متواطئ والتواطئ الحقيقي شرعا يحصل به نكر واحد واعتبار فيه
متعدد فقوله مشككا نحو الانسان والبشر فقوله الا المتباين نحو الانس
والجن فقوله بما بينها تلازم يرجع الى نسبة من النسب المذكورات
يحصل من تقسيم فيكم فيه بين الالفاظ وفق ومن اي تلك النسبة نسبة
تباين في افراد وتباين ما يخالفه فقوله تعدد معناه من التقسيم
متوبا باعتبار وصف معنى اللفظ من تعدد او تعدد فقوله منع كاشر
وانتشار ونحو فقوله الى لفظه الخ وجعل بعضهم التباين تقسيما باعتبار
تعدد الى معنى وتواطئ بالتقسيمات ادا اربعة ازيد التقسيم الثالث
تقسيم له باعتبار لفظه الخ فقابلة الافراد او فتباين فلذا فلا تدخل هنا
ويحصل مع انه ملزم كلا من التقسيم ثم نده جعل المقسم هو اللفظ وقال
من جملة التقسيمات التقسيم باعتبار المعنى والاسم مثلا والجواب
تمته بان الاعتبار في التقسيمات اعتبارات وبعضها يتبع كون المقسم

نهما باعتبار تعددها واتحاده في معناها واختلافها ينقسم الى متواطئ والى
اعتبار نسبته الى لفظه الخ ينقسم الى مترادف والى متباين وقد يلتبس على
كلهن الثلاث تقسيمات والله اعلم

تنبيه مثل هذا التقسيم في [illegible]

من الاول ان زاد الثاني فصل الى جميل ومن الاول لثقاله ثنائه ثم بحث مع العلامة
الشارح ايضا بانه لا يتعقل ايراد تقسيم باعتبار الفصاحة في اللغة من حيث
تكلم ان يعني الا ترى الى الثاني فانك لا تقدر على الحكم بالخلوص من التعقيد
الا بعد تعقل معناهما ووجدانهما متحدين وكذا الحكم بثبوت
التعقيد الا بعد تعقل معناهما ووجدانهما متخالفين بل وكذا الحكم
بعدم التعقيد ايضا اذ هما المتباينان عند اسنا كمعقد والاول يقول
الا ترى ان الانسان اذا سمع الانسان والبشر ولم يعلم معناهما لا يحكم
عليهما بالترادف وكذلك من علم معنى الانسان والحجر ولم يسمع لفظيهما
فلا يقال ان اللفظين الدالين عليهما متباينان حتى يسمع اللفظين فيحكم
عليهما بالتباين وبما ذكرناه فلا يدرك الخلوص للفظ اما بالقصور
والتراكيب كما في الشواهد والمشكلات لا نتكلم بالمعنى الاول اذ واما
في المشترك فلانه لا يدرك الخلوص فيه ليتم ان الكلام في الغاية من تعرفه
وبالجملة فالكلام للفظ لا يدرك الا بعد الاطلاع على الاول والا يدفع غلبة
الكلام اولا وله علاقة مع اللفظ كما مر واما في المعنوي فلا يدرك
الكلام فيه اما بالقصور كما في الكلام كما في الشواهد والمشكلات
واما من حيث الكلام في الاعماء والتعريف كما في المشترك واما
بالتتبع كما في الشواهد فان الكلام في المعنى انما هو للشهرة والحكم
على اللفظ بانه اما راجع او مرجوح لانه يترتب على الاول ثم اذا كان
المعاني للاشتراك والاول مشكل ومستغنى فلا ترى اهل الخلاف يرتفع
لنا الجواب عن الثاني بانه من قال الواو والمعاصفا في وتنبيه لا الفصاحة
للمعاني والمعنى للادراك من جواب آخر عن بحث الشارح مع العلامة
وتسليمه وكذلك بعض الاجوبة المتفرقة ان اللائق للمعاني بمعنى مع
فان قيل سلمنا ان الفصاحة لابد من اعتبارها وكذلك المعاني في جميع

للمطلوق ويكون انه تم انتقالنا بقول الشارح رحمه الله تع فلله جزوا الخ قد
كلم انه كثير الحدوث وبنى المحصوص قوله وقد اذ ي بالمفيد الخ بل الحد
او مراده بالمفيد ما وقع في مقابلة حقيقة الا بعا او بالمطلق ما وقع في مقا
مقابلة الذات قوله كان المفيد بها الخ منها على حمده رحمه الله قوله
كلمة حصلت الخ عم بالحمد او بالشكر الذي يقع اشبه بحمده ويلتزم منه
ويجاب عن الحج بان الوجوب انما هو عند تذكر النعمة وجعلها وعدم نسيانها
او التراجيما منها الحمد الا نجما الى نحو الحمد على نعمه الماضية والمستقبلة
فلا حرج او المراد به ابتداء الغرض وهو الفعل على اعتقاد قائله بان النعم من
من الله فهو في كل لحظة حاصر واثاب بالجملة ولو حال غفلته ونومه كما ان
الايمان لا يسلب عن النائم والغافل والمراد انه يثاب عليه ثواب الواجب
لانه لما لم يتعلق به وبالوجوب فيه مجاز في نيته الحج كما قالوا ان الواجبات
التكلم او ان التكلم وقع الله الا ثواب على منها الواجب لان الثواب على
الشيء فرع تعقل الشيء وملاحظته وهو ممتنع هنا قوله علم على شخص
وتسب العلم اي الشخص من جهة انه دال على مشخصات الذات مع الذات و
على شخص المسمى فان قيل كلا لك لا يصح هنا يقال المراد بالمشخصات
هنا الصفات وفيه ان اسماءه سبحانه توقيفية نعم الكلام والشخص عليه
سبحانه قد ورد في حديث لا شخص اغير من الله اي لا شيء اغير اي امنع ولذلك
حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وكيفما قلنا هو علم بالوضع ومن يقع
عليه او يسمى بانوا وهل هو مرتجل او منقول وعلى هذا اسلمنا هلا لا بعلمه الا
الله او من لا يطلع امر الا يلبيه اي علم ذلك اقوال وقيل انه علم بالغلبة
بالغلبة التقديرية وقيل بالغلبة التحقيقية ورد على هذا الاخير
ان الاجماع على عدم اطلاقه على سواه سبحانه جاهلية واسلاما فاكيف
تصح الغلبة التحقيقية وتجاب بانها باعتبار اصله الذي هو الاله وقيل
انه غير علم بل هو كلي انحصر في الخارج في فرد وهو للخالق وردّه سعد
الدين بان الكلي من حيث هو غير للتعدد والشرع قد جعل كلمة الشهادة

المراد بالمفيد

المراد بالحمد الواجب

وفيه

النسب المذكورة كما علم تبعا للمحقق ولذا ليس الكلام في ذلك وانما الكلام في
النسبة نفسها وقد علمت ان التحقيق ان نسبة الترادف انما هي بين اللفظين
لانك تقول هذا اللفظ مرادف لذاك اللفظ وكذا التباين بين اللفظين وكذلك
التباين واما التواطؤ والتشكيك فهما نسبتان بين المعنى والافراد لانك
تقول الكلي مع افراده تواطأت في هذا المعنى او تفاوتت على خفاء في المشكك ووجه
في بعضها هو اصل التشكيك كان بسبب التفاوت الذي بين الماصدقات واما
الاشتراك فهو نسبة بين المعاني لانها المشتركة وقد يقال هي بين المعاني
واللفظ لانك تقول اشترك هذا المعنى مع معنى آخر في ذلك اللفظ وهذا
هو الذي اراده الشارح والمحشي فلذا جعل التقسيمات ثلاث للنسب الخمس
يقال بحث الشارح مع المحشي هو انه قال ان المحشي خلط في التقسيم فجعل
التقسيمات الثلاث تقسيما واحدا لان اصل التقسيمات من حيث ما ينبني
عليه التقسيم من النسب وما ينبني عليه منها وقد وجدنا بعض النسب ينبني
على اعتبار الالفاظ والبعض على اعتبار الافراد والمعنى وبهذا كذا فلم
يسلمه الشارح وللمحشي ان جميع النسب نازلة على اعتبار الالفاظ
والمعاني بل البعض على اعتبار الالفاظ فقط والبعض على اعتباره
المعنى والافراد فهذا ما تفرع وباحثنا عن المحقق لذ مرانه
ت بري جميع النسب من اعتبار الالفاظ والمعاني وقد تحمل وتوجد نسبة
وقد تحقق الذي بذلك الاعتبار فلا يصح قول الشارح الثاني ليس الكلام
في ذلك اي في اعتبار الالفاظ والمعاني وانما الكلام في النسبة بل يقال
له الكلام فيما تحصل به النسبة من الاعتبار وفي جعل المحشي التقسيمات
واحدا فصح ان اعتبار الالفاظ والمعاني عام وقد يوجد في كل نسبة
نسبة من الخمس وانه يكفي ما صنعه المحشي في النسب الخمس من تقسيم واحد
الا ثم اعلم ان بعض حواشي المحلي قسم اللفظ تقسيمات خمسة يقال اللفظ

باعتباره

باعتبار الى اللفظ اما متحد او متباين وباعتبار معناه اما ممتنع الصدق
على متعدد فهو الجزئي او لا فكلي وذا باعتبار تساوي افراده في المعنى او تفاوته
متواطئ او مشكك وباعتبار اتحاده وتعدده وتعدد لفظه مشترك او منقول
وباعتبار الاستعمال حقيقة او مجاز اذا تقرر فاللفظ اما جزئي او كلي متواطئ
او مشكك ومتحد او متباين ومشترك حقيقة كعين او بالعرف كالضمير
واسم الاشارة وحقيقة او مجاز كالاسد او مجاز ابلا حقيقة كنعم لم
تستعمل في النهار بل في الرجاء وقعت شهرة في كلام الله تعالى في العلم مقدمة
مجازا ابلا حقيقة خلافا للمحققين التي اثبتوا وجوه من الفتح اه

انتهى الجزء الاول من هذا شرح العالم العلامة
الراسخ في الرواية شيخ الجماعة محرر المعقول
والمنقول سنة النبي الحديث والتفسير ونور
الله واخبار القلب الكبير سيدي احمد بن
الطالب الشرقي الحسني الغرسي البناني
رحمه الله وبهامشه شرح العلامة
سيدي محمد بن الحسن بناني رحمه الله
ويليه الجزء الثاني انشاء الله
اوله والتنبيه انما تطلب
اوقعت لواز ثلاثة
تستلزم كم
اه

البسملة مفتاحا للاستفتاح والشروع من اعلى لانه تعالى على الرحمن والبسط
فاليك الا مرحمة عظمته وقيل انه جار مجرى العلم والبشر بعلم وقيل وصف
اجرى مجرى العلم لان العلم موضوع للذات مع الصفات والاجماع على
جميع الصفات مستحيل بل الاشارة للكمالات قد سبحانه فلا يصح ان يكون علما
افتراق الكمالات بعضها الى ثلاثة قال السعد التزيين رحمه الله ولا يخفى ان
العقول والاوهام في ذاته وصفاته تحير فلا يبعد في اسمه الدال عليه ثم ان
من العلوم ان الصفات يوصف مسماه اسم الجلالة ولذا يقال الرحمان من
اسمائه تعالى والكريم والغفار ولا يقال الله من اسماء الرحمان او الغفار
وقيل انه خارجة عن الولد والخلاف في ذلك بين شيخ الاسلام وغيره فتدبر
فتعلم فقوله واجب الوجود ليست منه لان مسمى الله واجب الكمال بليامان
قيل لم عبر به مع انه لا يعرف الا بالكمال اثنا المعبر خارجا فلا يعرف ولا يعرف
به يقال لم من جهة الاشتغال والفرق في البيت الغير اذ ربع مبادئ العلوم من
اشتمالها اعلام ونه الشارح التعارف التي يذكر وهذا المناسب للمفعول من
الكلام والخامسية قبل تشخيصها فقبل الكلام الشارع على تشخيصها ورفع
ان العلم وضع ثم بين ذكر تلك المشخصات والصفات لتميز المسمى عن غيره
من الحقائق والحاصل ان ما يذكر في تعاريف العلوم من مشخصات اجعله
موضوع العلم وسماه بعد الوضع امر وتميز الكلام بذكر غير فوق انشاد حنا
فيما بان الى ربح بعضا ولا بعض به قوله واجب الوجود اي ازل وفيما
لا يزال سواه سبحانه ممكن جائز الوجود قال تعالى ان يشا يذهبكم ويات
بخلق جديد كل من عليها فان ويبقى وجه ربك وللعبد زاه من حيث يقول
ترى وجوده للذاته من ذاته فوجوده الولاء لا غير فقال فقوله بالصفات الانبياء
للعشر والمقصود صفات المعاني اول الله سبحانه واي صفات الكمال كذلك ومن
نهاية للكمالات فيه فكيف يطلع الخلق على جميع ذلك نعم الحق سبحانه عرف
الخلق بعض صفاته كصفات المعاني من ثلاثة عشر التي دلت عليها النقل بعد من
جهة ومكان وتجسيم وما يقتضي الحدوث فقوله ثم بين لذلك ما فيه اثناء وصفة
وفعلا فان سبحانه ليس كمثله شيء وفرق لانه ثالث لشيء من الكائنات

ويعلق باب الوقوف على ... بالصفات التي ... [illegible] ... على الرسم ... تعظيم

قولـه الدهرية نسبة الى الدهر لانهم نسبوا الفجائع فقالوا ما يهلكنا
الا الدهر وان الارحام تدفع والارض تبلع فخيبهم الله ولم يدروا ان الدهر
الاله وما ورد من حديث لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر اي خالق الدهر
والمتصرف فيه قولـه صفات المعاني وهي سبع القدرة والارادة والعلم
والحياة والسمع والبصر والكلام فاهل السنة رضي الله عنهم اثبتوها
وقالوا كل منها له وجود خارجا وتحققا بحيث لو زال الحجاب لرئيت وقالوا
انها غير الذات اي ليست بعينها ولا غيرها ونفاها المعتزلة فرارا من تعدد
القدماء فقالوا ان تعدد القدماء ليس حيزا وسموا اهل السنة بالمشبهة
وسموا انفسهم اهل العدل والتوحيد لا يجب عليه سبحانه اثابة المطيع
وتعذيب العاصي ونفيهم صفات المعاني فرارا من تعدد القدماء كما تقدم ورد
عليهم اهل السنة رضي الله عنهم واماتهم الله تعالى فخيبهم وكبهم بفهمهم
وعقيدتهم بما هو مشروح في محله ومن جملته ان المنافي للتوحيد هو تعدد
القدماء وكل مستقلا اما ذات واحدة لها صفات لا تنفى وفي الشامل
ولله المثل الاعلى ان زيدا هو واحد وان كانت له صفات وقال بعض الائمة
الذي هو للمعتزلة لانه هو اثباتهم صفات المعاني في نفسها كما عند اهل السنة
في نفيها والا لم يحتاجوا ان ينفوا نفيها من عين وافكار وغير ذلك مما هو
يقول له بهم ونحو لقيام الادلة القواطع على نفيه عنه سبحانه واما
الاختلاف في مدلول صفات المعاني هل هي صفة زائدة على الذات وهو مذهب اهل
السنة او هي الذات فقالوا قادر بذاته لا بقدرة عالم بذاته وهكذا انتهى
الكلام من صفات المعاني نعوذ له من حصر والتكلم في الايمان وقالوا
نفسانيا وقالوا بمعنى كلام الله لموسى عليه السلام وكلم الله موسى
تكليما انه خلق له الكلام في شجرة او اسمعه اياه من جميع الجهات قولـه
رد على المجسمة لقوله تعالى ليس كمثله شيء والمجسمة هم فرقة من اليهود
لعنهم الله لما ذكر العلماء في الكتاب هو حديث ان الله بعد خلقه جلس على
العرش والسماوات على اصبع الحديث فانه الله تعالى وما قدروا الله حق

وفي الثاني على المعتزلة لنفيهم صفات المعاني وفي الثالث رد على المجسمة

فرق وان الارض فرائح ومن هذا اصلا ميعة وفرقا الاجماع ان رحمة الله ارافا منهم
على ما عليه اهل السنة فالمراد بالجهة واما من عكس فالمراد بالجهة وكذلك
خلاف ما عليه اهل السنة رضي الله عنهم وكذلك ليس فالمراد بالجهة في حديث
السوداء اين ربك فاشارت الى السماء فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم انها مومنة الا ان المراد انه سبحانه له صفة العلو فقوله القدرية
من المعتزلة فيتكررا له عليهم مما تبرموا في تغيير صفات المعاني وفي
في اثباتهم الشريك معه سبحانه وتسميتهم في هذا الحد قدرية الا ان اسـ
ـم من يقول انهم ان القدرة الحادثة ومن فروع العبد قوته وفعل العبد يخلق
افعاله فقد اثبتوا مع الله خالقا غيره فقد اشركوا معه سبحانه في الصفات
والافعال واما المجوس فقد اشركوا معه في الذات بقوله كالنصارى واليهود
قال تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله
الاية وفرقتا المجوس منهم من قد يقول بان للعالم الاهين الاله الحكيم وهو النور
والاله الشرير وهو الظلمة فهم كالنابير للصانع اذ هم منهم ومن له سبحانه
وانما اثبتوا غيرهما من النور والظلمة فليسوا كالنصارى وابتنوا له سبحانه
ثم اثبتوا معه شريكا فلينا مذكرا اجزاء الجزية ورد عليهم لا اثباتهم الشريك معه
كالرهبان فان قلت انهم عبدوا الاوثان وقالوا انما نعبدهم
الا ليقربونا الى الله زلفى وكذلك قالوا الملائكة بنات الله فاثبتوا الشريك معه
الذي قالوا به فقال لهم اثبتوا معه من يستحق ان يعبد على رايهم الفاسد
كان دالاشراك معه سبحانه في العبادة لا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولذلك لما قال اهل السنة الذين هم وراة النبي وشيخ الصحابة على منصور
الماتريدي رضي الله عنهم ان المعتزلة اسوا حالا من المجوس لان المجوس انما
قالوا بالصير والمعتزلة قالوا بالعبة على عقيدة الخلق وقال الشعراني رضي الله
عنه تبعا لاهل السنة الذين هم بالحجاز ومصر والشام والعراق ومن
المشهد المذكر هو من اثبت مع الله شيئا انه من يستحق ان يعبد فالمعتزلة
ليسوا ممن كبيرهم مشهور مع حرور ولذا قال الخ وانما هو بوقته في جميع وقع

عز الله

ان اريد الجنس الا شيء فالحمد مؤكد الشمول واعلم انا رجعنا عن تكميل العرف
الاصطلاحية فلا يكفي آخر من امثل القبلة بل زيدة فقوله للاستغراق والاعلم
ان ال اما للجنس او للاستغراق او للعهد واللام في لله اما للملك او للاختصاص
او للاستحقاق وهو تسمح بتقدير الثناء من هذه ثلاثة في ثلاثة وثلاث في
ثلاث تسعة لكن المناسبة اما ان يجعل شيء وشيء لا شيء وثلاثة
شيء شيء ثم ان بعضهم اختار انه للاستغراق واختار الشيخ انها للعهد
نعم يحتمل ان يراد العلمي شيئا لا يجدها فانه مستغرق او قال قيل قد
يدعي في الاستغراق واثبات الجنس على كم هو الكناية ايضا يفيد الجنس
للاستغراق وكان الوسيلة للمقصود بالكناية الا في جعل ال للجنس فيه
عكسه الا انه اولى بيستدل بالمقصود المدعى على الوسيلة التابعة
وقد قال ان ال الجناسية جمعوها لا قد قال انها للجنس ويصح ان تكون ال
للعهد والمعهود اما حمده نفسه بنفسه في الازل كما يشير له قوله
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وقد قال الشيخ ابو العباس
المرسي رضي الله عنه لابن النحاس رحمه الله فما عندك يا ابن النحاس بانه
للعهد واستشهد عليه وقال الشهود فيا اصيل انما هو يريد وقيل
المعهود الحمد الذي جعله الله في آدم دالا على خلقه وقال انه الحمد الذي
اذن الله لعباده وامر به خلقه وقيل الحمد المعهود ثناء الله
تعالى على نفسه بستاثر بالوجود على جميع الممكنات التي لا تحصى وافاض
عليها من ابر نعمه وكرم جوده التي لا تعرف ولا تستقصى جلت كل ذرة من ذرات
الكائنات على تجليات قدسه سبحانه وجلاله وعظمته وكما اقربه بحالة
فطرية تفصيلية ولا تجمع في العبارة مثل ما يدل الربانيات ومنهم قال صلى
الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك الحديث ولا شك ان هذا الحمد هو كل
وقت وحين متجدد بتجدد الممكنات منقطع بفناء المخلوقات متجدد بالبعث والحشر
مع طاوية تعالي بهم وعلم من ان هذه الثلاثة الاخيرة في الحمد المعهود شرح
قادح في ان اللام ان جعلت للاستغراق وكيفما ان المعنى استغرقه سبحانه
للحمد القديم متوقفا به وللحمد الحادث شرا انه كان له سبحانه بمواضع وان كان

والله اعلم بقوله لكنه للاستغراق [illegible] قال [illegible] الجنس [illegible] قال [illegible]

نعم

لغيره من المخلوقين بحرف العطف المغيرة تعليقه في الحاضر وحرف العطف المجموع تعليقه مع
مقابلته التي لاجله ورفع الحمد ويصح كون لام لله للاختصاص او الحصر وفي
تنافي بين ان الاستغراق ولام الاختصاص وفي تجتمعان واما فوقهم عدم الاختصاص
بين الواقعة في الحروف ان الاستغراق مع الواقعة بين معنيين وذات بغير
لازم والعليم ارادوا ان ما وقعت بين معنيين وذاتا موشابهة من معنى الاستقلال
وقد وقعت بين ذاتين بالتغالب او اللازم اما لام الاختصاص بطل بناء في انما
للاستغراق وايضا يلبينا من قول فيلزم بعروا كما عند الفخر ويتبين وغيرها اللام
من كل الحمد المستندة يعني الا يختص الحمد بالله في السنة وما يغير الحمد ومن
خارج عن السنة كون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر كذلك مما يجوز الشجاعة في
قريش والكرم في العرب قال فيصل كون اللام هنا مفيدة للعموم وكون المبتدا معرفا
بلام الجنسية يجب اعتقاد تكون يعبر له بلزم علية الاجتماع في ذهن من عبر عن العموم
يقال بلزوم ان هذا ليس من قبل اجتماع المرء في قبضته انه اما يعبران
لشيء واحد وكم يقال له هم نكتة في وجه التكثير لا تنافيهم كما قلنا في ثم ان
جعل اللام للاستغراق او للاختصاص مبني على معنى يقدر المتعلق في المهادة
في الكلام لانه يجعل في موضع اللام استغراقا او اختصاصا من ان الحمد ثابت لله وينبغي
المعنى قلبنا قال في الامة رحمه الله عنه في الحمد مشيرا بالجملة الاسمية دون
الفعلية لانه من منهما الاقتداء بكتاب الله سبحانه ولانه يفيد الاستمرار
وللدلالة في نسبة الحمد لنفسه ولعدم تغيرها بما عدا الازمنة ولا فائدة النسبة
الى الزوال والانه نسيم او قيا فيما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلالة
في زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق ولم يعرف دلالة على الزوال والى
نسيم ارتقا منها اخر قد تبين في التاني عن الجمهور وينبه الكشاف والسكاكي
فالدوام الاسمية تغير الزوال وفي الفعل في حقيقي او وما وقع في الدوام وبوقوعه
بين الحمد تعبيرا بلو رضنا قال عبد القاهر وبحسب اهل الوضع وما للجمهور
من حسب القرائن والمقدمات وردها بان الفعلية كالاسمية في ابعد تعبيد الدوام
الزوال في الفعلية ووجوده مع قرينتها وايجب بان الفعلية عدم الزوال كذا في مع

بع الغي

الاسمية عند ارادة استعمالها ثم يتناسب الدلالة المذكورة للاسمية وضعا
اقتنا لما كانت الجملة الاسمية تصاحب قرائن الدوام في استعمالات العرب
وجلها صارت دالة على الدوام ولو لم تكن القرائن بناء على غالب الاستعمال
ومنها ان العدول على الفعلية الى الاسمية بتيسر القرينة الدالة على الدوام تؤدي
بالاستمرار والمعاني بالاشتقاق والمعتبر التي كسبها من ايرودي بجملة فعلية
قتناهيته بالجملة الاسمية والعدول عن الى هذا مقتض بانه افاد فيها الدوام
والاستمرار بمجرد الجملة الاسمية دالة على الدوام بخلاف الفعلية
بلا بد فيها لتدل على الدوام من قرينة زائدة عليها انتهى ولعل مرادهم من قال
فان الجملة الاسمية تفيد الدوام والاستمرار بعقلا كما يأتي ثم ان قول
تفيد كما في الجملة الاسمية التي لم يكن فيها فعل والا فتقول رفال
يتر عن الكاتبي في شرح المفتاح لا تفيد الدوام الا بقرائن خارجة عن مفهومها
وكيف هنا وقال ابن السبكي تفيد التجدد والاستمرار للتجدد وقد قال المفسرون
في قوله تعالى الله يستهزئ بهم انه تجدد سبحانه الاستهزاء بهم كل حين
فيعدم فيه ويخلفه تجدد آخر ومتكررا على سبيل الاستمرار بالاخبار عن
الاسم بكم في قد قررنا الحمد اسما جملة جملا فان المتفرقة وان تقدرته
بفعلية يعلم خلاف الكاتبي والسبكي هنا واشار بعض حواشي الحمد هي في
الكلام عند قوله ونفرغ ما كان تستتبع لقضية التي قاله ان الجملة
الاسمية تفيد الدوام فانه تكرر فيها بفعل ان كان قد وقد تعين بنفسها
اوبقرينة العدول عن الفعلية اوبقرينة العقل اولا تفيد الا قولا وقال
العنيمي اولو عداه فيا بجملة الحمد اذ ذكر اسمية اركان الحمد على
صفة ثابتة نحو الحمد لله رب العالمين وفعلية اركان الحمد لصفة الفعل
واورد فعلية الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب واجيب بان المحمود عليه
هو الله لوصفه فيه الانزال وليتامل ثم ان بعضهم استشكل دوام الحمد
واستمراره باعتبار الثواب والاجر ثم ان بعضهم قال في تحقيقه خليل ان
الحمد من حيث هو اعتباري اذا التشاد منه جملة وسو وضع المتكلم بدوام
اعتباري وجوده لانه لو كان موجودا لكان اماما باللسان وهو مشغول

بالصيغة

لذلك على وجه الاخبار بالحمد والانشاء وقال بعضهم بان قراءته

بانه لا يريد به اللسان
او القلب الحمد لا يكون
محمود من ينقضي مع التلفظ
والعمل وانه يريد به التعلق
لاجل ثابت باعتبار التعلق
والارادة بالصيغة معبرة
دوام اعتباره باعتبار

بالصيغة وهو عدول عما دل باللسان بقوله تحقيقا ان تغاير دالة وصيغته
لا يخفى بعده ولذا كان قوله خير دليل والغالب لكان مناسبا عطفه على الصيغة فيكون
الأبعد خبر المبتدأ الذي هو الرجم فانه اكفار بقوله ومن جملته انه انما اثبت على الاول لا غنيا
عن المكتسب فقسمان مكتسب بنفسه ومكتسب بتعاكس انتسابه والجم وفيه
النازع فليتامل وليشترح قوله اي زائد وادوار انفصال وما بعده الشيخة
فجعوله انفصاله سبحانه والعادة لا اشتباه ثم ان المزاحم مغاير لـ
المزمور كالمستولي الخ وانما لم يعم فيه مع انه ورد اكتفاء في قوله
سبحانه يخرج الحي من الميت ويخرج الميت الخ والله مخرج ما كنتم تكتمون لاجل
انه لتبشير فقعود اصحابه سبحانه قليلا من قبل ان المقام ليس لعدد اسمائه
قوله جمع نتيجة وبعضها بل الجمع فعالة وشبهه الخ والنتيجة فعيلة بمعنى
مفعولة او مفعلة بضم الميم وفتح العين من العقل والنكاح او الشكل
النتيجة قوله لازم الخ وما عقليا او عادة على الخلاف الآتي بين الامامين
امام الحرمين وابي الحسن الاشعري رضي الله عنهما ثم ان النتيجة وهي
المعقول لا تستلزم مماثلة الغبار ونفس المعاني ككونه بل العلم بمدلول النتيجة
هو اللازم عن النظر في الغبار والقول باعتبار تعلق العلم به يلزم عن المقدمتين
يتبين باعتبار تعلق النظر والعلم بهما كما تشاء لشيء ومعناه الخ والنتيجة
لا يعلم بعلم قوله لتسليم اللازم بمعنى عن واضافته في مقدمتي الغبار من
من اضافة الاجزاء للكل والمراد التسليم مع وجود النتيجة في جهة التقرير
فيلزم من صدق المقدمتين وتسليمهما تسليم النتيجة وجزمها وهو معنى
قول المنطقي فيما يلي ان الغبار من قضايا يصور وعليه يحمل قوله لا تاتي
المقدمات بحسب المقدمات وات وكذلك يعيد ان النتيجة قطعية ان كانت
المقدمتان قطعيتين وظنية ان كانتا ظنيتين او كانت المقدمتين او احداهما
فلا يشترط مطابقة النتيجة بل قد تصدق ونحو كل انسان حمار وكل حمار حيوان ولعل
ابدل محمول الكبرى بنقيضه الحيوان حتى لكذبت النتيجة قوله ومعا في
نحو اخر اذا عن نحو كل انسان انسان وكل انسان حيوان فان النتيجة في معنى

قوله وقد اقام عليه ابن ... جمع ... في منع الغبار ...

تمييز الكبرى وقلة تفاوتها فلا تنسى ح م ع جهم نتيجة وفي بعض النسخ اخارج
بقوله معرفتي القياس لان الصغرى لا يفيد الا معرفة الاتحاد لغة
الموضوع والمحمول قال اليمنية بنكتة لعدم الابداله الا التي بحسب المشكوك
تملكهما والمعرفة من القضية والقضية اخص من الكلام واما الراجع
الاتهم اذ رجع الاخص فقوله ثم فيما نسبة لعرف المناطقة واما ثم في
المتكلمين فهو على العكس فعندهم الاكمال والاتم منه الخفيف والاخص
مجاز قوله ذي العلم ثبات لما هو النتيجة وقد بالمذكور فيه متعلقة
بالعلم صفة للتعريف والمراد بالمذكور فيه المطلب والمراد ان النتيجة
هي المذكور فيه المطلب المعلوم اي التي تعلق به العلم لما تقدم من ان
النتيجة القول اللازم لمقدمتي القياس لا بحسب العلم ولك ان تجعل الجملة
متعلقة بالنفي صفة للنفي فيه والمراد بالمذكور فيه الحاصل والمراد
بالعلم المعلوم بعينه قد فهم منه ان النتيجة القول المذكور لا بنفس
العلم ثم ان العموم بيت على ان هذا التعريف تحويل لصور والنفي يعم لربعة
المعلوم والتصور والتصديق النظري والنفي بخلاف التعريف الاول
المتقدم فهو خاص بالمعلوم التصديقي النظري اذ هو الذي يحتاج للدليل
فان قيل النتيجة مثلا اخص منها في التعريف السابق لصور والتعريف
السابق على النتيجة المخصوصة بخلاف التعريف الاخير يقال المناطقة
يطلقون العلم على ما يشمل الظن بخلاف الاصوليين فانهم يخصونه بالذي
يعتقد الجازم عن دليل يصح ان هذا التعريف الاخير اعم من السابق
بحمولنا الكلا فيه فقوله واشتماله الاخراج الخ قوله كلامه يشار فيه
ان التعريف يتعلق حمل نتيجة القياس على خصوص العلم فيه اخص المعلوم
التصديقي النظري وهو انسب بالعرف لانه يحمل الخلاف في الظن وانه
قال ان العلم الظني هو مجهول لانه يحتمله اتفاقا بيننا وبين المعتزلة
نعم من يخرج الظني المعلوم التصديقي النظري وهو محل الخلاف ايضا ٥
وليس نتيجة بل هو عكس التعاريف هنا ملك عن القياس وجعل سيدي سعيد

وقد نقل عن الاعلام تبعا لابن عرفة ...
... النتيجة تعلق القول الخ والمعلوم فيه اخص ...
والاشتمال في الاقيسة ... مرتب ... الى العلم النتيجة ...
النتيجة تعلق النظر بعض ... الذي تقرر ...

ضرورة نتيجة النظر كلهم تمامة في الاقسام الاربعة مما اشتمل قوله قبل من عموم
النتيجة بانه فعل نبينا على حركة النفس في المعقولات فيحمل مجالها من عموم
بالنظر فيها الا انهم يقولون بل سموه بعد الخ فقوله تسواء الخ اشار بين القول
الاول والثاني عندنا ستواء القول بالربع ايجاد النظر وايجاد العلم بها اعتزا
معا ايجاد النتيجة فقط وعكسه وعلى ان التلازم فيه عادي فالفرق تمامة
لكل من الاربع وعلى ان التلازم فيه عقلي فالفرق لا تعلق بقوة العكس
الاخير اعني ايجاد النظر دون ايجاد العلم بالنتيجة لان القدرة لا تتعلق
الا بالممكن العقلي كما لا تتعلق القدرة بايجاد العرض بدون جوهر او الجوهر
بدون عرض فرق بالجمع بين النقيضين او الضدين وليتنبه لذلك بعضهم فقوله اقام
الخ بين قول العلامة شيخ عبد الملك الجويني وقال به ايضا تلميذه الغزالي
والفخر الرازي والشريف رحمهم الله والقول الثاني فمن اختاره الشيخ ابن زكري
المحرر وقد ذكر من القولين الغالب في اولئكما الباقلاني ويمكن ان يرجع كل من القولين
من نظم المص قدر جعلنا الا ما ينبغي وتنازع العكس من اضافة اللازم الى الملزوم
فيكون قوله اقام الخ مبينا لان الخ مصرحا بالتلازم مع قوله العقلي وان جعلناه من اضافة
المشبه للمشبه به يكون قوله ابن الحسن الاشعري ثم بدل العلم بالنتيجة يوجد بالاتفاق
كتسابه فكم البراية المحال الذي يوجد بعد نظر الا نتاء المحال خلاف معلوم
ثم ان منزل التلازم والخلاف انما هو انه اذا كانت النتيجة وكيفية العلم معروضي
فيا سمت لا كهنية وراجع شراح جمع الجوامع والحواشي لدى قوله وان الدليل
قد يفكر الشرع فيه بتصحيح الخ فقوله التولد الخ شرا ان موجب وجد الفعل عليه
بفعل اخر وان لم يجب عنه كحركة اليد تنشأ عنها حركة المفتاح وكلا منها
الخ كثير مخلوقتان عندهم للعبد الا ان الاولى مباشرة والثانية بالتولد وهي
مقدورة للعبد لكن اللزوم عنده بين المتولد والمتولد عنه هو عادي لا
عقلي ولذا ادوا بتعريف التولد وان لم يجب عنه ثم ان التولد عندهم خاص
بافعال العباد الاختيارية فلا خلاف عندهم في انه لا تولد في افعال الله
سبحانه وكذا افعال العباد الاضطرارية كحركة الارتعاش ونحوها ◉

مخلوقة للعبد وقالت الاشاعرة الحق كذا لا فكم لزيد شيء ذكره في المفتاح وغيره
الم تعتقد قالالاولى وجه بل كل من الحق كثير منه بالقدرة الغريبة عندهم تاثيرا
نفو لمن به في الجميع وتكبر في المهد على المعتزلة اللذ قالوا كل شيء ومن لا ضدين
فهو الرب والله ينزل وفكر والله خلقكم وما تعملون فحولها بالله بجلاء وان الراي
وان العلة تؤثر بطبيعتها في المعلول فالنار مثلا عندهم بطبيعتها تؤثر في الاحراق
والطعام بحقيقته وذاته يوثر في الشبع ومن ثبت انه لا خلق الموثر في المسببات
تؤثر بالقدرة الغريبة عند انه من شياء لا تنبت والله وهو ايضا ما يعي وتعز
يتعلق بما في قضية ابراهيم عليه السلام يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم
فان قيل الفلاسفة قائلون بالتاثير والفعل بين العلة والمعلول وبانه سبحانه
ذو علة للموجودات الكل بما لهم وبين من فيهم ومن تبعهم من اهل السنة يقال العلة
صنعة يقولون الكل مخلوق له سبحانه لا بالواسطة لانهم قالوا الواحد
الحقيقي من جميع الجهات لا يصدر عنه الا واحد وسموا الفاعل عقلا ثم
من الواحد له جهتان او جهات اربع فيصدر عنه عقول الى العقول العشرة
وقالوا المعلومات تحصل عن علمها بالطبع واما اهل السنة رضي الله
عنهم فيقولون الكل مخلوق له سبحانه مباشرة بلا واسطة الا ان اللهم
بين الدليل والنتيجة عندنا [illegible] وموقوف الا في الحسن عقلا ونتوقف
قال الحق بين الجلال الشافعي و[illegible] ما للفلاسفة وبالمعتزلة
واضح ايضا والفلاسفة فرقهم واما من قيل الاربعة فبينما في قوتهم بقدر
حركة الا ولا وبان النبوة مكتسبة تبارك الله ما وقع مكتسب وبانكار
المعاد الجسماني وبنفيهم علمه سبحانه بالجزئيات واعل بعضهم فاكمل
في الجزئيين بانها تاثير قوله وتنبيه بل بعضهم في اللا ثابت الحق ولا با
الخراب بقوله قال الاتفاق الحق فنسبة عقلي واختار الامام الرازي النقل
ثم السنوسي الاتفاق فقط [illegible] والشيخ على [illegible] سمي للفاعل
والتولد عند القول علة للعين [illegible] الشبع بالاكل ثم [illegible] فيقله
وبطل المسببات على تموقها بالاسباب والانها وبالتالي فيما الاقوال الاربعة

وينبه الناظم على ان الذي يقول [illegible] في ذكر المعتزلة [illegible] التنجيم والعلم [illegible] قال النحو [illegible] والتفصيل [illegible] قال الله [illegible] في العلوم [illegible] المحسوسات [illegible] على [illegible] بعلم الحق [illegible] على [illegible] النفع

الاول قريب المثال للحيوانات على عادته وانه تعالى خالق لكل منهما والثاني
ان كلا مخلوق له سبحانه واللزوم عقلي وشرعي عند غير مرضي والثالث
ان المسبب وهو بقوة مخلوقة له سبحانه وهذا مذهب الا ... ثم ان ال
من ان الكائنات تؤثر بالقوة الحادثة التي فيها والقول الرابع هو للفلاسفة
بعد فيجمع الله ان السبب يؤثر بطبعه وسببه على وجه التاثير الراجح
وان العلة اثر بطبعها في المعلول بناء على زعمهم الفاسد من انه سبحانه
خلق العالم بالوسائط تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فقوله وميز به
الضمير البارز للنظر فقوله فلاحظة العقول الملاحظة بمعنى الا
تعقلات وبالحكم اختص نوع المعقولات الكليات المشتغلة بالانسان
عن غيره من الحيوانات اعلم انهم اختلفوا في المدرك على اقوال فقيل
هو النفس الا انها تدرك بواسطة العقل الكليات وبواسطة الحس
المشترك الجزئيات الحاصلة من كل الحواس الخمس السمع والبصر والشم
والذوق واللمس وبواسطة الوهم تدرك الجزئيات الحاصلة من غير كل
الحواس كادراك النفس نفعه في الربيع وسوء العداوة وقيل المدرك هو العقل
الا انه يدركها وغيرها بالواسطة المذكورة وقيل وهو للحكماء ان
المدرك هو تلك الوسائط فالعقل يدرك الكليات والحس يدرك الجزئيات
المحسوسات والمتوهمة تدرك الجزئيات التي لا تحصل من جهة الحس
والمصدر على كل في كلامه مضاف لمفعوله فيحمل على المذهب الاول وليس
ان ابقا على مذهب النفس او العقل وحمل التعريف المذكور على الثالث لانه
للحكماء وارادة الشارح بالمعقول الذي هو الموصل للمطلوب سواء كان قياسا
او حجة وتمثيلا او كان معها وقوله اشارة وارادة رحمه الله بالملاحظة
الا التعقلات والا تعقلا في ترتيبه الموصل لو كان قياسا من تقديم الصغرى
على الكبرى وثم وهو الا نتائج وكذا ترتيب التعريف بتقديم الجنس على
الفصل او الخاصة وثم وهو واحكامه ولك ان تقصر التعريف المذكور
على الحجة والدليل لانه من المتبادر والانسب بالمقام وقلتنا قد مر ان

الحاسة والذوق

ع
الشاك
المعقولات

ع ع
الكليات المشتغلة

حملت المعقول على الكليات بما تقرر من انه لا يتعلق العقل الا بالكلية
ورد على التعريف نحو هذا انسان وكل بر طعام وزيد عمرو ولحم وكل عمرو لا تقبل
شيئا مما تقدم على عمرو لانه لا ركلا من المعرف والمعرف جزئي والغيا ضير جزئية
فان الاول جزئية محسوسة والثانية مثلا كهذا زيد عمرو ولحم محسوس جزئية
واصلة للنفس من غير الحواس كما تقرر فان كلا منهما لا يتعلق به
العقل ولا يدركه فيكون التعريف غير جامع فيجاب اما انه لا حصر
وانه عموم في التعريف الا المعقول ولا شك ان الكلي في المثال ليس كلية
واما بان المراد بالفكر على القول الثاني الشامل ان المراد حتى الجزئيات
متعلق العقل لا كن بالواسطة واما انه اراد بالمعقول المعلوم وبعضهم
انه عمر ان التخييل الذي حركة النفس في المحسوسات مطلقا ومنهم
من فرق فقوله لتحصيل المجهول اخرج منه ان المراد مطلق المعلوم الا يبرهان المجهول
للمجهول كما انه لا تكرر الشيء معلومة ثم يغيب العالم الذاهل لنفسه لا تدبير
بل تحصيل الحاصل وكذا لا يبرهان المجهول الى المعلوم فقوله قرقا الاول يكون
شيئا تحصيل قوله حركة النفس بمعنى بالحركة فيما يبرهان للمجهول التصديق
والتصريف او بعضهم على الثاني كما تقرر كما يصدق بما تثبت به على وجه الشك
قوله المحسوسات من المدركات باحدى الحواس الخمس وكل محسوس جزئي
خارجا وتقرر بما حرر ان تحصل قد لا تعقل من حركة النفس في المحسوسات منفردة قوله
رسم الناظم بل خرج انه لا يكون جيدا الجنس لا ان سمية والحرية انما هي باعتبار
ذكر الخاصة ان العمل في التعريف واما الجنس فيذكر في كل من الحد والرسم كما يأتي
ومنه انه لا يكون جيدا الجنس فلذا ان العرض الخاص فليتأمل فقوله الاتم اي فلا يكون
اتم ما قبله فيما تقدم من وجه ومنه الجنس من تحصيل الا في بيع يعرف
بانه تم وبانه منحصر واما الاستاذ ورقته كثرا في التعاريف الا كلام الدوران والانعكاس
كما يأتي قوله القوم الذين هم المناطقة كالكاتب والشعراء الا منطقيون
كالقدماء منهم بشر والسبكي والحكيم والخلجة في العكس عندهم اعم من التكلم والتعريف
المذكور اعني حركة النفس في المعقولات منه تعريف الا في قوله والعكس عندهم

اعم من النظر وبهذا تعلم ان سيدي سعيدا اراد تعريف الفكر عند الاصوليين
فبحثت معه بان ما ذكره خلاف المصطلح الا عند الاصوليين في اصطلاح المناطقة وان
اراد تعريفه عند المناطقة فالتعريف غير جامع وبهذا الاخير اجاب مولاي الهادي
شارحنا وفي كلام بعضهم ان ما للشيخ سعيد ذكره السبكي وشاهي
الاصوليين ومن هنا اجاب بانه يكفي شيخنا اعلم انه على قول المناطقة مرادف للفكر
والنظر وانه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول يطلق باشتراكه على ثلاثة الاول
الحركة والانتقال من المطالب للمبادئ كما هو كتبت في حدوث العالم الذي تعرفه الثاني
عكسه من المبادئ للمطالب الثالث مجموع ما كتبناه اولا من المطالب
للمبادئ ثم من المبادئ للمطالب وهذا الثالث هو المحتاج اليه في المنطق وهو
ترتيب الحكماء فقولهم ملاحظة المعقول اي الملاحظة الثانية بدليل كانت
من المطالب للمبادئ ثم من المبادئ للمطالب خلافا لمن قال ان الفكر انما يتم
في الاصطلاح للقسم الاول والثاني من المطالب للمبادئ وانما عكسه فانه عرض
لا فكر وراجع ما ذكره في المحصل في القضايا اليقينيات والحدسيات الخ قال
الشارح ان الحدس الكامل بالحدود عن المطالب فلا جاء انه انتقال من المطالب
للمبادئ لا العكس ولمن قال انه القسم الثاني انه من المبادئ للمطالب وهو
كلام صاحب الايات فانه لا يكفي من جهة ان الحركة من المبادئ
للمطالب لا تترتب من حيث النظر في المطالب لان المطالب هو العلة الغائية
مهم سابقة وجوده [illegible] تحصيلا ولذا يقال اول الفكر اخر العمل وقال الشيخ
ان الفكر يطلق في [illegible] اعني الفكر الذي يعم كل [illegible] الممتاز
فيها عن غيرها من الحيوانات وعلى مجموع ما كتبناه اولا من المطالب للمبادئ
وثانيهما من المبادئ للمطالب وهذا المجموع هو المحتاج اليه في المنطق
وهو الفكر عند الحكماء وعلى الانتقال من المبادئ للمطالب دون العكس وان
كان العكس اعني من المبادئ للمطالب [illegible] المقصود للفكر وبين الفكر
والحدس [illegible] من المبادئ للمطالب ولعل الشيخ اراد بالفكر [illegible] غيره

المكاشفة فالله ثم اعلم ان اول ما يقع الفكر عليه هو المطلب ثم ينتقل
الفكر للمبادي والحدود والرسوم لاجل انه شرع في ازالة الشبه والتغليط
تبين ذلك الفكر في الحدود ثم يحصل له بعد ذلك ترتيبها وتحصيلها ثم ذلك اشعر انه او
القياس العلم بالمطلوب وهو النتيجة ومثل هذا لا يزعم عاقلا على ما لامام الحرمين
او غفلة على ما قاله في المحصول خلافا وهو انتقال غير اختياري وهو مطلب بالاولى
فهم العكس على انه انتقال من المطالب للمبادي مع ترتيب المبادي واجتماع ه
شروط وكما قلنا من قولنا التي به تكون الخ كان انتقال من المبادي للمطالب
والعكس تلزمه او تعكسها او بلا قصد كما يقع من النائم والغافل فانما بردد واختيار
فكل ذلك ليس بفكر ثم اعلم ان الوارد على القلب وهو حديث النفس على
اطوار خمسة فيه اول الهاجس ما خطر بالقلب وثانيه الخاطر فان ترجح ذ ت
النفس فيه هو حديث فان مال الى احد الامرين فهو حديث نفس على الاخر فهو هم على
ما فعل غفلة حديث ترجح بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ومن هم بسيئة ولم يعملها
لم تكتب له والخامس من الواردات العزم والتصميم وتؤاخذ به في الحسنة ايضا وكذ
وكذا في السيئة وفي ليلة ومن هم فيه بالحال ينظر في الآية ان الذين يحبون
ان تشيع الفاحشة الآية وكذا حديث اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل
والمقتول في النار فقيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول فقال انه
كان حريصا على قتل صاحبه منه قال قيل ويخرج ثم هم الخاطر فالحاصل ان اول
ما انتبه النفس للمعنى شعور فاذا ارتحلت النفس لنيل المعنى فتصور فاذا رسخ
فبحث لو ارتد استحضار فاعاده بعده فتذكر ثم بتذكر فهو حفظ ويقال الذلك ان
لنقل ان ترك ويقال الذلك الوجدان ذكر فحصل هو فعال الله تعالى كرنا ويقال الذلك تقسيم
فاهم باعتبار الحضور وتمامه باعتبار الكمال والتوجه له بلذة قال قوله
ان قال الخ جمع رب بمعنى بشكر بمعنى صاحب على غير قياس بل فيه اسم فاعل
كالكف جمع كمال وكون الرب بمعنى صاحب هو وافر من اثنين بمعنى لم جمعه
بعضهم في قوله رب مجيد قال له ومربي ۞ به كثير الحين والمولى للنعم ۞
ومقال الغنا المعبود جابر ۞ كتم قال ۞ وخص بالحنا والصاحب الثابت الفرع ۞

ف التصور ع

وكذا قلنا

ويجهد بالكسر والفتح
العقل والعبد يتجاذبان

وكنا قلنا بيننا أو حققنا تميزا ⁝ تعالى الله بلاءه عن ذكركم ⁝
وبما ينتاسب من الآن لو ضم أوله لكان مفرشا وبالعتب الذي لم يتشرد وأما
قلب كان مغرا للفتح وإن فتح أوله من الفعل كان مقصودا للنجم ولذا ورد العلاقة
بين الحسن بين مشعوف ملغزا في البيت بقوله ⁝ وما أنه مسكنا من فيصا أسميهم
وفوق كبارهم إذا ما ضم أوله ⁝ ومغلوبه مشى وقيهم وإذا أبدا ⁝ بفتح قيم غلبة معوله
قوله للكمال الجامع التي تعلقهما كل فعال الشمول فهما يعم الحسن نحو أن الذي جعل
علمنا أما التي تعلقهما كل حقيقة نحو وخلق الله الإنسان ضعيفا فهي التي للاستغراق
كذا في التوضيح وغيره وقيل إن أل التي للكمال هي أل العهدية نحو أنه بيانا يعود
بحيث الشيء حيض للعهد الكامل في أن الدين جمعه تحققه وتعينه بين أهلها كثير والمراد
والجمع لجعل أل للكمال من أن التتابع أنه نحو لبعض العقلاء وربعض أهل
تحت أن السوفسطائية والسمنية المنكرين لثبوت العلوم بل وجميع ما توفر
له الحواس من المحسوسات وذلك أن أصول العلم الحواس وما تنقص أحد من
شدة الله والتقصير علمها إذا كان ما في الخارج من ذوات الألف نشأ ربما عن الحواس
الخمس والعقل وثبات ما أن للعلم والكليات والقواعد والمشاكل العكسية في أن
الحواس قد يقع فيها الخطأ كرؤية البصر القمر شاما في الليلة المشحاب والأحول
الشيء شيئين وشم على ما شائع البحر رأسه أسفل وراكب السفينة أن الجبل
الماشي مع السفينة التي عليه نحو ذلك قال بعضهم والحواس السفسطائية من علم
ودع بلبنى من أنكارهم العلم أن لا علم لهذا عوادة قال المولى سعد الدين في شرح
المواقف ليعلم منع الناس قيل أن عتقوا بهذا فإن تعلمهم الحجة في إثبات العلوم
وإلا من غافلهم وأسر بهنا بينهم ثم أن المجانسة العقل كما أشار رضي الله عنه وسمي العقل عقلا
لأنه يعقل صاحبه ويمنعه من أمور والكلام على العقل من جهات أربع حقيقته
ومحله والمدارك والأنواعه فأما حقيقته فقيل إنه عرض وأحسن ما فيه أنه
ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والإدراكات وقيل جوهر وأحسن ما قيل
فيه أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية

وقيل انه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشـ
بالمشاهدات واما محله فقيل محله القلب وهو قول اكثر الفقهاء ويشهد له قوله
تعالى رضي الله عنه مشترط لبر بخلاف ام لهم قلوب يعقلون بها وقال بذلك
اهل الحكماء وقيل محله الدماغ وجعل نوره في القلب وهو قول اكثر الحكماء واهل
الفقهاء ويشهد له قول ابي حنيفة رضي الله عنه من ضرب راس احد فذهب
عقله فاللازم دية وتصفا عنهما على قول اكثر الفقهاء لان المنفعة
في غير محلها او دية بعضه على قول بعض الفقهاء واما ادراكه فقيل يدرك
الكليات بنفسه وقيل يدرك الكليات استقلالا والجزئيات بواسطة
الحس والوهم وقيل انه آلة للادراك والتفسير والمدرك النفس بواسطة
تدرك الكليات وبواسطة الحس الجزئيات المحسوسة وبواسطة الوهم الجزئيات
الواصلة من غير حس والمراد فيعم بعض الاشارات الى تماثل واما انواعه
فقيل هو على قسمين طبيعي حاصل بالطبع والكلام وكسبي حاصل بالتجارب
والكلام الطبيعي والثاني كسبي مستفاد من التجارب حين ان يرجع وقد الكل انه
يوجد مع الصبي المولود قبل الغيبة الكلية والعلوم عقل مشع بالنور
وقد يكون الصبي شابا او هو يدرك ان الواحد نصف الاثنين وان الاثنين اكثر
من الواحد وان الواحد لا يكون في مكانين في زمان واحد من العلوم الضرورية
فاذا وجد العقل الطبيعي فرضه من القوة الى الفعل اي الوجود العقلي
وقد اشار بعضهم الى الطبيعة الربانية التي لاجلها ثم كان الانسان على
سائر الحيوانات وهي حمل اعباء التكاليف والامانة التي عرضت على السماوات
السماوات والارض فابين حملها انا عرضنا الامانة على السماوات والاية
فهذا انا الذي يميز القوة والفعل من قبله العقل الطبيعي ثم ان حصل للصبي
علم بالتجارب لما مر حتى خرج من حد الغباوة والجهل فيقال ان مع الصبي
عقلا كسبيا في الاكثر تنبيه وتتعلق التكاليف بالكسبي لا بالطبيعي والكسبي قال
فعقله بالتجارب والنظر في العواقب على وجه النجاح حتى نفع الشرع

والعقل

والحملة مثالا لاجل العواقب قيل انه قد يعد عقلا كسبيا في الكلام من تنبيه وتتفاوت
الناس بحسب تمام العقل ولذا يكون الشيوخ اعقل من الكهول وفسر وعن علي
كرم الله وجهه العقل عقلان مطبوع ومسموع ولا ينفع مسموع اذا لم يك مطبوع
كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع والى الطبيعي اشار حديث ما
خلق الله خلقا احب اليه من العقل والى الثاني اشار حديث اذا تقرب الناس
الى الله بالنوافل فتقرب انت بعقلك

وافضل قسم الله للمرء عقله * وليس من الاشياء شيء يقاربه
اذا اكمل الرحمن للمرء عقله * فقد كملت اخلاقه ومآربه

وقال عيسى عليه السلام في العقل الطبيعي عالجت الاكمه والابرص فبرءا
قلبي اليهما وعالجت الاحمق فلم يصلح به ولذا قد ورد حديث فيمن شغفه رضي الله
عنه لما خلق الله العقل قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزتي
وعزتي وجلالي ما اعطيتك الا لمن احب من خلقي فهو محتمل للطبيعي والاكتساب
وان كان الاشتهار متواترا في الاول قوله فاتحة من براعة كتبي وكذا وبدا
بالبراعة العرفاء وانه يستعمل مثله انه قلب كصدور الحملة عن اول
الشعر ثم اطلق على الانشاء في اوائل مجاز العلاقة الابتداء والتنبيه
والتطلب اما بيتها وما كتب كما في حرف القرعة وقوله تعالى اتقوا من
بينها وقيل انه استعمال الطلب لاختتام الجمل ثم اطلق على الافتتاح مجازا
ثم صار حقيقة على الكلام بين المتفرقة والا فانه تستعمل في حقه وانه مستعملا على
معنوي فقوله ارباب قالوا بعد ما بان تبارك في نفس الكلام فيتوصلوا على
على المعاني براعة قانا شعر علم كتب المجاز وتسمى براعة الاستهلال
براعة المطلع اما اتى براعة الابتداء فهو ان ياتي المتكلم في اول كلامه بما
يناسب المقام من حمدلة وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما اشعر
بالمقصود الا تجد اعم من براعة الاستهلال وقيل انه بينهما العموم والخصوص
وبعضهم سمى براعة الاستهلال براعة المطلب ايضا اما براعة الختم

قوله البيت العقل هنا هو المستعمل في براعة ان ياتي المتكلم في اول كلامه بما يشعر بمقصوده

تميزت في الاولى نقلا من التشبيب والتغزل فتلك او مرغبة الى المقصود كما في
قوله تعالى فانهم عدو لي الا رب العالمين الاية وان كان في التغزل او التشبيب
في الاية قيل ان براعة التخلص من براعة المطلب اما براعة الختم فهو ان
يتاتى اخرها بالثناء على الله تعالى وعلى نبيه صلى الله عليه وسلم نحو
قول ابن مشيش الحمد لله العلي الاجل الواسع الفضل الوهوب الاجزل
ومن براعة المقطع اخص منها لم يات فيها الاشعار بالانتهاء والكمال ومنه
كقول الشبراوي اخر نظمه مصليا على النبي فرعلمت او كما بين الورى وكمل
وقيل ان بين براعة الختم وبين براعة المقطع العموم والخصوص كما تقدم ونظمه
قال في عقود الجمان

وينبغي التانق في ابتداء ... وفي تخلص وفي انتهاء
باعذب اللفظ وحسن النظم ... وصحة المعنى وكبر الفهم
وليجتنب في المدح ما يكره ... بيد وما به المقام يشعر
وكونه مناسب المقال ... وسمه براعة استهلال

وقد جمعت البراعات الثلاث في القران العظيم فبراعة الابتداء الحمد لله رب العا
لمين باعتبار الترتيب او باسم الله الرحمن الرحيم او اقرا باسم ربك ومكانه يسمى
اوائل فرقان ومن براعة الاستهلال سمية السورة الفاتحة وفيها ما فيها اشارة الى
احتواء السورة على الكلام وقد ايضا من براعة التخلص قوله تعالى فانهم عدو لي
الا رب العالمين الاية كما تقدم ومن براعة الختم وبراعة المقطع واخر دعواهم ان
الحمد لله رب العالمين وقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي
الاية فالفاتحة اخرها انه فريت كما هو معلوم ولا تكرار البعض باعتبار والترتيب
والبعض باعتبار النزول والبعض باعتبار السورة في نفسها ثم ان في النظم
براعة الاستهلال سواء قلنا ان المراد بالتاج المعنى الاعم او الاخص فقوله
وخط عظيم من سماء العلا الخ اتحه النفاس مكان عطاء الذي اسعل ملتمسه
في ان ومعاني سوالات ذالك بدليل البعثة عمر التي للمجاز وكذا يقال في جه

قوله عظيم من سماء العلا الخ براعة استهلال من حيث الجميع في قوله عظيم من سماء العلا الخ

الغزل

الغيم من خيمة او غيم وعلى انه مجاز علاقته الاكمال والتغيير في الجهة نقل محسوس من مكان عالي حقيقي الى مكان حسي تخصيص بدوام الفة عن ذلك التغيير اي مكان الغيم في نقل المحسوس مكان مطلوب في الرقة التي حصيف الضياء او السمو اما النحاة فيقولون في نحو ذلك ان الفعل ضمن معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او ان الحرف ناب عن الحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل وفسر البيانيون يجعلون في الحرف استعارة تبعية ثم ان عطفه عليه على الغيم من عطف المسبب وبالنزع على سببه وقلنا وبه باعتبار ذلك من الحلة والاظهر اجرى الذي ينزل في الرقة وجه لا باعتبارهما اي فيما لا عبارة له شبه انه واقع نعالي في نعمل بالله عن اخر الغاية ان نعم تقدر والمقالة يتملوا عن حكم ذلك وقصاء من نعمته راجعة للعباد والله عن عن الغاية برقاء عليها بالاختيار كما تعرف ابيضاه قوله في شاء العقل الخ من معنى عنه في الحقيقة ذاخلة على العقل على شاء لانه مشبه به قبله والى العقل عرض غير المضاف اليه اعقل اذ به الحجا والحجا والنهى ونحو ذلك اشمال او بعض من قوله عنهم كما في الفراي وبالله للشارح منا تمة الكلام فقوله كل حجاب تمنع عما محجوب بالحجاب نكم فما في ورقة 42 محرار عليه واستعمد ابد النافع من سنا في قوله كل منها اما وجه الشبه بين السما والعقل فمعوار كلها منها محل للانوار المادية فالعقل محل لانوار المعارف المادية فيمى معنوية والسما محل لانوار الكواكب المادية فهي حسية واما وجه بين السحاب والجهل فمعوار كلا منهما حاجب ومانع من ظهور الانوار فالسحاب مانع الابصار من ظهور انوار الكواكب الحسية والجهل مانع للعقول من ظهور انوار المعارف المعنوية واما وجه بين شموس والمعرفة فمعوار كلا يقع بدا الى انكشاف الا انه المعرفة تتعلق بالمسائل والشموس تتعلق بالاشياء الحسية ثم انه جمع الشمس اما للتعظيم كما في قول الشاعر لا شمس منزل اليوم ام من شهد اسر وكذا جمع القمر في قوله مع شموس واقمار ونجوم

اضافه تشبيه والى العقل تشبيه الى الجهل كمل الى الغيم مما مر اضافة التشبيه بيه او التشبيه

لعله قيمتها الاحضور انه فاع بما يشبه من وسر لما نحي بجوا عواده عنهم ثم واما باعتبار الابلاع تنزل الغيم بقوله

﴿ وثغور يبتسمن الثنايا لؤلؤ ﴾ ﴿ كأنكم تعبون النا سر المحار ﴾

بالجمع اما للتعظيم او باعتبار الليالي واما فالشمس كوكب نهاري يخفي كل واحد
من جميع الكواكب والقمر كوكب ليلي يغلب ضوؤه ضوء الكواكب ولا يخفيها وكل
منهما كل النجوم في الخارج في واحد فقوله بعد من قال انا نحو قوله تعالى
ترمي نجوم الشهاب وقوله سبحانه ثم يكم بعد فقوله المذكر هذا من سلاوة
ارسلنا فيه الا انا وكلفنا ولا تعرف فقوله تعبث عنهما بمعنى انها تارة
تضعها بلا تمرها من اجل عقار الى وزنها وتارة تغور شيئا بتمييز الغصن
ونحوه فيمنها بلا وتارة يستر الى ان يخفى كله بكثرة قيم جمع سن يعاقبها بلا عين
مكان استغفلته واكلو علي ميزانها الثالثة عبثا معا فتا منعها تكون
النجم الى ان يتهاوى فلت تقييد العبث بالغصن لجمع حاله من بقائه
اي في الحالة الثالثة ولو يقال ورد الغصن كالغصن او بورده وعلى مزاقيا لا فا
من اضافة الجزء للكل والجمع عن الورد يقال قضيب وادام الغصن ونقص
الرياح منه اكمام جمع تاوينة وكمت بالمعاينة وارقة اخرى وكلمت بمعنى زمانه
تام جمع تلعب بها وتعبث وقوله جمع مغنى ونحو وتسج ومن اوجه الاغنى
سار ومشر فقوله بضم اللام جمع تبع فيه الشعر اي له على الحلاوة في شرح
التلخيص وفيه امعن الحلاوة انه بمعنى تكسر وتسمح بالورد ويختبر وقال
الى قافية فيه من اضافة المشبه به للمشبه بجامع الحمرة والضم والمعنى على
انه لم يظهر وجه الشبه بين الخد وورد الشجر فقال بعضهم فكان الخد محمر وجه
الشبه واجيب بان الورد والخد مبنيان الذهب وكسر الماء نور الشمس فوجه
الشبه في مثل الخد وارجل في الكل خفاء وجعل واحد كريه يشترك
ضمير وجه الشبه الا بان استغفاري وفا الشعر ومن الناس من لم يبين
تحسين الكلام بضم فعنه وبين لحينه بعتم فكسرا ورديه ولم يرد معنا نداء في شبهه
من تحسينه اي رديه حسنونه سبب الحرار التحسير ليس بمعنى فكسر وقال الصباح من
وجه الشبه فلاقيا في الوجه من السواد وقلة في الليل في حرية عما يشبه

وهو معنى قالة ان الد
التشبيه بقول حسن
من قوله او الى ان في
نسبت بالعصن رابعة
على حين الماء او
اي على التشبيه كالاجسم
نعم الليل وعمة اي الجسم
والبيان والعمدة وقدو الصبا

في
اي حسنه

الا انه متولد بين الشمس والماء لانه تغليب الاقمر الحمرية لونه السواد وقيل انه
لون الحناء والوردي بدا وما كالكمدة كرولي عنقود قليلا تتغير لونها او كلمعها وكذا
اشبع الكلام عليه بعض شراح قصيرة رجوع بالمهملة الا شبيلي في الغاب
الحديث الذي مطلعه [illegible] عرائب صحيح والرجا بيت معطل
قوله وليس يذهب الا مبلغ في هذا الكلام ليس على التحليم وقصر بعضهم [illegible]
الشارح رحمه الله الامر على صحيح شعير فرزوك اه مرفوعا على قيل فقوله يبقى
الوقت فان تعلق بالغمر والاوقات قيل اصيل جمع على اصل بضمتين ثم جمع
اصل على اصال ثم اصال على اصائل وكل بالمهاد كما في الخلاصة وما احسن
قول بعضهم ابن في ايه النحو جمعا له جمع يجي في بالاه كم له وجمع الجمع يجمع
وثمرة [illegible] غرية يليق للاذة واو بلد فما جيب بقوله اما بل لا لعا الاطل
للاصيل فقوله انا او له معنى [illegible] وكذا [illegible] ولا معنى
في فرح والوقت الذي بين العصر والغروب على قوله في قوله شمس ح ووجه
الشبه الصفاء والصفرة او الحمرة فقوله الا استعار التمر بحبة قيمهم
المعنى فرح وشمس هذا الوقت على قدر [illegible] التحير وجمع ثم في الاستعارة
الشمس بحبة في البيت على غير ما سلك عليه الشارح بان يقال اراد بالا
صيل الشمس [illegible] وبالذهب ورفعه الي اضم في القرينة
والقرينة على المجاز الاضافة للاصيل الذي هو الشمس فالمعنى ح وفرحي
وقد الشمس على قدر [illegible] كما التحير في [illegible] وكانه في [illegible] ثم انه بحث في
تشبيه الجمال بالسحاب بان الجمال يحسن تصور الشيء على ما هو عليه والسحاب
الغيم تضاعف مرآة [illegible] في السماء وفيه تشبيه [illegible]
واجيب [illegible] المعرف
بانه تصور الشيء على خلاف ما هو عليه وفيه [illegible] بقول الفاضل [illegible]
البسيط قال ان هذا الحكيم [illegible] لو انصبوا في حلقتي [illegible]
[illegible] وراكب [illegible]

وليس يذهب الا مبلغ [illegible] في هذا الكلام [illegible] بالذهب [illegible] الوقت [illegible] الشمس [illegible]

والمسوغ لوصفنا الحمار بالجهل مع ان التقابل بينه وبين العلم من تقابل العدم و
الملكة وهما انما يتواردان على القابل فلعله التمليح ونسبة ما هو للعاقل من العقل والكلام
الى الحمار وفيه اشكال ان الجهل المركب وجودي فالمشبه كالمشبه به وجودي
الثاني افاد ان لا مانع من تشبيه العدمي بالوجودي انه كثيرا ما يقع في الكلام ثم اعلم
ان الاضافة قد تكون من اضافة المشبه للمشبه به بعكس ما عند الناظم نحو

وكأن محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد … اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

اي اعلام هي كالياقوت وكذلك شقائق النعمان اي النور الذي سمي بشقائق النعمان وقيل
بالعكس لان هذه الاضافة مجموع الشقائق بغير هذا الاسم وما للحمى فقال عياض

بحمد الله انتهى الى الارض وجامعه … تحكي وقد ماست اقاح اي ياح
كتيبة … لشقائق النعمان بيت جراح

ثم انه يصح في سماء العقل ان تستعار بالكناية وذلك انه شبه العقل بالسماء
بالشمس او بالنجم في الاشراق والاهتداء ورمز له باثبات السماء للعقل فيه الا
ستعارة التخييلية او شبه العقل بالفلك المحيط بجامع الاحتواء والانطباق
على الجزئيات وذكر السماء تخييلية ويصح جعل الاستعارة في النجم تحقيقية وذلك
بان يقال شبه مسائل العلم بالنجوم بجامع البعد وصعوبة النيل والاحتياج
الى آلة في الاهتداء واقتصر على لفظ المشبه به والقرينة الاضافة للعقل
كما يصح ايضا في سماء الجهل غيم فلم يذكر الشارح ما يذكر فيه استعارة
بالكناية بان شبه الجهل بالظلمة بجامع التعمية مع كل واثبات السحاب للجهل
استعارة تخييلية قرينتها او يذكر فيه استعارة تصريحية بان شبه فرط
الجهل بالسحاب بجامع شدة التعمية والستر في كل وقرينة النظم تجريدية وهي
اضافة السحاب للجهل ولترشيحه الجمع بين طرفي التشبيه لان المشبه موضوع
الجمع في الجهل قليلا ثم وكذا يصح ان يذكر ايضا في شمس من العلم استعارة
بالكناية بان شبه المعرفة بالشمس بجامع ظهور كل على غيره واثبات
الشمس للمعرفة بمعنى التخييلية قرينة للمكنية ويصح ان يذكر فيه استعارة

تصريحية

تقوم بجيبه بان يكون شبه قشاء العلم بالشموس بجامع البعد والانارة بكل
وفي بينه من اضافة شموس للمعرفة فقوله الا انه اخر السنين وقدمنه قريب
ابغضوا لذوات المخدورة كما هي في الدنيا عارية يوم القيامة ثم ان وجه
الشبه بين المعرفة والقصر مع الانكشاف وعلى النقابس الا بشيئ لا تنال بسهولة
لغير اربابها فقوله الا هو به كانت بصرية فمنكشفة في حال ولا يخفى ان
الرتبة البصرية تنافي العلم الخ المعرفة اما العلمية فهي تعين المعرفة المشبه
بلد بحجتها ادمنا فقوله الملغى في ان المخدرات غلبت انثيته
على معينه والا لكانت الاستعارة في الخدر اصلية لا تبعية في الوجه
تبعا لجزء شبه معرفة المشبه بالزوجة فيها بخدر وستر بجامع ان كلا سبب
للحيلولة والمنع والخفاء واطلق الخدر على المعرفة والزوجة استعارة اصلية
والشموس الخدر المذكور يخدر فكانت الاستعارة تبعية فقوله الا اضافة
في الشماء المخدرات بحضر للمعرفة فهي بينة عارية ويحتمل ان
معينه ايضا وان ترشيح ايضا ثم ان المغنى على الاستعارة النظم يجيبه يكون
خدرا واستار المعرفة الزفاف والتشبيهات بالنساء المخدرات ذوات انكشاف
واقفا على الاستعارة بالكناية في المعنى خدرا او المعرفة الشبيهة بالقصر
ذات انكشاف فان الاول ابلغ بليغا فان شئنا في تعميم مخدرات نوع فلة لا ان
الا على عود ضمير المتضايفين انه يكن المضاف لفقد كل على المضاف الا على
المضاف اليه كما هنا ومن المعرفة ونوره صبغ الحق اذ المضاف ومنه شموس
انما هو مشبه به والمقصود هو المشبه فهو مقدم من تقديمه وعود الضمير
على المضاف اليه فقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا اما لو كان المضاف
كلا وكل ابعض فالضمير يعود على المضاف اليه كما في قوله تعالى كل نفس
ذائقة الموت فقوله ونحو رماح الجبابرة داخله في التراتيب مرجحة المعنى
تعم بقا قدمه من المخالفة بان التراكيب يلزم ان تعد بالفاعل فلو جعل المجموع
من الخدر والمخدور تركيبه لسلم من ذلك لانه بان العامل قد سوحه فقوله
مقابله عبر التلقيف وتقريبه فهو بان لذا اراد بدل البعض بن برتعة

[illegible]

من ضمن المنزل ينبه لبعضها وتعريفها او تاديبه ومن هنا ارتكز الكثير فقال
في تنزل انه شتمال وارادة ان الفعل ليس يمنح حقيقة ومنزلة منزلته فلا
يسلم له فقوله كل حجاب من عام مخصوص بالحجب التي ارادة الله تعالى
زوالها لان كل الحجب لا زالت هي من متعلقات الخالق ومن في قوله من حجاب
يستر للبيان الى الحجاب من الجمل التي هي كالسحاب فهي تتعلق بمحذوف حال
على القاعدة او هي لابتداء اوان الحجب ناشئة في الجمل التشبيه بالسحاب
وحتى انما تم يعبة بعيث شابهة الحاجة واقصى الانتهاء الى الجملة تعلق
تعلو بالحجب تزول شيئا فشيئا الصغار ثم المتوسطة ثم العظيمة وحتى
لم تزل فيها منا غاية تتعلق بمنه كما في قوله تعالى سلام هي حتى مطلع
الفجر وما قبلها من دخولها معها بخلاف الى كما قال بعضهم
او فيه دخول الغاية الا هي فاتى اخرها مع الى وحتى دخلا
فحصله عند مخرج الفم بيانه فقوله فخرها جلاء اي النائم رحمة بنور ⊛
العظمة والمشاركة وكل من يناسب من المقام تفاوت كم يقتضي الزلة
والاي نكسار ولانه دلالة مشاركة في جمع قلوف الاخوان بهم في المتكلم لكان
انسب واجيب باختيار انها للعظمة وفيه دعى الحمد لوليها بلا ارادة
تلهى به انه من نعام الله تعالى عليه بالنعم حتى قيل انما للتاليف
والنعم يتحدث بها انتشاله لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وكثيرا ما
يذكر المجاز مع عدم صحة تلبس الموصوف بالمعنى الحقيقي ومنه مما اتفق
بين الشعر والكشاف وانما خلاف من في الكناية فقال الشعراء الكناية
لا تخلو عن ارادة الموضوع له تبعا وان استعمل في المحذور وجعل نحو
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى والسماء مطويات بيمينه كنايات الى
مجازات وذهب الزمخشري الى ان شرط الكناية امكان المعنى الحقيقي فجعل
قوله الفم دارمي المتشابه ونحوه مجازات لا كنايات ونحو قوله تعالى
لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة من مجاز عن الاستهانة والسخط فان

الا يفصل

بنعمة ربك فحدث ... على النعم
... والانفاق

التكلم الى قلان يعبر الا عن ترادفه وان لا حصل الغرض ان المسند اليه يجوز
عليه التكلم كان كنا يدل الا مجاز واما باعتبار ان النون للمشاركة
باعتبار الاشارة الى ان مقام حمد الله عظيم لا يستقل به واحد بل
الحامد يعظم ويحتاج الى معين او المشاركة باعتبار الثواب فان فيه
لا يخص الحامد بل يشمل السامع والحاضر والمتسبب فيه او باعتبار الفم
الجوارح فانه حمد بهما فقوله انما أتى به مع باعتبار ذات الحمد اما باعتبار
المتعلق فلمراعاة التناسب في الاول وان لا تعلق الى حمد بما اوجب خصوص
نعم الله بما ذكر والاشارة في الثاني قلنا تكرار وبالجملة فقوله الفعلية
من النسبة في نسبة الكلام الخ نص الجملة المضارعية والمفعول
فيها التسبب فقوله يعبر تولبته في الاركان فعل يزلنه مرقاه على
بالالم حمدا والمستتر كالملفوظ به ولا يجوز الفاعل الا حذفه في
الا في مواضع اربع نظمها بعضهم فقال

عند النيابة مصدر وتعجب	ووقع في بنفاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا او ان وكذا	جوابهم لنعم او سؤال السائل

واما الجملة الاسمية فانما لا يعبر الفاعل بالضم احد نعم يعبر له
لها كما تقدم من انها للانشاء فالناظم عدل عن ذلك بنفسه
فقوله وتجدد لها اعلم ان في هذا الكلام ستا يقتضي عن اسئلة منها
لم اعاد الحمد وكرره وجوابه ان ذكر الله لا يمل منه ومنها لم خالفه
بينهما وجوابه ان كرام الهدى الذي ذكرنا للمبالغة بعينه ومنها لم كان
بالجملة الفعلية وجوابه لما فات التعبير تولبته ولشبه بالكاسين
ومنها لم كان الفعل مضارعا وجوابه ما قوله تجدد لا تجدد مقتضيه
ومنها لم فرع الاسمية وجوابه لقوله للانشاء الكتاب الله العزيز
فان قيل الجملة الفعلية لا تدل على استمرار ودوام وانما يعبر الا
الجملة الاسمية فالجواب ان المضارعية كما تقدم ومنها

اعلم ان التعبير بالجملة الفعلية ليفيد التجدد وبالجملة الاسمية ليفيد الثبوت والدوام فنبه بذلك على ان حمده سبحانه تعالى ثابت دائم وتجدد كذلك
قيل ان معنى كلامه ذلك
يوصف حمده ابدا

كان المضارع له جهتان جهة الفعلية وان كان مفردا من اولي الفعل
وشبهه كالمفرد في ان الفعل اي لا تجتمع افراده في الوجود وجهة المضارعة
والمشابهة للاسم افادة الدوام وان لا يسلم ان لا كر تجدد وجه التجدد
والحلف بجملة المضارع لان استمرار التجدد في الا استمرار الثبوت قوله
معنى جهة وهذه الثلاثة منها ظهر بيان الاول تعامه اشبه واما حكم انتفاء
لنعم الله سبحانه فمن الجوع الا فيتفاد قوله اقرفا الراد بدايانا ه
من قبر قوله الجملة تشمل المنشر والمنشر الثبه ولا كر المبالغة منو
الفعل قوله بمنزلة النكرة فالجمل بعد المعارف احوال وبعد النكرات
نعوت واوصاف ولذا كان الفعل في سبيل النعت للنكرة نحو لا اكلت وقال
تعالى لا يشترون قوله الا النكرة ولا بد عليه ولغرابة على
اللئيم يسبني فانهم قالوا ان الجملة نعت لا حال وكذا قوله تعالى
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وذلك ان المعرف بال الجنسية بمنزلة
نكرة معنى قوله اولا الضمير كاسم الاشارة والموصول لان كل
كون الضمير لا يوصف به من محل اتفاق وكونه لا يوصف منه فالجمهور
خلافا للكسائي فيشترط بعضهم الا الدالة منه على المدح في الرحيم واللهم
صل عليه الخ وفي الرحيم وقيل جدا الجمهور على البدلية لا على النعتية
وقراءة الجملي من بعض التراكيب ولله در العلامة ابي جعفر القاسم

العجم اضحى في القلب منه شأنه ❊ فتشتغل بالحوادث بنعمى ❊
ومعنى ما اضحى يوم ماله ❊ فيغال في المضمر لا يوصف ❊

ثم انه يجوز وجه ثالث في جملة حال وهو الحالية اي محمد جليلا ولا يقال
التعبير بالحالية تقتضي انه لا يحمد الا اذا كان على حالة لانا نقول
صفة الجلالة ازلية قوله على الا نعام على للتعليل قوله بنعمة
يحتمل ان الباء بمعنى على وهو اخصص بعد تعميم كر بعد ردانعام الى
النعم او النعمة الى الانعام لان الانعام صفة الفعل والنعمة اثره واما

وقوله فالالتفات محل نصب صفة لضمير ... على الضمير لا يوصف ولا يوصف به

ثم ادخل الباء على قصر الله تعالى على الاصنام والانداد خلافا ويحتمل ان الباء داخلة على
ما يختص به تعالى فقد قيل فيستقلوا لله تعالى بالاصنام والانداد شركاء فيكون
قيل كان من قصدهم شرك نعمة يقولون بعضها للاصنام والانداد شركاء له فيها شيئا
بها ويحتمل ان الادخال التصريح بالقلب بما جاء به الشارع وهو الحصر في الله
المعلوم في الشرع والانداد شركاء لا نصيب لها كما في الزكاة وشروطها حتى للسعد
للمستغرق قال تعالى قالت الاعراب آمنا الآية وفي الحديث امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموا
لهم الا بحقها وحسابهم على الله يقال اقتصر المرء بالاصنام والانداد شركاء
على الله بالانداد والاصنام الكاملة ونحو ذلك فاذا رفضنا الكعبة واحدة
قوله بالنبي الاجرم حيث الاشتياق البيان وكان بينا بلا قال الله اجمع
ما لدين المختص بالذكر فقد رد ثم وصلنا على خير الانبياء عليه
السلام وقد خصصنا سبحانه بقول الله عليه وسلم ثم اعلم ان التخصيص
من القصر فلذا قال للشبكي وقد قيل الاختصاص من باء بعد تدخل على المقصور
نحو خصصت بالعبادة او على المقصور عليه نحو خصصنا الجود بزيد والاول
الاول اكثر في تعليقات العلماء بين الشعر والنثر كما ذكر بعض الاخيار
السيد في حواشيه على الكشاف والمطول ونقله بعض في حواشي المختصر خلافا
للعلامة الذي نسب للنثر اختيار دخولها على المقصور عليه بعكس للس
للشعر وقد نظم بعضهم ذلك فقال

والفاء بغير الاختصاص وكثر ✽ دخولها على الذي قد حصر
والعكس مستعمل وجيد ✽ ذكره الحبر الهمام السيد

على هذا الناظم حيث اخرج ذلك فالحمد لله بكلمة وبالله للشارح رحمه الله
التصريح بالتيسير لو قول الناظم وهي الاشكال بالحمل فان كانت
الباء في النظم داخلة على المقصور عليها تقدم المعنى لكن شمول الاستعمال
التعليل وان كانت داخلة على المقصور وهو الاستعمال الكثير فاقيد

قوله خصصنا فيه انه ... ان ... الغالب الاعم فهو ... مقتضى ... تقديم ... المعمول ... وهو ... من ... الفعل ... تعلق ...

ب ١٢١١ خمسا

صلى الله عليه وسلم لم تعم رسالته عليه السلام بل عمت ثمانية عشر الملائكة ه
ذكر رسالة تشريف وتكريم لا تكليف لخصوص الملائكة مرة وفي الثمرة ه
والجملة بل هي ترى الأمم الماضية لأن رسلهم عليهم السلام أمامهم نوابا عنه
صلى الله عليه وسلم

فإنه شمس فضل هم كواكبها … يظهرن أنوارها للناس في الظلم
حتى إذا طلعت في الأفق عم هداها العالمين وأحيت سائر الأمم

وقال [illegible] رضي الله عنه

[illegible] والقمر جميعهم … [illegible]

ويجاب بأن الغفور علينا من رسالته بأن ثم أو شفاعة الخاصة فإن له ه
شفاعات ثمانية كما في الجمل وغيره فقوله من أيات المجد من أنا أشهر
على الأئمة ثم قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ومنها
إنه من المسخ والخسف ومنها كثير الثواب على العمل القليل فقوله
المقامات جمع مقام والعلا جمع علياء كصغرى وكبرى وقال فيل
الكبرى ومقام مركز وقال ابن يعقوب بعلياء في الجرزية الكل نكر الجمعة موتثا
أعني المقامات أو المقام بمعنى تكاثر وبر عن أول الحمد مقامه في مقام ه
قلبنا من قوله ابن من خيرات أهل خير اسم تفضيل

وعلى الناس خير وشر … عم قولهم أخير منه وأشر

وأراد الشارح خير الأمم ولذا حذف الفاعلية والأولى تعريم النسب على
البدل أنه من باب التوابع عند الاجتماع ومنه نشأ وخلاف ما ينبغي
من شارحه قوله الثانية أي من الواقعين على الأنبياء عليهم السلام
والأرض فصولا لله بار من الأرض وارفعه عليه سبحانه وأعلم أن الفاء في
اسم التفضيل محضة لا لعطفية بل الكلام التفريع فقوله ابن من علم
بيه البدل من البدل وبيه نزاع فقوله شرح الأدب قيل سواء المبدل
منه على نية الكلام وقوم ذكر بأنه على نية الكلام باعتبار العمل

[illegible] حبيبه ... عن [illegible] من أبي حسب في ... وعليه ... إنما ... ه

بل من كل وجه والحق لزم انه لا معنى لتضمين البعض والاشتمال هنا اذ [illegible]
قيل بالبدل في قوله تعالى م العزيز الحميد الله فاسم الجلالة بدل وقيل في
توجيه شرط الاضراب في البدل ان نسبة المجموع للبعض لا تناسب واجيب
بان ذلك حكم للغالب ولو وجه ذلك لكان كغيره ثم اعلم ان المقطوع اولى
لما فيه من تكثير الجمل في مقام المدح ونحوه وقضية كلامه ان النعت المقطوع لا
يشترط فيه المطابقة بينه وبين المنعوت تعريفا وتنكيرا واقل ما يقال ان
رسم المنون غير المنصوب بالالف لعلها لغة شرط الا يتم المنون وصيد ليس بمنون
فلا يحتاج للجواب بانه فرق في الالف بينه على رسم الاثر يريد خلا بالمعنى
لتعظيم ثم اعلم ان السيادة وردت في نحو انا سيد ولد ادم ولا فخر
وانا اذا انا سيد النوع الا فيشك فانه رجل ادم وكذلك في حديث سعد
بن معاذ قوموا الى سيدكم واما ما ورد في حديث كيف نصلي عليك يا رسول
الله فقال صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد فان
تلك الرواية والسيادة ادب والادب مقدم على الامتثال كما في حديث ابي
بكر لما تاخر عن الامامة لما جاء صلى الله عليه وسلم فوجده يؤم الناس فاشار
بالبقاء وتاخر عن الامامة فقال صلى الله عليه وسلم بعد تمام الصلاة
ما منعك يا ابا بكر حين اشرت لك ان تبقى بمكانك فقال ابو بكر ما كان لابن ابي
قحافة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث علي
في صلح الحديبية والله لا امحو اسمك بعد ما قال له صلى الله عليه وسلم
امح اسمي وحديث حديث اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بهم وهم
يتناضلون فقال ارموا فان اباكم كان راميا ارموا وانا مع بني فلان فامسك
الفريقان فقال ما لكم فقالوا كيف نرمي وانت مع بني فلان فقال ارموا
وانا معكم كلكم على ان الاخبار فيها حيث قيل انه من النقل العول للادب
فلا في حديث الصلاة المذكور فليتامل ولعل عدم ذكر السيادة
لكونه في بدايته واما حديث ان الله هو السيد فانما هو السيد على الاطلاق

بدل

[illegible]

[illegible]

ثم تفضيله صلى الله عليه وسلم على الانبياء عليهم السلام فاكتبة سى
محل الإجماع   نبينا افضل باتفاق من كل مخلوق على الاطلاق
وأما حديث لا تفضلوني على يونس ابن متى وحديث لا تفضلوني على موسى
فإنه أن من يعبر بالجر موسى واخر فعاينة مرفوعا بالعرش فلا ادري أفاق قبلي
او جوزي بصعقة الطور فذلك قاله صلى الله عليه وسلم تواضعا او قبل
ان يعلمه الله بانه افضل والمراد النهي عن التفضيل المؤدي للتفاخر او
للتنازع اي غير ذلك مما اجيب به ومن جملة ما اجاب به عز الدين بن عبد
السلام سلطان العلماء عن حديث لا تفضلوني على يونس بن متى بعدان
جيء اشارة الى تنزيه سبحانه عن الجهة اي لا تفضلوني بقاب قوسين او ادنى
بالقرب من يونس بن متى لما كان في ظلمات ثلاث البحر وبطن الحوت والغيم
لان سبحانه منزه عن الجهة ... فقرب محمد صلى الله عليه وسلم كقرب يونس في
علوه وقربه سبحانه وقرب الوريد ... اين ما كنتم ثم انه احد
اختلف العلماء بعد تفضيله صلى الله عليه وسلم على الكل مثل سيدنا الخ
بالكمالات او بمحض الفضل والكرم فنسب الى الامام السنوسي في شرح صغراه
القول الثاني بعد نقل التفضيل الى بقية ونقله الامام ابن عجيبة في رسالته
الكبرى وان كان لا بد من اعتقاد زيادة كمالات فيه على كل مخلوق واستشعر
بعضهم القول الاول وقال من ابى الا ان ذلك التفضيل بسبب الكمالات
بل يرجع لمحض الفضل والكرم فقوله العلامة الهاشمي فتعبيره
ليلا يلزم تفضيل المبدل على المعتقد او الاتباع بعد العلم على فهمه
سيرا لما تعرض والكل محقق فقوله من احسن التي هي احسن نحوه مما لم يحمي او اى
متفرع في التابيد او بين التاكيد الا الخضر فيتنفى ولا عمه فقوله
وكان رسولا نبيا كانه اشارة به الى اسماعيل وانه كرر في الكتاب انما جعل انه
كان رسولا وجعل وكان رسولا نبيا بين السبب المجاب الثلاث في كلامه انه
الكتابة فقوله بفارقه اي فلم يبعث ادم او ادم بعدي ارسل رسل من اول
نبوة انه ارسل الملوك الى فرقة بعض فيه بحمل النبوة على التبليغ

اعلى

ونبيا حال من الرسول وفيه بدل من الثانية التي هي او من كان النبيء في حال ابتداء نبوته

به عطف على الجملة الحالية باعتبار الانبياء الشاملة له ثناء النبوءة وكان فيه
ونبيا حال من هاشم كان او من ضمير رسوله والمعنى وكان رسوله في حال ابتداء
نبوءته إذ انه ختم بغرضه فلا يعتبر في الحال بل المعنى بانه لو يصح أن تكون
كان ناقصة ونبيا خبرا لها اى فلا او كان في حال كونه في سنا النبي في حال كونه
ينتظر نبوءته وأما لو جعلت النبوءة على المعنى المجازي المتضمن للعادة
باثناء الانبياء فلا يعتبر المقارنة سواء جعلت كان ناقصة او تامة قلبا
وأقرب من الكلام أن قوله النبوءة بالصيغة الحقيقة اللغوية لا بخصوص
النعت ثم على حمل النبوءة على الابتداء كما ذكر تأويل المأخوذ المقارنة أيضا
أيضا مع تقديم الاعم على الاخص المشتمل على التأسيس من الجواب
لئن يقال ان يقال في توجيه ان الاخص لا في مقام التقرير كما يقتضي
الكمال في مقام المدح والثناء سوا أن تكرر الصيغة الثانية حصلت في الخارج
للموصوف بعد حصول الاولى وعلى من ترتيب الذكر واللغة لا الا سيما
كان في الثانية الحالية المذكورة فاتت الغريبة على نعيه ورقاب
الاخص من الرسالة يشتمل والاعم وجب الحمل على قائم من الاملائكة
الناس ومقول المقارنة ومن اشتراط على حالها فالوقت الصيغة العامة
على الجامعة في الآية فلا مانع من الحمل على الاخص فلا سواء كان الثانية
أعني الرسالة من المراد في الخاص النبوءة فلا يعتبر المقارنة وعن الجواب
كما لو ارسلنا اليك الاخص على عضد النذر فقوله اليقا بر من ان المشعر
على أن نبيا بالياء ومن فيها الستة من النبوءة اولا وبعد ان النبوءة
الاثرية والمنزلة وأما الجواب فبأنه يتيمم الغ ما على اني الهمز وبائه
من الجواب والنبي ما خوذ من النبأ الى النبي مخفف المهلوب بالشرع
أو مخفف من الله يخبر الملك بالشرع والوحي من الاجرية او قفل الاقلام
يقوم بذكر الصفات الكاملة الخاصة ثم يجمع بعرفة الذي لدلالة
المقارنة والثمن في ترتيب على الاتيان والتعين اشار من الجواب الكثـ

ومعناه انه اذا ادعى الصفة الخاصة من بين الانبياء او ولما المطابقة فيقدح
الرسالة الثانية اجزاء للكلام على وجه التنزل على التي فيها اشارة الى
الجواب عن مهمة عن قوله سبحانه وانك لتلقى القرءان من لدن حكيم عليم ومن
الاجوبة ان اسماعيل عليه السلام لما وعد بكمال ما بينه وبين الخلق من
صدق الوعد كمل الكلام على ما بينه وبين الخلق والا فالانبياء قد كمل الوصف
العام وهو النبوءة ثم رجع الى ما كان يأمر به من الصلاة والزكاة الاية
ثم ان ابن موسى عليه السلام وسر ذكره في الكتاب مخلصا انه كان مخلصا
وكان رسولا نبيا ذكره بعض الاجوبة المتقدمة ثم اسند كله على طريق
المشهور من ان النبي اعم مطلقا وبيان انه على العموم الوجهي او ان
الرسول اعم مطلقا وهو الذي اشار الشيخ كما نقله عنه من قوله بعد
تقسيمه فلا تسأل قوله كما قال في الحبيب من انه من قسيم بعضهم فيرد على
عليه من جهة انه ذكر الحالية جوابا كافيا وان ما تقدم تعرض من جواز
ما بينه وتعرض الشيخ الى ان المراد بالصفة ما لزم من النعت من قبيل ذكر
الله عقبا كلامه قوله صلى الله في الجملة خبرية لفظا انشائية
معنى قوله كان البخيل نصبا على انه مفعول مطلق وعامله الوصف قبله
اي من البخيل قوله رغم بالبناء للفاعل كعلم من باب علم كسحاب ويقع
التراب فالاول مصدرا والثاني اسم الذات فالمراد لصق بيده من التعريف
تعرض لعن الله انفه والجملة كناية عن الذل والاهانة لان الانف بعض
الادمية من الحديث وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكره قال
الجزولي في شرح الرسالة كما في حديث ورد ما ادعي من الخلاف قال تعالى وقد يوضح
نفسه الاية وفي الحديث ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب
المرء برأيه وكان الجمهور على ندبها وتقدم ان الاصح قول في الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم زادت على العشر ثم ان الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم يتعين المشهد في الدعاء من انه من الله رحمة ومن الله عليه وعن الله

الملائكة تسبيح واستغفار نحو الملائكة نفعا عليه صلى الله عليه وسلم
قال تعالى يسبحون الليل والنهار وورد ان الملائكة تستغفر لمن قرأ كذا او في
مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومنها ذلك دعاء بخصوص الدعاء نحو
ونصلي على نبيك محمد الأمة من حمد الله بمعنى اللازم القريب الذي هو
ارادة الانعام بمن صيغة ذات ان اللازم والتعبير الذي هو الانعام فمن صيغة
بعد قول الحمد على مقتضيات اللغة المعروفة في القلب والجوارح قال تعالى
الله عز الذي علوا كبيرا وقيل انه بمعنى العظمة فيمن نشبه به معنوي ثم
هذا العطف يختلف باختلاف معاني الصلاة على ما تقدم ثم انه قد اختلف
العلماء هل نفع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو راجع للمصلي لحديث
من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشرا الحديث وحديث من قال اجعل لك صلاتي
كلها يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اذا تكفى همك ولانه صلى الله
عليه وسلم استغنى بربه عن نفع الخلق وورد ان الكمالات صبت عليه من
قرنه كما ورد في تفسير وللآخرة خير لك من الاولى وان الحكمة الا في
عن حين لكن هذا الحكمة التي قبلها لانه دائم الترقي والكمالات بحسب
اللحظات ولذا قال توبوا فاني اتوب الى الله في اليوم مئة مرة وقال حسنات
الابرار سيئات المقربين وهم عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر
والصغائر قبل البعثة وبعدها ولو سهوا او هو راجع له صلى الله
عليه وسلم ولا تعرض له بما قدمه فان النفع راجع للذكر والكمالات لا نهاية
لها وان الترقي مستمر ولا يلزم من رجوع النفع له صلى الله عليه وسلم
الا في مقام التعظيم وهو الاصح قال بعضهم

وصححوا بانه ينتفع … بذا الصلاة الشا نه من نفع
لكنه لا ينبغي القصد له … لنا بذا العزو في الصحيح

ذكر المصلي ينبغي له ان لا يشاهد الا ما يحصل لنفسه من النفع في صلاته
او القوابل من النعم فانه الواسطة العظمى في كل نعمة تصل الينا فسار وكره

بعضهم من قوابل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ازيد من تسعين منها تقوية النفس وجهارة الطباع واستحالة الرعاء وكثرة الثواب على العمل القليل وسهولة الحج وعلى الكرامة وقال سيدي احمد زروق وشيخه الحضرمي وشيخ ابي احمد بن موسى اليمني والامام السنوسي في شرح صغرى الصغرى وجماعة ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تقوم مقام الشيخ الا كرفا ان بعضهم في التنوير بلغ الا بها الى درجة الولاية قلنا ان من شيخ يسلب له الارادة ويعرض عليه انه نعاس من يعالج اوقات سوء ان لم من قال بن عمانيم يعجب شيئا عمارة المسالك لا يفيد في كلهم بغية المسالك

ومن يتعرف شيخ التربية بخلاف شيخ التبرك فيتعرف ومن تداوله بعد ينقطع شيخ التربية الذي تسلب له الارادة الا اليوم بل هو موجود في كل زمان واما قول سيدي احمد زروق وانها تنفع من لا فرقان بعد فذلك قبل ان يبلغه الله به قلنا العالم الله به اعتم بوجوده ورجع عن قوله السابق وقال من الشيخ شيخ الارادة موجود في انوار صلى الله عليه وسلم ونائب عنه قال الكرماني صلى الله عليه وسلم لانه يحتمل ان المعلم رحمه الله سلم ايضا الا كرمه نفعا كالصلاة لما تعرض من كتابته ام لمن واحد من الصلاة والسلام على الآخر عند تعذر الا بد وقد تيسا الجمهور مسلم عن الكراهة وقد وجه بعضهم الا كلام مثل التاجي لما جمع بين الصلاة والسلام وكذلك البخاري في الصلاة فيحتمل ان المؤدب على ذلك فقوله ثم شيخ من ترشيخ التشبيه

فقال

التشبيه قول القائل

يا من الشمس سكنت في السماء ... فعز العواد عنها جميلا

فلن تستطيع اليها الصعود ... ولن تستطيع اليك النزولا

ولبعض شيوخ اشياخنا رحمه الله ومتطرقة المجاز

وربما التشبيه رشح لما ... فلم يتم الشمس مطلعها السماء

ومن المجاز بعضهم زاد جارية بغض تعظم فلو هي من يا كنت انها النظم ١٠

[illegible]

جا سنرتد

فانتشرته من الشمس فسكنت في السماء البيضاء قوله ومنه استعارة اى
منزلة الكعبة تحتوى على استعارة مكنية ثم ذات في المراتب الثلاثة بل الاربع
في نفي دين جعل ربى لعلم التشبيه التي كمراة ورمز له بشيء من لوازمه ومنه
ما للجمهور وهو لفكا المجاز على ما للسكاكي او على كل منهما يثبت مجاز او من التشبيه
المضمر في النفس وليستنتج المجاز ومنه ما للخ ويشهد كم العصام هنا من مثال رابعا
قوله ما الليل والنهار جعل كلا استعارة تخييلية قرينة للمكنية مع ان الاول
كان والاخير ثم شيء قوله ان تركم الخ وقيل ان نفس المال هو للمشبه به
في ذكر منزلة او يصح في الجملة استعارة تم بحيثة وقد الك انه شبه هذا والمعنى
المشار به للنجم بجامع البعد في كل والصعوبة وانتقم على المشبه به ولا يقال
قد ذكر المشبه في مجموع المعانة ولا استعارة مع الجمع بينهما من التشبيه لانا
نقول لم يذكر ذلك الا على وجه ينبئ عن التشبيه بمعرفتها ↓ ↓ ↓
↓ ان تجيبوا مرسلا عبد الله ↓ فهي زارا زاره على الغمر ↓ ↓

قوله من جمع المعافاة فائدة عن الحق بلعلكه من به في واخرجت ارالاعالمين
بالمعاني به تكررة تكرارا من حق للرسل عليهم السلام وهو الموت ثبت
من خواصه شيخنا ونور الفا ابو على اليوسي رحمه الله تعالى في الكتب وواه
وقد وفد انبل العجم من المغاربة والمشارقة رد به على بعض انبل العجم
مراده عن العموم وقال رحمه اليوسي الكبير الى ان انبل العجم فالولاية والقول
لا تعرف في الكاركان الحق من بينا وسواهم من سنا قبلكم هنا كلمه
بعد الان تعالوا والاجماع على انه صلى الله عليه وسلم تام من الدنيا
حتى علم الخمس بل بعض الاولياء الذين هم دون من هم بعارفه بعلم كما
في الاسم من وغيرهم ونعتقد انه صلى الله عليه وسلم علم علوما واقفا جميع
علوم الاولين والاخرين من حوادث كامله به منه من صفات الربوبية قوله
لحة معلم في اي مع الخفاء وسمى باللحم والقاف بالفتح وهو اختلاف الاصوات
ومنه في لحنه اقسمت فلانا عن قوله لقوله هذا المحركات اعم بجهة الشيخان

شرح البيت

من كلّ وقوله كلام يراد منه الدير بالحمد والشكر او الحمد والثناء لله او له
بالعمل والا فلا فوله علو الحمد متعلق بكلام بيرا او خبر بعد خبر والمراد
بالعواقب الكاملة بعقد كافية العقد ابن ليلى من الحديث من بيه الله به خيرا يفقهه
في الدين وفيل هم الحامدون بذليل حديث الزيد من الرتبة تنفا تاو لثة عقد
بين المسلمين حتى تقوم الساعة وقيل الحمد وهو قاله الامام احمد بن حنبل
رضي الله عنه والعوانه لا تراجع يزال الخ فوال قال الكافية المذكورة فقهاء
الحاملون من الحمد وهو اشار انه ورد في بعض الروايات وبهم بالشام وفي اخرى وهم
بالمغرب وهو بالشام بتعلم لم كان بالمدينة وفيل المراد بالمغرب الغرب
الا فمعا ووزه امثال الغرب فيل هم امثال الغرب وفيل هم امثال الدلو الكبير اي
امثال الناجية والعمود وقيل المراد بالغرب العمود ونقل الامام تاج السنوسي
رحمه الله في شرح صغرى الصغرى من رواية كان يقول هذا الزمان نعرف
العقلاء فيه من بين الحمقاء وكان شيخ محمد بن ابراهيم يقول لو كان حديث
في قرن الكافية مرامينا لا نساويهم منا باقضاء الحين واشلها وقتنا
ولا حل هذا الحديث ولله الحمد ما ليسنا بل تحققنا بقاء امثال الخير ولله
الحمد فالله يلحقنا بهم ويحشرنا في زمرتهم ويميتنا على محبتهم وعليهم ه
واخواتهم فوله وآله وصحبه لم يتعرض الشارح رحمه الله لشرح هذا
البيت اما لوضوحه واما لكونه لم يثبت في نسخته وكلامه الجواب عنهم
مناسب بقوله وعلى آله عطف على عليه والصلاة على غير الانبياء
والملائكة تجوز تبعا وتقريبا اللهم صل على آل ابي اوفى من قصها بعده صلى
الله عليه وسلم وآل الله اول بعض من كتب الولي وعلى الفاعين اوامل
بعين قسكون ولكلمة ليل اكثا منه مغلوطة في محله وقد يضاف الى المشهور
فلا يقال الا الحمد ويضاف آل الى الضمير لغة بدليل قول عبد المطلب

وانصر على آل الصليب وآله اليوم آلك

وآله صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم دون المطلب وفيل والمطلب ايضا

الامام ابو الحسن [illegible] الاشعري [illegible] العلوي [illegible] من الاعلى [illegible] الشافعي [illegible]

زهير ابن [illegible] كان [illegible] [illegible] الاولى [illegible] ١٣٤٢ [illegible]

ومنهم من تبع الإمام الشافعي بدليل حديث إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
أي كانا ملتئمين وإسلاما جاهلية خلافا لبني نوفل وبني عبد شمس أعمامهم بأن سيدنا
الله بن عبد المطلب ولم تعطنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة وعمدنا معه
تعني أن الكيفية الخلاف في كون بني المطلب من الآل إنما أشار لذلك في
الآل كالاء على تغيير وعن بني هاشم ابن المطلب بالأثري في نسخة وبالواو
في نسخة أخرى ويطلق الآل على خصوص أهل الكساء الأربعة فاطمة وعلي
والحسن والحسين ولد الإمام رضي الله عنه فقد جمعهم صلى الله عليه وسلم
في كساء وقال اللهم إن هؤلاء أهل بيتي اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا
ويطلق الآل على الأتقياء الآتقة بدليل حديث إنما وليي الله وصالح المومنين
كما قال سبحانه إن أولياؤه إلا المتقون والولي كالقريب ويطلق الآل
على أمة الإجابة لاكن كلا إنما كعبه وملائه ومجالسه وأهل نسب دينه
النبي صلى الله عليه وسلم ويصرح به قوله في الحديث وصالح المومنين
على أنه من إضافة الصفة للموصوف وأتقياؤهم كلا جمع من زيد سيف
المسلول من النار قراءته صلى الله عليه وسلم إذا أقامت قرينة على
المراد بهم بالعمل عليه نحو اللهم صل على النبي وآله الذين حرمت
عليهم الصدقة إذ المراد بهم من هاشم عليه ولادة ونحو اللهم صل
على النبي وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا إذ المراد بهم
أصحاب الكساء إذ أهل السنة رضي الله عنهم على أن آل الرسول صلى الله عليه
وسلم عن البشر بريا جنة ثم في المشيئة وحمله الإرادة في قوله تعالى
إنما يريد الله على الإرهاب والمراد بآل البيت خصوص أهل الكساء فالإرادة
فالإرادة على حقيقتها قاله الغفاري وابن زيد بن سيدي عبد الرحمن الفاسي
وشارح الصحيحة أي زرقبة والإمام وسيدي محمد بن الطيب القادري في
تآليفه ونحو اللهم صل على النبي وعلى آله الذين حرمت على النار رجلا
فقل هم إذ المراد بهم أمة الإجابة نعم إذا جمع الكلام على الآل من صلاة ولي

ان يجاب في مقام الدعاء على انه اجابة من الدعاء فمتى كان ثم كان للاجابة
اثر في قوله وصحبه انهم جمع معهم صحابي وانهم الجمعوه العلم التبعيد لانه
الكل يحمل الاجزاء بخلاف الجمع فانه دال على افراده لانه تكرار الواحد ثم ان
الصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي خارج ابانه صلى الله عليه وسلم بعد
البعثة ولو كان غير بالغ كالحسنين ولم يطل اجتماعه به خلافا لمن يسمي
التابعي صاحبي بمجرد الاجتماع بالصحابي بل يطول وذلك انه يحصل
بركة الاجتماع به صلى الله عليه وسلم من المعارف والعلوم والبركة في
ادنى الفضيلة فاذا حصل لمن اجتمع بغيره في ادنى من الطويل وخرج عن
الصحبة ورقة بن نوفل وبحيرا الراهب ممن اجتمع به قبل البعثة والمقيد
قال شيخ الاسلام زكرياء كما قال اللقاني وانا اقول لا يرد على الصحبة
فانه حصلت له الصحبة ومن جملة الصحبة ثم ان من الصحابة عيسى عليه
السلام ومن التقى معه في عالم الملكوت ليلة الاسراء ومن ان في اخر الزمان
يحكم بشرع نبينا صلى الله عليه وسلم فيضع الجزية ولا يقبل الا
الاسلام ويقتل الخنزير اي يبطله كله من يرى انه على دين النصارى
النصارى وفيه ان من تلاقى من الانبياء عليهم السلام الذين التقى
معهم صلى الله عليه وسلم في السماوات ليلة الاسراء صحابة وذلك
ان ارواحهم متجسدة على شكل اجسادهم التي في الشهود كابراهيم وموسى
ويحيى وغيرهم وقال بعضهم ان من خلوتهم سموا الصحبة بخلاف عيسى
عليه السلام لانه التقى معه ويموت ويدفن في الارض فاقال
تعالى وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم الاية ثم ان عطف الصحب على
الال من عطف الاعم على الاخص لان الال على الاتقياء او على كل
المؤمنين وهو من عطف الاخص على الاعم ان اريد الال على بني هاشم وفيه
ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في الحسين وانفراد الصحب بابي بكر وانفراد الال بمن
الغابرين على من صحب رضي الله عنهم وهو من عطف الاخص بالطلاق

محمول

ان يحمل

ارجعها الى اعلى خصوص اهل الكساء. قوله اذ والضروري صحة لمجيئه والمراد
الرؤية له تعالى كما يراه شاهد بلطف ومن الحق ومنها ما اهل السنة قال
تعالى وأما ثمود فهديناهم الآية وقالت المعتزلة ان المراد به الدلالة
على الحق بوقع الوصول قال تعالى انك لا تهدي من احببت الآية قال بعضهم
ان الدليلين متكافئان وان هذا الاشتراك وحمله اقرب على الحقيقة والآخر
على المجاز والتأويل بخلاف الآية نصا اذا الرؤية له تعالى على غير اشهاد بلبس
بمرآة واما قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم فمن تهكم بهم ثم ان العلاقة
المذكورة كلام الشيخ ابراهيم الشبراخيتي في شرح الاربعين حديثا وتبعه
بعض المتأخرين وان هذه البيت للشعر في شرح العقائد بروايته كلامه يحكم معنى محمول
هذا الخلاف ولم يحك كلامي يومئ الى انه يقتصر على قواعد مذهبه في المحو والالا
من وافقه كلام عياض ونقله الابي على مسلم ان الهداية عند اهل السنة
تطلق بالاشتراك على معنيين احدهما الرؤية له تعالى كما يراه شاهد بلطف
ومنه الآية واما ثمود فهديناهم وثانيهما خلق الاهتداء بالقلب ومنه
ضد الضلال وعلى هذا الثاني ورد قوله سبحانه انك لا تهدي من احببت ه
الآية وانكر المعتزلة الثاني بناء على قولهم ان العبد يخلق
افعاله وان معنى هذه الآية امتناع الدلالة على الحق بوقع الوصول ه
وراجع حواشي المحلي للروض الجمع ونقلي على نبيك محمد منا في الآخرة
في شاهدنا. قوله ممن شهدوا لنا له اللمحة والعرفة بكون المشبه كسمه من
النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث المحلي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
المشتركين وللعرفة بكونه من المحو سبحانه كما في حديث قدسي نسبة
للغرس والاختفاء منه بل ونسبته للغرس والتكميم لانه الحديث وعلم
عن قومهم ان انهم اهل العدو عن اهل الغابلين ومنه انه صلى الله عليه وسلم
شاورته ليلة المعراج ان عن تحتما ايقع بين امته من الاختلاف فقال
سبحانه له انك عم كالنجوم بعضها اضوء من بعض ومن اخذ بشيء منها

جيد

اختلفوا فيه وعلى معرى يعني هذا الحديث الذي وان المعنى كذب فيه فيلزمهم
المعلوم من الصحابة كما ان المعنى فيه بالصحابة انهم المجتهدون وهذا
مبني على ان الصحابة عدول فتبين تجتهدون ويغلطون غلطا فاحشا يعكسه
كلام الشيخ السنوسي على الحمم بتقرير انهم كلهم مجتهدون وقبل الفتح ابوحى
الكتب الصحيحة قبل الفتح فلا تعارضه يشترطونهم قرانعو في قبل الفتح
وفاتوا الاية وقال ابن عطاء الله انه صلى الله عليه وسلم كانت
تتجلى الامة من اول بعثته في الدنيا في بعض الازمنة فلعل هذا الخطاب
كان حالة التجلي فخاطب من ليس بصحابي منهم واختار السبكي الاول وضعف
ثم احج الشيخ فقال ان هذا فهم عن هو بين ولا يتغير اما هو يث له فتشوا ة
التجلي بوانه نعسى بيرك لوانفق احدكم مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم
ولا نصيفه فالمراد بهم من اسلم قبل الفتح وقد اشكل قوله في الاستراء
هذا وجه الشبه مع انه لا بد من وجوده في الكلم يبيرى هو المراية في الاي
تستراء فلو قال في المراية لكان كما يقال الكلوا لا مستراء على تشبيه
وقد يوجه بان هو المراية بغيبة عن محمد وهو النبي بالاستراء او ان الكلام
من باب الحذف والاصل بمثل اياه الا مستراء به نحو والبدر المستعار اصله والله
اعلم المستعار به حذف واو هذا وارد في التشبيه اذ ان كلما سبب للاستراء
كما انه هو مشترح في نفسه ثم ان هذا التشبيه من تشبيه الاقوى بالاضعف
لان مراتية الصحابة مرئية مقصودة ابدية اخروية ومرئية النبي مراية
دنيوية منقضية لان اريقال من مرائيه مرائيه للقبلة ولان وقت رويت
اخروية فلنسر المشبه اقوى او يقال بعض الاقوى عين مراتيهم للشفافة
الدنيوية من فضلهم وقوبهم الانوار والسلب وغيرة ذلك فلم يعو المشبه
على المشبه به على انه لا مانع من تشبيه الاقوى بالاضعف لغرض كما هو
مبين في محله فقوله او تعرض اختلف فيه هل الواو نائبة عن او او غير
نائبة وعلى هذا الاخير السكاكي وغيره بدليل الجمع بينهما فوا ما بعد

وتعرض قال المحشي الخطاب للصحابة
تشنيف كان النبي للصحابي
بعضهم ومن حكي في الكشف
وجرت نحو الفهم بكشف الغطا

وعلى

وحمل هذا التأويل انه لم يرد بانارة خلف الفاء بعد الواو وممن يتوهم ايلاء الواو
اولانه عاطفة وتقديرها اما باعتبار حكم المحل من حيث قوله رتبة الواو وفيه للعـ
للعطف وفيه عطف الخبر على الانشاء وهو جائز على قول الزمخشري لاس
للاشتغال النحوي ثم ان اما هذه التي الواو نائبة عنها او هي مقدرة تكون
في موضع مهما يكن من شيء او يصلح في موضعها ذلك فان اما بمعنى مهما يكن
من شيء خلافا لبعضهم الخلاصة والاول ان اما اسم وبعلى قوله فاعلم
ان مهما مبتدأ او اذا كان شرط ولما نابت عنها اما احتاجوا الى عمل
النيابة وما تشعر بها قال التمام ان شيئا اخر بمعنى اسم من ان لابن جمعة ان الاسم
الى سمية لازمة على اكثر النحويين عملا لا في كل وهم اجوزوا الانشاء
ثانيهما الفاء من جهة انها لازمة لبعد الشرط في الجملة كما اذا لم يصلح
الجواب لكونه شرطا فانه خلو الفاء على تاء التابع ولا ما يحصل الاشعار
ارتباطه بغيره لمن ذكروا المشعر بالفاعل قال ابن يعيش الاصل ان لا يفصل لانه
انه لا يشتغل بالمخصوصية والتعقل كما هو معلوم وان الفاعل فلما تواقع
مع المبتدأ قالوا ومنه الاسمية فطرحوا النظر عن اعتبارها واكتفوا بجعل
المبتدأ التقديرية قال فيلزم ان اللام والفاء كانا موجودين قبل الاتيان باما
او من هنا قال ان لا مهما يكن من شيء بعد ما تقدم بان قوله الفرق به
بمنا الاشعار وان اعتبار انه يكون قلبا قلنا وما ذكرنا هنا هو اولى من قول
بعضهم ان الفاء معترضة لازمة لتعسر فهمها لانها شرط ومن قول ابن الحاجب ان
اما نائبة عن اداة الشرط والفعل معا وبعد الشرط ثم ان الفاء يصح
ان يكون من محذوفات فعل الشرط كما قررناه وهذا من توجيه الاشعار
المذكور وان يكون من محذوف الجواب والتقدير مهما يكن من شيء فقول
بعد ما تقدم ان نسبة المنطوق والمعنى مختلف ولكل وجه ثم ان الفاء
وهو بعد بعض كونه زمانيا نحو جاء زيد فعمرو فكانا نحو دار زيد بعد
دار عمرو فبعدا انه زمانه ثم انه يعتبر التابعة والمتبوع على انه قبلها

مقويا باعتبار ان في الكتابة اي ان في نسخة المنطوق وكأنه بعد وكان رفع الحمد
لله فتح وبهذا الكلام تبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونيته فعناه ثم ان اما
بعد قد وردت عنه صلى الله عليه وسلم في خطبه ورواها عنه
رواها عنه اكثر من اربعين صحابيا واختلف في اول من نطق بها على ثمانية
اقوال فقيل داود عليه السلام وهو فصل الخطاب الذي اعطيه قال
تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل يعقوب وقيل ايوب عليهم
السلام وقيل كعب وقيل قس بن ساعدة وقيل يعرب بن قحطان ونظم
بعضهم ذلك فقال

جرى الخلف اما بعد من كان باديا بها ثمن اقوال وداود اقرب
لفصل خطاب ثم يعقوب قس او سحبان ايوب وكعب ويعرب

وراجع ما تقدم في بعض اول الشرح قوله لما بعد ما ينبغي ما وافقه على ال
المبادي العشرة والبعض واقع على الثمن فقط وان كان الانسب ذكر كل السا
الشارع الا في العمل بعد قوله حوائج اليه لم يجر ع نفعه في المقصود
قوله هذه ابدال الاربعة مع ما ذكر به مبتدأ من محمل ومن موصل
الكلام ان المبادي يتوقف معرفة العلم عليها اسم للمعاني التي يتوقف
عليها الشروع في مسائل العلم ليكون الشارع على بصيرة فان درجت
المبادي في تعريفه وكذلك بيان حاجة العلماء الانسانية للمنطق واما
معرفة الكتاب فهي اسم لها يتوقف على الاطلاع فرقت اقسام المقصود
كما رتباهما ان يؤكد النسبة بين معرفة العلم ومعرفة الكتاب يسوى التباين
في المفهوم لان تسمى معرفة العلم المعاني وتسمى معرفة الكتاب الالفاظ
واما باعتبار الصدق والوجود فمعرفة العلم اخص باخذ الفاظه الازال
على معرفة العلم من معرفة كتاب وليس كل من حصل المعرفة الكتاب منه
معرفة علم المنطق الى معرفة خليل وخطبة القاموس ومعرفة جمع
الجوامع فهي معرفة كتاب فقط لعدم ارتباطها بالكتاب المؤلف

صحابيا

ابن العلم

5

لا بالعلم وقد تعقب بعضهم كلام في علم ان النسبة بين معرفة العلم وقبول معرفة
الكتب بين العموم والخصوص من وجه لان الكتب قد تعلم بدون تعرف التعريف في معرفة
العلم فلذا ذكر المبادئ في اثناء التاليف فهي معرفة علم بقيد كما ان
دواتها معرفة كتاب لعدم التعرض فيه تعرف الا فرقون كما قال ابن زكري
وغيره ان التراد في بين المعرفتين فلا فرق بين ابن الامام وتلميذه فقوله باقي العمر
يعني في علة تعرضنا على مقدمة النحو والمراد بالعمر المعروف فيشمل
ايام من وان كانت المعرفة بالزائد اقوى فقوله في يعرف ما هو ساقع الى
علم وقيد الاجمال اخرج الوجه التفصيلي في الكتاب فعرف فقوله فيقوى
البا عنه او يضعف بحسب قوته وضعفه فقوله يمتاز اي بعد قوله فيه
لانه كان فيهم بالحد السابق فيها ان موضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارض
عوارضه الذاتية فقوله وقد اشتمل اي قال ابن زكري المذكور مشابه
تستوعب المبادئ وسكت الشارح رحمه الله عن الحكم من المبادئ انه بالنسبة
للمه وكذا الذي فيها فقوله ابو العباس هو ابن الغلامة انه جامع الحجة
شيخ محمد بن احمد الحرايفي امام اهل السنة رضي الله عنهم فقوله التلمساني
انه اذا او فسنا المعرفة او نسبنا كان فعلمنا ان الله قال السنوسي وبينهما
واجبات وكلام في قسنا بل علمية فسقطنا الحجر وانوا عملي في حواشي
الكبرى توفي رحمه الله سنة تسع وتسعين وثمانمائة والمغني زيغوله
التلمساني عمر بن زكري القابسي المحقق شارح النصيحة والغرباني كان رحمه
اهل المائة الثامنة عشر رحم الله الجميع فقوله محمد المقاصد كتاب
للسعد جمع فيه ترفيعات بعلم الكلام وادلة اهل السنة رضي الله عنهم
والرد على شبه المعتزلة بقريبه السعد على فتح شيخه العضد في مواقفه
الا ان المقاصد اوسع واشمل من المواقف فتكلم ابن زكري رحمه الله محصل
المقاصد فقوله في المبادئ خبر ان فقوله فيه متعلق بمعنى فيه
قراءة الكتاب في الحال محصل بين ما وابن ابي ... من حيث الا برعية من الامكنة

[illegible]

المقاصد للسعد ... الكلام

المواقف للعضد شرح السعد

سبق بنية على قيد ما لا ذهن منا فمعمول البنية ونحوها له في القلبة لا تقدر
على المعمول الذي هو روح الشعر نحو قوله

ورثته حشوا اذا الجمرة … كلا رضيا في بالعفاء او الجلا

وبحث فيه صاحب الآيات بان ما نابه الارتياح غير مسموع بل المسموع تلك
الثلاث في نحو له بمعنى علم وازن ولا يكفي في تسلسله على قيد ما لا على
فهم من المجاز والنشاء وبل وقد تقدم اغراني ادخال ظهور التعلق معرضا على قوله
[illegible] بالوجهتا او بالجمع عما وابرادة بعيم نسبتهم انهم [illegible] فقوله اما
[illegible] رحمه الله المباحث القسمة على الترتيب [illegible] رحمه
الله قوله العلم الباحث في اعلم ان العلم عند الاقدمين ليس من الاعتقاد
الجازم المطابق لدليل فالظن والتقليد ليس بعلم وعند المناطقة
تصور الشيء اي حصول صورة الشيء في العقل فاندرج فيه الظن والشك
والوهم والجهل المركب فمقابل العلم عندهم هو خلو الذهن بالكلية واما
في اصطلاح العلماء فهو وجه العموم فيطلق فيه باعتبار شهرته على احد امور
ثلاثة القواعد وادراكها والملكة الحاصلة بتكرار الادراكات ومنها
اي من اطلاقه على القواعد النحو فيعلم المذكور ويصح كل من هذه الامور
في النحو بالمذكور ويكون اطلاقه [illegible] وقوله الباحث فيه مجازية [illegible]
القاعدة التي [illegible] والعلم [illegible] للبحث ويصح ان يكون الباحث
بمعنى اسم المفعول مجازا [illegible] بناء على ارادة القواعد بالعلم فقوله
احوال جمع حال [illegible] العارض والصفة المجهولة واراد بالمعلومات
الموضوعات المحمول عليها والبحث الحمل والتصورات والتصديقات
[illegible] من المعلومات بل بعض من مجازا فقوله من حيث الخ من الجهة
حيثية تقييد ومنه الحكم بل جعلت للتعليل لخرج البحث عنها لا من
حيث التلخيص المذكور [illegible] من المنطق والنحو [illegible] وقوله
الى مجهول [illegible] المعلوم التصوري يوصل للمجهول التصوري

والمعلوم

والمعلوم التصديقي يوصل الى المجهول التصديقي فنحو قولنا قام عمرو وعلي
كتبت بين كون الكلي الداخل في الماهية الاعم منها هو جنس والجنس مع
الفصل حد ونتيجته الجنس مع الفصل حد ومع الخاصة رسم والقضية
حملية او شرطية والاولى شخصية او كلية او جزئية او مهملة والقياس
الاقتراني تتفرع منه الاشكال الاربعة وشروطه كذا وكذا ونحو ذلك من علم المنطق
المذكور والمعلومات يراد بها ما هو تصور كالكلي والجنس مع ح والا نحو البحث
من قبل التوصل الى المجهول التصوري وفسر عليه الشك في التصديق وقكل
من البحث في المعرف وبادئه هو التوصل للمجهول التصوري الا ان المعرف
مباشر والاخر بالواسطة قال وقيل الموصل للتصور او التصديق
المجهول ليس هو ما عرفات التعاريف والا فيستقيم كتعريف الحد نشأ ما
بالحيوان الناطق مجهولا لا يصح التي يبحث البحث بقوا الكل له دخل
في الايصال على ان البحث والحمل انما هو في جهة المقايس الكلية واما
الماهيات فلا بحث فيها ان تحكم فيها بما قالوا المعرف ولا حكم
فيه ان التي يعا كتفاسير يعتبر في لوحة بكم السامع واما الماهيات
تحمل بعد معرفة علم المنطق قال وقيل الماخوذ مما تقدم من ان الموصل
للمجهولات التصديقية هي المعلومات التصديقية مع ان القضايا
انما تتوقف على موضوعات ومحمولات وهي من التصورات لا من التصديقات
بل المقصود بالذات في القضية هو الحكم والتصديق واما الاحكام ا
بذكر فيها لتوقفه عليها وقد ذكر ذلك في ان هو الاصوم يعرف بعضهم
اقوال المعلومات يعني بواسطة موصلة الى المجهول التصوري والتصديقي
وقول الاخر ان هو الايصال والبلوغ بارادة الموصلة المبلغة
فهذا قول الشارح مرادا بالعلم على ان البحث هو خارج
العلم والتمييز بين الحد والرسم انما هو بذكر الفصل او الخاصة لا بذكر
الجنس فانه قد يذكر مع الرسم والحد ولا يقال العلم هو المنطق

الكلية والجنسية
في مثالنا والبحث من
جهة عمل الموضوعات
وذلك من جهة حمل
وكذا يقال في البحث
في الاقيسة ومبادئه
فيتوصل للتصديق
المجهول بتركيب مبادئه
الى القياس من حيث
مباشرة والقضايا
بالواسطة قال وقيل

قوله ورسمه باعتبار الخ وما قبله رسم ايضا لكن باعتبار ذاته وذلك
ان كلامه على حقيقته وان ادلة الشارح بالغاية رحمه الله الغاية
الغريبة او ارقابه على علم المنطق مثلا من حصل فوائد المنطق بعضها اذا
حصل شيئا في كل علم وان قرأه من غير [illegible] الخ بواسطة توصله الى ذلك الخ
المجهول فيطلع عليه وقد وابهمه به اما الغاية المعبر عنها بالمذكورة
في قول المصنف نسبته كالنحو للسان فيعلم البيت قوله بالمعلوم وان تصورا
وتصديقا وكذا قوله الى المجهول وكذا قوله يوصل منه المعلوم الى المجهول
كما تعرفه قوله ويعم في تبا في المعلوم والمجهول في الشرع يعلل الاشتغال
قال علم الحساب [illegible] بالمعلوم العددي
لهما وجمعا وقسمة الى المجهول العددي كالاطلاع على ما تبلغه دقة
المربع بعدد بعدد ذلك [illegible] المنطق في شانه ان يطلع بقوة على المنطق
المعلومة له لكن ما يحصله اطلع بالفعل الخ وتسوا فرد على ذلك على
وجه تمام التبصر لو كان عندنا نوع خفاء قوله وباعتبار منفعته على
باعتبار فائدة [illegible] التعريف رسم ايضا لان العصمة والحفظ خارجان
عن ذات المنطق واشار رحمه الله بهذا الى الخلاف في كون المنطق علما بل
قال بعضهم هو رئيس العلوم وهذا ما [illegible] في نظم العلامة ابن [illegible] العلوم
العلوم بهذه الالة ونحوه قاله في [illegible] ابن سينا وقول الغزالي رحمه الله
ان الحكمة المنطق [illegible] يحتمل للقول [illegible] بينهما بان الاول
باعتبار ذاته والثاني هو باعتبار غيره لانه كان ينجر في كل علم كما
تأتي في الجلال [illegible] قوله الالة [illegible] كل [illegible]
المعنى التركيب المقصود وقوله هو المنفعل بكسر العين على صيغة
اسم الفاعل [illegible] ومثلت الاثر [illegible]
فالحرفة [illegible] الخ قوله كالمنشار
في [illegible] النجار للخشبة وكالقلم فانه [illegible] الكاتب

وان رسمه باعتبار [illegible]

للفن كما سبق فيكون ذكره فيما ان كان كل المسائل من التنكيت به التمثيل به ن
الجمع في مثالها مثله الادلة المعنوية اذ العلوم امور معنوية وان المسائل الة
حسية وقد يقال ان لا مانع من ان يكون عين ما ذكر لانه لا يحصل منهما فيشمل الجمع
المعنوية الجمع به وغيرها كالمسائل وذلك يقال ان المراد الحسية سوى
جزئية ذكر فاخ الخارج شروحه ، وبه تنعقد الجمع فيجعل منه مجموع
علوم ازاجه ، وه العلم يعرف بجامع السبكي الفقه ، وقد تقدم الكلام على
ذلك قوله نسبة الى قواعد في قوله كلام من الشارح رحمه الله ان
المنطق قوانين وابيا غراء عليه بانه اراد الجنس او انه قانون واحد
باعتبار امتيازه عن بقية العلوم ثم من القانون تحته قواعد وقوانين
قوله من القضايا ومن القواعد وهي قضية كلية يعرف بها احكام
جزئيات موضوعها نحو كل موجبة كلية تنعكس جزئية وقول النحاة كل
فاعل مرفوع وقول الاصوليين كل امر للوجوب حقيقة ووجه معرفة احكام
جزئيات موضوعها من ان تاخذ من الموضوع الجزئي المندرج تحته كما هو
الموضوع ثم تجعله موضوعا في الصغرى وتحمل عليه عنوان موضوع القا
عدة فتحمل القضية ثم تضم الى القضية من القاعدة فينتج قياس
من الشكل الاول ينتج المطلوب فتقول زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
ينتج من قام زيد مرفوع وتقول كل انسان حيوان موجبة كلية وكل موجبة
كلية تنعكس جزئية فكل انسان حيوان تنعكس جزئية وتقول ﴿اقيموا
الصلاة﴾ امر وكل امر للوجوب حقيقة فاقيموا الصلاة للوجوب حقيقة
قوله من النسب في جواب عن كون المراد بالمنسوب اليه قواعد مع انه
في اللفظ مفرد فان قيل المنطق نفس القواعد والقوانين فكيف تنسب له
قلت الشيء لا ينسب لنفسه يقال انه من نسبة الجزء للكل وبهذا اللغة نحو
زيد راس وقيل انه اسم ووزير اختلاف فان قيل المنطق الجمع فيه ضروري اي
العلم كله والكل من اقسام المعرفة تعلق القواعد كلية وكذا الادلة

قوله الشارح [illegible] قوله الفن من النسب الى الجمع قال [illegible] الى القواعد والواحد الى المجموع [illegible] الذي [illegible]
لا قانون واحد وشر
كذلك هلا قال لقول
الى على ان المنطق قانون

يستوي مفهومه كلية وكيف يجعل نفس العقول يعني المنكر باعتباره
مفهوم كلي مفهوم وباعتبار ما صدقاته الخارجية من كليات وقواعد
كما تعرف القضية فعلم ان ما صدقها مركب وبهذا اندفع جواب بعضهم بان
الكلية من اقسام الكلي فلا منافاة قوله واصل القانون الخ او لا اصل
الاول في غير لغة العرب لعله القانون او وضع اليونان او معرب ثمة
تسميه العرب المسطر ومثله مسطر الكتاب او الجدول او المسطر فرقت
بين اخبارات ثم عربته العرب وتكلمت بلفظ القانون واما خلفه في لغتها
فاستعملته او في فيا من الشيء ثم في القاعدة والمناسبة بين المعنى
البولي والمعنى العرفي من التوصل في كل بها الى امور كثيرة قال قيل المعرب
ما قد كان من وضع العجم ثم ادخلته العرب في لغتها واستعملته في المعنى
الموضوع له عند العجم نحو الفسطاس للميزان والمشكاة للكوة
وبينه نحو القانون لم تستعمله العرب في المسطر يعني المراد
بعضهم واصل المعنى كما ذكر قوله المسطر كذا للشيخ خلافا للقول
سيد الحسن اليوسي انه اسم المكيال فلعله تصحيف قوله او اشترط
قال اشتباه بما يريد الاشتباه للشيء او الى الحقائق عندهما وجهه
ان بعض العصمة لمنكر كما قال الناظم يعصم ابن بكار من عنوا الحكما
لانه اخذ له العصمة في الكلام وكان الفاعل المعني في كل شيء منه
الله تعالى قوله كما يقع الخ فالنحو من الفاعل منه وما عداه فقواعده
قوله فوقه للتفسير العقلي تعرف الكلام في كونه من المجرد او
الة لاعراب وانواعه وقد تسلط الكلام عليه في الاحيان
وعلو الرسم لعلم المنطق الخ فكان بمثابة في قوله النابعون تابع
العلم قوله معرفة انه ومفهوم اعرب قوله النظم تعرفه انه
من العلم وبمنزلة مقولة المعلوم التحصيل المجهول والوقم كذا النفيس
في المعلومات فلا الخ في المجهولات فتحصيل قال زيد الخ يع

واصل القانون
باليونانية المسطرة
وفي لسان العجم
وشرع العقلاء ...
[illegible]

المنطق

المنكسر بالآلة القانونية في غيره تابع لدخول الحساب أجيب بجوابين
الأول أن من ثمرات قواعد الحساب تعصيم الذهن عن الخطإ والفكر فيه
في الفكر وثانيا فلا فائدة غير تعليم الثلاثي إذ لا في العكس للاشتغال
بخروج الحساب لأنه إنما يعصم الذهن عن الخطإ في شيء خاص وهو معرفة
العدد وقوله فموضوعه ما تنوع وتعلق البحث في العلم الشابوب
عن المنكوف قوله المعلوم من حيث يوصل من حيث ذاتها أنها عرض
للمنكوف في المعلومات المعلوم من حيث التوصيل للمجهول وقوله فما يبحث
فيه الضمير عائد إلى ما بحث لعلوقة واقعة على الشيء بيعرف وبالمعلومات
والموضوعات لعل المنكوف كلاهما والجنس علو وجه خاص هو نحو التصورات
الضرورية وعلوكتهم برجع جنس والجنس الذي ركب منه العقل ثم المراد بالبحث
الحمل والحكم وبالعوارض المحمولات ونحوها أحوال وهي محمولة وكائن
بعد البحث والحكم تصير معلومة فتسمى أيضا معلوقة وموضوعا يحكم
عليها بالعوارض وحال المجهول كما تعرف في المثال باب الجنس في القضية
الحملية فهما موضوعا ومعلوما في القضية ثم المعلوم والبحث
والحمل للعوارض إما على نفس الموضوع كالحمل على الكتاب الذي هو
موضوع علم الأصول فإنه يشتمل منه أحكام الشرعية بتحول
الكتاب منه الأحكام الشرعية ونحوها مثلا العقل والجنس مركب منهما
الجزء وإما على عوارض الموضوع نحو العام إذا خص بالبعض يعتبر الحق
ونحوها مثلا الجنس الذي هو كلي فمن يتعرف والحقيقي الذي يتعرف ونحوها
والجميع يشمله قوله عوارضه وبه علم أن في محل العوارض على عوارض فرع علم
وعوارض جملة الموضوع إلا في كانت مما يحمل عليه العوارض المجهول
ثم اعلم أن العلوم جنس واحد تعددت العلوم باعتبار الموضوعات بأن
الموضوع قد يتعرض في بعض العلوم كموضوع علم الطب فإنه بدن الإنسان
الحيوانات يبحث الطبيب فيه عن عوارضه من صحة وسقم وهو أدرى

عوارض موضوع كل علم
ما يبحث فيه عما
عوارضه الذاتية

م
علو وجه خاص
هو نحو [illegible]

أي الأول أعني
[illegible]
[illegible]
[illegible] عوارض
[illegible]

واعتبارا وموضوع علم الفقه فانه افعال المكلفين فيبحث الفقيه عن
احوال المكلفين من وجوب وحرمة وجواز وكراهة وندب وموضوع علم النحو هو
الكلمات العربية بعد التركيب فالنحوي يبحث عن عوارض اواخر الكلمات
من رفع ونصب وغير ذلك وقد يتحد الموضوع للعلوم ويختلف اعتبارا
كموضوع علم اللغة والتصريف فهو الكلمة العربية المفردة فاللغوي
يبحث عن دلالتها الموضوعة بين معانيها وصاحب التصريف يبحث عن صحتها
واعلالها واتفاقها وقلبها واصلها وزيادتها وحذفها ووزنها وغير
ذلك وموضوع علم المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية
من حيث [illegible] ثم ان علة اثبات العارض للمعروض المعلوم على اقسام
ستة او سبعة ثلاثة ذاتية وثلاثة او اربع غير ذاتية لان العلة اما
ان تكون نفس الموضوع نحو الانسان مدرك للغرائب اي متعجب فان علة
ادراكه الغرائب كونه انسانا واما ان تكون جزء الموضوع الاعم نحو الانسان
متحرك بالارادة اي بواسطة انه حيوان والحيوان اعم من الانسان وهو جزؤه
واما ان تكون خارجا عن ذات الموضوع لكنها مساوية للموضوع وجودا
وعدما نحو الكاتب مدرك للغرائب بواسطة انه ناطق فان العارض يحصل
هو للمتعجب في الصدر فتحدث بسببها الضحك والتعجب واذا ادرك الغرائب فهذه
العوارض الثلاثة ذاتية لان العلة الذات او جزء الذات او الخارج المساوي
فان مساوي الشيء كعينه واما لو كانت علة اثبات المحمول للموضوع امرا
خارجيا اعم منه وقيل في العارض انه اذا ابعد عن غريب وتحته اقسام ثلاثة
لان العلة اما ان تكون اعم نحو الناطق متحرك بالارادة فانه بواسطة
انه حيوان ونحو الابيض متحرك بواسطة انه جسم فان الجسم خارج عن
مفهوم الابيض كما صرح به السبكي في الاشتغال واما ان تكون اخص نحو
المتحرك بالارادة مدرك للغرائب فانه بواسطة انه انسان قيل وفيه ان
الحيوان مدرك للغرائب فانه بواسطة كونه انسانا قال في السلم اذ

بل كونه ناطقا [illegible]
ان يقال ... غير الجسم متحرك
او ساكن

جيم

فيه بالحيوان فما سوى النوع الانسان فالقضية كاذبة وان اريد به الانسان
فقط فالعلة ذاتية لان الانسان مركب من الحيوان والناطق وان اريد
به ما يشمل الانسان وغيره فكالجملة فلا يخرج الا ما عدا الانسان من
الناطق لكن قد يجاب بانه لم يرد به الا خصوص الانسان وان الحيوان ما سوى الانسان
فلا يريد به الا الانسان خصوص الضاحك فكذا العلة ذاتية لان الشيء
مع غيره غيره وحده وان كان الاخص يستلزم الاعم عرفا فلينا ملوأما
ان تكون العلة مباينا نحو الماء حار فانه بواسطة مماسة النار فهذه
العوارض الثلاثة الاخيرة غريبة خرجت عن قوله عوارض الذاتية
وزاد بعضهم رابعا وهو ما اذا كانت خارجة اعم من وجه نحو الابيض
متعجب بواسطة كونه انسانا وهي تخرج ايضا عن قوله بعوارضه
الذاتية وقد قال الشيخ في المطالع للمباين كالجسم ابيض بواسطة
كونه سطحا اورد عليه ان الجسم سطح مع ثلاثة فالعلة العارضة
هي جزء الرابع فمباينة واجيب بان العلة سطح فقط والجسم سطح مع
ثلاثة ومتحدة وقد بحث فيه بعض هذا الجواب بانا قد نسبنا للجسم نزول الع
العلة فقلنا بواسطة كونه سطحا وحيث قد حصلنا فيه فيرد انه لا
فكيف ينسب للجسم المخالف له فيه فيرد انضمام الشيء مع غيره غير
ولعلهم نظروا في تعليلها الى الجملة فصار الجسم كانه سطح واحد فصح
هذا التعليل قلنا فلشيخ اعلم ان الصور العقلية في علة العارض
للموضوع متواترة عشرة لان العلة اذا نفس الموضوع نحو الانسان
متعجب او جزء له اعم نحو الانسان متحرك بالارادة او الاخص او
المساوي نحو الانسان عالم بكلية بواسطة انه ناطق او معكم بالقوة
العاقلة واما خارج عن الموضوع مباين نحو الماء حار بواسطة مماسة
النار او مساو نحو الكاتب مدرك للغرائب او اعم نحو الكاتب متحرك
بالارادة او اخص نحو المتحرك بالارادة متعجب او اعم من وجه نحو ابيض

مدرك للغرائب فالتعجب بواسطة أنه أخص وأقسام المركب من الموضوع وغيره
وهو إما مساو للموضوع مطلقا نحو التأثر من مدرك للغرائب بواسطة أنه
أخص أو أخص نحو التحيز من مدرك للغرائب أو أعم بالكلية أو من وجه أو مباين
جميعا أربع خمسة إلا الأخير منها فإنه مستحيل وسبق أنها إنما كانت علة العارض
جزء الموضوع الأخص أو مركبة من الموضوع ومن خارج والمركب أعم من
الموضوع من وجه أو بالكلية أو مباين فلقلتها فلو بقيت الصور الممكنة عشرا
منها ثلاث ذاتية وهي ما إذا كانت العلة نفس الموضوع أو جزءه الأعم
أو خارجا مساويا وأربع غريبة وهي ما إذا كانت العلة خارج الموضوع
أعم بالكلية أو من وجه أو أخص أو مباينا وبقي صور ثلاث وهي ما إذا كانت
العلة جزء الموضوع المساوي أو كانت مركبة من الموضوع وغيره والمركب
مساو أو أخص بالكلية وتجري الثلاث بتردد بين ذاتية أو غريبة وقد تفرع
أن صورة الأخص بالكلية ومثلها نحو التحيز من مدرك للغرائب فمن مثلوا به
للخارج الأخص ثم مثلوا بمطلق ما يصدق بالخارج كلا وجزءا فإنه كان
الموضوع أقرب أجزاء تركيبية واعلم أنهم أوردوا على جعل موضوع
علم المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية فإما حاصله أنه إن
أريد بالمعلومات المذكورة ما صدقها تماما أن كل ما يتعلق به العلم خارجها
لزم أن يكون جميع الحدود والحجج المستعملة في جميع العلوم بل جميع المعلومات
التي من شأنها أن يقال موضوع لعلم المنطق وقد علمت أن الموضوع
يبحث عن أحوالها وإن أريد بالمعلومات المذكورة مفهومها فما به يصح
قولهم في المنطق إنه علم باحث عن أحوال المعلومات وذلك أن الأحوال
والعوارض محمولة المسائل إنما تحمل وتصدق على تلك المعلومات التي
في الخصوص والخصوصية من شأن الماصدقات المفهوم الكلي فإن
التي تتصف بالجنس والفصل بمعنى المعلوم التصوري التي من حيث
إنه ذاتي للماهية وكذا الحجة بمعنى الذي يفيد الماهية المعرفة فيتحد

يلحق

كما يلحق المعلوم التصديقي من حيث انه مجهول وكذا انعكاس السالبة كنفسها لانه يلحق
القضية من حيث خصوص انها سالبة وكذا انتاج المطالب الذي يعرض في يلحق
المعلومات من حيث انه ترتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك
واجاب سعد الدين باختيار الشق الاول وان المراد بالمعلومات ما
صدقاتها الخارجية في الذكر من حيث انها توصل الى تصور ما او تصديق
ما الى تصورا او تصديق مخصوص فان الحدود والحجج المستعملة في
العلوم في محل مخصوص بينهما من كونها حدا او رسما او حجة او قياسا له
اقترانيا او استثنائيا او كونه الشكل الاول في الذي يوصل الى مطلوب التصوري
او التصديقي وهذا يتعلق نظر المنطقي وهو موضوع علمه والذي يوصل
للتصور والتصديق الخارجيين هو خصوصيات اخص واخص من تلك الخصو
صيات ولا يبحث المنطقي عنها وانما هي من متعلقات نظر المستعملين له
والمؤلفين والشراح المبينين للتصور والتصديق الخاصين وهو كلام
الشيخ وانه فعل المكلفين التي هي موضوع علم الفقه فانما تعرض له
الاحكام الخمسة بالنظر الى مطلق خصوصيته الى الخصوصية الز
ائدة الكائنة التي حصل بها التعين الخارجي والذي كان فعل المكلف
واجبا فعله او مندوبا فعله او قليلا فقال في قوله لا يبحث فيه عن قرينة ال
اذ الذي يصل للمجهول وهو بالبحث اخص وله في تعريف الموضوع كما اخص
في تعريف العلم وحرره الشارح والمحشي العلم الباحث عن احوال المعلومات
فيقع التنافي فيجاب بان الذي يصل الاخص في الموضوع باعتبار الجهة
والكيفية التي شانها ان يصل وفي العرف وحرره باعتبار العقل والنقل
وبالجملة فذكر قوله في الموضوع فيه الاشارة الى ان المبحوث عنه تركيبه انه
الناظم ليقع له التنبيه وان كان في كلامه واما ذكره لعنه في تعريف العرض من
جهة انه مبحوث عنه بالعقل في العرف فلا تنافي ولا ايراد خلافا لجواب
بعض حواشي المطالع بان الذي هو نير الموضوع مطلوب ايصال الى

تنوعيون عنده في العرف وانه زائد على حذا ابن بشار وملغة فائدة بضم
الاذا انه احمد على الجواب قبله قوله واقعدا او اخرجه من الغرفة اي الفعل
والوجوه الخارج وان مثوم ثوبه في الصباح اكرفه علمت ان العلم انما
يكون بالتعلم كما في الحديث ويرد على الفلاسفة القايلين بان العلوم
تذكارية واما ما كان منه في الطباع كنور النار في الحجر الصلد وكما من
بذلك البسيلي عن شيخه ابن عرفة في شرح قوله انما العلم الذي
يكون بالتعلم من علوم الشرايع بالخصوص قوله ارسطاليس هو
حكيم بغير همزة وقد تحذف الف ويبقى الهمزة فيقال ارسطاليس
قال ابو الطيب المتنبي

من مبلغ الاعراب اني بعدهم ... شاهدت رسطاليس والاسكندرا

وكذلك قد تحذف الف الطا بعد ما اخذها الهمزة فقال بعضهم

اذا اسر ركبت في ام بروره ... فلا يك منك في هذا نفور
فبعض الجيران يجمع افكارا ... ارسطاليس والكلب العقور

ويقال ارسطو ايضا كما عبر به الشارح فهو بكسر الهمزة وفتح الراء وضم
الطاء ومثل البيطار ساكنة او مفتوحة وجملة ثم ثلاثة اللغات خمسة
مستعملة واحدة بالمد ويم واصلها من اللغة الى ان ارسطاليس
في كلام العرب ثم فيه بالتغيير ومنه ما تقدم في اسماء الاعلام
العجمية اشارة الى انهم ما اخذوه تغليبا او انه من الوضع من وضعهم قوم
المتاصلون والعارفون بالمعاني والاشعار واساليب الكلام وامثل
الفصاحة والبلاغة وامثل معاني المتوار وان من مقتضيات الاحوال
وان اعتبار كما قاله الواحدي بل هو من فن ابيهم في الجماع وفي بعضه بالمهملة
بالمهملة فهو بالمعجمة اشار لبعضه صاحب روض ابن نور قوله
يونان قال ابن خلدون يونان كما في التورية من اولاد ديافث واصله
يونان ثم وقت فيه التغيير بقلب الالف واوا بعد ضم الياء قوله بكتب

والمتكلمون الما يحنى عن ذلك وان ارسطاليس وارقعد بعوارض ونقل الارفعا ارسطو ونوهم ان قول ارسطو وشبهه من ان ارسطاليس ومدى ... انه ارسطو ثم انما وجوه الجوهر ... واحب الى الحق اولى منه

... يابانه

كان في زمن الملك الاسكندر الذي بنا الاسكندرية وسمي ذا القرنين المذكور
في قوله سبحانه ويسألونك عن ذي القرنين الآية قيل انه ملك الدنيا
جميعها اثنتي عشرة سنة وهو احد الاربعة الذين ملكوها كلها اثنان
مسلمان احدهما سليمان بن داود عليهما السلام وثانيهما الاسكندر
المذكور واثنان كافران النمرود وبخت نصر ثم توفي الاسكندر وسنه اثنين
واربعين سنة مفهوما وفي الملك انه لما تكرر في الارض امره ولد ملك
الهند جارية البنت الغراء السن عشر وابو كصبعها ولم يوثر فيها فيحق في
تاباش مع الاسكندر ومن ذريته وفات وكان الاسكندر المذكور تلميذ
ارسطاطاليس اسكنه بلد واحد وعليه كل سنة الف مرة من العدد دينار
وقرا ابقراط العلم على ان اذا ارسطاطاليس بالحكمة ومرتبة الشيوخ
وبلوغ الشأو ويقال ان عن ابن الامور الحكيم واخر الامور عن بعد الاسم
جالينوس قيل ان بعد الاله قات تعقوله فقيل فوقه لما انتهى عن عبادة
الاوثان وممن حكم ارسطاطاليس اشتغل بالناموس فقيل له الناموس
فاشتغل بالناموس الشرعي مع فهم من مرقاتها في وجه النهي عن المنكر
يرانه من علوم الكعبة بالهداية ثم اوقف اخذه من ابي اسلافه ونوله
اوانه ومن لنا على ابي يوم وقال فالتواضع الا وامر من بنيه وفيه وشريعة
زمان رسوله ثم ان ارسطاطاليس يقال الذي المعلم الاول وان المعلم الثاني
هو ابو نصر الفارابي التركي الحكيم المشهور وهو الواقف دون المنكر في
الاسلام وسلك به سبيل الشاهر كما ان ارسطاطاليس سلك به سبيل
المتعين يقال دخل ابو نصر في زوالة نزل على سيف الدولة وكان مجلسه
مجلسه مجلس العلماء فقال له سيف الدولة اجلس فقال ابو نصر نمو منط
او حيث انت وانه يجلس من اعلا الا مم فقال سيف الدولة لغلام بلسان
لا يعرفه سوى الغلام ان هذا اساء بما قال كان عالما فزالت والا انتهينه
منه فجاكمه ابو نصر لا تعجل ايها الامير فان الامور بخواتمها فقال سيف

الدولة فقال تحسن منها للشاعر فقال ابو تمام وسبعين لتشاتنا سؤاله فتكلم
بعض العلماء فاتجر من كلمه بسكر فغضب سيف الدولة لذلك وقال له
مثلك في الشراب والكلام فقال له فقال ومثلك في الشماع فقال نعم
فاخذ بيده الى بيت فيه سرق اخر فرمى به الى انه كلام الله وبحث
معهم ثم اخرج ابو تمام من جيبه كتبه اعواما فجمعت بين سرقين كيفها على
كيفية وعمل بها فافحمت جميع من في المجلس فقيل ان الامر ركبها على كيفية
اخرى وتبالغت جميعهم ثم ركبها على كيفية اخرى وقال انهم كلهم زمن جمع من
الحكيم وقد كنا تابعين تلويبر بر وشو سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة وقد
كان بناه ميران وواضعه سقراط فيما اشتغل به في الغو ابي العباس
الشوذا [illegible] فقال ان واضعه ابن [illegible] الشاب ومتعين كلام قوله
غير موجود في العلوم ثلاثة الاول معقول محض كالمنطق فلا يحتاج
فيه الى واضعه [illegible] قال الغزالي رضي الله عنه فقط
الفلسفة بالمطالعة ونطلع بيت حتى قال تلميذه ابن العربي المعافري
انه دخل بحر الفلسفة وما قدر على الخروج [illegible] رحمه الله تطلع بينه
فتفوقوا شتغال [illegible] على [illegible] المعاني والعلوم الشرعية واشتد ارتباط
بالبرهان [illegible] اشتهر [illegible] تابعي اسلام وقال بعضهم
لو كان بعد النبي نبي لكان من الغزالي الثاني منقول محض كالحديث
والكتاب فلا بد من معرفة الواضع والاخذ عن اهل الدين والعدالة
والفضل في الحديث يحمل تشاغل الدين كل خلف عدوله ولذا
كلمت ابن جابر وقال الامام مالك رضي الله عنه ما جلسنا بهذا
المجلس يعني مجلس الحديث حتى شهد لي اكثر من سبعين من اشياخ ورد
[illegible] الثالث منقول غير محض بل فيه مدخل [illegible] حتى
النقل كالفقه فيغلب جانب النقل فلا بد من معرفة الواضع يعني
الذي قام بالتحقيق وكذلك لا بد من كون الشارح من العدالة ومن الحفاظ له ثم

والحاجة الى معرفة الواضع غير موجودة

العلوم ثلاثة

[illegible] الى الغزالي الفلسفة

ان القسم الاول تكون مغربة واضعه مع افي للمقبول وانه عن الطلبة
وان الاستكان عليه قوله في النظم يعني به قوله فالمنكر للجنان قوله
معيار العلوم معيار الشيء ما يقاس الشيء به ويبين ان الشيء فوازن به
ومفتاح الشيء ما يحله ويفتح بابه المانعة من الوصول اليه ثم ان
تمييز الاسامي من الغائب بتشعير بمزجه من المعنوات على فيها هذه
في مسميات العلم اما بحسب الاصل وقبل العلمية فلا تخلو من تجوز
واستعارة او تشبيه ثم نقل اسماء العلوم اعلاما شخصية او جنسية
ونقل علميتها بالوضع او بالغلبة التحقيقية او التقديرية خلاف
بان الكلام على ذلك قوله فان بعضهم الخ اراد به الامام في شرحه والحماه
ايضا عن حدة الكليات الخمس وكذلك ذكر في السعد والسيد قوله
وجه تسميته الخ لم يتعرض لوجه التسمية بالاسماء الثلاثة فقيل
لوضوحها وكثرتها قوله بانه شبه اداة اللعبة وهو ما تعزيه
الاوضاع بحسب المغني في المعنى وهو ما يتحرر فعله كالخاوانشاد
قوله افرينه اي الغوة العاقلة وهو العقل قيم فوته الالة وانما
وانث الضمير لكسب المضاف التانيث من المضاف اليه قوله
سمي بالمنطق ميميا باعتبار الاول مصدر ميمي وباعتبار الثالث اسم
مكان لان الغوة العاقلة منبع للمنطق والتكلم واللسان جارحة
ومعبر عن ذلك وبالاعتبار الثاني مصدر من ذلك واسم المنسب على
النسب الذي بنوا ذلك ذاته فانه سبب للمنطق قلنا مدلول كله بحسب
الاصل فيه مجاز في الاعلام قوله سمي بالمنطق اي على وجه الا
اللغوية كما تقدم قوله مبادية في ذلك شتمراده الالفاظ اهل جهة
ما ذكر له الشارح وثانيهما اخذ الشيء من الشيء فيقال الاستمداد المنطق
منه من العقل لان العقل هو الحاكم كما تقدم كما ان استمداد علم البيان
من تراكيب البلغاء وفسر بعضهم الاستمداد الذي هو من المباحث

قوله واما النسبة فالتحقيق
وتسمية النظم ومغايرته للعلوم
النظر الى مغاير ذلك علم
ويتخيل ايضا علم العقل
ان مفتاح العقل
النسبة العقلية تسمية
العلوم وتسمية
بعضهم والتسمية
تميز العلم فانه يطلق
تميز الصنف على الكلم
بذلك يقال له الكلية
يطلق على الرابط الكلي
وتحمل على والمالكي
وتحمل معرفة الاول
تميز العلم الثالث
وبعضهم الثالث سمي
والثالث بالتسمية

الاستمداد لد الاكافان

الاستمداد

تمل منه الحد كملا والثاني وذكر اجملا والشارح او فهو قوله وبكم دو
دو را فتما يعني ان تلك المسائل ان كانت ضرورية من جنس بين تصور وتصديق
على الحد كملا وان كانت نظرية تصور وتصديق بالنسبة لما ينبني عليها من
العلوم ونفسر بالذات لما تطلب فيه من العلوم قوله واقسامه اي
الكليات الخمس الجنس والفصل والعرض العام والخاص والنوع قوله
ونحوه الخ او الضروري يجتمعان وقد يفترقان والشرعي قد يدل الاستمداد
فقد قد ان العرض جزء او كلي او فانما ذلك تبنى على نسبته الى اخر المبادئ
العشرة وسيأتي ان النسبة خلافا لما وقع للبعض منا رحمه الله الجميع
قوله تسمية ذلك بالفصل تغرة قوله القضايا المتضمنة لاحكام
القضايا النظرية والباحثة عن مسائل المعرفات والحدود فيه وما يتعلق
بذلك اي ما يتوقف عليه فيه ان جعلناها وقع فيها على الوجه الاجمالي
وعن تراجم تفصيل بقوله القضايا التي يطلب فيها ذلك العلم نسبة
محمولها لموضوعها بالنظر اي تبعا لذلك وقع فيه اجمال
وموضوعات المسائل لا تخلو عن احد امور خمسة الاول موضوع
العلم كما يقال في النحو الكلمة بعوامل كيف اما مبنية او معربة الثاني
موضوعاته مع عرض ذاتي له اي تميز نحو الكلمة المعربة اما
تقديرا او لفظا ومفرد الثالث نوع من موضوعه نحو الاسم نحو
الاسم اما مظهر او مضمر الرابع النوع المذكور مع عرض ذاتي له اي
تمييز نحو الاسم المعرب اما ظاهر او تقديري والاسم المعرب اما منصرف
او غير منصرف الخامس العرض الذاتي لموضوع العلم اما كلام
المعرب اما مفرده وكذا يقال في مسائل العلوم التصورية اما مركب الجنس
او غيره ونسخ واما القضايا التي تطلب نسبة محمولها لموضوعها
فيه بالنظر على وجه التفصيل فانه اذا تقرر ذا الطلب شرع خارج
وانما سماها جزء القضايا المتضمنة للاحكام التصورية والتصديقية من حيث
الا من تصور او تصديق

[illegible]

البعض

الفرق في مقام الاشتراك في تحصيل المطالب والغفلة فاجهل الفضل في المطالب انما
هو للجاهل علم المنطق كما يقع ذلك كثيرا في علم الكلام وان كان ذلك انما
هذا الفرق فهو يذكر في مقاصد العلم لا في المبادئ كما قال الشارح منا
قوله والمراد الخ في كلام المصنف لان الذي هو في المبادئ تصور المسائل
لا ذات المسائل للعلم بان التمييز في العرف هو بالتصور المذكور بان فيها
جهة لا عن تصوريه قوله زيادة التمييز اما محصل التمييز فهو بالحد وا
والموضوع قوله فضيلته الخ يترك القاصرون للقاصرة من العلة الغائية
فيه الى جنبه ولم يكتفوا بالقاصرة عن الغاية لما القريبة اللازمة تعميما
لزيادة تنشيط الطالب ورغبته بتكرر ملاحظة الفائدة وزيادة الاهـ
اهتمام بشعوبه وتأسيك بفضيلة هذا العلم انه قائم على كل من باب
والعقول كما تقوله الشارح قوله كلي في كل فن فن مسائله في
علم آخر على وجه توقف العلم عليها فهو كلي والا فلا خ م ء وقام تذكر
مسائله فيه لذلك قليلة يكون له ثم ان يحصل العكس بان لم تذكر منها
قالك العلم في هذا الفن وايضا فهو ما يروا المنطق اهل الفنون كلهم
اذ كل من لم يحصله اعترف بذلك او تصور خاص في مسائله واما من المنطق
فهو يحصله اشتراك او يكفي في كليته هذا القدر قال قلت النحو يدخل
في كل فن لتوقف الاعلام الغالب على شرطه في العشر المراد وكذلك من اللغة
يدخل الفنون كلها اذ معرفة المعنى شرطه في فهم الكلام اذ قال النحو راجع
للفظ فقط فهو داخل في اللفظ وعلم اللغة راجع للمعنى فقط والمنطق
راجع لكل تصور ولكل اشتراك في اللفظ والمعنى فهو اعم وايضا فان
المنطق يوصل لكل مطلوب تصورا او تصديقا ولا يشمل ما اذا كانت
ده وانت الفائدة غير بينة او الغاية غير مرعية قوله مع عز العلم
الخ انما كانت العلوم الشرعية تبحث عن علم الكلام لانه يبحث
عما يجب له سبحانه من الصفات وما يستحيل ومن الصفات له سبحانه

أرسلنا الى رسل تعليمهما للعلماء بالكتب السماوية وانتم جميع نبينا صلى
الله عليه وسلم واشرف الكتب القرءان فانتج الكلام على علم الكلام والى
القرءان والسنة وقد علمت ان علم القرءان من حيث معناه علم تفسير ومن
حيث استنباط الاحكام منه علم اصول والتي لانتقال ربع الى الفروع
يرجع للفقه والعلم من حيث وجه حركات اواخر الكلمة علم النحو وباعتبار
احوال التصريف والتكسير والتصغير والتأخير ونحو ذلك من مطابقة
الكلام لمقتضى الحال علم المعاني وباعتبار الايضاح واختلاف طرق
التعبير علم البيان وباعتبار تحسين وجوه الكلام علم البديع والكلام
عليه باعتبار غريبة كلماته ومعانيها علم اللغة على انه لا صلة والعقد
تثبت به وتصحبه وبالجملة فالعلوم الشرعية وكذلك الالة تمنا
فيما تعلق بالقرءان العظيم وكذا المنطق فانه تعلق به وبالة فانه
فالمنطق كلي **قوله** اعلى العلوم ان اشرف وانما كان اشرفها لان
شرف العلم بشرف موضوعه وموضوع علم الكلام ذات الله سبحانه
وصفاته **قوله** وهو متحرز ان علم الكلام متفرع عن تمييز بالشرع
عنه انه اصل العلم الكلام باعتبار الوجوه عنه وانما اراد كثيرا كما ل
في تسامحه وتوقفه الى الله عليه **قوله** فابرزته في العبارة لغة من
العبارات هو استعارة الجميل او الجميل الحماد كما قال السير والثناء ان
ابرزتها وغيرت الكلمة فيما وقيل اشرف فيما على قابلة الالحاب وبوادر
وغير الكلمة مما قال الشهاب الخفاجي رحمه الله

من العقول اذا اشتغلت القابسة … والنفس يا صاح بذا شاهدة
لدى ذوي اقدار الناس قدر … قالت تحرى به فابسره

والذي والاخر لنصرة الثناء على الشكر الجميل انما في العرف فيها المصلحة الخ
الخ ثابتة على الفعل وبسر والغاية مجدلها اما متعلقا اعتبار انها لك
المصلحة المذكورة اعتبر حيث كونها نتيجة للفعل فغاية واعتبر كونه

كما للفعل من غاية قيل وفيه من قبيل إطلاقها ما ولي فعا بين وغاية ولو
كان وجوده إذا أتى به فمتى قام به وليست بغاية له لما ليست على كم في ه
الفعل ولا انفكاك بينهما صدقا يقال بل إن ما المذكور حكمة للفعل فهو
غاية كما أنه فائدة فيهما متحدان ذاتا وبها أعم من الغرض والعلة الغائية
المتحدين أيضا ذاتا المختلفين اعتبارا عموما مطلقا ولعدم الوثوق وليس
فقط فيه الأمر المذكور في جميع ما اعتبار المصلحة المذكورة من حيث أنها من
مطلوبة للفاعل ومكملة له غرض ومن حيث أنها الشيء الباعث للفاعل
على الفعل علة غائية ولذا يقال إن أفعال الله تعالى لا تعلل بالأغراض
ولا بالعلة الغائية تعالى الله سبحانه أن يكون له شيء أو أن يحمله شيء
على الفعل فإنه سبحانه فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة نعم تعلل
أفعاله عندنا بالعلل الغائيات أي الغايات وتلك المصالح تعود
راجعة للمخلوق لا له سبحانه لغناه ولا تخلو أفعاله سبحانه عن حكم
ومصالح جملتها ما نطلع عليه ومنها ما لم تعجز راجع الفقهاء مرة ثم إن
الولي يقال الذي فائدة قبول العابد ما حصله الحكم والولي لا كسب ه
للولي الرغبة ولكن عمن أو بالجماع والأمر في تحصيله فيل وكذا لا يقال
للمال المنسوب فائدة لمآل شرعا ولكن عمه يقبضه المنسوب وحوزه فليس
ثم إن الشيخ رحمه الله المذكور شارح الشفاء ومحشي تفسير
البيضاوي ومن نظمه رحمه الله وكان قاضي الجيش ثم تخلى عنه

قالوا أراك سقطت عن رتب | أتروا لي ما برزا فرعلها
فلك الشنا عير الأنام علو | فلذا الشهاب من العلا سقطا
ومن كلامه ومن نظمه ينفع بسيطه
من الوزن ولي أن ينظر به | مثل العروض له بلا قافية

أخذ رحمه الله عن خاله أبي بكر الشنوري عامر العلامة العلاء محشي
الخليل رحمه الله توفي سنة ... والف قولها نشبهه في تيجان

[illegible]

[illegible]

تكون نسبته مبتدا موخرا وللجنان يتعلق بمحذوف حال من المبتدا على قول
سيبويه وبغير مضاف في قوله كالنحو اي كنسبة النحو للمسائل اقل من
مقدر مبتدا لما تقدم في بعض التقرير وبعد فالمنطق حال كونه منسوبا
للجنان كنسبة النحو حال كونه منسوبا للسان ويصح جعل للجنان متعلقا
لنسبته بناء على جواز تقديم معمول المصدر ويقدر نسبته بعد الكاف ويدل
المقدر يتعلق قوله للسان بناء على جواز التعلق بمقدر فيصح التقرير
وبعد فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو للسان ويجوز بعضهم في نسبته
النصب على نزع الخافض والمراد بالنسبة القائمة كما مر في قوله
فيعصم الافكار وقد علمت ان عصمة المنطق اقوى من عصمة النحو فكيف
يشبه الاقوى بالاضعف واجيب بانه لما كانت عصمة النحو
محسوسة شبهت بالنحو ولكلام المصنف على ان افكار العقلاء يقع
فيها الخطأ ولذلك وقع الخلاف بينهم والمعارضات فقوله العقول ه
العقل فلذلك امتاز الحيوان البهيمي فاما لذا العرض فقد تشبعنا من المعقولات
والوهميات حتى نزل الشاة معنى في الذيب وعن الغزالي واما العقل
يختص بالانسان فقوله المركز تفرع الخلائق كون الجرح متى
التفسير والعقل فقوله بفضل غيثه وبنزا العقل جعل ابن فطر اقا ثقة النكر
التكليف المشار له بقوله شبها بدا نائم فيما الابن امانة على السماوات
والارض والجبال فابين ان يحملنها فقوله شعوبا جع ارزقته ولطا فيه ه
وبخله وعروبته فقوله الغزالي هو ابو حامد محمد ابن محمد ابن محمد
الغزالي الطوسي اخذ عن امام الحرمين عبد الملك الجويني وعن ابن الغزالي
كما تقدم قال ابو الحسن الشاذلي رضي الله عنه فيه رايت النبي صلى
الله عليه وسلم وموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام واله
والغزالي رحمه الله معهم وهو عليه الصلاة والسلام يقول لموسى
وعيسى عليهما السلام هل في امتكما مثل هذا واشار للغزالي فيقولان

والله اعلم ان ... عيرا ... من الحيوان ... العاقل ... للعقل ... وعلمت ان ... من ... والعقل ... وعلى ... وتعلقه ... للغزالي في ترجمة

الاحياء الغزالي

رويا الشاذلي

ويذكر عنه انه رؤي في منامه المصطفى النبي صلى الله عليه وسلم وقد تباهى
وبغية الانبياء جالسون حوله عليهم الصلاة والسلام وهم يتشفعون
في الحبر الحلاج ثم ان موسى قال لنبينا عليه السلام قلت ان علماء امتي كا-
كانبياء بني اسرائيل فقال نعم واشار للغزالي فسأله فأجابه بعشرة
اجوبة فقال موسى عليه السلام يكفيك جواب واحد فقال له الغزالي لم
تقتصر على واحد وقلت هي عصاي اتوكأ عليها الآية ثم استغرق ابوا
الحسن واخبر بنفعكم في الرؤيا فاذا بالمصطفى المختار يقول له ان الكلام نوره
عليه الصلاة والسلام وفي شرح الغزالي ابو العباس الحسن ابو العرفة
العظمى ونقل الباجي عن بعضهم انه قال لو كان بعد النبي نبي لكان هو الغزالي
ومن حكمه رضي الله عنه الحكمة جلاء القلب وابصار بجلاء الذكر وذلك
يمكن من الذكر الحاء والتقوى فالتقوى باب الذكر والذكر باب الكشف
والكشف باب الفوز الاكبر ومن حكمه الحسن انا عرفته فمن استولى به فهو
في حزب قائم ولعزل الالهي اشرق بقي وقال ايضا
يا نعش الغزالي يا ملح البلد ما يصلح الملح اذا الملح فسد
وقال ايضا ان شيئا خيره لك شر فان اخوا شيئا خيره الحجر فكر من الاولين
على هذا الكتاب من هذه من الآن من يرى قلة تآليف عدد من اعمره الاحياء
في اربعة اسفار ربع في العبادات وربع في العادات وربع في المهلكات
وربع في المنجيات ولما وصلت للمغرب ردوا عليه بعض مقالات فيها تقع
من ازيد عشر موضعا ام ولدي يوسف بن تاشفين باحراقها فاحرقوها
ودعا الغزالي على ملوك الاندلسيين بذهاب ملكهم وتمزيق ملكهم وكان
حضر الغزالي الوفاة امر بكفنه فقدم اليه فقبله ووضعه بين عينيه
واستقبل القبلة فخرجت روحه رحمه الله سنة خمس وخمسماية بطوس
وقبره يعظم لوفاته بقوله ابو حامد في كموسه واخر ثمالي فقال اني
ازاهي من الغزالي يجوز تشديدها نسبة الى الغزال ان زال له كان يحب قا

بذلك وقيل بالتخفيف نسبة لغزالة الشجاع التي كانت في عصر الحجاج وهو من جراة الا قاع الغزالة وهي المقول فيها

أسد علي وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلا برزت الى غزالة في الوغى ... بل كان قلبك في جناحي طائر

قوله يا عصمة المنقطع هو من عصم اي منع وقوله في البيت الثالث وليكن بعيدا من ثم الخ هو تلميح لقوله تعالى وان فريقا منهم يشترون به ثمنا قليلا فريقهم وللغزالي في المنقذ ايضا

اركب جواد النحو ثم ليكن ... منك على المنطق اكتساب

ثم بفلسفة وتصوف ... فليبشر للعلم بينهما تباب

خير لك في المنطق علم

كم حقيقة منكم بمنكمهم ... الا وتحقيقه من فوائده

فكن علم فيه علم مغتصر ... وكل علم فيه فنون فوائده

ثم ان قول المصنف المختار هو بالفتح للقلب والمراد بالقلب اللطيفة الربانية والمنسوبة للروح كوننا غير صحيح لان في فائدة بالتحقيق وقيل ان ذلك يتعلق الا الله وهو الذي تتحاكب وتتكلف بالذكاء والجسم تبعا للحال والدوام وغير ذلك وربما اطلق القلب على اللحم الصنوبري الشكل المودع في الجانب الايسر على الغلبة مثلا بشا سرية بين اجزاء الحروف والرقاعة وقوله الصنوبري نسبة للصنوبر نوع من الخشب ويحتمل ان المصنف اطلق الجزء على المراد الغزالي العاقلة وقوله ببعض من وجه الشبه وانما قوله الا بمكان فهو خارج عن وجه الشبه لاختصاصه بكم في المشبه والمراد بالعصمة معناها اللغوي اي الحفظ ولا شك في صحة اطلاقها على غير الانبياء عليهم السلام ايضا ومنه قول الشاذلي ونسألك العصمة وفي العصمة وقول الضياء خليل والله يعصمنا من الزلل ويوفقنا لصالح القول والعمل اذ العصمة بالمعنى الشرعي هو ... من الذنب

قوله المنطق [illegible] واختلف الناس [illegible]

الاشغل

مع استعمال الوقوع في الذنب بمعنى فاقة بالحق ببيانه عليهم السلام وقوله
على الحكماء الا فاقة بيد للبيان وقيل ان الغرض على الحكماء عن بعد وقيل
بعد بسبب فاقة بان فاقة الا مختص للاسم وقوله وبعد في نفي الواو
عطفت جملة يكشف على جملة يعصم والعصم بمعنى المقصوم وان غاية
من فاقة الصفة والرقيب اللطيف وفي الكلام استعارة بالكناية
بتشبيه المشابه بالمقصوم الرقيقة بجامع مشترك الجامع معنوية انه
مطلع على كل من عليم يكرم بعده وافهم على لفظ المشبه واثبات الكشف
للمشابه تخييلية قوله انما يمنعه العادة فصيحة ومن عند الشكاك
ما بعدت عن سبب محذوف وقال الكشاف من ما بعدت عن شيء فيقدر
نحوا ان فعل بعضا منه ثم ما انفعلوا قبض بما انفعلوا وقارن من بين انفع
انفعلوا وقال الشيرازي ما بعدت عن محذوف سببا او شيء كما جمعا بين القولين
وانظر بعدت ابن مجاز وهو اشبه من التحقيق قوله انما اسم بعد منزل احد
اقوال ستة وقيل هو فعل تشبيه وقيل هو فعل زمن وقيل المجموع من شأنه يمنع
اسم الفعل او من التشبيه او هو في اقوال ستة واشار الى شيء
من ذلك بعض حواشي الخلاصة لدى قوله انما انا منزوع المقاديح قوله
والكاف في كالكاف الا سمية الداخلة على الفعل في المعاملة بحسب
حال الجمع كصب بل كذلك الداخلة على اسم الله اشارة الانام من
كالكاف ومنا ما وافهم الناظم على واحدة بذا فلا يخفى به
الحكماء او اراد غير معبر نحو كلمة وانه ونبوا على الذات او انما سمت
حال الصور بهم قلة تختص ثم زادت وما زاغ او ولو ثم ويا من تصح وتمكن
منه رؤية وتحليته قول العاقل

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ❊ وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ونحو جرت بشيء المشاهير في الكلام للمشابه جرى النور التام يوم القيامة
وقوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وجرت لو احسنت الى احد

وبين الامرين في قول من قال العصمة تقي وتلي بينا عليهم الصلاة والسلام وقوله

[illegible]